

كتاب التفسير

الجزء الثالث

تفسير سورة التوبة





32101 054415714

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



حَدِيدُ الشَّرِيعَةِ

الْوَاجِبَاتِ

الجزء الثالث

محمد آصف المحمدي

~~(Arab)~~

KBP350

• M837

1985

juv' 3

(RECAP).



## مقدمة

نذكر فيها أموراً أربعة :

(الامر الاول) في بيان الشرائط العامة للاحكام الشرعية وهي امور :

١ - الحياة ، واعتبارها واضح .

٢ - العقل ، واعتباره ايضا واضح ، وفي صحيح محمد بن مسلم المروى في الكافي وعن المحاسن وامالي الصدوق عن الباقر عليه السلام : لما خلق الله عز وجل العقل استنطقه ، ثم قال له : اقبل فاقبل ، ثم قال له ادبر فادبر ثم قال (له) وعزني (وجلالى) ما خلقت خلقاً هو احب الى منك ، ولا اكملتك الا فيمن احب اما انى اياك امر واياك انهى واياك اعاقب واياك اثيب <sup>(١)</sup> .

٣ - القدرة ، بمعنى عدم تعلق التكليف بالعاجز ، لانه لغو بل قبيح ، ففي الحقيقة المعبر ما بع عقلى منه ، لان القدرة شرط لعدم دليل عقلى عليه ، بل وكذا اعتبار العقل لدليل عليه عقلا ، وانما لا يحسن تكليف المجنون لانه لا يفهم الخطاب ويعجز عن امتثاله وكذا النائم والغافل وغيرهما .

١ - هو اول حديث اقتبح به الكافي ، وذيل الرواية يشهد بطلان حمل العقل على المجرد المفارق فانه ضرر مكلف ولا معاقب ولا يكمل فيمن يحبه الله وهذا شيء ينبغي التنبيه عليه وهو ان العقل وان كان شرطاً للتكليف والجزاء (العقاب والثواب) معاكساً يظهر من هذه الرواية الا ان التكليف لا يتفاوت ولا يتغير بمراتب العقل فالعقل مع درجات عقولهم المتفاوتة سواء امام التكليف وتعلق التوظيف قطعا واما الجزاء فاختلف باختلاف مراتب العقول امر ممكن مستفاد من بعض الظواهر الثقيلة فتواب العالم الكامل او عقابه اكثر من الجاهل .

نعم يمكن ان يستفاد اعتبار القدرة واشتراطها فيه من قوله تعالى: لا تكلف نفساً الا وسعها<sup>(١)</sup> ومن قوله تعالى: لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها<sup>(٢)</sup> (او) الا وسعها<sup>(٣)</sup> ومن قوله تعالى: لا تكلف نفس الا وسعها<sup>(٤)</sup> ومن قوله: يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر<sup>(٥)</sup> بطريق اولي واحتمال دلالتها على ما نصته العجز عن التكليف خلاف ظهورها منه ينشئ ان متعلق التكليف هو الحصة المقدورة دائمة دون الجامع بينها وبين غير المقدورة كما يصر عليه سيدنا الاستاذ الخوئي - دام ظله - في دروسه - خارج اصول الفقه - وكان يجعل القدرة شرطاً لامتنال التكليف وتجزئه من جهة تفهيم العقل تكليف ما لا يطاق<sup>(٦)</sup>.

لكن الاستفادة من ظواهر الايات المتقدمة مدخلة القدرة في اصل ثبوت التكليف، وعليه فاذا اتى المكلف المأمور به بغير ارادته واختياريه، ولم يحرز من الخارج حصول الغرض وسقوط الامر كما في تطهير الثوب والبدن، بل شك فيه وجب اتيانه ثانياً عن ارادة، لان الصادر عن غير ارادة لم يكن مقدوراً فلم يكن مكلفاً به فلا بد من امتثال التكليف، على ان انصراف الافعال المأمور بها - في كثير من الموارد الى الاختيارية مما لا ينبغي انكاره خلافاً لسيدنا الاستاذ المتقدم وشيخه المحقق النائيني (ره).

ثم ان المحقق النائيني (قده) لا يكتفى باعتبار القدرة من جهة حكم العقل بقبح تكليف العاجز، كما يكتفى سيدنا الاستاذ (دام ظله) بل يذهب الى ان

١ - الانعام ١٥٢، الاحراف ٤٢، المومنون ٦٢.

٢ - الطلاق ٧.

٣ - البقرة ٢٨٦.

٤ - البقرة ٢٣٣.

٥ - البقرة ١٨٥.

٦ - ولاحظ ص ٢٦٤ ج ١ اجود التقريرات.



اعتبارها إنما هو لاقتضاء نفس التشكليف، فإن الأمر إنما يأمر بشيء ليحرك عضلات  
العبد نحو الفعل بالارادة والاختيار يجعل الداعي له إلى ترجيح أحد طرفي الممكن  
وهذا المعنى بنفسه يستلزم كون متعلقه مقدوراً، لامتناع جعل الداعي نحو المستمع  
عقلاً أو شريعاً وعليه فالبحث لا يكون إلا نحو المقدور<sup>(١)</sup>.

وأورد عليه سيدنا الأستاذ بأن الأمر عبارة عن اعتبار مافى الضمير، على ذمة  
الغير بمرز، وهذا لا يقتضي اعتبار القدرة فيه، بل هو بحكم العقل كما مر،  
ويظهر الثمرة عند المزاحمة بين الواجب الموسع والمضيق إذا لم نقل باقتضاء  
الأمر بشيء، انتهى عن ضده، فإن المكلف لو عصى وترك المضيق وأتى بالموسع  
كما إذا ترك الأزالة وصلى مثلاً، فعلى قول هذا المحقق لا تصح هذه الصلاة لأن  
الفرد المزاحم المذكور وإن كان من أفراد طبيعة الصلاة، إلا أنه ليس من أفرادها  
بما هي مأمور بها ومتعلقة للطلب ليكون انطباق المأمور به عليه قهرياً كما هو  
كذلك بناء على قول سيدنا الأستاذ، إذ غاية ما يقتضيه الأمر بالمضيق هو عدم  
الأمر بهذا الفرد المزاحم لعدم القدرة على الاتيان به شرعاً، وهو في حكم عدم  
القدرة عليه عقلاً، وذلك لا يقتضي الفساد، بداهة أن الواجب إنما يتعلق بصرف  
وجود الطبيعة لا بخصوصية أفرادها ليرجع التخيير بينها إلى التخيير الشرعي  
فملاك الامتثال إنما هو انطباق المأمور به على الفرد الخارجى لا كون الفرد  
بشخصه مأموراً به، وبما أن الواجب الموسع له أفراد غير مزاحمة وصرف وجود  
الطبيعة مقدور للمكلف يصح تعلق الأمر به من الأمر إذ لا مزاحمة بينه وبين  
الواجب المضيق، وإنما المزاحمة بين المضيق والفرد المزاحم من الموسع وإذا  
كان صرف وجود الطبيعة مطلوباً للأمر وكان انطباقه على الفرد المزبور قهرياً  
فيتحقق به الامتثال قهراً.

أقول: بعد ما ثبت اعتبار القدرة بالآيات الكريمة في أصل التكليف لا يبقى مجال لهذا النزاع وإن كان ما ذكرنا يوافق قول النائي في النتيجة كما أنه مع القس عن دلالة الآيات المتقدمة كان رأى النائي أصوب من رأى سيدنا الأستاذ دام ظلّه لضعف مبناه وهو تفسيره الوضع بالتباني والتمهد ولا يلجربان كلام النائي حتى على هذا المبنى ثانياً فلا حظ.

ثم اهتم ذكرنا في عداد مرجحات باب التراحم أن المشرط بالقدرة العقلية فقط يقدم على المشرط بالقدرة الشرعية كما إذا نذر إعطاء مال للفقير ثم دار سرقة في نفقة من يجب نفقته عليه وفي إعطائه للفقير فإنه يقدم الأول لأن وجوب النفقة غير مشروط، بالقدرة الشرعية بخلاف وجوب العمل بالنذر. وهكذا.

ویرد عليه أن عامة التكليفات الإلزامية مشروطة بالقدرة الشرعية كما عرفت وليس هنا واجب كان مشروطاً بالقدرة العقلية فقط، فلا صغرى لهذه الكبرى، غاية الأمر أن بعض الواجبات مقيد بالقدرة الشرعية بعنوانها وبعضها ليس كذلك، وإن كان مقيداً بها بعنوانه العام كما عرفت.

نعم في خصوص المثال المتقدم يتقدم وجوب النفقة على وجوب العمل بالنذر لما سيأتي في مادة الحج ومادتي الحلف والنذر فتأمل في المقام والله ولي الاعتصام.

٤ - اليسر، بمعنى أن الحرج والاضطرار والضرر مانعة عن التكليف على نحو تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب في فصل المأكولات المحرمة وفي حرف الصاد.

نعم الضرر والحرج غير مطردين في مانعتهما لجميع التكليف كما ذكرنا هناك.

قال سيدنا الحكيم (قده) في ضمن كلام له<sup>(١)</sup>

لكن ليس ماء الفقهاء عنه فلا يجوز الرن للجرح ولا يجوز اكل مال الغير للجرح ولا يجوز شرب الخمر للجرح، ولا يكون الجرح محذور الفعل المحرمات عندهم وان كان الفرق بين الواحدات والمحرمات في ذلك غير طاهر.

والاقوى هو اطرادهما في المصلحة مطلقا لكن لابد من مراعاة مراتبهما في الشدة والضعف مع الاحكام الانزاعية بحسب اهميتها المفهومة من مذاق الشرع فلا حظ

٥ - البلوغ ، اعتدله في الحملة قطعي ، بل ضروري في دين الاسلام .  
 ٦ - اما تحديده تفصيلا فالثالث مما وحدته عاجلا من الروايات المعتمدة سنداً والواردة في هذا الموضوع .

منه . موقعه عمار قال : سألته - اي اما عبدالله عليه السلام - عن العلام متى تحب عليه الصلاة قال : اذا اني عليه ثلث عشر سنة ، فان احتلم قبل ذلك فقد وحشت عليه الصلاة وجرى عليها القلم ، والحاربه مثل ذلك ان اني لها ثلث عشرة سنة اترحات قبل ذلك فقد وحشت عليها الصلاة وجرى عليها القلم <sup>(١)</sup>  
 ومنها حسنه عبدالله ابن سنان عنه عليه السلام قال : اذا بلغ الغلام اشد ثلث عشر سنة ودخل في الاربع عشرة (سنة) وحب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم او لم يحتلم وكتب عليه السيئات وكتبت له الحسنات وحاز له كلشي الا ان يكون سفياً او ضعيفاً <sup>(٢)</sup> .

ومنها صحيح ابن ابي عمير عن غير واحد <sup>(٣)</sup> عنه عليه السلام : حد بلوغ المرأة تسع

١ - ص ٣٢ ج ١ من الوسائل

٢ - ص ٩٧ الطبعة الاولى وص ٣٥٢ وص ٣٥٤ في الجزء الثانية ج ١ جامع احاديث الشيعة .

٣ - الرواية معتبرة لعدم احتمال كذب جماعة في نقل خبرهم عن الامام (ع) كما ذكرنا في القواعد الرجالية .

(١) سني

ومنها صحيح الحلبي ورواية عنه عليه السلام انه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلي عليه قال : اذا عقل الصلاة ، قلت متى تحب الصلاة عليه ؟ فقال : اذا كان ابن ست سنين ، والصيام اذا اطاقه <sup>(٢)</sup>.

ومنها صحيحة مسندية قال سألت ابا عبد الله في كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربعة عشرة سنة ، فان هو صام قبل ذلك فدعه ، ولقد صام انسى فلان قبل ذلك فتركه <sup>(٣)</sup>.

ومنها موثقة بساعة المصمرة قال سألته عن الصبي متى يصوم؟ قال : اذا قوى على الصيام <sup>(٤)</sup>.

لكن الاظهر خلافا لما نبينا عليه سابقا ضعف عثمان بن عيسى الواقع في سندها فالرواية ضعيفة

ومنها موثقة السكولي عنه عليه السلام : اذا اطاق الغلام صوم ثلاثة ايام متتالية فقد وجب عليه صوم شهر رمضان <sup>(٥)</sup>

ومنها صحيح علي بن حمزة عن اخيه الكاظم عليه السلام : سألته عن الغلام متى يجب عليه الصوم والصلاة؟ قال : اذا راقى الحلم وعرف الصلاة والصوم <sup>(٦)</sup>

ومنها صحيح يونس قال ارسلت الى ابي عبد الله عليه السلام ان لي اخوة صغار متى

١ - ص ٩٧ الطبعة الاولى وص ٣٥٢ ص ٢٥٤ الطبعة الثانية ج ١ جامع احاديث

الشعبة

٢ - ص ٢٩٦ نفس المصدر .

٣ - ص ١٦٧ ج ٧ الوسائل .

٤ - ص ١٦٨ ج ٧ .

٥ - ص ١٦٩ المصدر .

نصب على أموالهم الزكاة؟ قال: إذا أحب عليهم الصلاة وحب عليهم الزكاة<sup>(١)</sup>.  
و منها رواية الصدوق ماسنده إلى صفوان عن اسحق بن عمار قال سئلت  
أبا الحسن عن ابن عمر سئرا صحيح ، قال : عليه حصة الاسلام إذا احتلم وكذلك  
الجارية عليها الحج إذا طمئت<sup>(٢)</sup>.

اقول: اسحق معتبر حرمه مطلقا وصقوان ان كان ابن مهران فسند الصدوق  
اليه مما يجب فيه الاحتياط ، وان كان ابن يحيى فالطريق صحيح .  
ومنها صحيح محمد بن مسلم عن النضر رضي الله عنه لا تصح للجارية إذا حاضت الا  
ان تفتنر الا ان لا تجده .

ومنها صحيح ابن العماد قال سئلت أبا ابراهيم رضي الله عنه عن الجارية التي لم  
تدرك متى ينسئ لها ان تغطي رأسها ممن ليس بينها وبينه محرم ؟ متى يجب  
عليها ان يفتح رأسها للصلاة ، قال : لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وعبر حتى ان زمان حرمة الصلاة عليها هي زمان حبسها .  
ومنها صحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ ولا يتم  
بعد احتلام ،<sup>(٤)</sup>.

و منها صحيح آخر له عن هشام عنه عليه السلام : انقطاع يتم اليتيم بالاحتلام وهو  
اشده ، وان احتلم ولم يونس منه رشده وكان سقيا او ضعيفا فليمسك عنه وليه  
عالمه<sup>(٥)</sup>.

١- ص ٥٥ ج ٦ الوسائل .

٢- ص ٣٠ ج ٨ الوسائل :

٣- ص ١٦٩ ج ١٤ .

٤- ص ٢٩٠ ج ٤١ .

٥- ص ١٣١ ج ١٣ الوسائل .

و منها صحيح الذي نصي عن الرضا عليه السلام يوحى القلام بالصلاة و هو ابن سبع سنين ولا تغطي المرأة شيءاً منه حتى يحتمل<sup>(١)</sup>

هذا ما هلت لك من بين الروايات الكثيرة ولا نقول ان لارواة معتبرة غير ما ذكرنا بل الاستقصاء محتاج الى مزيد تنسيق اذا عرفت هذا واعلم ان هناك مطالب (المطلب الاول) ان ما يمكن ان يستفاد منه معناه مع البحث من ان

هو قوله صلى الله عليه وآله في انفق اليتم حتى اذا بلغ المكال<sup>(٢)</sup> . . . . .  
تبدأ فادفعوا اليهم اموالهم (النساء ٦)

يستفاد منه ان انقطاع اليتيم ببلوغ المكال . . . . .  
اليتيم في غيره في مثل هذا الحكم ، فيكون بلوغ النكاح مزيلاً لحرمة الصداقة و  
مثلاً لحالة السرحولة بل و النكاح أيضاً لقاعدة الاشتراك ان لم يسل سماً  
اطلاق الآية للفقيلتين ثم الطاهر حسب المتعاهم العربي . . . . .  
بني هو الدخول او العقد نفسه بل اهلية و استعداده فمن تمت من ذلك و  
والايرل فقد بلغ مرتبة النكاح ، سواء اقرل فعلاً لا .

نعم في العدايات والمعاملات لابد من ايثان الرشد ايضاً ولا يكفي فيها مجرد  
البلوغ المذكور .

ومنها . . . . .  
لا سيما ٣٤ والاعام ١٥٢ .

منها . . . . .  
٦ كذا

قال في القاموس : اشده ويصم اوله اي قوته و هو ما بين ثمانين عشرة سنة



الى ثلاثين واحد جاء على جملة ذلك ولا . . .  
 من لفظه ، او : حده شدة . . .  
 اقول : لا يعد في تفسيره . . .  
 فيجري فيه ما قلنا اولا من ان المراد به اهله الارذواج والدخول لافيه ، و  
 عبر خفي ان هذه الاهلية تحتل . الامر باختلاف الارواح والاحاد .  
 ومنها قوله تعالى : . . . وادخل لاطفالكم العلم وليتدبروا كما تدبر  
 الذين من قبلهم . . . (النور ٥٩) .

في الآية اشعار اودلالة بانقطاع المساواة بلوغ الجسم فالـ  
 وفي القاموس : الحلم بالغم والضمين الرذياح ، حلم حرم في يومه واحتلم  
 وتعلم وانعلم . . . والحلم بالغم والاحتلام : الجماع في النوم . والا- . الحنم كمنق  
 وعن المصباح : حلم الصبي واحتلم ادرك وبلغ مبالغ الرجال فهو حالم ومحتمل  
 اقول لعلمه - اى بلوغ الحلم - عبارة اخرى عن بلوغ النكاح ، وعليه  
 فالمستفاد من القران المجيد من تعابير الثلاثة في معنى البلوغ هو استعداد الانسان  
 للنكاح والدخول .

نعم طاهر حنة ابن سنان المتقدمة معاترة بلوغ الاشد مع الاحتلام ، الا  
 ان يراد من الاحتلام فيها الانزال بقريئة صحيحة هشام الساقية الظاهرة في اتحادهما .  
 (المطلب الثاني) اختلف الروايات في تعدد السن المعقير كشفا او تأخير  
 في البلوغ ، ففي موقفة عمار ثلاث عشرة سنة في الفلام والجمادية . وفي حنة ابن  
 سنان الدخول في الاربع عشرة في الفلام وهو متحد مع البلوغ . . .  
 وفي صحيح معاوية : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربع عشرة في لصبي

في خصوص الصوم الذي لم اجد احدا من فرق بينه وبين غيره من التكليف سوى الكاشاني على ما حكى عنه.

واما صحيح الحلبي الدال على وجوب الصلاة على الصبي اذا كان ابن ست سنين فلا بد من رد علمه الى اهله ان لم يحصل على الاستصحاب.

واما في الصية فهي بعضها ثلاث عشرة سنة وفي صحيح ابن ابي عمير تسع سنين ، ومقتضى الجمع بينهما تحقق بلوغ الصبي بدخوله في الست عشرة لعدم تحقق خمس عشرة الا ما كمالها ؛ دخول الست عشرة لا ما كمال الاربعة عشرة ، والصية بدخولها في الاربعة عشرة ، والتعميد الدال على ما دون ذلك يحمل على الاستصحاب وان لم يقبل الحمل على الاستصحاب فيسقط الجميع للمعارضة فترجع الى استصحاب عدم تحقق البلوغ قبل الدخول في السادسة عشرة في الصبي والرابعة عشرة في الصبية

او نقول ان السن ليس محقق البلوغ بل هو كاشف عنه " واما محققه استعداد الشخص واهليته للنكاح والبلوغ على ما سلف وحصوله في الاشخاص يختلف باختلاف الاحوال ، وعليه يحمل اختلاف التعديدات .

ويؤيد - قولا - ان الامام مع كونه - في صحيحة معاديه المتقدمة - في مقام التعديد وكان اللازم عليه <sup>بالبطلان</sup> الدقة باتم وجهه ، قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربعة عشرة سنة .

قال صاحب المعواهر - قد م في كتاب الجمع منها : (و) كذا يعلم البلوغ شرعا ان لم يكن عرفا (بالسن وهو بلوغ خمسة عشر سنة للذكر على المشهور بين الاصحاب في المقام شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا ، كما اعترف بذلك في

١ - لكن في الجواهر : لكنه خلاف ما عليه الاصحاب من ان السن بلوغ في الشرع وان كانت الملة فيه كشمه من غيره من ٣٧٩ كتاب الحجر .

المسالك ، بل نقلها مستفيض او متواتر كالأجماع صريحا وظاهرا على ما فسى  
مفتاح الكرامة حيث قال : كادت تبلغ اجماعات المسألة اثني عشر اجماعا من  
صريح و ظاهر و مشعره ، بل هو معلوم ، وربما يشهد له التسع ، بل ربما يريد  
على ذلك . . . نعم المشهور بين الاصحاب بل المستقر عليه المذهب كما في  
الجواهر<sup>(١)</sup> هو بلوغ الاشئ بكمال تسع

و اورد على موثقة عمار المتقدمة انها مشتملة على ما اجمع الامامية على  
خلافه من عدم زيادة بلوغ الجارية على العشر وهذا الاحماع على تقدير ابرائه  
الاطمينان برضى المصوم يوجب سقوط الموثقة عن العجبة فتبقى صحيحة ابن ابي  
عمير خالية عن المعارض .

ويمكن ان يتدل على هذا القول المشهور بالروايات المعتمدة سنداً الدالة  
على حرمة الدخول بالجارية حتى ياتي لها تسع سنين<sup>(٢)</sup> ضبيعة ما ذكرناه  
في تفسير الايات من ان البلوغ عبارة عن الاحساس بالشهوة وحصول استعداد النكاح  
والا لزال واهليته (اهلية فعلية) الا ان يقال بان مجرد جواز وطئها لا تدل انها  
بلغت مبلغا تشتهى العقارة ، والتجربة ايضا شاهدة بذلك اذ كثيرا من السات  
البالغة سنة العاشرة من عمرها غير مستعدة وغير راغبة في الارردواج .

نعم لاشك في القول بعدم وجوب الصوم عليها في اول العاشرة اذا لم تطلق  
الصيام كما لعله الغالب في الصيف ، لا من جهة ان البلوغ مختلف في التكليف  
كما عن المحدث الكاشاني حتى يرد بما ذكره صاحب الجواهر . فقدم بقوله<sup>(٣)</sup> :  
هما تفرد به الفاضل الكاشاني من ان التحديد بالمن مختلف في التكليفات وان الحد

١ - ص ٢٨٤ نفس المصدر .

٢ - ص ٧٠ ج ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٣٨٥ حجر الجواهر .

في كبره من تحريم الواارد فيه ضمنه ان تنطبق بين النصوص الواردة في  
 ١ - انما يحصل بذلك . واضح الفساد لمعالجته لاجماع الامامية بل المسلمين  
 كافة ، فان الملاءم مع اختلافهم في حد البلوغ بالنسبة لمجموعون على ان البلوغ  
 الرابع للحجر هو الذي يشتبه التكليف

وان الذي يشتبه التكليف في العادات هو الذي يشتبه التكليف في  
 غيرها<sup>(١)</sup> وانه لا فرق بين الصلاة وغيرها من العادات فيه بل هذا امر ظاهر في الشريعة  
 معلوم من طريقة فقهاء المريفيين وعمل المسلمين في الاعمار والامصار من غير  
 تكرار من جهة على المخرج والعسر والضرر

بل ومن جهة قوله تعالى: لا يكلف الله نفسا الا وسعها وفي قضاء مثل هذا الصوم

تردد .

واما اذا اطاقته فايضا لا يجب عليها لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية<sup>(٢)</sup>.

واما اذا أمكنها الصوم بلا عسر وحرج عليها.

ومع ذلك كله فالحكم بتحقيق البلوغ فيها ما كمال التسع منى على الاحتياط

اللازم دون الفتوى والله العالم<sup>(٣)</sup>.

ثم لاشك في ان المراد بالسنة في المقام وغير السنين القمرية لانها المعهودة

- ومن فرق في تعدادات و معاملات في البلوغ صاحب العتائق (ره) على اشكال

- حقه ١٨٥ ح ١٣ حد به .

٢ - عده الى حوت مامر من لروايات الدالة على اتيان الصوم بالقوة والطاقة

لا يحسب كونه فيها غير الاطاقة المذكورة في الآية فلاحظ .

٣ - هذا كما به مراعاة لفتوى الفقهاء ومع النص عليها نقول ان بلوغ الانثى بالحيض

١ - كمال ثلاث شهريه منه ود توصول الى النكاح وبلوغ الذكر به وبكمالها خمس عشرة

من الشرع والمعروف عند العرب قال الله تعالى: رفاقاً منازل لكم وعدد السنين والحب وقال سئلونك عن الأهل قل هي مواقيت الناس والمهج .

(المطلب الثالث) مقتضى جملة من الروايات المتقدمة ان الاحتلام في الغلام والحيض في البعارة بحققان بلوغاً أو يكادان عنه وقضية اطلاق صحبة منصود بن حازم بلوغ الاثنى ايضا بالاحتلام . وقد اطلاق الروايات بل وكذا في عدة الاشتراك

قال العلامة (قدم) في معكى التذكرة : الاحتلام خروج المني وهو ماء الدافق الذي يخلق منه الولد بلوغ في الرجل والمرأة عند عامائنا اجمع ولا تعلم فيه خلافاً في الذكر وهو في النساء كذلك وللشافعي قول بان خروج المني من النساء لا يوجب بلوغهن . وعن المسالك : هذا بعددنا وعند الأكثر موضع وفاق

اول . تفسير الاحتلام بخروج المني لم اجد في ما عندي من كتب اللغة معنى مختار الصراح الحلم بمص اللام وسكونها ما يراه النائم ، وقد حلم يعلم بالمرء حليماً وحليماً واحتلم ايضاً ، وحلم مكثراً وحلم كذا بمعنى ، اي رآه في النوم .  
الظاهر ان الاحتلام عبارة عن بلوغ الشخص مبلغ احسان الشهوة والعيل الى الجماع وهو كما يتحقق بالمرقبات يتحقق بالانزال ايضاً سواء كان في النوم او في اليقظة ، الا ان يقال بان قول العلامة مطابق لقول صاحب القاموس المتقدم : الاحتلام الجماع في النوم لكن الاحتلام اعم منه .

نعم الانزال في الصغر كما في ما دون العشرة في الذكر لا يكشف عن الاحتلام بل هو لعارض عرس ، كما انه في الثلاثة عشر يكشف عنه . واما في العشرة ففيه اشكال ، وان كان ظاهر معشره اسحاق المتقدمة هو الاول ، ويمكن اختلاف الاشخاص في ذلك . والله العالم .

واما الانثى فيلجوا اعتبار الاحتلام في حقها اذ خروج المنى قبل التسع لا يكون  
كاشفا عن البلوغ نعم شفع للمشكوك عمره

ثم انه اشتهر التمسك بحبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم ...  
رواه الصدوق في حصاله والاحصائي في عو اليه <sup>(١)</sup> و رواه العلامة ايضا لكن سند  
الرواية ضعيف ولا حابر له وكل ما قبل في اعتباره موهون ، وقد و صفت جملة  
من الروايات الضعيفة سنداً بالصحة والحسن والموتقة في لسان جماعة من الفقهاء  
منهم صاحب العواهر - قده - في هذا المقام اهملنا تفصيله مخافة الاطالة .

(المطلب الرابع) قالوا انه يعلم البلوغ ما بين الثمن والعاشرة على العادة التي

حول الذكر والقمل

اقول : و دليله و جهان :

١- الاخبار .

٢- الاجماع المحكي عن الخلاف والتذكرة .

لكن الاخبار ضعيفة سنداً والاجماع منقول ، فلا عبرة عددي ، الايات  
مطلقا ، هذا محتمر القول في معنى البلوغ والله سبحانه الاعلم باحكامه وموصوعاتها  
وسعائيق الامور .

٦- العلم ، قد يكون اشتراط العلم في التكليف بمعنى الالتفات ، و لاشك  
حينئذ في اعتباره فان غير الملتفت عاقل ، والغافل عاجز ، اهم ليس هو بشرط عليه  
فحال اعتبار الالتفات حال اليقظة والذكر (مقابل السهو والنسيان ) في رجوعها  
الى القدرة

وقد يكون معناه الاصلي الذي هو نفي الجهل فيقع الكلام في انه شرط  
املا ومباراة اخرى الحامل مكلف كالعالم ولو كان عن قصور ام لا ولو كان عن



تفسير؟ او فيه تفصيل بين القصور والتقصير؟ اما اشتراطه في استحقاق العقاب في القاصر فهو مقطوع عقلاً ، لدهاءة قبح العقاب بلا بيان صادر ، او مع بيان صادر غير اصل ولو بعد الفحص ، فمن لم يتمكن من تحصيل الواقع - ففى الاصول والفرع - اما لمجزئه عن اصل الفحص والتعلم او عن الفحص الموصل والمصيب فاختطاً بعد حصه فهو غير مستحق للعقاب على ترك الواقع . وهذا معنى قول الاصوليين ان العلم شرط تسخر التكليف .

ثم وجوب الاحتياط على العاقل الملتفت امر ممكن وقد قال به محدثونا في الشهات الحكمة التحريمية لكنه لم يشت كما مر في خاتمة الجزء الثاني من هذا الكتاب .

واما العاقل المقصر فلا يذره العقل في المخالفة ولا يرى في عفاه مانعاً . وهذا واضح ، واما الكلام في اشتراط العلم في ثبوت التكليف . وان العاقل كالعاجز والناسي مثلاً غير مكلف اصلاً او هو كالعالم بالتكليف مكلف وان لم يكن في فرض قصوره مستحقاً للعقاب .

استدلوا في اصول الفقه على النفي بوجوه ثلاثة :

(الاول) لزوم الدور كما عن العلامة (قدم) في تحريره فان العلم بالحكم موقوف على ثبوت الحكم بداهة توقف كل كاشف على مكشوفه ، فلو توقف الحكم على العلم به لدار .

(الثاني) الاخبار المتواترة الدالة على اشتراك العالمين والجاهلين في احكام

الله تعالى

وهي اخبار الاحتياط والتوقف والبرائة كما ذكره سيدنا الاستاذ العلامة الخوئي (دام طله) في كتاب كتبه لى .

(الثالث) الاجماع على الاشتراك المذكور .

لكن الاول يتم اذا لم يفرض للحكم مرتبتان كالاعتدائي والعملي والا فيصح ان يكون مرتبته الاولى موقوفا عليه ومرتبته الثانية موقوفا كما في بعض موارد القصر والتماء والصوم والافطار والجهر والاختفات وغيرها

او يفرض العلم بخلاف الحكم الواقعي مقلدا له لمطابقة المعلوم بمثلا نفرض شرب التمر حراما في الواقع فاما اعتقاد المكلف حوازه بنقل الحرمة حوازا وهذا ما يسمى في لسان بعض طلاب عصرنا بالتصويب الاعترافي

والثالث مع كونه منقولا يعتمد قويا استنادا الى الوجهين الآخرين فلا يكون حجة

فالاحسن ان يستدل عليه اولا بعدم الدليل على الاعتناء ، فاما لم نجد من الكتاب والسنة ما يدل على اشتراط التكليف بالعلم ، بل مقتضى العمومات والاطلاقات كقوله تعالى : يا ايها الناس ، يا ايها الذين امنوا ، والله على الناس ، كتب عليكم .. وامثال ذلك هو شمول الحكم للجميع<sup>(١)</sup>

ولا يقع في حطاب من يتمكن من تحصيل العلم كما يعلم ذلك من شاء العقلاء وسيرة واضعي القوانين الدولية .

وثانيا بالامات والروايات الدالة على وجوب التعلم والتفقه والسؤال والاحتياط فانها ظاهرة في وجوب امتثال الاحكام على جميع الناس ، وليس وجوب التعلم تعبيا بل طريفاً كما لا يخفى على النخبر فتأمل .

(الامر الثاني) في بيان الوطبيعة عند تعارض الأدلة اللفظية ، ففي موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه ، احدهما يأمره ، اخذه ، والاخر ينهيه عنه ، كيف يصنع ؟ فقال : يرجئه حتى

١ - الا ان يقال ان الاطلاق المذكور لا بدع مثل فقد العلم فانه ومقابلته من التضمينات الثانية دون الاولى.

يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه<sup>(١)</sup>.

هذه هي الرواية الوحيدة المعتمدة سنداً الصالحة دلالة على التخيير لكن للمناقشة فيها مجال فإن المستند من الأمر بالارحاء عدم حجية كلتي الروايتين في مدلوليهما ولا استناد من قوله **عَلَيْكَ** فهو في سعة . حوار الاخذ باحديهما بحسب الظاهر وانه من المحتمل قويا ان يكون مدلوله يعني الصيق الناشئ من قبل المتعارضتين المذكورتين فالسعة المدكودة تسعة الارحاء المأمور به ، وعلى هذا فهي لا تنافي التصديق الاتي من قبل سائر القواعد والاصول المحتمنة للفعل او الترك

وفي موثقة محمد بن مسلم عنه **عَلَيْكَ** قال : قلت له ما بال اقوام يروون عن ولان وولان عن رسول الله **ﷺ** لا يتهمون بالكذب وحييكم خلافة ؟ قال : ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن<sup>(٢)</sup> واعتبار سند الرواية يعني على وثاقة عثمان بن عيسى الواقفي الواقع في سندها كما علمها المشهورة وهي مختارة في العزتين الاولين من هذا الكتاب ولحد الآن، لكن تبدل رأيا فيه فعلا واصح الرجل عندنا ضعيفا او مجهولا وسنحه مذكور في فوائدنا الرحالة والرواية ساقطة عن الجمعية

وفي صحيح منصور بن حازم قال : قلت لاسعد الله **عَلَيْكَ** ما بالي اسئلك عن المسألة فتعطيني فيها بالعواب ، ثم يجيبك عبري فتعيبه فيها بجواب آخر ؟ فقال انا نجيب الناس على الردة والنقصان<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٦٦ ج ١ اصول الكافي الطبع الحديث .

٢ - ص ٦٤ ج ١١ اصول كافي .

٣ - الظاهر ان المراد بالريادة والنقصان هو المظن والمقيد والعام والحاص والاجمال والتعصيص كما يتفق ذلك لكل ممتد ، فادان مثل عن وجوب طقة الزوجة مثلا ربما يجيب انها واجبة ، وربما يجيب انها واجبة اذا كانت دائمة او لم تكن مباشرة وهكذا .. وكذا ما يراه المفتي ماسيا يجب خصوصيات الموارد .

قلت : فاخبرني عن اصحاب رسول الله ﷺ صدقوا على محمد ام كذبوا  
 قال: بل صدقوا<sup>(١)</sup> قال : قلت : فما مالم اختلقوا ؟ فقال : اما تعلم ان الرجل  
 كان ياتي رسول الله ﷺ فستاله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد  
 ذلك ما ينسخ ذلك الجواب فنسخت الاحاديث بعضها<sup>(٢)</sup> هذا  
 يقول سيدنا السروجردي بعد نقلها<sup>(٣)</sup> : فيستفاد من هذا وامثله انه يجب  
 الاخذ بالاخير عند التعارض لولا مرجح آخر للاول

اقول : الاستعادة المذكورة من هذه الرواية غير تامة لاحتصاصها بالاحاديث  
 النبوية كما لا يخفى ، نعم رواية ابن مسلم المذكورة تدل على ما افاده .

فان قلت : ان ارد من النسخ معناه المصطلح فقد ادعى الاحماع بل الضرورة  
 على انه لا يشت من الواحد وان ارد منه ما يشمل التخصص والتقييد فقد خرج  
 الكلام عن التعارض ، قلت : يمكن اختيار الشق الاول ومنع الاحماع والضرورة  
 في المسوخ الثالث اولا من الواحد كما هو ظاهر رواية ابن مسلم ، والمتيقن  
 منهما بطلان نسخ ما نمت بالكتاب والسنة القطعية بالخبر الواحد ، قال صاحب المعالم  
 (قدم) في بحث نسخها : يجوز نسخ كل من الكتاب والسنة المتواترة والاحاد بمثله  
 ولا ريب فيه ، ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة وهي به ولا نعرف فيه من الاصحاب  
 مغالفا وجمهور اهل الخلاف وافقونا فيه النسخ انه من المحتمل قويا شمول النسخ  
 لارائة ما حكمه النسخ او الامام السابق بعنوان الحاكم لمصلحة موقفة لا بعنوان  
 معين المحكم الشرعي الدائم فافهم جيدا

وفي صحيح عبدالرحمن عن الصادق عليه السلام : اذا ورد عليكم حديثان مختلفان

١- ليس المراد الايجاب الكلي حتى يتأني كتب بعضهم عليه (ص) في بعض الامور

٢ - ص ٦٥ نفس المصدر .

٣ - ص ٦٧ ح ١ جامع الاحاديث .

فاعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردوه  
فان لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على ائمة العامة فما وافق اخذوهما  
فردوه وما خالف اخذوهما فخذوه<sup>(١)</sup>

وفي موثقة حسن عن الكاظم عليه السلام . فقلت فيروى عن ابي عبد الله عليه السلام شيء  
ويروى عند حلقه فابهما تأخذ ؟ فقال . حدد ما خالف القوم وما وافق القوم  
فاحتشمه<sup>(٢)</sup>

اقول: مقتضى الجمع بين هذه الروايات ان الترخيص بين الحريين لمتعارفين .  
اولا بموافقة القرآن ومخالفته .

وثانيا بمخالفة العامة وموافقهم سواء كانت الاحل الموافقة والمخالفة لاهل ائمة  
كما في رواية عبد الرحمن او لفتاويهم كما يظهر من موثقة حسن  
ثم التسايط والرجوع الي غيرهما .

واما الترخيص لغير ذلك فلم يشك برأيه معتبرة سندا حتى ان رواية عمر  
بن حفص التي سموها بالمقبولة ضعيفة سندا لاجوز لقبولها مع ان في دلالتها  
ايضا كلام .

نعم يمكن ان تلحق السنة بالقرآن لما ياتي في اخر هذا البحث .  
وهذا الترخيص والتسايط اللذين استعدناهما من الروايات المعتبرة المتقدمة  
هو المختار عندي ، ولا يسفي فيه الاشكال الا في المرحح الاول اذ فيه اشكال من  
لاحيتي .

من ناحية السند فانه ورد في رواية عبد الرحمن المتقدمة وسندها هكذا:

١ - ص ٨٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٥١ ج ١ جامع احاديث الشيعة (الطبعة الاولى).

سعيد<sup>(١)</sup> ابن هبة الله الرائد في رسالته التي ألفها في احوال احاديث اصحابنا  
واثبات صحتها عن محمد وعلى ابي علي بن عبد الصمد عن ابيهما عن ابي البركات  
علي بن الحسين عن ابي جعفر بن داود عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن ابيوب بن  
اويح عن محمد بن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله . وليس في السلسلة  
من يضر بصحة الرواية سوى علي بن الحسين ابي البركات فاني لم اطلع على حاله  
وان كان المظنون كونه عالما صادقا .

وعن المحدث الحرقي تذكرة المتحررين : عالم صالح محدث يروى عن  
ابي جعفر ابن داود

مع ان علي بن عبد الصمد ممن اخذ من الصدوق - كما نقل في ترجمة  
الصدوق - فتوسط ابي البركات بينه وبين الصدوق ليس بذلك فتأمل .

ومن ناحية الدلالة فان طاهر المخالفة وان شمل المخالفة بالمعوم والخصوص  
والاطلاق والتقييد عسير ان علمنا الخارجى بصدور الروايات المنخصة والمقيدة  
والتي تصلح فريضة لسرف ظواهر الكتاب منهم عليه السلام اوجب حملها على خصوص  
التامين ونظيره فالروايات الدالة على ان المخالف للقران زخرف ، باطل ، يضرب  
بالحداد ، ولم يقله الاثمة عليه السلام واردة في بيان عدم حجية الرواية المخالفة اى  
لتمييز الصحة عن اللابحة ، لا في بيان ترجيح احد المحتين ، ولا دليل على  
استثناء هذه الرواية من بين تلكم الروايات كما يظهر من صاحب الكفاية  
(قدم) خلافا لما كما نحزم سابقا تما لحماة من المحققين منهم سيدنا الاستاذ  
الضوئي (دام طله) من حمل هذه الرواية ولفظها على بيان الترجيح دون الحجية .  
اللهم الا ان يقال ان التصرف في تلكم الروايات لاحل العلم الخارجى

١ - هكذا في جامع الاحاديث والمقول عن غير ابن الطائوس سعد  
نسب الماعقاني (ره) الاول في رجاله الى اشتباه ابن طاووس .



المذكور لا يوجب ارتكاب مخالفة الظاهر في هذه الرواية الناطرة الى صورة تعارض الخبرين الظاهرة في الترجيح .

ويؤيده او يدل عليه امران :

الاول قوله يُضِلُّ ، حدشان مختلفان ، فانه ظاهر في ان علة العرص هو اختلافهما ، فعنده لاجل الترجيح دون تمييز الحجة عن اللاحقة مسلما اذ على الثاني يصح قوله ( مختلفان ) لغوا محضا لا يقال انه من التمسك بمفهوم الوصف ولعل المشهور على معناه انه يقل لاشك في ثبوته في مقام التحديد وبيان الصاطعة كما لاشك في ظهور القصد المذكور في الرواية فيما قلناه .

الثاني اراد في مخالفة العامة بمخالفة القرآن في الرواية فان مخالفة العامة ليست من شرائط العمية قطعا بل من المرجحات اى لترجيح احدى الوجهين على الاخرى عند التعارض ، ولتكن مخالفة القرآن اما كذلك .

### تخصييه

قال سيدنا الاستاذ الخوئي (دام طله) ان كانت النسبة بين خبر الواحد وظاهر الكتاب او السنة القطعية العموم من وجهه ، فان كان العموم في كل منهما بالوضع يؤخذ بظاهر الكتاب والسنة ويترجح الخبر بالنسبة الى مورد الاجتماع . وان كان العموم في كل منهما بالاطلاق لسقط الاطلاقان في مورد الاجتماع ، لما ذكرناه من ان الاطلاق غير داخل في مدلول اللفظ ، بل الحاكم عليه هو العقل سرقة مقدمات الحكمة التي لا يمكن جريانها في هذه الصورة وذكرنا ان استفاد من الكتاب ذات المطلق لا اطلاقا . . ومن هنا يظهر انه لو كان العموم في الخبر وضعيا وفي الكتاب والسنة اطلاقيا يقدم الخبر في مورد الاجتماع بعد ما ذكرناه سابقا من عدم التمامية الاطلاق مع وجود العموم الوضعي في قبالة <sup>(١)</sup> .

اقول : بناء على اعتبار الترجيح بموافقة القرآن والسنة يقدم ظاهرهما على  
الخصر الواحد المعارض مطلقا حتى في فرض الاخير فضلا عن الفرض الثاني ،  
فان الاطلاق وان استفيد من بركة مقدمات الحكمة لكن لاشك عرفا في نسبه  
الى القرآن فيقال اخلاق آية القرآن يقتضي كذا وكذا

فما دل على ترجيح موافق القرآن على مخالفه شامل للمقام ايضا فتأمل  
ويؤكد كده مثل قوله عليه السلام : كل شئ مردود الى الكتاب والسنة وكل حديث  
لا يوافق كتاب الله فهو زخرف <sup>(١)</sup> .

### خاتمة في سبب اختلاف الروايات

في الصحيح عن محمد بن عيسى بن عبيد الثقة عن يونس بن عبد الرحمن ان  
معض اصحابنا ساله وانا حاضر فقال له يا ابا محمد ما اشدك في الحديث واكثر انكارك  
لما يرويه اصحابنا فما الذي يحملك على رد الاحاديث .

فقال : حدثني هشام ابن الحكم انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تقبلوا علينا  
حديثا الا ما وافق القرآن والسنة او تعدون معه شاهدا من احاديثنا المتقدمة ،  
فان المغيرة بن سعيد لعنه الله ، من في كتب اصحاب ابي احاديث لم يحدث بها ابي  
فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما حالف قول ربنا وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فاننا اذا حدثنا  
قلنا قل الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال يونس : وافيت المراق فوجدت بها قطعة من اصحاب ابي جعفر ووجدت  
اصحاب ابي عبد الله عليه السلام متوافرين فسمعت منهم واخذت كتبهم فعرضتها من بعد  
على ابي الحسن الرضا عليه السلام فامكر منها احاديث كثيرة ان يكون من احاديث ابي  
عبد الله عليه السلام وقال : لي ان ايا الخطاب كذب على ابي عبد الله عليه السلام لعن الله ابا الخطاب

وكذلك اصحاب ابى العطاء يدسون في هذه الاحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحاب ابى عبدالله ، فلا تقبلوا عليها بخلاف القرآن فانما ان تحدثنا (حدثنا ظ) حدثنا موافقة القرآن وموافقة السنة ، اما عن الله وعن رسوله ولا تقول قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا ، ان كلام احربنا مثل كلام اولنا وكلام اولنا مصداق لكلام احربنا . واذا اتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا انت اعلم بما حثت به فان مع كل قول منا حقيقة وعليه بور وما لاحقيقة معه ولا تور عليه فذلك قول الشيطان <sup>(١)</sup> .

اقول . فمن اسباب اختلاف الروايات كذب الكاذبين ودس الواصيين وحمل الجاهلين كما في هذه الصحيحة .

ومنها الثقة كما في الروايات الكثيرة حتى لو كان المرء مستقاليا غير مترقب فعلا ، ففي موثقة درارة عن الماقر <sup>(٢)</sup> قال سئلته عن مسألة فاجابني ثم جاءه رجل فسأله عنها فاجابه بخلاف ما اجابني ثم جاء رجل آخر فاجابه بخلاف ما اجابني واحاب صاحبي ، فلما خرج الرجلان قلت لاس رسول الله ، رجلان من اهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فاحث كل واحد منهما بغير ما احثت به صاحبه ، فقال : يا درارة ان هذا خير لنا وابقى لنا ولكم ولو اجتمعتم على امر واحد لصدقكم

١ - ص ١٩٥ وص ١٩٦ رجال الكشي في ترجمة المصنف بن مهدي . ومنه يظهر

ضعف ما ذكره المحقق الهمداني من الاحد بما روى عن الائمة (ع) وان لم يكن جامعا لشرائط الحجية ، ولا يجوز العدول منه الى سائر الطوائف البتة على المجلس والتخمين . وان كانت اقوى من الظن الحاصل من تلك الرواية ، فان للبحر من حيث هو نوع اعتبار لدى الفرق والمفلاء عند تعدد تحصيل العلم وعدم المناص على العمل وتعدد الاحتياط ص ١٦ ج ٣ خمس مصاح الفقيه وجهه ان عدم العمل بالظن البيرالمعتبر لا يوجب التحويل على غير ضعيف اخر غير حجة شرعا ؛ ومع هذه الرواية وامثالها بل مع العلم الاجمالي بمجسولية بعض الاخبار ووضعها ليس للخبر الضعيف اي نوع من الاعتبار .

الناس علينا ولكن اقل لبقائنا ونفائكم قال : ثم قلت لابي عبدالله عليه السلام شيعتكم لو حملتوهم على الاسنة وعلى النار لمصوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين قال : فاحابني بمثل جواب ابيه <sup>(١)</sup> .

ومنها ما يرجع الى خصوصية الموارد وسوق الكلام عليها وهي كالفرينة المتصلة اللفظية ، فيشبه الامر على عر العالم بها ومنها اختفاء القران المتصلة اللفظة . ومنها اشتباه الراوى في التلقي او الالقاء ومنها التسع كما مر . ومنها النقل بالمعنى .

ومنها ما مر في صحيح منصور بن حازم من الجواب بالزيادة والنقصان . ومنها اشتباه ارباب الكتب الحديثية : ومنها تقطيع الحديث ومنها الاشتباه في كتابة الاحاديث وقرائنها ، ومنها غير ذلك والله العالم .

(الامر الثالث) من المقدمة في بيان اقسام الواجب ومعرفة الامر فنقول صيغة الامر تدل على الطلب المطلق الجامع للوجوب والندب ، وتقيده ، الاول وضماً لاجل التبادر غير معرر ، والعمدة في اثبات الوجوب في الامر هو حكم العقل على نحو قررناه في صراط الحق <sup>(٢)</sup> ودكرنا فيه ايضاً الفرق بين الامر المولوي والارشادي فلا يبيده هنا وان كان مهما ولا بد للطلاب من فهم الفرق المذكور .

ثم الواجب على النجاء فذكر منها ما يلي :

١ - ص ٦٥ ج ١ اصول الكافي .

٢ - ص ٥٧ ج ١ .

فمنها النفس والغيري .

والاول ما وجب له كالصلاة والزكاة والصيام ونحوها .

والثاني ما وجب لواحد آخر كالوصية والعمل ونحو ذلك .

والايراد على الاول بان الاحكام على مذاق العدلية تابعة للمصالح والمقاصد اللازمة حصولا ونزكا فتفسير الصلاة والصيام وغيرهما من الواجبات الغيرية فيقال مثلا بان الواجب لنفسه هو الاحتساب عن القحشاء والمنكر وحيث انه يحصل بفعل الصلاة ادحها الله له لالتفها ، مردود مانه قد يكون الاحتساب المذكور غير ممكن فلا يتعلق به التكليف ، فلا تكون الصلاة واجبة لواحد آخر وما ذكره صاحب الكفاية ، من ان المقدور بالواسطة مقدور والا لم يقع مثل التطهير والتخليك والترديد والطلاق والعناق موردا لحكم من الاحكام . خلط بين الامور التولية والاعدادة ، فان المقام من الثاني الذي يتوقف ذو المقدمة على امر غير اختياري وما مثل به يكون من الاول الذي اما يترتب على نفس المقدمة بلا توسط شيء اصلا او بتوسط امر اختياري فتدبر جيدا .

ثم ان مقدمة الواجب سواء كانت عقلية او شرعية او عادية تجب وجوبا غيريا عقليا قطعاً واما الوجوب الغيري الشرعي فتبوته مطلقا مع كل كلام بين الاعلام والسألة مبينة في علم اصول الفقه مفصلا .

ومنها ان الواجب اما تعبدى وهو الذى يعتبر فى امتثال امره وسقوطه قصد القرية ، واما توسلى وهو الذى لا يعتبر فى صحته قصد التقرب وان اشترط فى كماله وترتب الثواب عليه .

واذا شك فى واجب انه تعبدى او توسلى ، مقتضى الاصل العملى بل الاصل اللفظى على الاظهر عدم اعتبار قصد القرية ، فيكون الواجب توسليا الا اذا ثبت تعبديته وتحرير بحثه فى اصول .

ثم لاشك في حصول التقرب بقصد الامر ، بل لا يبعد حصوله لاحل الخوف من العقاب ولاجل الطمع وطلب الثواب لصحيح هارون <sup>(١)</sup> فتأمل ، وفيه (ان افضل العبادة ما صدر لاحل حبه تعالى) وقد تعرضنا للمسألة في صراط الحق <sup>(٢)</sup> .  
والاحسن والاحوط اتيان العمل بقصد امره . وجعل الدواعي الاخرى في طول قصد الامر المذكور .

ومنها الذاتي والطريقي ، فان المقدمة ان كانت مقدمة وجود الواجب فهي واجبة بالوجوب العيري المعبر عن مقابلتها بالواجب النفسي وان لم تكن مقدمة لوجوده بل للعلم به فهي مقدمة علمية لا يترشح عليها الوجوب العيري ولكنها واجبة بالوجوب الطريقي ، فتعلم الاحكام اما يجب لكونه طريقا الى امتثال الواجبات والمعمرات . وقد تكون المقدمة العلمية مقدمة وجودية فتجب بالوجوب العيري .  
ويصح لنا ان نعبر عن مقابل الواجب الطريقي بالواجب الدائي .

ثم ان الاحتياط الواجب ، والتعلم الواجب ، والاجتهاد والتقليد الواجبين بل العمل بالامارات (في الاحكام) والينات وغيرها (في الموضوعات) وغير ذلك وجوبها طريقى ليس بنفسى ولا عيبرى ولا ارشادى اذ لولا وجوب التعلم <sup>(٣)</sup> مثلا لرجعنا في الشبهات الددية قبل الفحص الى البرائة والحوال ان الوجوب الارشادى لا اثر له ومعنى الوجوب الطريقي هو ما يتنجز الواقع بتنجزه في سيرة الاسابة كما قيل .

ومنها المطلق والمشرط . فان الواجب انا لوحظ وجوبه الى شيء اخر فان

١ - ص ٨٤ ج ٢ اصول الثاني .

٢ - ص ١٠٨ ج ٢ .

٣ - يقول سيدنا الاستاذ الخوئي - دام ظله - هي هامش اجود التقريرات انه نفسى

طريقى ص ١٥٩ ج ١ .



كان وجوبه مشروطاً بوجوده فهو مشروط ، كالصلاة بالنسبة الى وقت والحج بالنسبة الى الاستطاعة والا فهو مطلق كالصلاة بالنسبة الى الموسم والحج بالنسبة الى التعلم والسفر . ثم لا يظهر عدم الوجوب عند عدم الشرط ، لان الوجوب فعلي والواجب استقبالي كما قيل .

ومنها المعلق والمنجز ، فان الوجوب والواجب ان كانا فعليين فهو منجز وان كان الوجوب فعلياً والواجب استقبالياً فهو معلق . واول من قسم هذا التقسيم هو صاحب الفصول على ما اشتهر ومفسره الواجب المطلق دون الشرط عندما حاشى الكفاية . ويقول سيدنا الامام الخوئي ان المعلق من افراد الواجب المشروط لكن بالشرط المتأخر دائماً ويكون القيد متأخراً وثمرة هذه القسمة تصحيح وجوب حملة من المقدمات قبل تحقق دبرها ، فقال ان وجوب ذي المقدمة فعلي وان كان الواجب استقبالياً ، فلا مانع من ترشح الوجوب النيزي منه على مقدماته . اقول : لا يبعد ان يكون وجوب الحج والموم معلقاً فان ظاهر قوله تعالى : **لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً** . ان الوجوب يتحقق بمجرد الاستطاعة وان لم يجزى زمان الحج كما ان ظاهر قوله تعالى : **فمن شهد منكم الشهر فليصمه** . تحقق الوجوب من اول شهود الشهر سواء قرناه بالرؤية او بالهضر نعم الواجب مشروط بحلول الرمان وعدم الحيض والنفاس والمرض وغير ذلك فتأمل .

### تنبيه

الموارد التي اقتوا بوجوب المقدمة قبل وجوب ذي المقدمة هي ما يلي .

- ١ - ابقاء الماء قبل وقت الصلاة لو اجدته اذا علم بعدم تمكنه منه بعد دخول الوقت ، بل افتى جماعة بوجوب تحصيل الماء قبل الوقت ايضاً في الفرض المبرور .
- ٢ - الفصل ليلة الصيام قبل الفجر .

٣ - إبقاء الاستطاعة في أشهر الحج مع كونها مقدمة وجوبية ، بل أفتى بعضهم به قبل أشهر الحج .

٤ - السفر وغيره من المقدمات الوجودية قبل وقت الحج

٥ - تعلم الأحكام قبل محثي وقت الواجب ، أو حصول شرط الوجوب ، إذا ترتب على تركه موت الواجب في طريقه ، بل أفتى جمعة بوجوب التعلم قبل الملوغ أيضاً في الفرس المذكور ، كما أنه يجب تحصيل المعارف قبله ليكون مؤمناً في أول آن الملوغ <sup>(١)</sup> .

واحباب عنها المحقق النائبي وتلميذه سيدنا الاستاذ الضوئي (دام طله) بما لا يخلو عن خلل ونقص بعدما مر من اشتراط عامة التكليف بالقدرة شرعاً والمعرض في الثقل والنقد ينأى وضع هذا المختصر

والحق عندي في المورد الأول عدم الوجوب المذكور فلا يرد نقض . وهي المورد الثاني يستند وجوب النقل إلى وجوب الصوم والعمل التعلقي كما استظهرناه من الآية الكريمة ومنه يظهر حال المورد الرابع أيضاً وأما المورد الثالث فنقول إذا حصل الاستطاعة وجب الحج ومع فعلية الوجوب لا يجوز للمكلف تمييز نفسه عن الامتثال بل يجب عقلاً التحفظ على كل ما يوجب السكنة من العمل الواجب المذكور فلا يجوز تمرير نفسه أو الفاء ماله في البحر أو قتل فرسه أو خراب سيارته . وأما تعدد حرمة التعجز ومخروج الرفقة أو التمكن من المسير أو إطلاق القول فيها في جميع السنة فيسأني عنه في حروف المعاء وأما المورد الخامس فيأتي تفصيل الكلام فيه في حروف العين في مادة التعلم انشاء الله . نعم وجوب التعلم على غير البالغ في المعريات ممنوع ولا نقول به كي يحتاج إلى توجيهه حسب القواعد . نعم لا يبعد في وجوب تعليم المقاييد لهم على الأولياء ليكونوا مسلمين في

اول ان البلوغ ، وهذا الوجوب مما يفهم من مذاق الشرع بلا شك ويؤيده قوله تعالى : فوالله انفسكم واعليكم تارا وقودها الناس والحجارة فتدبر .

ومنها الاصلى والتسمى ؛ والتقسيم اما لملاحظ الواقع ومقام الثبوت حيث يكون الشيء تارة متعلقا للارادة والطلب مستقلا للالتفات اليه واخرى متعلقا للارادة تارة لارادة غيره كما ذهب اليه صاحب الكفاية ، واما لملاحظ الدلالة ومقام الاثبات كما عن الفصول والقوانين فانه يكون فى هذا المقام تارة مقصودا بالافادة واخرى غير مقصود لها عليه الا انه لارم الضطاب كما فى دلالة الاشارة ودلالة المفاهيم وكل منهما ممكن ولا مشاحة فى الاصطلاح غير ان التقسيم المذكور لاثري مهم له ومنها الاستقلالى والضمنى ؛ فان الشيء ان كان بنفسه مأمورا به فهو الاول كالصلاة وان كان جزءا للمأمور به فهو الثانى كالعاثعة والر كوع والسجود فى الصلاة وترك الاكل والجماع فى الصيام

ومنها الدائى والعرضى فان الشيء ربما يجب لالاجله ولا لاجل توقف واجب اخر عليه ، بل لاجل حرمة شيء اخر او واجب ملازم او مقارن فهو عرضى ومنها التعيينى والتخيبرى ومنها المعينى والكفائى .

ومنها الموسع والضيق والمقصود فيها غير خفى . وان شئت فقل : ان الواجب ، اما موقت واما غير موقت والاول اما موسع واما ضيق والثانى اما فورى واما غير فورى .

والمقصود بالذكرا هنا هو بيان الواجبات النفسية الذاتية الاستقلالية تبعيدية كانت او توصيلية ، مطلقة او مشروطة ، معلقة او منجزة اصلية او تبعية ، موقنة او غير موقنة ، عينية او كفالية ، تعينية او تخييرية دون الواجبات الفيرية والعرضية والضمنية والطريقة وان كان يبحث عن الاخير فى الجملة .

وكذا ليس المقصود بيان الواجبات الارشادية بل المراد بيان الاوامر المولوية.  
 (الامر الرابع) قد سبق في آخر الجزء الثاني ان الذنوب على قسمين كبيرة و  
 صغيرة ونقلنا الروايات الواردة في تعيين كون جملة من المعصيات كبيرة ؛ واما  
 الواجبات فالمقصود في الصحيح عن الصادق عليه السلام منع الزكاة المفروضة لان الله عز وجل  
 يقول: فتكوى بها حياهم وحنوبهم وظهورهم. وترك الصلاة متعمدا لان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 قال: من ترك الصلاة متعمدا فقد برىء من نعمة الله ودعة رسوله، وفي صحيح آخر :  
 تارك الصلاة كافر معنى من غرلة والفرا من الزحف لان الله عز وجل يقول: ومن  
 يولهم يومئذ دبرا . . . وما داء جهنم وشئ المصير وهذا الاخير مذكور في جملة  
 من الصحاح

وهي صحيح عبدالمعظم في تعداد الكبائر . (او شيئا مما فرض الله عز وجل)  
 يظهر منه ان الواجبات الواردة في القرآن ترك كل منها من الكبيرة .  
 وفي صحيح ابن محبوب عن الكاظم عليه السلام : الكبائر من احتسب ما دعه الله عليه  
 النار .

وفي حصة الفصل الايمان هو اداء الامانة واحتساب جميع الكبائر وهو...  
 وحس الحقوق من غير عسر . . . والامر ارفع الذنوب. فيعلم من ذلك كبر جملة  
 من ترك الواجبات وصرفها .

ويمكن ان يستفاد من مجموع الروايات ان كل واجب اذعد على تركه  
 ايعادا مهما بحسب الشرع ومداق المتشعبة فهو كبيرة والا فلا ترك رد السلام  
 مثلا مالم يصح عليه .

هذا مختصر القول فيما اردنا ذكره امام المقصود ونرجع الان الى المطالب  
 المقصود بعون الله تعالى .

## حرف الالف

### (٠) ايتاء الاجر للمرضعات

قال الله تعالى : فان اردعن لكم فاتوهن اجورهن (الطلاق) الآية تبين احد موارد وجوب ايتاء اجر الاجير في جميع الموارد فليست تضمن حكما حديدا كما لا ينفي ، وهو - اى ايتاء اجر الاحر - ايضا من افراد اداء مال الغير .

### (٠) ايتاء اجر الزوجات وصدقاتهن

قال الله تعالى : فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريسة (النساء ٢٤) .  
وقال الله تعالى : فالكفوهم باذن اهلهم واتوهن اجورهن بالمعروف (النساء ٢٥)

وقال الله تعالى : واتوا النساء صدقاتهن نحلة (النساء ٥)

اقول: اذا اشترطنا المهر في صحة العقد وان لم نوجب ذكره وتعيينه فيه صال المقام حال ما تقدم من دخول الفرض في العقود المأمور بوفائها ، وبالتالي في اداء مال الغير .

واما اذا لم نشترطه فيها وقلنا ان النكاح صحيح من دون مهر كان ايتاء المهر واجبا نسيا مستقلا من جهة الايات المتقدمة .

ويمكن ان نستدل على الاول بقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي وغيره<sup>(١)</sup>  
 واما لغير رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصلح المكاح الامهر فتدبر .  
 هذا كله في الدائم . واما في المنقطع فدعي صاحب الحواهر (قدمه) الاجماع  
 بقسميه على كون المهر شرطا فيها ، و يدل عليه حديث زرارة عن الصادق عليه السلام :  
 لا تكون متعة الا بامر من باحل مسمى واجر مسمى<sup>(٢)</sup> والظاهر ان هذا الاشتراط  
 مفهوم من الروايات .

### (٥) اتيان البيوت من ابوابها

قال الله تعالى : وليس الرمان تاتوا البيوت من ظهورها ولكن الرمن اتقى  
 وأتوا البيوت من ابوابها (المقرة : ١٨٩) .

الظاهر ان الامر ارشادي ليس بمولوي يدل على الوحوب الشرعي سواء  
 أفسرناه بوحوب ابتداء الوظائف الشرعية على وجهها كما عن محاسن البرقي ؟  
 على ما في تفسير البرهان عن الباقر عليه السلام . يعني ان يأتي الامر من وجهه اى الامور  
 كان<sup>(٣)</sup> .

ام فسرناه بظاهره فانه قبل ان عتد من الرب العاهلى بعد الاحرام للحج  
 لم يدخلوا بيوتهم من ابوابها ، بل اتخذوا قفا من ظهورها ودخلوا منه ، بها هم  
 القرآن عنه وامرهم بدخول البيوت من ابوابها .

### (١) اتياء حق الحصاد

قال الله تعالى : وهو الذى انشاء حنات معروشات<sup>(١)</sup> وغير معروشات ،

١ - ص ٢٠٠ ج ١٤ وص ٢٨ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٦٥ ج ١٤ .

٣ - لكن في السند عمرو بن شمر وهو ضعيف ص ١٩٠ ج ١ تفسير البرهان .

٤ - اى الشجرة التى ترفع اعصابها بعضها على بعض بدعائم كالكرم . وغير المعروشات  
 ما كانت قائمة على اصولها فقط .

والنخل والررع مختلفا ككلمة<sup>(١)</sup> والريبتون والريمان متشابهة وغير متشابهة<sup>(٢)</sup> كلوا  
من ثمره اذا اثمر وأتوا حقه<sup>(٣)</sup> يوم حساده (الانعام ١٤١)

وفي صحيح رواية ومحمد بن مسلم وابي بصير كلهم عن ابي القزوين في قول  
الله عز وجل (واتوا حقه يوم حساده) هذا من الصدقة تعطى المكين القنصة بعد  
القنصة ، ومن الحداد<sup>(٤)</sup> الحفنة<sup>(٥)</sup> بعد الحفنة حتى يفرغ<sup>(٦)</sup>.

وفي صحيح سعد بن الربيع قلت ان لم يحصر المساكن وهو يحصد كيف  
يصنع؟ قال : ليس عليه شيء<sup>(٧)</sup>.

والروايات في المقدم كثيرة لاحاجة الى نقلها ، وعن الشيخ رحمه الله بعد  
احترار وجوبه اجماع الطائفة واخبارهم عنه

يقول صاحب الحواهر رحمه الله في كلام له : فان عدم التقدير وعدم الوجوب  
لو لم يحصر وعدم المراقبة به والتشبه بالنذر الذي لم يقل احد بوجوب الاعطاء  
منه والاختلاف في الغاية وعرض ذلك من عدم الوجوب كما نسب الى اكثر العلماء  
في محكي التذكرة ، بل هو المشهور نقلا وتعميلا بل لامحالف صريح احده الا  
الشيخ . بل السيرة المستمرة على عدمه ، والآية لامانع من حملها على الندب ،  
بل لعل الاطناب في ذلك من تصحيح العمر بالواضحات ضرورة استقرار الاجماع  
الآن على عدم الوجوب

- ١ - اي ما يترك منه كالحنطة والقمح وغيرها .
- ٢ - في الطعم واللون والشكل والقائنة وغير ذلك فتأمل .
- ٣ - اي حق الثمر او حق الله والاول اظهر .
- ٤ - في المسجد بعد صلاته مثلا : المكسر . ما تكسر من الشيء .
- ٥ - في مجمع البحرين : بالقنص فالكون ملاء الكئين من طعام .
- ٦ - ص ١٣٤ ج ٦ الوسائل .
- ٧ - ص ١٣٥ ج ٦ .

اقول: الاشعار لا يكفى في صرف الامر الوارد في الكتاب الكريم عن ظاهره في الوحوب ، فالاحوط لزوماً في حسن الحصاد وقطع الثمرة اعطاء مقدار للفقير سئل ام لم يسئل ، نعم اذا لم يعرض فلا يجب الايصال لجميع سعد المتقدم ، وانما لم نحرّم بالوحوب لاحل ان المسألة مما يستلزم به عامة الناس في كل موسم فلو كان الحق المذكور واحداً لاشتهر وداع مع ان صاحب الجواهر لم يجد مخالفاً صريحاً غير الشيخ<sup>(١)</sup> والله العالم .

### (١) ايتاء ذى القربى

قال الله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى (النحل ٩٠).  
 يحتمل ان يكون المراد من ذى القربى الامام ومن الايتاء اعطاء الخمس كما في بعض الروايات المذكورة في تفسير الرهان  
 ويحتمل ارادة الاطلاق ، وحمل الامر على الاستصحاب فريضة الاحسان .  
 ويحتمل الوحوب لكن لا مطلقاً بل فيما اذا توقف عليه صلة الرحم وقد مر في الجزء الثاني حرمة قطع الرحم ولعل الاوسط اوسط  
 وقال الله تعالى: وأت ذى القربى حقهم والمسكين وابن السبيل (الاسراء ٢٤)  
 والوجوه الثلاثة تعري فيه ايضاً فلاحظ .

### (٢) ايتاء الزكاة

امره القرآن الكريم، والخوض في تفاصيله خارج عن وسع هذا المختصر  
 ولاحظ مادة الزكاة .

١ - وماله الفاضل الخراساني واحتمله السيد المرتضى كما في الحقائق ص ١٢  
 ١٢ و ١٢ ع (الطبعة الجديدة) .



### (٣) إيتاء المكاتبين مال الله تعالى

قال الله تعالى . والذين يبتغون الكتاب <sup>(١)</sup> مما ملكت أيمانكم فكاؤهم إن علمتم فيهم حسرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (المود ٣٣).

قال في الشرايع والجواهر (من كاتب عبداً مطلقاً أو مشروطاً) (وحب عليه أن يعينه من زكاته إن وحب عليه ولا حد له قلة ولا كثرة) بل المدار على صدق اسم إيتاء المال خلافاً لبعض العامة (يستحب) له (الترغ) بالمطية إذا لم تحب) وفاق في ذلك كله للمحكي عن الشيخ في خلاصه وكثير من المتأخرين <sup>(٢)</sup> وفي اللعة وشرحها (ويكفي فيه العط من النجوم) لأنه في مناه أي في معنى الإيتاء - (ويحب على المد القول) أن آتاه من عيس مال الكتابة أو من جنسه لامن غيره <sup>(٣)</sup>.

أقول: الأظهر وجوب إيتاء مقدار من المال على المولى للمكاتب سواء وحت عليه زكاة أم لا ويكفي فيه العط من النجوم كما ربما يظهر من صحيح محمد <sup>(٤)</sup> والمسألة لشرحها عن محل الاستلاء لا تستحق التفصيل.

### (٥) إيتاء أموال اليتامى

قال الله تعالى: وآتوا اليتامى أموالهم (النساء ٣) لاحظ مادة الدفع في حرف الدال .

### (٤) إيتاء النصيب

قال الله تعالى . ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين

١ - أي المكاتب .

٢ - ص ٤٩٨ حق الجواهر وبها تفصيل المسألة .

٣ - ص ١٧٣ ج ٢ الطبعة القديمة .

٤ - ص ١٣٢ ج ٣ تفسير البرهان .

عقدت إيمانكم وأنهم صبيهم (النساء: ٢٣)

وفي صحيح ابن محبوب عن الكاظم عليه السلام . . . : إنما عسى الله بذلك الأئمة  
عليهم السلام بهم عقدا لله عز وجل إيمانكم<sup>(١)</sup>

الظاهر أن هذا التأويل والتفسير من باب التطبيق دون الحصر المعهودي ،  
كما لا يخفى ، وعليه فلا بد في توجيه الآية بالمراث ، فالمراد بالمولى من له  
ولاية على أحد الميراث ، والمراد بالدين عقدت إيمانكم هم الأولاد والروحان .  
أو مع ولاء سمان الحرية وولاء الإمامة أو مع ولاء العتق فتأمل

والجواب متوجه إلى من بيده المال أو الاختيار أو إلى الحاكم الشرعي ،  
فيجب عليه إتياء نسب الأولاد والأقرب من والروحان<sup>(٢)</sup> حسب ما بين في الشرع .

### (٥) إتياء النفقة لزوج المسلمة

«وَرَأَى اللَّهُ تَعَالَى بِإِيَّاهَا الدِّينَ أَمَنُوا إِذَا حَاطَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاثْمَعُوهُنَّ  
اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهْلِ حِلٍّ  
لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَنَّهُمْ مَا بَعُوهَا وَلَا حُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ تَكَفَّرُوهُنَّ إِذَا ابْتِغَوْهُنَّ  
أَحْوَرَهُنَّ (المتحفة ١٥)

وهل الواجب متعلق بالحاكم الشرعي أو بالمؤمنين كهدية أو بالمرأة المسلمة  
ولو بالاحد من أحرها بعد نكاحها؟ فيه وجوه والمناسبات للآية الكريمة الثانية وعلى  
كل يحرم الرجوع المؤمنات إلى أزواجهن بعد المهاجرة ويجب إتياء ما اتفق  
أزواجهن عليهن

وهو المراد بالنفقة خصوص المهر أو مطلقها حتى أحررة المسكن ؟ إطلاق

١ - ص ٣٦٦ ج ١ تفسير البرهان .

٢ - ويحتمل رجوع ضمير الجمع إلى خصوص الدين عقدت إيمانكم .

الآية هو التامى ، وقيل بالاول وربما يظهر ارادته من صحيح ابن اذينة وابن سنان  
الآتي في الغنة ان التالى يقرنة الساق فدقق النظر

### (٤) ايتاء مثل النفقة لزواج الكافرة

قال الله تعالى . وان فاتكم شيء من ازداحكم الى الكفار فاعقمتهم فانوا الذين  
ذهبت ازداحهم مثل ما افقوا (المتحنة ١١)

يحتمل ان المراد بالشئ هو المهر ، والمسمى - طاهر - ان ذهب منكم مهر  
من زوجاتكم بسبب لدخولهن بالكفار فاعقمتهم عسمة منهم فى الحرب <sup>(١)</sup> فاعطوا  
المؤمنين الذين ذهبت ازداحهم الى الكفار مثل ما افقوا .

واما الآية عدم الدخول من عازروحت المردة بكافر او لا فصلا عما اذا كان  
لزوجها الكافر مال فى الغنمة المصانة نعم طاهرها اختصاص الوجوب بالغنمة  
الماخوذة من الكفار الذين حلت المردة بهم لامن مطلقهم كما ان الظاهر منها  
اختصاص الوجوب ايضا بالمرد ، كم الشرعى لانه الذى يتولى امر الحرب وما تسعها  
من تقسيم الغنائم .

وفى صحيح ابن اذينة وابن سنان عن الصادق <sup>(عليه السلام)</sup> قال سئلته عن رجل لحقت  
امرأته بالكفار وقد قال الله تعالى فى كتابه : (وان فاتكم شيء من ازداحكم الى  
الكفار . . . ) ما معنى العقوبة ههنا ؟ قال : ان يعقب الذى ذهبت امرأته على  
امراة غيرها يعنى بتزوجها يعقب ، فاذا هو تروح امراة غيرها ( فى تفسير  
البرهان اخرى ) فان على الامام ان يعطيه مهرها مهر امرأته الذاهبة . قلت .  
فكيف صار المؤمنون ، يردون على زوجها بغير فعل منهم ، فى ذهابها و <sup>(٢)</sup> على

١ - فى المعاقبة والعقاب بالوصول والانتفاء الى عقبي الشئ و لقيمة عقبي الحرب .

٢ - حرف الواو غير مدكود فى تفسير البرهان .

المؤمنين ان ير دوا على زوجها ما نفق عليها مما يصيب المؤمنين (فى تفسير الرهان: المؤمنون) قال: يرد الامام عليه اسما من الكفار ام لم يصيوا، لان على الامام ان يحرس جماعه من تحت يده، وان حضرت القسمة فله ان يمد كل فائضة تنوبه قبل القسمة، وان بقى بعد ذلك شئ بنفسه منهم، وان لم يبق لهم فلا شئ عليه<sup>(١)</sup> طاهر هذه الرواية عدم وجوب الابتاء قبل تزوج المسلم الداهى زوجته الى الكفار بمسلمة اخرى، اطلاق الامة يقتضى خلافه، كما ان طاهرها ايضا وجوب الابتاء على الامام وان لم يقع الحرب فعلا عن اصابة الفسمة<sup>(٢)</sup> ثم المراد بالثقة هو خصوص المهر بقرينة السياق وهذا غير بعيد فلاحظ والله العالم

### (\*) الاستيجار لصلاة الميت

لو لم يكن للميت ولي او كان لكن مات قبل ان يقضى صلاة الميت وجب الاستيجار من تركته وكذا لو تسبى بطلان ما اتى به كما صرح به صاحب العروة الوثقى ولكنه لم يذكر صورة كفر الولي او عصيانه وانه يجب الاستيجار فيهما ايضا ام لا؟

وعلى كل استدلال اصل مختاره من ان الواجبات الدنية دين (بفتح الدال) الله ودين الله احق ان يقضى.

واورد عليه بانه لم يشت بطريق معشر ان الواجبات الدنية دين، على ان قوله ودين الله احق ان يقضى ايضا غير ثابت من طريقنا وعلى فرض ثبوته لا يفيد مداراه لان وجوب القضاء لا يدل على اخراجها من اصل التركة فافهم.

١ - ص ٣٨ ج ١٥ من الوسائل.

٢ - ويمكن دفع التامى بين الآية والرواية بحمل الآية على خصوص الابتاء من الفسمة والرواية على ابتاء الامام من غير الفسمة المأخوذ من حلت المرأة بهم.

وعلى كل حال استدلال صاحب العروة ضعيف صغرى وكبرى وغير حفى ان  
المحدث فى غير فرض الوصية ومعها يكون الاستيحار واحدا على تعصيل بانى فيما  
بعد

### (٥) اخذ الحذر

قال الله تعالى: يا ايها الذين آمنوا حذروا حذر كم (النساء ٧١). قيل: الحذر  
بالكسر والسكون ما يحذر به، والة الحذر كالسلاح. وربما قيل انه مصدر كالحذر  
مفتحين وهو كتابة عن التهيؤ التام للخروج الى الجهاد. اى اعدوا للخروج واخرجوا  
الى عدوكم وهل وحوث بالاعداد المدكور غيرى تشأم وحبوب الجهاد كوجوب  
غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والارجل الناشء من وجوب الصلاة، او هو  
واحب نفسى وان كانت الحكمة فيه اقامة الجهاد؟ والاقر ب هو الاول.

### (٥) اخذ الزينة

قال الله تعالى: يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا  
ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين قل من حرم زينة الله التى اخرج لعباده (الاعراف  
٣١ و ٣٢).

فى صحيح عبدالله عن ابي الحسن عليه السلام . من ذلك التمشط عند كل صلاة،  
وفى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام من لم يشهد جماعة الناس فى العيدين فليغتسل  
وليتطيب بما وجد، وليصل وحده كما يصلى فى الجماعة وقال: خذوا زينتكم عند  
كل مسجد، قال العيد ان والجمعة... (١).

اقول: لا بعد فى حمل الامر على الاستحباب (اثناء الله) بعد عدم الوقوف على  
قائل بوجوبه، والسيرة تائده.

### (٠) اخذ الاسلحة

قال الله تعالى : فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا اسلحتهم . . . وليأخذوا حذرهم واسلحتهم وذالذين كفروا به يعملون عن اسلحتكم وامتنعكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم ان كان لكم ادى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم واخذوا حذركم . . . (النساء ١٠٢) .

لا بد في حمل الامر في المقام على الارشاد الى محافظة النفس وعدم علمة الكفار على المسلمين أثناء الصلاة . ويحتمل ذلك في الامر باخذ الحذر ايضا

### (٠) اتخاذ الشيطان عدوا

قال الله تعالى . ان الشيطان لكم عدوا فاتخذوه عدوا انما يدعو حربه ليكونوا من اصحاب العير (فاطر ٦) .

اعول: الطاهر انه ارشاد الى ترك متابعته في ما يخالف حكم الله سبحانه وتعالى

### ( ) اخذ الصدقة على النبي ﷺ

قال الله تعالى : خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (التوبة ١٠٣) . وهل هو واجب على السبي الاكرم ﷺ او هو كناية عن وجوب الزكاة على الناس فيه وجهان .

### (٠) اخذ العفو

قال الله تعالى : خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهلین (الاعراف ١٩٩) . لا بد كون الاوامر الثلاثة ارشادية غير مولوبة كما يظهر من الروايات غير المستندة <sup>(١)</sup> .

ويحتمل المولوية واختصاصها بالنبي الأكرم عليه السلام ويحتمل حمل الوسط فقط على المولوية مع عدم الاختصاص والله العالم

### (٥) اخذ القران من الكافر

قال صاحب العروة (قدم) : لا يعوز اعطائه (القران) سد الكافر وان كان في يده يجب اخذه منه .

اقول لا دليل عليه في غير صورة الهتك ٥ معه لافرق بين الكافر والمسلم وقد مرت الاشارة اليه في مادة الهتك في الجزء الثاني من المحرمات.

### (٧) اخذ القاضى حق الناس

يجب على القاضى اخذ حقوق المستحقين من المتصر من غير وجه سائع ، فن القاضى انما نصب لاحل ذلك ، ولا فرق في الاخذ بين المباشرة والتسيب بان يامر الشرطى باخذه ، وسيأتي ما يربط بالمقام في حرف القاف وهي مادة الاقامة ، ويدل على الحكم رواه سلمة قل سمعت علياً عليه السلام يقول لشرح . فخذ للناس بحقوقهم منهم ومع فيها العفار والديار ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ، مطلق المسلم الموسر طلم للمسلم ومن لم يكن له عقار ولا دار ولا مال ولا سبل عليه الشيخ <sup>(١)</sup> .

لكن سند الرواية ضعيف ، قال الشيخ الانصارى (ودعه) في القسم الرابع من جوائز الحائر من مكاسبه : حتى انه يجب على الحاكم الشرعى استيفاد ما في دمه (الظالم) من حقوق السادة والفقراء بعنوان المقاسمة بل يجوز ذلك لاحاد الناس خصوصاً لنفس المستحقين مع تعدد استيذان الحاكم بهم لا يبعد اختصاص وجوب الاخذ على القاضى بصورة مطالبة المالك احرأح ماله من يد الذالم .

## (٥) اخذ الله وكيلا

قال الله تعالى: رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاتخذوه وكيلا (المزمل ٩).  
اقول: لاحظ مادة التوكّل .

## (٨) اخذ المشركين

لاحظ ما كتبتناه تحت مادة الحصر في حرف الحاء

## (٩) اخذ ما اتاه الرسول ﷺ

قال الله تعالى: وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر ٢)  
اقول: هذه الآية وعبرها توجب اطاعة الرسول في اوامره ونواهيه، سواء وجد في القرآن ما يبطئه ام لم يوجد، بل ذكرنا في الجزء الثالث من صراط الحق ان الله سبحانه فوض اليه تشريع الاحكام فلاحظ.

## (١٠) أداء الامانة

قال الله تعالى: فان آمن بعضكم بعضا وليؤد الدين او ثمن امانته، (البقرة ١٨٣)  
وقال الله تعالى: ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها (النساء ٥٨) وقال  
تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخفوا الله والرسول و تخفوا اعدائكم (الانفال  
٢٨)

اقول: مدلل على وجوب اداء الامانة من الروايات كثيرة<sup>(١)</sup> وادعى بعض  
المعاصرين تواتر الاخبار على شرعيتها، وكيفما كان الامانة اما شرعية وهي ما  
كان التسليط على المال ماحادة الشارع وهو المالك الحقيقي كما في تسليط الولي  
على مال القاصر وكالتسليط على مجهول المالك وما يظل من الامانة المالكية

١ - لاحظ من ٢١٨ الى من ٢٢٦ ج ١٣ الوسائل .



كالشركة والمصارعة بموت وغيره ، وما تطير به الريح الى دار الغير من الامتعة ، وما ينزع من القاصب بطريق الحسنة وما يؤخذ من الصبي والمضنون من مال الغير وان كان كسبا من قمار كالبيض ، وما يؤخذ من مالهما ودبعة عند خوف تلفه بايديهما وما يتسلمه منهما نسيانا وما يوجد فيما يشترى من الامتعة كالصدوق من مال لا يدخل في البيع واللفظة هي بدل الملتقط مع عدم ظهور المالك وطاعته ما اذن في الاستيلاء عليه شرعا ولم ياذن له المالك كما ذكره الشهيد الثاني (قده) .

واما مالكية وهي ما كان التسليط على المال برضى المالك

والثانية خاصة وعممة ، اما الامانة الخاصة فهي الوديعة التي بمعنى الاستئانة في الحفظ وحده ، واما الامانة العامة فهي التي تحصل بالتسليط على مال لا حل امر اخر كالعين المستأجرة والمرهونة والمصارف بها وغير ذلك

ومقتضى الاطلاقات وجوب اداء الامانة في الجميع ، نعم الامانة المالكية انما يجب اداؤها اذا طالبها المالك او علم القاض بعدم رضى المالك بقاء المال عنده واما الشرعية فان دل الدليل على حواز بقاء المال او وجوبه عنده فهو والا فمقتضى الاطلاقات وجوب الرد فورا بحسب العرف .

ثم الوجوب هل هو بنفسه او عرصى وهي الحقيقة يرجع الى حرمة الخيانة واكل مال الغير والتصرف فيه من دون رضى المالك كما بظهر من صاحب الجواهر<sup>(١)</sup> فيه وجهان .

والحق انه لا مرجح بين الاحتمالين لان كل واحدة من الاثنان المتقدمين تدل على واحد منهما فلا تميز الاصلى من العرضى وان الحكم الاصلى هو حرمة الخيانة في الامانة او وجوب اداء الامانة .

وعلى كل ليس الحكم المذكور من جهة حرمة اكل مال الغير او وجوب

ادائه فانها مخصوصه بمحترم المال وهذا عام حتى في حق الكافر كما يدل عليه ،  
 ما عن الصادق عليه السلام من قوله : «ولو ان قاتل علي اتتمنى على امانة لاديتها اليه .  
 ومن قوله : «أدوا الامانة الى الاسود والابيض وان كان حروريا وان كان شاميا .  
 ومن قوله : «أدوا الامانة الى من اتتمت واداد مك الصيحة ولو الى قاتل الحسين ،  
 ومن قوله : «أدوا الامانة الى اهلها وان كانوا محوسا ومن قوله : «عن امير المؤمنين عليه السلام  
 «أدوا الامانة ولو الى قاتل ولد الاسياء» ومن قوله اعلم ان ضارب علي عليه السلام بالسيف  
 وقتله . لادى اليه الامانة ومن قوله : «رد عليه (اي على الخارحي الضيعة)  
 فانه اتتمته عليه بمادة الله ومن قوله : «أدوا الامانة ولو الى قاتل الحسين من علي عليه السلام  
 وما عن امير المؤمنين عليه السلام : «أدوا العريضة والامانة الى من اتتمسكم ولو الى قتلة  
 اولاد الانبياء ، فالحرمة المذكورة غير مخصوصة بمال محترم المال وتشمل الكافر  
 ومن كان ماله دمه حلالا كما في هذه الروايات لكنها بأسرها ضعيفة الاسناد

نعم هنا رواية معتبرة سنداً ثبت بها نفسية الوجوب المذكور وهي حسنة  
 الثمالى قال سمعت سيد العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام يقول  
 لشيعة عليكم باداء الامانة هو الذى بعث محمداً بالحق نبياً لو ان قاتل امير الحسين  
 بن علي عليه السلام اتتمنى على السيف الذى قتله به لاديته اليه <sup>(١)</sup> بناء على ظهور الرواية  
 لاحل القسم وذكر قاتل امه الذى هو احدث البرية وامؤ العجرة الكفرة في ان  
 تادمة الامام امانة قاتل اميه عليه السلام من التادية الواحدة التى ادعى بها شيعة بقوله :  
 (عليكم باداء الامانة)

بمعنى الرواية مخصوصة بالامانة المملوكة اى الوديعة فقط ولا تشمل غيرها  
 فيرجع فيه الى القواعد الدالة على حرمة اكل مال المسلم والكافر الذمى وحلية  
 اكل مال غيرهما فتدبر .

و يؤيده اطلاق قوله تعالى : ان الله باهركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها  
ومنه يظهر وهن مناقشة صاحب الحواهر (قده) في المسألة حيث قال: ان لم يكن  
احماع على وجوب الرد حتى على من عليه حق المقاصة وغيرهم امكن المناقشة .<sup>(١)</sup>  
نعم في صورة التقاص لا بأس بالقول بعدم الوجوب كما مر في الجزء الاول من  
هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> .

ثم الظاهر عدم استلزام التادية المأمور بها لزوم الاصال وحمل الامانة الى  
الى مالكيها او من بيده اختيارها حتى اذا كان الاصال مستلزما للمشقة او المؤلة ،  
بل الظاهر منها هو التسليم اذا جاء المالك واراد احده ونقله او تصرفه ، وكذا  
الحكم في المقوض بقصد فاسد مع علم المالك ولا فرق في ذلك بين القول بحرمة  
الخيانة ووجوب اداء الامانة .

نعم في الامانة الشرعية لابد من اعلام المالك فوراً اذا كان عاجلاً بحصول  
ماله عنده واذا توقف اعلامه على الفحص عنه فوجوب الفحص مشروط بعدم المشقة  
والضرر المتفيس و تعديد الفحص من حيث الكيفية والكمية محتاج الى تأمل ،  
وان كان الارجح في الثاني اعتبار الأس

وفي مكاسب الشيخ الاصفهاني (قده) في بحث حوائز السلطان : ثم ان المناط  
صدق اشتغال الرجل بالفحص نظير ما ذكره في تعريف اللقطة . . . ثم ان الفحص  
لا يتقيد بالسنة على ما ذكره الاكثر هنا ، بل حده الأس وهو مقتضى الأصل الا  
ان المشهور كما في جامع المقاصد على انه اذا اودع العاصب مال الفص لم يحز  
الرد اليه بل يجب رده الى مالكيه فان جهل عرف سنة ثم يتصدق به عنه وبه رواية  
حفص بن غياث الخ<sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٥٠٦ ج ٥ كتاب الودية .

٢ - ص ٨٠ و ص ٨١ ج ١ من المحرمات الطبية الاولى .

٣ - ص ٧٠ المكاسب المحرمة الطبية الحديثة .

وأما إذا فرض عجز المالك في الإمانة الشرعية والمالكية عن المجرى حتى  
 يارسل نائمه فهل يجب على الأمين إيصال الإمانة إليه ولو بمشقة أو تحمل ضرر أم  
 لا؟ عملاً بأصالة الرأيه أو يقال ما يجب الإيصال إليه أو إلى الحاكم وضمنان المالك  
 بعمل الأمين أو بما صرفه في سبيل الإيصال عملاً بقاعدة العدل والإنصاف ونفي العرج  
 والضرر وما دل على وجوب التاديب بقول مطلق ، نعم لارمه مع الإيصال إذا كان  
 المال أقل من مصرف إيصاله إلا مع مطالبة المالك مع الضمان وجوه وتجري هي  
 في المنصوب وغيره أيضاً

وإن كان الظاهر في المنصوب وجوب إيصاله إلى مالكه إلا في بعض الموارد  
 ويمكن أن ننفي المقام على أن الحكم الأصلي في المقام هو الحرمة أو الوجوب  
 فعلى الأول لا يجب الإيصال إذا لم يصدق الحياة وعلى الثاني يجب وإن كان مصرف  
 الإيصال على المالك جميعاً .

وقال الشيخ الأصايري (قده) أيضاً في بحث حوثر العائرين من مكاسه: وظاهر  
 أدلة وجوب أداء الإمانة وجوب الأقباس وعدم كفاية التخلية إلا أن يدعى أنها في  
 مقام حرمة العيس وجوب التمكين ، لا تكليف الأمين بالأقباس ومن هنا ذكر  
 غير واحد كما عن التدكرة والممالك وحامع المقاصد أن المراد ببرد الإمانة رفع  
 يده عنها والتخلية بينه وبينها .

أقول . وقال أيضاً : ولو احتاج الفحص إلى بدل مال كاحرة دلال صائح عليه  
 والظاهر عدم وجوبه على الأخذ بل يتولاه الحاكم ولاية عن صاحبه ويخرج عن  
 العين اجرة الدلال . . ويحتمل وجوبه عليه لثوقف الواجب عليه ، وذكر جماعة  
 في اللقطة أن أحرة التعريف على الواحد لكن حكى عن التدكرة أنه أن قصه  
 الحفظ دائماً يرجع أمره إلى الحاكم لئلا يجزته من بيت المال أو يستقرض على  
 المالك أو يبيع بعضها أن راه أصلح واستوحه ذلك جامع المقاصد انتهى ثم إن الأمين

والمستودع لا يصح الوديعة اذا تلفت او عانت مع عدم التقصير، والظاهر ان الحكم اجماعى وفي الجواهر بل الاجماع يسميه عليه مضافا الى الاصل وقاعدة الايثمان للمعلوم من الكتاب والسنة والاجماع والمقل<sup>(١)</sup>.

اقول: فى صحيح العلى عن الصادق عليه السلام صاحب الوديعة والمصانة مؤتمنان<sup>(٢)</sup> وفى صحيح زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن وديعة الذهب والفضة . فقال : كل ما كان من وديعة ولم تكن مصونة لا تلزم<sup>(٣)</sup>

اقول : يمكن شمول اطلاقه للامان الاستدائى والحاصل بالخيانة والتقصير وفى صحيح مسعدة ابن زياد عنه عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ليس لك أن تتهم من قد ائتمنه : ولا تأتمن الخائن وقد جرحته<sup>(٤)</sup>

اقول : انتهى فى الذيل ارشادى لا مولوى

وفى صحيح محمد بن الحسن قال : كنت الى ابي محمد عليه السلام . رجل دفع الى رجل وديعة فوضعها فى منزل حارده فصاعت هل يجب عليه اذا حالف امره واخرجها عن ملكه ؟ فوقع عليه . هو سامع ان شاء الله

هذا فى صورة مخالفة امر المالك وامافى مطلق التقصير فالامان فيه اجماعى ظاهرا<sup>(٥)</sup> وهو صحيح لانه تصرف غير ماذون

### (١١) أداء الدية على المخلص

فى صحيح حريرى عن الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع

١ - ص ٥٠١ ج ٥ كتاب الوديعة.

٢ - ص ٢٢٧ ج ١٣ الوسائل .

٣ - ص ٢٢٨ ج ١٣

٤ - ص ٢٢٩ ج ١٣ الوسائل

٥ - لاحظ ص ٥٠٧ ج ٥ كتاب الوديعة من الجواهر حيث يظهر منه دعوى الاجماع

بسميه عليه.

الى الوالى فدفعه الوالى الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولياء ؟ قال: أرى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء (امدا) حتى ياتوا بالقاتل ، قبل فان مات القاتل وهم فى السجن ؟ قال : ان مات فعليهم الدية يؤدونها جميعا الى اولياء المقتول <sup>(١)</sup>

### (١٢) اداء الدين على الامام

فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : من مات وترك ديننا فعلىنا دينه والينا عياله ومن مات وترك مالا فلورثته ، ومن مات وليس له موالى فعلىه من الانفال <sup>(٢)</sup> ويدل عليه غيره ايضا

وهل الامام يؤدى من سهمه او من بيت المال فيه وجهان وعلى الاول يجرى الحكم فى حق المعتهد بهن الاحدين لسهمه (ع) كما هو المتداول اليوم وعلى الثانى يختص الحكم بمن بيده بيت المال وللمسألة ثمرة كبيرة ويمكن ترجيح الثانى عدم ورود خبر فى اداء دين ميت من قبل الائمة عليه السلام والحال ان الائمة المتأخرين ياحددون سهمهم ، وكذا بعدم اثبات اخذ الصادق عليه السلام سهم الامام .

### (١٣) اداء مال الغير

يجب اداء مال الغير سواء اخذه بنفسه وجور او عبره بلا اشكال ، لكم " . رب المذكور ليس نفس دائيا بل من اجل حرمة التصرف فى مال الغير واكله ومنع المالك عن ماله ، فان كل مالك مسلط على ماله ولا يجوز لاحد ان يمنع احدا عنه .

هذا اذا كان المال موجودا بمينه ، واما اذا تلف فذلك فيجب - وجوبا نفسيا -

١ - ص ٣٤ وص ٣٥ ح ١٩ التومائل .

٢ - ص ٥٤٨ ج ١٧ .

اداء مثله ان امكن، وان لم يكن له مثل او كان ولم يوجد يجب ادا قيمته يوم الاداء  
لبناء العقلاء وسيرة العرف المصاة عند الشارع . وكذا منافع المستوفاة وغير  
المستوفاة . نعم في صدان المتافع عبر المستوفاة في مثل المقوض بالبيع الفاسد  
اذا لم يستند موتها الى القاص نظرا ومنع خلاف لما عن المشهور من الصمان والمقام  
ذو مبحث طويلة متنوعة لايسع هذا المختصر بيانها فلا بد لمن يريد الاطالة بها  
من مراجعة المطولات

### (تعقيب وتفصيل)

مال الغير اما ان يعلم مقداره وصاحبه . اما ان لا يعلم مقداره ولا صاحبه  
واما ان يعلم مقداره ويجهل صاحبه . اما ان يعلم صاحبه ويجهل مقداره، فهذه شقوق  
اربعة ذكرنا حكم الشق الاول منها

واما الشق الثاني فهو على وجهين لان مال الغير وحقه اما موجود في الخارج  
كما اذا اختلط بماله . اما مستقر في دمه ولا عين خارجية له  
والمشهور في الوجه الاول وجوب اخراج الخمس اعتمادا على روايات :  
منها صحيح الحسن بن محبوب عن عمار بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
يقول : فيما يعرج من المعادن والبحر والفضة والحلال المحتلط بالحرام اذا لم  
يعرف صاحبه والكنوز الخمس <sup>(١)</sup> .

ومنها رواية السكوني عنه عليه السلام . اني رجل امير المؤمنين فقال اني كسبت  
مالا اعمضت في مطالبه حلالا وحراما ، وقد اددت الثوبة ، ولا ادري الحلال منه  
والحرام ، وقد اختلط علي ، فقال امير المؤمنين عليه السلام تصدق بخمس مالك فان الله  
قد رضى من الاشياء بالخمسة وسائر المال لك حلال <sup>(٢)</sup> .

١ - ص ٣٤٤ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٣ ج ٦ .

ومنها رواية الحسن بن رماد وهي قريبة من الثانية<sup>(١)</sup>

لكن الأخيرة ضعيفة بالحكم من بهلول وغيره ، والثانية ضعيفة بالمؤلفي إذ لم يشت مدحه أو وثاقته في علم الرجل ، نعم وثقه سيدنا الأستاذ الخوئي (دام طله) استنادا إلى وقوعه في اسناد روايات كامل الرمادات لابن قولويه (رحم) فإنه حكم بوثاقة جميع رواية احاد كتابه في مساحته . لكننا ناقشنا في قوايدنا الرحالية واثبتنا ان عددا من قولويه (رح) لا تدل على وثاقه جميع رواية رواياته ، بل المتيقن منها وثاقة مشائخه خاصة على وجه ضئيف .

على ان قوله **إِنَّمَا** تصدق طاهر في اعطاء الحسن للفقير ، ومعه لا يبقى لقوله (حس مالث) ظهور في الخمس الذي اراده الفقهاء (رحم) هذا مصفا الى احوال التعليل في ذيلها .

والعمدة هي الرواية الادلى لكن عمار بن مرزبان اسم لرحلين احدهما الخزاز الكوفي الذي وثقه التجاشي وروى هو والشيخ الطوسي كتابه عن محمد بن سنان عنه ثانيهما الكلبي الواقع في - شيخه الفقه وحاله مجهول ، ولم يفتونه صاحب جامع الرواة ولمده لرغم اتحادهما لكنه غير ثابت بل يمكن ان يكون اسما لرجل ذلك يروى عن ابي حمزة **إِنَّمَا** كما في ص ٦١ ج ١٢ من الوسائل ، والارحح بقريشة الراوى عنه كونه الكلبي المجهول وطس السيد الاستاذ بعدم وجوده في الرجال (ص ٢٨١ ج ١٢ معجمه) طس لا يفتى له ولنا عن الحق شأ

فاذا لم تثبت صحة هذه الاخبار وتطايها امكان القول بوجوب تصديق القدر المتيقن من مال العبر فانه مفهوم من مذاق الشرع بملاحظة ماورد في اللفظة و غير ها .

ويمكن القول بعدم وجوب التصديق وجواز ابحاثه له لقول الجواد **إِنَّمَا** في



في صحيحه على بن مهران الآية في مادة الحمى: «ومثل مال يوحى ولا يعرف له صاحب» فانه مطلق يشمل فرض الامتار والامتراج، وهو من معلومية مقداره، عدمها نعم لا ينفي الاشكال في انصراف الرواية عن فرض حصول المال المدكور عسا وطما ويؤيده ماورد في حوار تملك اللقطة بعد التعريف واليأس عن المالك، ويدل عليه ايضا اطلاق دليل موثقه جماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اصاب مالا من عمل بني امية وهو يتصدق منه، ويصل منه قرابته، ويحب ليغفر له ما كتب ويقول ان الحسنات يبدن السئات، فقال ابو عبد الله عليه السلام ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة، وان الحسنة تحط السيئة. ثم قال: ان كان حلق الحرام حلالا واحتلطا، حبيبا فلم يعرف الحرام من الحلال فلا بأس<sup>(١)</sup> بل اطلاقه يشمل صورة ما أخذ بالغصب والظلم ايضا، فيكون تخصيصا لما دل على حرمة اكل مال الغير عند تعدد ايماله اليه في صورة الاختلاط لكن المدافق الفقهي لا يلائمه.

واما اذا كان مالا يعرف مالكة ولا مقداره في الذمة، فيمكن ان تلحقه بالوجه الاول بالاولوية ويمكن ان يوجب عليه التصديق وفقا لما عسى المعروف بالقدر المتيقن او المقدار الاكثر، ولا شك انه احوط وعلى هذا الوجه اذا علم رضى المالك بمصرفه في مورد خاص نعتن، لعراغ الذمة عن الشغل وتحصيل الرأفة. واما الشق الثالث اعنى ما اذا علم مقداره وجهل صاحبه فيجب ان يتصدق به سواء كان عينا خارجية او مستقرا في الذمة ولم له لاخلاف فيه بينهم. ويمكن ان يستدل عليه.

اولا صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام برواية الشيخ وعن الصادق عليه السلام بروايته ورواية الكليني في رجل ترك غلاما له في كرم له يبيعه عشا او عصيرا فانطلق الغلام فصر حمرأ ثم ماعه قال: لا يصلح ثمنه. ان الذي حرم شربها حرم

تمنها ، ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : ان افضل حصال هذه التي باعها الغلام ان يتصدق  
بشماتها <sup>(١)</sup>

والرواية اما مصروفة الى صورة ما جهل مالكة او محمولة عليه <sup>(٢)</sup> ، لكن في  
دلائلها على الوجوب اشكال طاهر فان الاصلية اعم من اللزوم <sup>(٣)</sup> .

وثالثا صحيحة يونس عن الرضا عليه السلام . روي لنا بمكة فرحل منها الى  
منزله ورحلت الى حنازلنا فلما ان صرنا في الطريق اصنا بعض متاعه معنا ، فاي  
شيء يصنع به ؟ قال : تحملونه حتى تحملوه (تلقوه) الى الكوفة . قال : اسنا نعرفه  
ولا نعرف بلداه ، ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال : اذا كان كذا ففعله وتصديق شئنا ، قال  
له : على من جعلت هذا ؟ قال : على اهل الولاية <sup>(٤)</sup>

اقول : يعرى الحكم في صورة اخذ المال فهدا وعصا بطريق اولي عند العرف  
نعم لا يشمل الرواية طاهرا من الاحتياط والاعتراح للانصراف عنه ولا فرض  
كونه في الذمة بلا اشكال الا ان يستظهر منها عرفا ان المساط هو جهالة المالك  
ومعلومة مقدار ماله كما هو عبر به ولا دخل في الحكم لاسائر الخصوصيات فتأمل .  
اما الامر بالسبع والتصدق بالثمن فالظاهر انه لحوصبه المورد او لانفعية  
الثمن عاليا والافلام مع من التصديق باصل المال حرما .

ويحتمل حمل الامر بالتصدق على الاستحباب قرينة ما تقدم في الشق الثاني  
من صحيحة ابن مهزيار وهو ثقة سماعة فانهما شاملان للمقام ايضا الا ان يقال ان  
صحيحة يونس احص من صحيحة ابن مهزيار فان الاول طاهرة في المال المعلوم

١ - ص ١٦٤ ج ١٢ الوسائل .

٢ - وهذا احتمال آخر وهو اسقاط ملكة مالك تبس الحر عقوبة وهذا هو الملائم  
لاطلاق الرواية الشامل صورتي الجهل والعمى بوجود مالك الثمن .

٣ - لاحظ ماده التصديق .

٤ - ص ٣٥٧ ج ١٧ الوسائل .

### المقدار والثانية مطلقاً فتدبر

نعم موثقة سماعة مطلقه تشمل ما علم مقداره وما جهل لكن في فرض الاحتياط وعدم الامتياز وصحبة يونس طاهرة في فرض الابهتار وعرفان المقدار، فإذا كان المال معلوم المقدار وكان مستترا عن غيره وحب التصديق به وبذل عليه صحبته أي راشد<sup>(١)</sup> ومعصرة اسحاق<sup>(٢)</sup> أيضاً وإذا تلف وذهب عنه فيمكن القول باستقراره في الذمة فيجب التصديق بمثله لما يفهم من مذاق الشرع وإذا كان معلوماً لم يتمير جاز تملكه ويصرفه للموثقة فتأمل

وأما الشق الرابع اعنى ما اذا علم مالكة وجهل مقداره لتردده بين المثلثين سواء كانا في الخارج أو في الذمة وحب دفع ما بدعيه المالك انه له للعلم الاحمالى الموجب لمنع تصرفه فهما وعدم فراغ الذمة الا به ، وان كان المالك جاهلاً اما باصل المال أو بتعويضه فان كان الاخذ طلماً وعصاً وحب ارضاء المالك ما عطاء أى المالكين يريد دفعاً لثمة الظلم المشلول عنه يوم القيامة ، واما اذا لم يرض المالك أصلاً الا برد كلا المالين أو المثلين أو كان الاخذ بعير الظلم والمدوان فلا مانع من الرجوع الى القرعة فقد قال رسول الله ﷺ : ليس من قوم تقارعوا ثم فوسوا امرهم الى الله الا حرج سهم المحق<sup>(٣)</sup>

وقال الصادق عليه السلام في صحيح منصور<sup>(٤)</sup> : فأي قضية اعدل من القرعة اذا فوسوا امرهم الى الله عز وجل ، ليس الله يقول : (مساهم فكان من المدحضين) واما اذا جهل لتردده بين الاقل والاكثر الاستقلاليين فاما ان يكون في الذمة

١ - ص ٣٠٣ ح ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٧ ح ١٧ .

٣ - كما في صحبة ابن بصير عن النضر (ع) ص ١٨٨ ح ١٨ الوسائل .

٤ - ص ١٩١ ح ١٨ .

أو في الخراج وعلى الثاني فاما ان يكون المال مبذورا  
اما الاول والثاني فيجب فيهما رد الاقل ولا يجب اداء الاكثر للاصل ولان  
اليده امانة الملكية فيقتصر في الخروج عنها على المعلوم .

(فان قلت) : اصابة البرائة عن وجوب دفع الرايد انما يتم اذا لم يكن اخذ  
المال من الاول قهرا وظلما والافلا يسقط اثر الظلم واستحقاق العقاب بمجرد الجهل  
بالمقدار ، فاما احتمله الاحد ان حق العير وماله هو الاكثر يحكم العقل بوجوب  
دفعه تحصيلا للبرائة اليقينية للذمة المشغولة به ، وكذا اذا علم بالمقدار في حين  
نم حمله ولو كان اخذ بغير ظلم لتعذر التكلف سائفا ، فلا بد من الرجوع الى  
الاشتغال والاحتياط بدفع الاكثر

(قلت) : اما الامر من الاحير فالتحقيق ان الذي يجب فعلا على المكلف ليس  
الا الاقل ، فان وجوب الاكثر منعي بالاصل المعترف شرعا ، واما الفرض الاول  
فالانصاف انه لا رافع لاثر الظلم السابق فان اصابة البرائة انما تنمي وجوب الاكثر  
فعلا ولا تقدر على نفي الاثر المذكور ، والتوبة انما تنقطع العقاب الناشئ عن  
مخالفة امر الله سبحانه ، ولادليل لما على اسقاطها تسمية الظلم وحق العير ، فاحتمال  
بقاء حق العير يقتضي ان يحكم العقل بدفع الاكثر وقد مر في مادة التوبة بعض  
ما يناسب المقام الا ان يقال ان الشارع يحكم - لاجل تشريع الاستصحاب - بان  
المأخوذ هو الاقل دون الاكثر ، ومعناه لاشيء على المكلف مطلقا فتأمل .

اما الثالث فيجوز فيه استصحاب عدم ملكية الزايد فلا يجوز له منع المالك  
عن الاكثر اذا ادعاه ، واما اذا شك هو ايضا لاصل المذكور فيجوز في حقه ايضا  
وح يصل التوبة الى الفرعة اذا لم يصلحها ولم يدعه الثالث بل علم عدم ملكية الثالث  
له ، فان خرج الاكثر باسم المالك فهو والا فيجوز فيه ما ذكرناه انفا .

هذا كله اذا كان المالك معلوما بيمينه ، واما اذا كان من دافعي عدد محصور ففي وجوب

التخلص من الجميع ولو بارضائهم باى وجه كان ، او وجوب التصديق واستخراج المالك بالقرعة او دفعه الى واحد منهم او توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية وجوه . ولا يفرق في الحكم كون المال معلوم المقدار او مجهول المقدار بعدما تبين حاله فيما سبق

اقول: اما الوجه الاخير الذى قواه صاحب المروءة (قدمه) فدليله قاعدة العدل والانصاف المعمول به عند العقلاء لكن حجتها تنحصر بتقديم على قاعدة الاشتغال والقرعة غير واسعة ، ويلحق به الاحتمال الثانى فان مورده جهل المالك من رأس ولا مخرج له فى المقام واما الوجه الرابع فهو منى على ترجيح الموافقة الاحتمالية على المخالفة القطعية المستلزمة للموافقة القطعية فى الجملة والا مر يدور بين الوجه الاول والثالث .

ولا يسمى الاشكال فى الرجوع الى القرعة اذالم يتمكن الدافع من ارضاء الكل مادام الحال للمجمع اذ اى قضية اعدل من القرعة حسنة ، وكذا اذا رضوا بها (اى بالقرعة) واما اذا لم يرضوا بها وكان الدافع متمولا ومتمكنا من اداء المال للمجمع فالارجح التفصيل فان الاخذ الاول ان كان احسانا كما فى الامانة والوديعة فالحق هو الرجوع الى القرعة اذ لا سبيل على المحسن فلامعنى لالتزامه بالصرر ، وان كان ظلما وعدوانا فلا مانع من ايجاب ارضاء الجميع عليه تمحيلا لرفع صمانه ، ودليل نفي الضرر لا يشمل مع احتمال تصرر المالك بالقرعة ولا اقل من الشك فى الشمول فلالمزم لرفع اليد عن مقتضى العلم الاجمالى ما لم يكن حرجا . وان لم يكن الاخذ احسانا ولا عدوانا كما اذا قبضه سهوا وغفلة فلا يعد الرجوع الى القرعة اذ لا مانع لشمول دليل نفي الضرر له ولا سيما اذا كان الحق فى الذمة وتأمل

ثم اذا تبين المالك بعد التصديق او العمل بالقرعة وعلم انه لم يصل اليه حقه

فهو يجب على الدافع اداء حقه اليه ثانيا اذ انهما اسقطا حقه ماذن مالك الملك فيه  
وحжан من كون مقتضى القاعدة هو الضمان، ومن ظهور ما دل على التصديق والتقارع  
على عدم الضمان في تلك الحالة ، والقول بتوقف الضمان على ظهور المالك خلاف  
ظاهره ولا شك ان الاول احوط والله العالم

### (١٤) الاستيذان على الاطفال والبالغين

قال الله تعالى . يا ايها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين  
لم يبلغ الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلوة الفجر وحين تضعون ثيابكم من  
الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن  
طواقون عليكم بعضكم على بعض . . . واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ،  
كما استأذن الذين من قبلهم كذلك بين الله آياته والله عليم حكيم (النور ٥٨-٥٩)  
يستفاد من الايتين امور .

اولا وجوب الاستيذان على العبيد سواء بلغوا الحلم ام لم يبلغوا.

ثانيا وجوب الاستيذان على الاطفال ولا بعد في اعتبار بلوغهم وبلوغ العبيد  
مرتبة التمييز مقرنة قوله تعالى: لم يبلغ الحلم فتأمل وبقرينة قوله تعالى : ثلاث  
عورات، ان لاعورة بالنسبة الى غير المميز واقرى منهما عدم صحة تكليف غير المميز  
واما ما دل على اشتراط التكليف بالبلوغ فهو قابل للتخصيص فلا يعتسر في ٥٨ الحكم  
البلوغ المصطلح<sup>(١)</sup>.

ثالث تقييد استيذانهما في كل يوم بثلاثة اوقات وحواز الدخول والخروج

١ - ويحتمل ان يكون الامر بالاستيذان الاول في الآية بالنسبة الى غير البالغين  
اشرادا الى لزوم تهيم الاذن على الاولاد للصغار دون وجوبه عليهم، نعم يشكل ذلك بالنسبة  
الى البالغين المملوكين فان الاستيذان عليهم واجب فليز التمكنك وهو بقاء على استعادة  
الوجوب من الغفل وان لم يكن بمنزلة بتاتا لكنه لا يخلو عن الاشكال .

في غيرهما بلا استئذان .

واما وجوب الاستئذان على المالفين الداخلين على ابوابهم واقاربهم وغيرهم  
كلما دخلوا ولو في غير الاوقات الثلاثة المذكورة اذا احتملوا ما يفسد النظر اليه  
ثم ان هنا مباحث :

١ - لم يتعرض القرآن الكريم ولا الروايات لبيان كمية الوقت الواجب فيه  
الاستئذان ، نعم في رواية المدائني : فانها ساعة عشرة و خلوة وهي رواية الحلبي :  
في هذه الثلاث الساعات . لكنهما صعبتان سنداً<sup>(١)</sup>

نعم الاول ينتهي وقته بصلاة العصر الواحدة لا بدخول وقتها وانه خلاف الظاهر  
لكن اشتدائه غير معلوم ، ويحتمل انه من حين النوم في الليل الا ان يشكل بان  
المستأذن له ح يصير مرتان لثلاث مرات بناء على امتداد الثالث من بعد صلاة  
المساء الى وقت النوم والاحمر ان سده ان يوضع الثياب على ما هو المتعارف ، وبعد  
صلاة المساء ولكن انتهائهما غير معلوم ، وهل المراد عصى وقت فصيلة المساء او  
انقضاء صلاة غالب الناس او صلاة صاحب البيت المراد دخولها فيه وجوه  
ويحتمل قويا فهو يصح التحديد الى المخاطبين فيقدرون الوقت للاطلاع والعبد  
حسب حاجتهم .

٢ - يمكن ان يقال بعدم الوجوب فيما اذا لم يكن في الاوقات الثلاثة ما يفسد  
صاحب البيت اطلاع الطفل والملك عليه لقوله تعالى . ثلاث عورات لكم ، وان  
الحكم المدكور ليس تعديا صرفا لا يعلم وجهه ولعله لاجل ذلك جرت السيرة على  
عدم استئذان الاطلاع وعدم توظيف الوالدين اولادهم على الاستئذان المذكور فتأمل .  
ويمكن ان يلحق بهما المالفين ايضا في عدم وجوب الاستئذان في الفرض  
المدكور .

٣- هل يمكن تقييد قوله تعالى : ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن .

بما اذا كان الزوجان تحت اللحاف وقت النوم والملاعة والجماع ام لا ؟ لا بعد فيه بالنسبة الى النالقين من المملوكين واما بالنسبة الى الاطفال فحيث ان التزامهم خلاف القاعدة يقتصر فيه على مورد النص . نعم يمكن ان يستفاد من الآية وحكمة تشريع الحكم عدم جواز ملاعة الزوجين كالثقبيل وغيرهم بمحض اطفالهم المميزين فلاحظ وتأمل .

٤- الطاهر عدم العرق في وجوب الاستبذان على الاطفال بين الوالدين وسائر الناس من جهة قوله تعالى : تلك عورات

٥- قال الصادق عليه السلام في صحيح الخراز يستاذن الرجل اذا دخل على ابيه ولا يستاذن الاب على الابن ويستاذن الرجل على امته واحته اذا كانتا متزوجتين<sup>(١)</sup> .

اقول : اذا عام الاب ان يحوله على امته يسوئه فوجب عليه الاستبذان واما يجوز له ترك الاستبذان عملاً باطلاق الرواية اذا شك فيه كما يجوز الابن الدخول على ابيه وغيره اذا علم عدم ما يسوئه بالاطلاع ، واما لا يجوز له وغيره الدخول بلا استبذان اذا شكوا فيه ولا بعد في حمل الرواية على ذلك فافهم وكذا الكلام في الاخت والمنفث غير المتردحين في غير معرى السيرة

### (١٥) الاستبذان من النبي ﷺ

قال الله تعالى : يا ايها المؤمنون الدين امنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستاذنوه ان الذين يستاذنوك اولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله فاذا استاذنوك لمضى شأنهم فاذن لمن شئت منهم (النور ٦٢)

تدل الآية على وجوب الاستبذان من النبي ﷺ في التفرق عن الامر العام .



ولا يجب عليه عليه السلام الاذن وله العمل بما يراه صلاحا.

ولا يعد في التعدى عن النسي عليه السلام الى الامام، بل الى كل حاكم يحكم المجتمع الاسلامي حسب الموازين الشرعية، اذا احتمل ان التعرق والذهاب يوجب الخلل والفتور في الامر العام، اللهم الا ان يعلم ان الامر بالجامع المذكور غير لازم فلا يجب الاستيدان حينئذ من غير النسي عليه السلام لعدم اطلاق في البين.

### (٥) تأديب العاصي

في موثقة ابي بصير - بسند الصدوق - قال قلت - آكل الربا بعد السنة؟ قال : يؤدب ، فان عاد ادب ، فان عاد قتل <sup>(١)</sup>

اقول : يظهر من هذه المصممة ان القتل في الثالثة لا توقف على احزاء المدعيه في المرتين الاولى بل عليه وعلى التعرير، ولستوفي بحثه في حرف المين.

### (١٦) ايذاء فاعل الفاحشة

قال الله تعالى : واللدان ياتيانها منكمن فآذنهما فان ثابا واصلحا فاعر صوا  
عنهما ان الله كان توابا رحيبا (النساء ١٦)

اقول: الصمير في قوله تعالى : (ياتيانها) راجع الى الفاحشة المذكورة قبل  
هذه الاية، والظاهر لاجل تشبيه الموصول المذكور ارادة اللواط من الفاحشة دون  
الزنا خلافا لجمهور المفسرين <sup>(١)</sup> :

ولامجال هنا لتشريع البحث ونقل الاقوال ونقدتها .

١ - ص ٥٨٠ وص ٥٨١ ج ١٨ الوسائل .

١- ومن اراد التصيل عليه بمراجعة مجمع البيان وتفسير الميان لهدانا الاستاذ المحولي  
ص ٣٢٩ الطبعة الثانية وغيرهما وعلى كل الاية تدل على حرمة اللواط على المسلمين وان  
خلفنا عنها في بحث المحرمات ملاحظ مادة الاتيان في الجزء الاول الطبعة الاولى .

فالمستفاد من الآية الكريمة وحوب ابداء اللاتط والملوط والمراد به الجلد  
في غير المحسن والقفل في المحسن على ما مر في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب  
وان منع عن صدق الابداء على القتل فلما اختص الآية بغير المحسن جميعا بين الأدلة.  
ويمكن ان يقال ان هذا الابداء يثبت الجلد والرجم ، فهو واجب مستقل ،  
حتى اذا لم يمكن الرحم والجلد كما في اعصارنا وامكن الابداء فقد وجب فتأمل  
ويشتمل نسبه بالسنة القطعية الدالة على الجلد والقتل فلا حظ .

### (١٧) اكل الذبيحة

قال الله تعالى . . . على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا  
الساكن الفقير (الحج ٢٨) مدلول الآية - بحسب فهم العرف وعدم جوار تصرف احد  
في بدل غيره ان كل حاج فليأكل من ذبيحته وليطعم منها .

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : اذا ذبحت او سحرت فكل واطعم كما قال  
الله تعالى : فكلوا منها . . . (١)

لكن المقول عن طاهر الاصحاب هو الاستصحاب وانما حكى الوجوب عن  
السرائر والدروس والشرائع (٢) وهو الاظهر الامر المذكور ، والواحد مسمى  
الاكل ولو بلقمة للاطلاق .

وعليهذا يشكل بل يمنع اشتراك جمع من الحاج في الاكل وطلع لحوم  
ذمائمهم المختلطة في قدر واحد لعدم العلم حيثئذ بامتثال الواحد بل الاصل عدم  
اكل كل حاج من ذبيحته لكن يمكن ان يدعى استقرار السيرة على الاشتراك  
المذكور في كل ضرورة وعصر فيقوى بها قول المشهور والله العالم .

١- ص ١٤٢ ج ١٠ من الوسائل.

٢- ص ٢٠٠ دليل الناسك .

## (تنبيه)

قد تعلق الامر بالاكل في عدة من الايات الكريمة لكنه للإرشاد أو الإباحة وليس للوجوب فلاحظ.

نعم طاهر قوله تعالى: فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بايانه مؤمنين (الأنعام ١١٨) هو وجوب اكل اللحم اذا دبح بوجه شرعي خصوصا وقد اكده بقوله تعالى بعده: وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل ما حرم عليكم . (الأنعام ١١٩).

ولكن لابد من التصرف في طاهره وتوجيهه من العمل الى التشريع .

## (٥) امر الأهل بالصلاة

قال الله تعالى: وامر اهلك بالصلاة واصطبر عليها (طه ١٣٢)  
اقول: هذا اما من اقراد الامر بالمعروف: واما حكم مستقل، لكنه مخصوص بالنبي الأكرم ﷺ ،

## (١٨) الامر بالمعروف

قال الله تعالى: خذ العفو وامر بالمعرف واعرص عن الجاهلين (الاعراف ١٩٩).  
في استعادة الوجوب من الالة اشكال وعلى فرصها لتعدي عن المخاطب وهو المسمى الاعظم ﷺ الى الامة غير واضح .

وقال تعالى حكاية عن قول لقمان لابنه: يا بني اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر (لقمان ١٧) .

وفي دلالة على الوجوب علينا - معاصر المسلمين - نوع تردد وقال تعالى :  
الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا

عن المنكر لله عاقبة الأمور (الحج ٢٢)

اقول: استفادة الوجوب منها غير طاهرة الا من جهة السياق وهي ضعيفة. ومثل هذه الآية في عدم الدلالة على الوجوب اية التوبة بل قوله تعالى: كنتم حير امة احرحت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله (ال عمران ١١٠) وغيره .

نعم يدل عليه قوله تعالى . ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون (ال عمران ١٠٤) .

وفي رواية ابي بصير في قول الله عز وجل . (قوا انفسكم واهليكم نارا) قلت: كيف اقيهم؟ قال تامرهم بما امر الله وتنهاهم عما نهاهم الله ، فان اطاعوك كنت قد وقيتهم وان عصوك كنت قد قصبت ما عليك <sup>(١)</sup> .

وفي موقفة اخرى له عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى قوا انفسكم... كيف نفى اهلنا؟ قال : تأمر ولهم وتنهولهم .

المستفاد منها وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة الى الاهل فقط كما لا يخفى والروايات الدالة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جدا بحيث يعلم صدور بعضها عن المصوم <sup>(٢)</sup> وان كان اسناد معظمها غير خالية عن الصعف والخلل <sup>(٣)</sup> .

اذا عرفت هذا ففي المقام مطالب نذكر المهم منها في هذا المختصر .

(الاول) لا يحكم العقل بوجوب الامر والنهي المدكورين خلافا لجمع، ولولا النقل <sup>(٤)</sup> لما قلنا بالوجوب اصلا ، واما الاستدلال بقاعدة اللطف فيضعف بطلان

١ - ص ٤١٧ وص ٤١٨ ج ١١ الوسائل .

٢ - لاحظ ص ٣٩٣ الى ص ٤١٤ ج ١١ .

٣ - والمسته قوله تعالى ولتكن منكم امة... كما عرفت .

القاعدة المذكورة على ما حقه في علم الكلام<sup>(١)</sup>

كما ان الاستدلال بوجوب دفع الضرر المحتمل من ترك الامر والنهي المذكورين ايضا ضعيف لان الضرر الذي يحتمل في صورة الترك غير واجب الدفع كصيق المعاش وتسلط الاشرار على الاختيار مثلا والواجب دفعه كالعقاب الاخرى والهلاكة الدنيوية وغيرها لا يحتمل اصلا او احتمالا معتداه بعد قبح العقاب بلا بيان وبعد التعرّية فافهم.

(الثاني) طاهر الاية المأذون او صريحها ان وجوبها كفاي فما عن جمع من عينية الوجوب لادليل عليه حتى رواية واحدة معتبرة سنداً

ومن الواضح ان القول بالعينية يحتمل سقوط مع حصول المطلوب بترك العاصي الاصرار على المعصية ضرورة امتناع التكليف حينئذ ما امتناع متعلقه وانما يظهر فائدة القولين في وجوب قيام الكل به قبل حصول المرض وعدم كفاية قيام من به كفاية على الوجوب العيني وسقوط الوجوب عند ادعائهم من به الكفاية من القائلين على القول الاخر . وحينئذ فلو امر دهمي بغيره وتغلب بعض كان آتما على الاول وان حصل المطلوب بالبعض الاخر كما صرح به غير واحد، لكن الاية كالصريحة في خلاف هذا القول الاخير ، بل يمكن القول باستمرار السيرة المتصلة اصلاً على خلافه فلا يتم على المتخلف في المرض المذكور، ثم لو شك في قيام الغير به يصح الامر والنهي للاصل المطرد في جميع الواجبات الكفائية وهذا طاهر .

(الثالث) يمكن ان يكون التعبير في الاية الشريفة (ولتكن منكم...) بدل فلتدع منكم امراً الى الخير ولتأمر واما المعروف... اشارة الى وجوب الاعداد ونهية المقدمات المحتاجة اليها الامر والنهي المذكورين فتدبر .

(الرابع) الظاهر من الامر والنهي المأمور بهما في الاية الشريفة هو طلب

العمل وطلب الترك فولانيقال لمن ترك واحبا فعله ولمن يرتكب معرما لاتفعله، ولايكفى القول بان مائركته واح وللتأني : بان مافعلته محرم ، بل لايد من البعث والزجر عملا بظاهر الآية .

ولم احد في الادلة اللفظية المعسرة ما يوجب اكثر من هذا الذي هو مدلول الآية الشريفة الا في بعض موارد خاصة سيمر بك في اثناء مباحث الكتاب بل طاهر موثقة ابي بصير المتقدمة يؤكدها قلنا .

واما الفتوى الفقهية فاليك عبارة المحقق الممروجة بكلام صاحب العواهر، (قدس سرهما) ملخصة: فمراتب الانكار ثلاث بلاخلاف احده بين الاصحاب. الاولى الانكار ، القلب الثانية والثالثة الانكار باللسان واليد .. كما لاحلاف في وجوبهما ايضا . فقد صرح الفاضل وابن السعيد والشهيدان وغيرهم بوجوب مراعاة الايسر والايسر في الامر، المعروف والنهي عن المنكر، بل نسه بعض الافاضل الى الشهرة؛ بل ولم احد من حكي الخلاف في ذلك .

فيجب دفع المنكر بالقلب اولا كما اذا عرف ان فاعله يزجر ما طهار الكراهية، واذا عرف ان ذلك لا يكفي وعرف الاكتفاء بضرب من الاعراس والهجر وجب واقتصر عليه مراعاة الايسر فالايسر ، ولو عرف ان ذلك لا يرفع الانتقل الى الانكار باللسان مرتب الايسر من القول فالايسر ، وان لم يرتفع الا باليد مثل الضرب والحس جاز لكن ذلك كله مع قرص ترتبها في الايداء والافلو فرض ان الهجر اشد ايذاء من بعض القول وحس الثاني ، ولو علم من اول الامر انه لا يسعدى الا المرتبة الاحيرة من المراتب استعمالها من غير تدرج بهما اذ هو في مجهول الحال

فان قلت : اطلاق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتضي خلاف الترتيب المذكور . بل في بعض الاخبار الزام ارتكاب الانتقال من الانكار .

قلت: الترتيب المذكور مستفاد من الروايات، مضافا الى قاعدة حرمة ايذاء

المؤمن وضارده المقتصر في الخروج منها على مقدار يرتفع به الضرورة .

هذا ولكن المحكى عن الشيخ وابن حمزة أنه يجب أولاً باللسان ثم باليد ثم بالقلب ، كما أن المحكى عن الأول توقف وجوب الصرب والتأديب على إذن سلطان الوقت المنصوب للرئاسة العامة .

لكن استظهر صاحب الجواهر من المحقق وغيره الإجماع على عدم توقف الصرب الخالي عن الجرح على إذن الإمام أو القائم مقامه <sup>(١)</sup>

أقول : صحة هذا القنادى موقوفة على حصول الأطمینان برضى المصنوع <sup>إبلاغاً</sup> من الإجماع ونفي الخلاف والشبهة وحجية بعض الروايات الضعيفة سنداً أما دعوى حصول العلم المادى بدورها وأما من جهة اعتقادها وانجاراتها بالشبهة ، والأفهى باجماعها ساقطة ، بل الترتيب المذكور مخالف لظاهر الكتاب العزيز في الحملة فإنه يدل على وجوب الأمر ، « للسان ابتداء » كما لا يخفى

وأما الإنكار القلبي فإن أريد به عدم الرضا بالحرام ومنعوص الله سبحانه وتعالى فهو واضح إذ لا شك في حرمة كما سبق دليلها في حرف الراء في الجزء الأول ، وإن أريد بالكرهية القلبية زائدة على الرضاء فهي وإن كانت من لوازم الإيمان لكن لا دليل على وجوبها على أن القسمين اجنبيان عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وإن أريد به اظهار الكراهة فلا دليل قوى عليه ، بعدما عرفت من تفسير الأمر والنهي بمعناهما اللغوي .

وأما ما ذكره صاحب الجواهر (ره) من أن المراد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العمل على ذلك بإيجاد المعروف والتجنب عن المنكر ، لا مجرد القول وأن كان يقتضيه ظاهر لفظ الأمر والنهي بل وبعض النصوص... لكن ما سمعته من

النصوص والفتاوى الدالة على انها يكونان بالقلب واللسان واليد صريح في ارادة حمل الناس عليهما . ان المراد من اطلاق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الكتاب والسنة حمل تارك المعروف وفاعل المنكر على الفعل وترك القلب على الوجه الذي ذكرناه وباللسان واليد كذلك، بل قد سمعت دعوى الاجماع من الاردبيلي على الاخير، فضلا عن الاولين. فيظهر صعبه مما تقدم الا ان يعرف الاجماع كعض الروايات الصعبة سنداً حجة شرعية، اذ على تقدير عدم حجيتها لا يجوز للعدول عن ظاهر اللفظ كما اعترف به هو نفسه (رحمه الله) ومن جميع ذلك يظهر ان الجرح والقتل ادلى بالمع في مقام الامر والنهي المذكورين، وهو المنسوب الى المشهود ايضاً خلافاً لجمع من اعيان الطائفة (قدس اسرارهم) .

وربما ياتي بعض الكلام المناسب للمقام في مادة الدفاع في حرف الدال ووي

مادة الاقامة في حرف القاف والله الموفق للسداد

(الخامس) لا ينفي التردد في احتصاص المنكر بالمعصية دون المكروه اذ ما احاز الله تعالى فعله لا يكون منكراً فان الله ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى. كما انه لا ينفي الاشكال في شمول المعروف للواحب والمستحب معاً فان المستحب معروف ومحبوب وان حاز تركه شرعاً، لكن وجوب الامر بالمعروف محصور بالواحب فقط ولا يشمل المستحب وان حسن الامر به، فان ما حاز تركه باذن من الشارع كيف يجب على المعصية ما تباينه وهل هو الا من زيادة العرع على الاصل. ولا حله بقيد اطلاق الآية الشريفة، نعم الامر باثبات المستحب وترك المكروه مستحب لانه احسان في حق المأمور والمنهى والله يحب المحسنين . وقد حكى الاستصحاب عن نصريح الحلبي والديلمي والفاضل والشهيد وغيرهم (قدسهم) بل عن المفاتيح الاجماع عليه، ويقول صاحب الجواهر (قدس) :

بل لولا الاجماع امكن القول بوجوب الامر بالمعروف الشامل لهما وان لم



يجب الندب على المأمور . . . لكن الأمر سهل بعد معلومية الحال

اقول: المستحبات التي لها دخل في نظام المجتمع الاسلامي المشرق كجملة من المكارم الاخلاقية لادليل قوى على اخراجها من المردف الواجب الامر به ، فان لم يحرم بوجوهه لاجل الاحماع ولما ذكرنا اولاً لا اقل من القول به احتياطاً فتأمل .

واما المستحبات العامة كالصدقة والمأفلة وصلاة الليل والاستغفار ، والاوارد والادكار ونحو ذلك فالسيرة المتعلقة حاربه على عدم امر بها بنحو الوجوب وهو الموافق لارتكاز المتشرعة الماخوذ من مذاق الشرع فلاحظ (السادس) هل يشترط في وجوب الامر والنهي المذكورين علم التارك بوجوب المتروك وعلم الفاعل بحرمة الفعل ام لا ؟

ظاهر كلام المحقق (قده) في الشرايع حيث قال : (فالمراد هو كل فعل حسن احتس بوصف زائد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك او دل عليه<sup>(١)</sup> والمنكر كل فعل قبيح اذا عرف فاعله قبحه او دل عليه ) . عدم تحقق المردف والمنكر في صورة جهل المكلف ، علمه ليس شرطاً للحكم بل محقق للموضوع وقوضيح المقام ان فاعل المنكر<sup>(٢)</sup> تارة يعلم الحكم والموضوع معاً ، واخرى بجهلهم معاً ، وثالثة يعلم الحكم دون الموضوع وراية يعلم الموضوع دون الحكم . فالاول كمن يترك صلاة الظهر مع علمه بوجودها وبزوال الشمس وكمن يعلم بحرمة الخمر وخميرية المائع المعين وهو يشربه .

والثاني كمن لا يعلم ان رد السلام واجب ولم يلتفت ايضاً الى سلام المسلم ولايرد السلام وكمن لا يعلم بحرمة الخلوة مع الاحنية ومع ذلك يتخيل ان المرأة

١ - التردد اما من جهة العلم الاجتهادي والتقليدي ، واما من جهة العلم الابتدائي الذي هو حاصل قبل الفعل والعلم الحاصل في الانتهاء . وهذا التعريف منقول عن العلامة ايضاً .

٢ - وهي بالمنكر ما يشمل فعل الحرام وترك الواجب معاً .

المشلى بها اختها فيخلو بها .

والثالث كمن يعلم بحرمة الاستقبال في حال التخلّى وبوجوب ستر العورة لكن يتخيل ان القبلة غير ما يستقبله وانه لا ناظر محترم فيستقبل القبلة ويكشف عورته .

والرابع كمن يحهل حرمه خلق المحبة مع علمه بالموضوع وهو يخلق وكمن يعلم تنحصر المسجد ويحهل وجوب تطهيره فلا يطهره .

اقول : الفبح والعجن العقلان وان يتوقفا على العلم ، فينتيان في صورة جهل العاقل كما قرر في محاه ألا ان المعروف والمنكر غير موقوفين عليه، لما مر في المقدمة من شمول التكليف للعالمين والجاهلين ولو كانوا قاسرين لان عدم استحقاقهم للعقاب لا يوجب قلب المنكر غير منكر والمعروف غير معروف، وعليه يصح القول، وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع الصور المذكورة حتى الصورة الثالثة كما صرح به العلامة العلي (قده) في معكى اجوبة المسائل المهنائية<sup>(١)</sup> حيث سئله السيد المهنا عن راي في ثوب المصلى نحاسه، فاجاب مانه يجب الاعلام لوجوب النهي عن المنكر وان كان حكمه في مورد السؤال مخالف لصراحة صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل يرى في ثوب اخيه دما وهو يصلي؟ قال : لا يؤذنه حتى ينصرف<sup>(٢)</sup>

نعم لا يصح التمدى عن مورد الرواية الى غيره \* بناء على ان الطهارة شرط علمي في صحة الصلاة لا واقعي ، ويمكن ان تحكم بعدم الوجوب في القسم الثالث المذكور مطلقا لاجل روايتين اخريتين .

احدهما صحيحة عبدالله ابن سنان وامي بصير عن الصادق عليه السلام : اعتسل ابي

١ - ص ١٠ مكاسب شيخ الانصارى (قده) .

٢ - ص ١٠٦٩ ج ٢ الوسائل .

من الجنابة قليل له قد انقضت لعملة في طهره لم يصيبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ؟ ثم مسح تلك اللعمة بيده <sup>(١)</sup> .

وهي كالصريح في عدم الوجوب ، ولا خصوصية للمورد عرفا كما لا يخفى ،  
ثانيهما موثقة ابن بكير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعاد رجلا ثوبا  
صلى فيه وهو لا يصلي فيه قال لا تعلمه قال قلت : فان اعلمه قال يعيد <sup>(٢)</sup> ويشكل  
ان عدم الصلاة ان كان لاجل النجاسة فقد مر انها مانعة بوجودها العلمي دون  
الواقعي فعدم الاعلام لعدم اتان مكر واما قوله عليه السلام يعيد فهو محمول على وقوع  
الاعلام قبل الصلاة لابعدها جميعا بين الادلة كما ذكرناه في محله او على الاستصحاب  
وان كان من جهة ما يب في الصلاة بوجودها الواقعي فكون ترك الاعلام من  
قبيل التسبب المحرم ، الا ان يقال بعدم التفات المعير الى صلاة المستعير وكيفما  
كان ففي الصحيحة الادلى كفاية جموعا ملاحظة ان الشارع لم يوجب الفحص من  
والاحتياط في الموضوعات الخارجية ، فاذا حار له العمل والترك طاهرا ببعده وجوب  
بعثه او زجره على العير فتأمل

نعم ربما يعهم من مذاق الشرع وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
في هذه الصورة وذلك في بعض الموضوعات المهمة كالنفوس والاعراض ، فاذا اعتقد  
احدا ان زيدا يجوز ان يقتل فتصدى له ويعلم غيره انه مؤمن يحب عليه تنبيه  
المتصدى ، بل قيل بوجوب مدافعتة لو شرع المعتقد المذكور في القتل ، وكذا  
اذا حسب احدا امرأة اجنبية انها زوجته فاراد مجامعتها وهذا الوجوب يستفاد من  
مذاق الشرع بارتكاز المشرعة .

وكذا يجب الامر في الموضوعات المستنظمة كما اذا جهل احد الغسل او الوضوء

أو الصلاة والصيام ، فإنها كالأحكام شرعاً

هذا كله في القسم الثالث وأما القسم الأول فهو المتيقن من مدلول أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأما الثاني والرابع فظاهر جماعة من الأعيان كالعليه اليردى (قده) ومحشى كتابه<sup>(١)</sup> منهم العلامة تان الأستاذان السيد الحكيم (قده) والسيد الحوئي (دام ظله) عدم شمول أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهما وإنما يجب أن يوجب الإرشاد المدلول عليه لقوله تعالى: ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وغيره مما يدل على وجوب تبليغ الأحكام إلى الناس حذراً من الاندراست .

والأظهر دخولهما في مدلول أدلة الأمر والنهي المذكورين لعدم ما يصلح إخراجهما عنهما فهما واحدان بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووجوب الإرشاد . هذا إذا كان جهله غير مانع عن فعلية التكليف أى تنجزه بأن يكون مقصراً ، وأما من كان معذوراً في جهله كالمتجهد أو المقلد المخطئ فالظاهر عدم وجوب أمره ونهيهِ لانصراف الآية الكريمة وغيرها عن مثل هذا المورد جزماً ، وكذا من لم يكن مكلفاً كالنائم والغافل وغير البالغ إذ لا يتصور المنكر والمعروف اللازم في حقهم ، والسيرة أيضاً تدل عليه . وأما ما ذكره بعض الفضلاء<sup>(٢)</sup> من أن غير المكلف كالصبي قد يورث وينهى وجوباً كما إذا علم أسراره لغيره فهو بلا دليل لأن دفع الضرر عن الغير ليس بواجب إلا في مثل القتل مثلاً . ووجوبه على الولي - إن ثبت لا يرتبط بالمقام .

(السابع) وجوب الأمر والنهي المدكورين مشروطان بأمور :

١ - العلم بالمعروف والمنكر للآمن من القلط في التعريف والابكار عن

١ - لاحظ مبحث أحكام التعلى من العروة الوثقى وشرحها وتماثلها .

٢ - من ٢٠٤ ج ٢ فلاح الدرد .

التعديل وقد نعى الخلاف فيه

٢ - جواز تأثير الانكار فلو علم او غلب على طئه انه لا يؤثر لم يجب اجماعا في الاول كما عن العلامة ويقول الأكثر في الثاني

٣ - كون المتخلف مصرا على الاستمرار فلو علم منه الامتناع سقط الانكار بلا خلاف ولا اشكال كما في الجواهر ، بل طاهر الشرايع وغيرها السقوط بالامارة الظنية على الامتناع

٤ - عدم المفدة في الانكار ، فلو علم او ظن توجه الضرر اليه او الى ماله او عرضه او الى احد المسلمين في الحال او المال سقط الوجوب بلا خلاف بعده صاحب الجواهر لنفي الضرر والحرع لكن في الحاق ظن الضرر بالمعلم به منع ، ويمكن ان يزيد على هذه الشروط .

٥ - عمل الامر والنهي مما يقول لقوله تعالى: لم تقولون ما لا تفعلون وقوله تعالى: كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون، وقد بحثنا عن مداول الآية في حرف القاف في الجزء الثاني فراجع .

اقول: اما الشرط الاول فالإيراد على دليله واضح فان الامن المذكور اما يوجب تحميل العلم بالمعروف والمنكر مقدمة ، ولا يوجب اشتراط وجوبهما بحصول العلم ، فالصحيح ان يستدل على اعتباره بان الجاهل لا يحرز ترك المعروف واثبات المنكر من غيره ، بل مقتضى أصالة الصحة البناء على حواز الفعل والترك الماديين من المسلم مالم يعلم فساد ، وهذا معنى اشتراط الوجوب بالعلم .

لكن اعتبار هذا الشرط لا يوجب انتفاء الشروط في الواقع بل بحسب الظاهر فقط كما لا يخفى .

واما الثاني فاعتباره منى على ان الامر والنهي المذكورين لاجل اتيان المعروف وترك المنكر لانهما تعبديان ، ويؤكداه الاجماع المنقول المذكور ،

لكن هذا اذا علم عدم التأثير واما في صورة الاحتمال ولو كان مرجوحا فمقتضى الاطلاق وجوبهما فلا عبرة بالامارة الظنية على نفى التأثير

واما الشرط الثالث فاعتباره لاحل ان الامر والهوى المذكورين لم يشرا للاحل تعبير العصى حتى يحان بمجرد المعصية بل لاجل حمل المكلف على الطاعة والعدول عن المخالفة وهذه اما يتحقق باحراز الاصرار ، فاذا علم او ظن او احتمل - احتملا عقلايًّا - عدم اصرار العاصي على المعصية لم يبعد عدم الوجوب ومنه يظهر ان من يقصد المعصية ولو مرة واحدة يجب امره او لهيه سولا عن المخالفة . وكذا يجان في حق من عصى مرة واحدة ويعلم عدم عوده لكنه مع التماسه الى التوبة ولا يتوب فان التوبة واحدة فصعب امره بها

واما الشرط الخامس فقه ان الامر والنهي من دون الائتمار والانتهاه في محل الاشلاء وان كانا محرمين الا انه لس بمعنى اشتراط وجوبهما بهما بل هما واجبان مطلقا ويجب الائتمار والانتهاه في مقام العمل ايضا حتى لا يعاقب على القول الغالى عن الفعل ، وعلى ترك الواجبات وفعل المحرمات

وام من يأمر بما لا يأمر به او ينهى عما لا ينتهى عنه فقد امتثل وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكنه يستحق العقاب لاحل انه يقول ما لا يفعل وان لم يامر فلا يستحقه ولكنه قد ترك الواجب الاخر اى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . والامتناع بالاختيار اما ينافي الاختيار تكليفا لاعفانا كما بين في اصول الفقه على القول الاصح .

الثامن - المستفاد من الاية الكريمة ولو بمناسبة الحكم والموضوع او بالظهور اللفظي او بعينه افعال فادرك المعروف وفاعل المنكر بالطلب والرجز ، وترغيبه في متاع الشريعة صيغة الامر والنهي والافهام المذكور قد يكون مشافهة للمتخلف وقد يكون بالبيان على المنابر التى يحضرها المتخلف والممثل على

ما هو المتعارف اليوم في مجامع الشيعة الامامية كثرهم الله وحفظهم ووقفهم لما يحب ويرضى - ويكفى كل منهما للاطلاق. بل لا يسعد كفاية شر الكتب المتضمنة للامس بالمعروف والنهي عن المنكر سواء على الماء خصوصية القول عرفا وان المقصود هو افهام العاصي بالامر والنهي وقد لا يتوقف الافهام المذكور على المشي والذهاب الى مكان بعيد او قريب او صرف مال وتحمل مشقة ونصب ، وقد يتوقف عليها ، مقتضى الاطلاق وجوب القسمين لان الواجب لا يسقط لاجل مقدماته بل يوجهها بالوجوب الغيرى عقلا وشرعا او عقلا لاشراعا .

بل يمكن ان نعم الحكم حتى في صورة لزوم العرج والصرر في الجملة لقوله تعالى حكمة عن لقمان . يا بني اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر وامر على ما اسامك ان ذلك من عزم الامور (لقمان ١٧)

سواء على ما رسله في مجمع البيان من امير المؤمنين عليه السلام من تفسير المصيبة المشقة والادى من اجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن المرسلة غير حجة والاية مطلقة والمراد الصبر على المصيبة وهي استعادة الوجوب منه اشكال بل منع فوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوب مقدماتها موقوف على عدم الضرر والعرج والذلة ففي موققى ابى بصير عن الصادق عليه السلام ان الله تبارك وتعالى فوض الى المؤمن كل شيء الا ادلال نفسه <sup>(١)</sup> الا فيما يقفهم من مذاق الشرع لزوم تحملها لاجلها فيجب التحمل .

بقى شيء وهو ان عمل الائمة عليهم السلام والمسلمين لم يكن على الذهاب الى بيوت المتخلفين المصاة ومحال مشاغلهم والمصرب في الارض لاجل الامر والنهي المذكورين ، ويمكن ان يستمد ذلك الى وجود المشقة او العلم بعدم التأثير او

١ - وقريب منها موثقة مسند ص ٤٢٤ ح ١١ الوسائل وتوصيهما بالموقنين مبنى

على وثيقة عثمان بن عيسى الواقفي كما نزع سابقا لكننا عدلنا عنها اخيرا .

العلم بقيام الغير به، ونحو ذلك فلا يكون قرينة على تقييد الآية الكريمة ببعض الافراد لكن الاستناد المذكور في جميع الموارد بعيد جدا والمسألة مع أهميتها لم اجد توضيحها وتفصيلها في ما يحضرنى من الكتب الفقهية عاجلا .

ثم انه لو احتمل التأثير في تكرار الامر والهي لم يجب لصدق الامتناع ، كما انه ان علم عدم التأثير استداه لم يجب من الاول ايضا على الامر .

(التاسع) يؤكد وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة الى الاهل لقوله تعالى: قوا انفسكم واهليكم نارا وطاره وجوب الوقاية حتى بالضرب والابذاء . لكن المستفاد من موثقة ابي صير المتقدمة كفاية الامر والنهي في صدق الوقاية كما في غير الاهل .

لا يقال الموثقة ينفي الوجوب دون الجوار . (فانه يقال) الضرب والابذاء وغيرهما اذا لم يجب محرم لما مر من حرمة ابذاء المومن وضربه واذلاله ، ولا نص اخر يبيحها . واما الامر بضرب الزوجة الناشئة بعد الموعظة والهجرة <sup>(١)</sup> فلم يثبت انه لاجل ترك المعروف ، بل لا يبعد كونه لاجل تحصيل الحقوق . نعم يجوز ضرب الاولاد لصحيح غياث عن الصادق عن امير المؤمنين - عليهما السلام - : ادب اليتيم مما نودب منه ولدك وامره مما تضرب منه ولدك <sup>(٢)</sup> لكنه ليس من الامر بالمعروف بل من شؤون الولاية .

نعم لا يبعد حواز الضرب والمحبس وغيرهما مما يمنع العصاة عن المعصيان للمحاكم الشرعي وهذا مما يمكن ان يستفاد من صحيحة عبد الله بن سنان عليه السلام قال: جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان امتي لاتدفع يد لاسر ، فقال فاحسها قال قد فعلت ، قال : فامنع من يدخل عليها ، قال قد فعلت . قال قيدها فانك لاسرها

١ - سورة النساء ٣٤ .

٢ - ص ١٩٧ وص ١٩٨ ج ١٨ الوسائل .



شيء. فصل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل<sup>(١)</sup> بل التعليل في الذيل يدل على حوار ذلك كله لكل احد ، وان كان مقتصر الاحتياط الاستيدان من حاكم الشرع الموجود في المحل . ولاحظ مادة الحس .

ثم انه لا فرق في حواز الحس والتقيد بين الام والاب والاولاد بل لا يبعد تعميم الحكم بالنسبة الى مطلق المحارم بل الى مطلق الناس لكن لافي كل مصيبة بل في بعضها مما سادى الرنا في القبح ، وعلى كل حال استفادة الوجوب من الرواية مشكلة جداً .

العاشر - هل يجب امر الكافر وبهيه ام لا ؟

لاشكال فيه بالنسبة الى المعارف واصول الدين وان كان الظاهر من بعض الروايات عدم وجوب الدعوة الى الولاية<sup>(٢)</sup> بل ظاهر صحيحة زرارة<sup>(٣)</sup> عدم وجوب معرفة الامام على من لم يقر بشيعة نبينا ~~عليه السلام~~ وقد تقرر منا لتأويلها في صراط الحق<sup>(٤)</sup> لكن الظاهر وجوبه مع اجتماع شروطه ولا بد من توجيه الروايات بوجود غير منافية للوجوب فان الامامة من اظهر افراد المعروف واهمها عند الشارع . كما انه لا ينسفي الاشكال في عدم وجوبه في ترك العبادات الموقوفة صحتها على الاسلام ، للاصراف واللغوية .

وانما الاشكال في وجوبه في الفروع التي لا تكون عمادية كالغيبة والكذب ورد مال الغير والوقاء بالمعقود ونحو ذلك ، فان قلنا ان الكفار غير مكلفين بالفروع كما عن جمع من اصحابنا وغيرهم فلا اشكال في عدم الوجوب فانهم (ح) كالبجائين

١ - ص ٤١٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٢٠٣ و ٢٠٤ و غيرها ج ٥ بحار الانوار .

٣ - ص ١٨٠ ج ١١ اصول الكافي .

٤ - ص ٢٥٥ و ص ٢٥٦ ج ٢ صراط الحق .

وأما ان قلنا بانهم مكلفون بالعروة كتكليفهم بالاصول كما هو المشهور المنصور<sup>(١)</sup> فرفع اليد عن اطلاق الآية المتقدمة الدالة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر محتاج الى دليل صارف وليس الا السيرة (قتامل) ولم احد عاجلا لاحد من العلماء فيه قولا ولا رأياً ، والله العالم .

الحادي عشر - بناء على مذهب المشهور من حوار الابداء والسر والحبس كما مر في الامر الرابع يشكل الامر في صحة العادات التي ياتي بها المكلف بداعي دفع الابداء او رفعه ، ان العادة لا بد ان تكون بداعي امر الله ام ، لانه اهل للعادة او لخصوف عقابه او لطمع ثوابه او لرصده وغيرها ، ولم ادكر من حكم صحتها بداعي امر شخص فراداً من ابدائه فيكون داعياً الى امتثال امر الله تعالى . ولا يمكن القول بعدم وجوب الامر بالمعروف في العادات لمعوم النص والعتوى ولا القول بالاكتفاء بالصورة الفارقة عن قصد القرية في مورد الامر بالمعروف .

فيمكن ان يدفع الاشكال بان هذا الابداء لما كان واحداً على المؤدى من جهة الامر بالمعروف من قبل الشرع كان الاتقياء اليه طاعة واقبيداً الامر الشارع نفسه فكما يصح امتثال الامر بداعي الخوف من عقاب الآخرة بل من انفاً تعالى في الدنيا وعذابه العاجل كذلك يصح بداعي الخوف من ابداء من سلطه الله عليه تشريعاً .

### (٥) الائتمار بالمعروف

قال الله تعالى: فان اردضن لكم قاتوهن احوذهن وأتمر وا بينكم بالمعروف (الطلاق ٧) اي يجب قبول امر الرخصة والزوج في مقدار الاجرة اذا كانت بمقدار

احرة المثل ولا ينقصها الروح عن الحد المتعارف ولا تنزدها الروح عنه .  
وقيل في تفسيره وبروا بالمعروف منكم في امر الولد ومراعاة امه حتى  
لا يقوت شفقتها لكن لا يسعد اطهره الاول وهل وجوب اتمام المدكور ارشادي  
او مولوي فيه وجهان ويحتمل حمل الامر على الاستصحاب والرحمن وهو الاصح

### (١٩) الايمان

قال الله تعالى : حكاية عن المؤمنين وما انا سمعنا متدنا ما ادى للايمان  
ان امنوا يريدكم فاما (آل عمران ١٧٩) .

وقل تعالى . يا ايها الذين اوتوا الكتاب امنوا بما نزلنا مصدق لما معكم..  
(النساء ٤٧)

وقل تعالى . يا ايها الذين امنوا امنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على  
رسوله والكتاب الذي انزل من قبل ومن يكفر بالله وملكه وكتبه ورسوله واليوم  
الآخر فقد ضل ضلالا بعيداً (النساء ١٣٦) .

وقل تعالى : قولوا امنا بالله وما انزل اليه وما انزل الى ابراهيم واسماعيل  
واسحاق ويعقوب والاساط (١) وما اوتى موسى وعيسى وما اوتى النبيون من ربهم  
لا نفرق بين احد منهم ونحن له مسلمون فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اعتدوا  
وان تولوا فانما هم في شقاق فيكفيهم الله وهو السميع العليم (الفرقة ١٣١-١٣٢)  
وقريب منه ما في سورة آل عمران (الاية ٨٤) .

وقل تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم  
الله ورسوله (التوبة ٢٩) والامات في المقام كثيرة ولا حاجة الى نقلها شعاعها

١ - طهر الاية انهم كانوا ابياء لكن قد انكر بعض الاصحاب ذلك وتخصيص الكلام  
لا يناسب المقام فانه من مسائل علم الكلام.

اذا عرفت هذا فاستيفاء البحث في ضمن محو  
(١) المستفاد من مجموع الايات المذكورة وغيرها ان ما يجب الايمان به  
امور

الاول - وجود الله وحده لا شريك له <sup>(١)</sup> .

الثاني - رسالة نبينا الاعظم محمد ﷺ

الثالث - نبوة جميع الانبياء سلام الله على نبينا وعليهم

الرابع - القرآن المجيد .

الخامس - الكتب المنزلة الماصية على الانبياء ﷺ

السادس - اليوم الاخر <sup>(٢)</sup> .

السبع - الملائكة <sup>(٣)</sup>

الثامن - ما انزل الله الى المسلمين والى الانبياء السابقين ﷺ .

هذه الامور مما يلزم تحصيلها على كل مكلف، واما ما وراء ذلك من العقائد  
والمعارف فلا يجب الاعتقاد بها تحصيلًا، نعم اذا تمت وجب الاعتقاد به لا اعتوائه بل  
معنوا ما انزل الله على رسوله وهو المشتهر بما جاء به النبي ﷺ  
وقد ثبت في القرآن الكريم علمه تعالى وقدرته <sup>(٤)</sup> وحياته وارادته ورحمته

١ - لكن وجوب التصديق الشرعي بوجوده تعالى لا يترتب الى اثباته الا من جهة  
وجوب النظر فارجع الى الجزء الاول من صراط الحق وشيخه اليه في آخر البحث في  
المتن ايضا .

٢ - قال الاشباهي في شرحه على الرسائل ص ٢٨٢ : ان ظاهرهم الاتفاق على كون  
المعاد بل المعاد الحسناني اصلا مستقلا في قبال سائر اصول الديانات لان يكون اعتباره  
في الايمان كاعتبار الاعتقاد بآثار الامور الثابتة من النبي (ص) اصولا وروعا

٣ - يحتمل ان يكون انكار الملائكة كفرا ولا يجب الايمان بهم ملاحظ وتامل .

٤ - لا يجب ان يكون الايمان بعلمه وقدرته وجمله من صفاته تعالى واجب بموايه وان  
لم يخرج الجاهل يعضها عن الايمان لجملة من الايات الآتية في حرف المين تحت عنوان =



نظر إلى

ويقول أيضاً: لا إشكال في دلالة الأخبار على كون الاعتقاد والإقرار بالإمامة والولاية الخاصة أي ولاية آل محمد - صلوات الله عليهم - معتبراً في الإيمان بالمعنى الخاص وكونه أصلاً مستعلاً . الطاهر لروم العلم بالترتيب (أي لزوم العلم بترتيب إمامة الأئمة في الإيمان) فإنه لازم اعتبار العلم بنسبهم المعروف للآدم في معرفة الإمامة<sup>١</sup>

أقول: مدركه أولاً مما لا شبهة فيه نعم الاعتقاد بإمامة الأئمة غير معتبر في الإيمان بالمعنى العام وهو الإسلام الآمن ثبت له أنها مما جاء به النبي ﷺ وما أنزل الله تعالى إليه .

ثانياً ما ذكره ثانياً من اعتبار العلم بترتيب إمامتهم في الإيمان فهو ممنوع من اعتقاد إمامة الأئمة الاثنى عشر المعلوم بالضرورة المذهبية في هذه الأعصار ولكن اعتقد أن الإمام الرضا عليه السلام مثلاً ابن الإمام الحوادق عليه السلام لا يؤه لا يكون خارجاً عن المذهب

وهل يعتبر الاعتقاد بحدثة تعالى وعصمة الأئمة في الحملة وسجدة الإمام الثاني عشر في الإيمان بالمعنى الخاص أم لا؟ فيه وجهان ولأفائدة في البحث عنه فابهما اليوم من الضروريات ، فيجب الاعتقاد بهما أما لآصالتهما وخصوصية عنوانهما وأما لكونهما مما جاء به النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام فتأمل

٢ - الإيمان هو الأذعان بنفسه والمعرفة التصديقية، قال الله تعالى قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمت ولما يدخل الإيمان في قلوبكم (الحجرات ١٤) .

وفي صحيح فصيل بن يسار عن الصادق عليه السلام أن الإيمان ليس برك الإسلام

ولا يشتركه الاسلام ان الايمان ما وقر في القلوب ، والاسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقق الدماء .<sup>(١)</sup>

وهي صحيح حمزان بن اعيان عن الدارقطني رحمته الله . الايمان ما استقر في القلب وادعى به الى الله عز وجل وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لامره ، والاسلام ما ظهر من قول او فعل وهو الذي عليه جماعة من الناس من الفرق كلها وبه حقت الدماء وعليه حرمت المواريث وحاز السكاح واحتتموا على الصلاة والزكوة والصوم والحج فخرجوا بذلك من الكفر واسموا الى الايمان<sup>(٢)</sup> .

اقول قوله عليه صدقه العمل معناه ان الاعتقاد المستقر في القلب يستلزم العمل لولا المانع وليس طاهرا في ن العمل دحيل ومؤثر في الايمان ، ومنه يظهر الحال في صحيحة ابن مسلم عن احدهما عليهما السلام : الايمان اقرار وعمل والاسلام اقرار بلا عمل<sup>(٣)</sup> . اي الاقرار بالماضي عن الادعاء الفلاني المستلزم للعمل لولا المزاحم

وهي موثقة سماعا عن الصادق عليه السلام . فقال الاسلام شهادة ان لا اله الا الله ، والتصديق برسول الله صلى الله عليه وسلم به حقت الدماء وعليه حرمت المناكح والمواريث وعلى طاهره جماعة الناس ، والايمان الهدى وما ينشئ في القلوب من صفة الاسلام وما ظهر من العمل . والايمان ارفع من الاسلام بدرجة . ان الايمان بشارك الاسلام في الظاهر والاسلام لا يشارك الايمان في الباطن وان احتمعا في القول والصفة<sup>(٤)</sup> . والثواب والنجاة الاخر ويبين حقيقة التدين اسماء تحصل بالاذعان والتصديق

١ - ص ٢٦ ح ٢ اصول الكافي

٢ - ص ٢٦ ح ٢ اصول الكافي والرواية طويلة وهي دالة على ترتيب الثواب على عبادات المحالفين فلاحق .

٣ - ص ٢٤ نفس المصدر .

٤ - ص ١٢٢ ح ٤ تفسير البرهان .

القلبي بما اعدته سابقا وهذا الازعن واحب على مكلف كما دلت عليه الايات .  
 واما الاسلام الذي هو موضوع لحقن الدم وحرمة الاموال <sup>(١)</sup> وحرمان  
 المناكح والمواريث والطهارة ونحوها فهو الاقرار غير المعتر فيه ان ينشأ عن  
 اليقين بما يقرب من توحيد الله (ح) ورساله <sup>(٢)</sup> ورسوله <sup>(٣)</sup> وهذا مقطوع من جهة  
 السيرة فان المدين اسلموا في حياة النبي الاكرم <sup>(٤)</sup> اكثرهم او حملة منهم لم  
 يكوونا متيقنين بما يقررون به في اوائل الاقرار ومع ذلك كان <sup>(٥)</sup> يقلل اسلامهم .  
 ثم ان الاقرار على اقام

منها الاقرار المقررون بالاعتقاد الجرمي القلبي وهذا هو المعتر في الايمان  
 وقد عرفت عدم اعتباره في الاسلام آثفا .

منها الاقرار المقررون بالنسبة القلبي المعافد للاعتقاد الحزمي القلبي ، ولا شك  
 في كفايته في تحقق الاسلام به للسيرة الفطمية المشار اليها آثفا ، وليس صاحب  
 هذا الاقرار بمنافق قطعاً .

منها الاقرار المقررون بالطهارات التردد او الانكار ، ولا ينسعى الشك في عدم  
 كفايته لثبوت الاسلام ، وعابه محمل قول الصادق <sup>(٦)</sup> في الصحيح : من شك في الله  
 وفي رسوله فهو كافر <sup>(٧)</sup> .

منها الاقرار المخالف للاعتقاد فيقر بالتوحيد والرسالة مع العلم بكذبه في  
 اقراره هذا ولكنه لا يظهر التردد والانكار . وهل يكفي مثل هذا اقرار في ثبوت  
 الاسلام ام لا ؟

ذهب صاحب العروة الوثقى وجمع من محشي كتابه في بحث المظهرات الى

١ - لم اجد دليلاً لفظياً يبيع مال الكافر مطلقاً سوى ما يستفاد مما ورد في جوار احد  
 مال لتأصب بالاولوية فلفل العينة فيه هو الدليل الذي .



عدم الكفاية وذهب صاحب الحواهر والسيدان الاستاذان في شرحيهما على العروة الى الكفاية واستدل المشتون على مدعاهم بوجوه

منها قوله تعالى قالت الاعراب آما الح فقد احمر الله سبحانه النبي ﷺ بموافق جماعة معينة مع التصريح باسلامهم ذكره سيد الاستاذ الخوئي<sup>(١)</sup>

اقول لكن نفي الايمان الظاهر في نفي التصديق والاعتقاد الحرمي لا يدل على نفي البناء القلبي ايضاً وان الاعراب لا اعتقاد لهم حتى بالبناء القلبي، اد يحتمل ان اسلامهم كان عبارة عن الاقرار المقررون بالبناء العالي عن العرفان والاعتقاد والحرم، وهذا الاحتمال غير مدعوع بدليل قوي

ومنها الاحاد وقد استدل بها صاحب الحواهر والمحقق الهمداني والسيدان الاستاذان الخوئي والحكيم وعس هم، قال في الحواهر، يستفاد من التأمل والنظر خصوصاً ما ورد في تفسير قوله تعالى قالت الاعراب آما، فيكون الاسلام عبارة عن اطهار الشهادتين والتلصص بشعار المسلمين وان كان باطنه واعتقاده فاسداً هو المسمى بالمنافق، بل في شرح المنافع للاستاذ ان الاحاد بذلك متواترة ولم يستعمده سيدنا الحكيم في متمسكه في بحث المطهرات

اقول، دلالة الاخبار المدكورة بمجموعة لقوة بصرافها عن القول المخالف للاعتقاد فلا حظ

ومنها قوله تعالى: اذ احاثك المنافقون قالوا شهدانك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يعلم ان المنافقين لكاذبون

وحمل التكذيب على معنى عدم القنن منهم بالرسالة بعيد ويلزم منه كون الشاك الملتزم في نفسه بالاسلام منافقاً وهو كما ترى، ذكره سيدنا الحكيم في

مستمكة<sup>(١)</sup>

اقول: تنحه اليه سوال الدليل الدال على ان المنافق مسلم الا ان ينصم اليه  
الوجه الاثني

ومنها السيرة الفطمية الحاربية على الحكم باسلام المظهر لهما (المشهدين)  
ولو مع العلم بالحلاف لمعاملة السي عليه السلام مع مثل امي سقان وغيره من بعض  
اصحابه معاملة الاسلام، لاطهارهم الشهادتين مع العلم بعدم ايمانهم لله تعالى طرفة  
عين وانما اسلموا بداعي الملك والرئاسة . ذكره الاستاذ العلامة السيد الحوئي  
واكملة «الاية المتقدم نقلها سابقا بعنوان الدليل المستقل

اقول: وهذا هو المعنى ان ثبت ذلك كما هو غير بعيد لكن في صحيح عبدالله  
بن سنان عن الصادق عليه السلام من شك في الله ورسوله فهو كافر<sup>(٢)</sup>  
فيبدل على كفر المنكر بطريق اولي .

وفي صحيح ابن حارم قلت لابي عبدالله عليه السلام من شك في رسول الله ؟ قال  
كافر الح<sup>(٣)</sup> الا ان يحمل على الكفر المقابل للايمان لما مر من ان الشك مع  
الاقراء لا ينافي الاسلام او يحمل على الشك مع عدم الاقرار او مع الانكار او التردد .  
نعم في رواية محمد بن مسلم قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام حالاً ورواية  
عن يمينه فدخل عليه ابو بصير فقال : يا ابا عبدالله ما تقول فيمن شك في الله ؟ فقال  
كافر يا ابا محمد قال : فشك في رسول الله ؟ فقال : كافر . ثم التفت الى رواية فقال :  
انما يكفر اذا جحد<sup>(٤)</sup> .

١ - ص ٣١٧ ج ١ الطبعة الاولى .

٢ - ص ٥٦١ ج ١٨ اصول الكافي .

٣ - ص ٥٦٨ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ٥٦٩ ج ١٨ الوسائل وص ٣٩٩ ج ١ اصول الكافي .

دلت الرواية على أن مجرد الشك وإن لم يكن موجهاً للكفر لكن الإنكار موجب له ، والحد كافر ، أن أقر بخلاف عقيدته

لكن في سند الرواية خلصان حماد ، لم يثبت وثاقته إذا لم يفهم أنه الكوفي الذي وثقه النعاشي وإن ذهب سندنا الأستاذ الحوئي إلى وحدة السبب بخلاف من حماد الثقة بتوثيق النعاشي ولا حظ معجمه . وفي السند أيضاً محمد بن خالد البرقي الذي مر فيه الكلام غير مرة في الجزئيين السابقين

ومقتضى التورع الذي للمكفر أن يعاملوا مع مثل هذا الشخص ما يوافق الاحتياط في مثل الإنكاح ورد السلام وسجودهما ، وأما في مثل الطهارة فلا يبعد الرجوع في حقه إلى الطهارة لأن دليل بحسنه الكفر ليس بوحيد ، بالتقدير المتحقق نعم يشكك الأمر في قتله إذا تم عليه الحجة وهو ، أي على اعتقاده فإنه واجب على فرض كفره وحرام على فرض إسلامه فلا يمان الاحتياط

وعلى كل حال فقد ظهر أن الإسلام عبارة عن الإقرار بالله الواحد ورساله محمد ﷺ لكن لابد من أصابه الإقرار ، والمر من آخرين

أحدهما الإقرار بصحة مدجاة ، به النبي ﷺ ، وأمر الله عليه أجمالاً .

والمراد على النبي شيء لا يكون مسلماً ، وأما إذا لم يرجع الإنكار إلى الرد عليه كمن أنكر حكماً من أحكام الإسلام وإن كان مبروراً لجهالته بصدوره من النبي الأعظم ﷺ فالأظهر أنه مسلم لعدم الدليل على كفره ، وفي الجمع من المحققين وخلافاً لصاحب الجواهر وغيره في الحملة ، والتفصيل لا يناسب المختصر <sup>(١)</sup>

ثانيهما الاعتقاد «أيوم الآخر» وإن أهمل اعتباره جمع من الفقهاء ولم يرد ذكره والإقرار به في إسلام الكفار حين الإقرار ، «الشهادتين» لكن مع ذلك لابد

١ - لكن في مثل الصلاة والزكاة مثلاً يشكل الحكم بإسلام من يكره وجوبهما ويتركهما وهذا معنى قولنا في المتن في الجملة .

من اعتباره لقوله تعالى . قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله (التوبة ٢٩)

والظاهر انصراف قوله ولا يحرمون . الى صورة العلم والانكار والعناد دون صورة الجهل والخطأ واعتقاد الخلاف فتدبر جيدا

نعم لا يتوقف الاسلام على الاقرار بتعاضل المعاد والايمان بها الا ما صبح ضرور ، او معلوم الصدور من النسي والتوقيف ولا يشعئ الشك في ان وجود الجنة والمار والحساب في القيامة من الضروريات الاسلامية

٣ - استحقاق دخول الجنة وغيره من آثار الايمان هل يتوقف على الادعان بجمع مامر من وجود الله تعالى ورسالة الرسول ونبوة الانبياء والقران وسائر الكتب المنزلة والمعاد والمملكة وما اراد الله لنا والى الدين من قبلنا بحيث من جهد بعضها لم يكن موعنا او مكفى لحصوله الايمان بالله الواحد المدبر ورسوله الخاتم والقران واليوم الآخر وتصديق الرسول الخاتم عليه السلام فيما جاء به احملا لا بالقران ومامامة الائمة عليهم السلام واليوم الآخر وان لم يعتقد نبوة الانبياء السابقين وكتبهم المنزلة اليهم من الله تعالى للجهل او الغفلة او الاشتباه وان اثم في صورة التفسير فيه وجهان .

٤ - وجوب المعرفة والايمان بالله ورسوله كوجوب الايمان بغيرهما شرعى مولوى، لكن تنجره متوسط حكم العقل، وجوب النظر دفعا للضرر على نحو حقيقته مفصلا في ادائل صراط الحق .

## حرف الباء

### (١) التبتيل

قال الله تعالى : « واد كر اسم ربك وتمتل اليه نسيلا (العز من ٨) » وحيث ان التبتيل نوع من الدعاء ولم يقل احد بوجوبه فما اعلم بحمل الامر به علي مطلق الرحمن، وفي صحيح رواية ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام . . التبتيل الابعاء «الاصع والتضرع تحريك الاصع والانتهاال تمد يدك حمصاً»<sup>(١)</sup>

وفي صحيح ابي حنبل عنه عليه السلام قال : سألته عن الدعاء ورفع اليدين ؟ فقال : اربعة اوجه . اما التعوذ فتستقبل القبلة باطن كفيك ، واما الدعاء في الرزق فتسط كفيك وتفضي ساطئهما الي السماء ، واما التبتيل ان تحرك قائما باصبعك السابعة ، واما الانتهاال فرفع يديك ، تعاوذيها راسك ودعاء التضرع ان تحرك اصبعك السابعة مما يلي وحيك وهو دعاء الخفة<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام : « ارفع يديك باطئهما ، والرهبة تظهر طاهرهما والتضرع تحريك السابعة اليمنى يمينا وشمالا ، والتبتيل تحريك السابعة اليسرى نرفعا الي السماء رملا »<sup>(٣)</sup> وتضعها ، والانتهاال تسط يدك ودراعتك الي السماء حين ترى اسباب النكاه<sup>(٤)</sup>

٢٥١ - ص ٣٩٧ ج ٤ البرهان .

٣ - معناه : اي بالرقق وبالنطمانية .

٤ - ص ٣٩٧ ج ٤ تفسير البرهان .

## (٠) بذل الكفن على الزوج

يحب بذل كفن الروحة الميتة على زوجها ودليله يأتي في مادة التكفين في حرف الكاف .

## (٠) بذل المال لحفظ النفس والعرض

يحب بذل المال اذا توقف عليه صيانة النفس لانها اهم عند الشارع منه ، كما يحب لاحل صيانة العرض كدفع اللواط والربا ولو بالاهل وحديث في الضرر لا مخرج له ههنا لما يعلم من مدافى الشرع من اهمية النفس والعرض من المال . وفي وجوب بدله لدفع التوهين والذلة عن نفسه وجهان اوجههما العدم لكن الوجوب على تقديره عرصى يتشاء من حرمة القاء النفس في التهلكة وحرمة المنكر وفي صحيح فضيل عن الباقر عليه السلام : سلامة الدين وصحة البدن خير من المال والمال زينة ، من رتبة الدنيا حسنة <sup>(١)</sup> لكنه لا يدل على الوجوب المولوي .

## (٢٠) البرائة من الكفار

لاحظ مادة النفي في ما يأتي عن قريب .

## (٠) الاستبراء بالبول

يقبل عن جمع من متقدمي الاصحاب وجوب البول بعد الجنابة بالانزال وقبل الفل مع القدرة واخفاره المحدث المحراني ايضا لكن ما استدل له لا يفي به ، ولا يرى نفع في التعرض لتفصيل المسألة فلاحظ كتاب الحقائق <sup>(٢)</sup> ان شئت .

١ - ص ٤٥١ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ١٠٣ ج ٣ الطبعة الحديثة .

## (٥) استبراء الامة قبل البيع

قال الصادق عليه السلام في صحيح جعفر في رجل يبيع الامة من رجل . عليه ان يستري من قبل ان يبيع<sup>(١)</sup> وما دل على خلافه ضعف سند<sup>(٢)</sup> وفي كلام الشهيدين (قدهما) ويحب على المائع استبراء الامة قبل بيعها ان كان قد وطنها<sup>(٣)</sup> وان عزل بحصة او مسمى حصة واربعين يوما فمن لا تحصى وهي في سن من تحيين

اقول الظاهر ان الاستبراء شرط لحوار السع تليقيا او وصفا لا اياه واجب داني ومنه يظهر ان ما دل على وجوب الاستبراء بعد السع ايضا غير واجب داني وانما هو شرط لحوار الوطى في القبل والدبر او خصوص القبل كما عن صاحب العدائق دون سائر الاستمناعات<sup>(٤)</sup>

قال الفقيه البردي (قده) كل من ملك امه يحب عليه استبراؤها اي طلب مراة رجمها من الحمل بأي نحو وان التملك من الشراء او الهبة او الصلح او الارث او الاستعانة او الاسترقاق او نحو ذلك من اتحاء التملك لحكمة عدم اختلاط الانساب والاحكام والصوم والامتزاج، وهي وان كانت معسرة بالشراء الا ان الظاهر بملاحظة حكمة الحكم وفهم العلماء انه من باب المثال الى اخر كلامه المفصل، لكن المسألة لغز وجها عن محل الامتلاء لا يستحق التفصيل<sup>(٥)</sup>

١ - ص ٣٧ ج ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٨ المصدر .

٣ - وفي موثقة عمار عنه (ع) دلالة عليه ص ٥١٦ ج ١٤ .

٤ - لاحظ ص ٣٦ ج ١٣ .

٥ - ص ٩٣ الى ص ١٠٣ ج ٢ المروة ولا حظ ص ٧١ ج ٢ منهاج الصالحين

### (٥) التبشير

امر الله تعالى بنيه الكريم في حملة من الايات ان يبشر المؤمنين العاملين والصائرين والمغتنين والمحسنين والمتقين لاحسن القول وغيرهم بالجنة والمغفرة والثواب والكرامة ، وان يبشر المنافقين والكافرين والقائلين للدين بامور بالقسط وغيرهم بالعذاب الليم .

وهل هو واحد تصدى عليه عليه السلام اولامل يحصل بمجرد تلاوت الايات الكريمة من دون انشاء جديد فيكون المقام من افراد تبليغ ما انزل اليه من ربه . وهذا هو الظاهر

ومثله قوله تعالى : اسمع منهم واصر يوم ياتونها (مريم ٣٨) بناء على احد الوحيين في تفسير الآية ومثله ما في آيتي سورة الصافات (١٧٥ - ١٧٩)

### (٥) الاستبشار

قال الله تعالى : ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واهولهم . فاستشروا بيمينكم الذي بايعتم به وذلك هو الفؤاد العظيم (التوبة ١١١) .  
الظاهر ان الامر به ارشادي كما لا يحصى . ومثله قوله تعالى . واشروا بالجنة التي كنتم توعدون (فصلت ٣٥) .

### (٢١) بعث الحكمين

قال الله تعالى : فان حقت شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان علما حسيرا (النساء ٣٥)  
وفي صحيح المحلى عن الصادق عليه السلام في ديل الآية: ليس للحكمين ان يعرفا



حتى ستأمر الرجل والمرأة. وبشرط طاب عليهما ان شاء جمعا وان شاءا فرقا فان جمعا فجائز وان فرقا فحائز<sup>(١)</sup>.

وقرب منه موثقة سمعه عنه عليه السلام دليلا ، ولكن لا يكون ذلك الاعلى طهر من المرأة من غير جماع من الروح. قيل له. ارئت ان قل احدا الحكمين: قد فرقت بينهما وقال الآخر لم اعرف بينهما قال لا يكون التفريق حتى يجتمعا جميعا على التفريق فاذا اجتمعا على التفریق حار ثم يفهما<sup>(٢)</sup> اذا عرفت هذا فهنا مطالب .

١ - طهر الامة وحوب البعث شرعاً وحمله على الارشاد كما عن معصوم خلاف الظاهر ولكن بشكل مان الظاهر من الامة ان العرس من البعث المذكور هو روع المتخالعة والنبوة من الروحين واصلاحهما هو كما يمكن بعث الحكمين من اهلها يمكن بعث واحد احسن ، وقد يكون معصوم الحاكم عند الروحين او معصومهما عنده ، وقد يكون بطريق اخر بل قد لا يمكن بعث الحكمين ، كل ذلك يؤيد حمل الامر على الارشاد .

فالامر دائرين تعيين ماضي الامة وعدم حوار التوفيق منهما معيره وان كان اقرب واسهل ، وبس حمل الامر على الارشاد فيحوز بكل ما ادى الى التوفيق وبمعن ترجيح الاقرب فالاقرب

واما اذا لم يكن لهما او لاحدهما اهل او كان ولم يمكن منه او امكن ولكن يعلم عدم نفعه له لم يجب على الوجهين ، وهذا يلزم اختيار طريق اخر كمعص الحكمين من اهل او من اهلها مثلاً للتوفيق على القول بالوحوب الشرعي فيه وجهان اصحهما الثاني ويمكن ان يقال - كما هو ليس بعيد ان اصل التوفيق

١ - ص ٨٩ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٩٣ ج ١٥

والاصلاح واجب شرعاً ولكن بحث الحكمين لخصوصية له وانما ذكر من جهة انه احداً الوسائل والطرق، نعم لا يجوز الاكتفاء بما هو ادون منه في التأثير والتوفيق.

٢- لم يدكر المخاطب بهذا الخطاب في القران والسنة والمنطق منه الحكم الشرعي، وفي مثل عصرنا لا يعد في شمول الخطاب للعلماء، ويحتمل ان يكون الخطاب به جميع المكلفين سوى الروحانيين فيجب عليهم بالوجوب الكفائي محاولة اصلاح ورفع الشقاق ولو بالتفريق المشروع والقول بتوحه الخطاب المذكور الى الروحانيين نفسيهما ضعيف جداً كما لا يخفى وعن المسالك فالظاهر ما عني الاكثر من ان الخطاب بالبحث الحكام المنسوس لمثل ذلك

٣- المفهوم من الامة والروايتين بمؤد حكم الحكمين على الروحانيين في غير الطلاق، بل فيه ايضاً في صورة الاشتراط من الاول فيجب عليهما امضاء ما حكم به الحكماء المذكوران، نعم ان ربما شقاقهما قبل حكم الحكمين او ثراهما بغيره بعد حكمهما سقط وجوب الامضاء وان كان احوط خصوصاً في الصورة الثانية في غير التفريق واما فيه فلا بد من رفع الطلاق حسب شرعي كرجوعه ورجوعها في المومن او عقد جديد ولا يكفي مجرد رساهما في الثانية وقوله في الروايتين حاد تفريقهما وان ورفاً فحائزاً معناه نفذ وباعد وهل ينفذ حكم الحاكم الاحسن في صورة عدم امكان الحكم من الاهل فيه وحجانه، ويمكن ان يجب بوجوب حكم الحاكم الشرعي العام.

٤- لا يصح التفريق الاشرط ثلاثة اولهما ادن الروحانيين لهما في ذلك ثانيهما اتفاق الحكمين فيه، ثالثهما توفر الشرايط المعتمدة في الطلاق، كل ذلك للروايتين السابقين، وهل هو رجمي او مائني؟ والظاهر من بعض الفقهاء انه تابع لما صالحان عليه فان صالحاً على الطلع يكون يائناً وان صالحاً على الرجم فهو رجمي هذا هو الاظهر. ولكن غير حفي ان التصالح لا يصح الا بما وافق الاصول الشرعية.

٥ - يعتبر في المحكمين العقل والبلوغ والعلية التوفيق؛ وأما الحرية والعدالة فغير مشترتين لعدم الدليل عليهما واعتبارهما في الحاكم العام لا يقتضي اعتباره في المقام ودعوى القطع باعتباره كما عن الشهيد الثاني في المسالك غير مسموعة.

٦ - يقول صاحب الجواهر (قده) والظاهر تحقق الشقاق بينهما بالنشور من كل منهما ، ومن هنا كان المحصل من الأصحاب في المراد من الآية أضرار الاستمرار بمعنى وإن خفتم استمرار الشقاق بينهما، أو كون المراد بالحواف العلم والتحقق<sup>(١)</sup> أقول : الأول أحسن كما لا يخفى على المتدبر .

٧ - النشور قد يكون من الطرفين وأخرى من طرف الروح فقط وثلاثة من طرف الزوجة فقط

أما الأول فقد عرفت حكمه وأما الثاني ففي القرآن العزيز : وإن امرأة حافت من عملها نشورا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يملحا منها صلحا أو صلحا خيرا ، (النساء ١٢٨) .

وهي صحيح الخلع عن الصادق عليه السلام .. هي المرأة تكون عند الرجل ويكرهه فيقول لها اني اريد ان اطلقك ، فتقول له لا تفعل اني اكره ان تشمت بي ، ولكن انظر في ليلتي وامنع بها ماشئت وما كان سوى ذلك من شيء فهو لك ، ودعني على حالتي فهو قوله تعالى : فلا جناح عليهما ان يملحا بينهما صلحا وهذا هو الصلح<sup>(٢)</sup> .

ولا بعد في شمول الصلح المذكور في الآية للطلاق الخلعى وغيره ، فان الرواية تبين بعض أفراد الصلح ولا دلالة قوية لهما على حصر مدلول الآية بما فيها ومع عدم الصلح أو إساءة الزوج عنه فهل يجوز لها الامتناع عن التمكين منه أولا؟ فيه وجهان من عدم تقديم مدلول على وجوب التمكين عليها ومن جواز الانتقام

١ - ص ٢٣٣ ج ٣ الجواهر .

٢ - ص ٩٠ ج ١٥ الوسائل .

والإشهاد كما مر في مادة الب في المحرمات ( ج ١ ) وعلى الثاني لأمس من مراعاة المماثلة عرفا ويجوز لها رفع امرها الى العاكم لتطبيق القانون الشرعى وعمل كل حال لاشك في جواز حردها من البيت وان نهى عنه تحصيله للنفقة اذا منعها عنها لتفى الحرج .

واما الثالث فقال تعالى : واللانى تحانون شورهن معطوهن واهجرهن فى المصاحح وامر بوهى فان اطمعنكم فلا تنفوا عليهن سلا ( النساء ٣٤ ) الصرب وان لم يسر قبل الموعدة والهجى فى المصاحح كما يفهم من سياق الآية الا ان الامور الثلاثة ليست بواحدة ، بل هى حائرة للزوج وان له ترك استيفاء حقه من روحته ، وساتى تفصيل القول فيه فى مادة الهجر فى حرف الهاء ان شاء الله فلاحظ .

### ( ٢٢ ) بحث الزانية الكتابية الى اهلها

فى موثقة السكونى عن الصادق عن آباءه عليهم السلام ان محمد ابن ابي مكر كتب الى على عليه السلام فى الرجل دنى بالمرأة اليهودية والنصرانية ، فكتب اليه : ان كان محصنا . . . واما اليهودية فادع بها الى اهل ملتها فليقصوا فيها ما احبوا <sup>(١)</sup> اقول . وجوب البعث على القاصى طريقى للوصول الى تطبيق حدود الله تعالى ، وهل هو تعيينى او تخبرى بينه وبين القضاء بحكم الاسلام فيه وجهان ، وادا لم يكن لها اهل مله او لم يمكن معها اليهم فالظاهر وجوب اجراء الحكم الاسلامى عليها للاطلاقات .

### (٢٣) بحث الهدى للمحصور

في موثقة درعه المصممة التي لا يحلو لأحد اصغارها من شهة وان حكى عن المقنع ان -ماعه سأل الصادق عليه السلام عن - حد احصر في الحج قال فليبعث يهدده اذا كان مع اصحابه ومعه ان يسلح الهدى محله ومعه منى يوم النحر اذا كان في الحج، وان كان في عمرة -بحر مكة فانما عليه ان يمدهم لد لك يوما .<sup>(١)</sup>

والاصل فيه قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يسلح الهدى محله فمن يعجز عن اتمام الحج او العمرة لابد من بحث الهدى الى المنى في الاول او الى مكة في الثاني . ويظهر من بعض الروايات حوازيده في موضع الحصر وفيه اقوال وتفصيل لاتسع هذا المختصر ، والا قوى هو لزوم العمل على طاهر الامة المباركة واطلاقها يفتى عدم الفرق بين الواجب والمندوب ثم بحث الهدى ليس شرط الرجوع بل شرط حوار الحلق : وفعل على بالحسن عليهما السلام ليس معالما لظاهر الامة لا مكان انه نحر البدنة بعد بحث الهدى وعدم الذكر لا يدل على عدم الوجود ولا حظ من ٣٥ ج ٩ الوسائل وقد ذكرنا بعض ما مله في حرف الصاد في مادة الصوم فلاحظ

### (٢٤) بغض اعداء الله

كتب الرضا عليه السلام الى المأمون كما في حسنة الفصل . وجب اولياء الله واجب وكذلك بغض اعداء الله والبراءة منهم ومن ائمتهم<sup>(٢)</sup> لا الهن ما حد يقتى بوجوب حب المومن من كل جهة ولا ان الرواية تدل عليه بل ان اوجب حبه لا وجهه من جهة ايمانه بالله سبحانه وتدينه؛ ومنه يظهر ان بغض عدو الله والبراءة منه لا يجب

١ - من ٣٠٦ ج ٩ .

٢ - من ٤٤٣ ج ١١ .

من كل جهة بل من جهة عداوته لله تعالى فافهم وقد مر في مادة الاخذ في الجزء الاول ما يربط بالمقام ولا حظ ما يدعى في مادة الحب

### (٥) ابتغاء الوسيلة الى الله

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة (المائدة ٣٥).  
اقول الظاهر ان المراد بالوسيلة ما يتوسل به للبلوغ الى مرضاة الله تعالى من الواحات والمتنوعات فكون الامر باستعانتها ارشاديا لأمولوا<sup>(١)</sup>

### (٥) البكاء الكثير

قال الله تعالى : فرح المحامون بمقدمهم . فليصحبوا قليلا وليسلوا كثيرا  
جزاء مما كانوا يكسبون (التوبة ٨١).  
لس الامر موأويا حرما بل هو للتهديد والتحويق والمعنى فليصحبوا قليلا  
امام فعودهم عن الجهاد اذ ايام حياتهم الدنيا وليكثروا كثيرا في بقية عمرهم اذ في  
الآخرة .  
فليس في الآية دلالة على وجوب البكاء الكثير والضحك القليل، بل لا حتم  
احكام الثاني على المنحطين المذكورين .

### (٢٥) ابلاغ المشرك الى مأمنه

قال الله تعالى : وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله  
ثم ابلغه مأمنه ذلك فانهم قوم لا يعلمون (التوبة ٦) .  
تدل الآية الكريمة على وجوب احادة المشرك ليسمع القرآن فان اسلم بعد  
ذلك فهو والا فلا يجوز قتله في الحوار بل يجب ابلاغه الى محل يأمن فيه على نفسه

١ - لوسيلة معنى آخر تقر به اعيان المؤمنين لاحظ تفسير البرهان ص ٤٦٩ ج ١ .

من سيوف المسلمين فان بقي على كفره حارب وجب قتله ان امكن كل ذلك لان  
المرض الاقصى هداية الانسان الى ربه لاقتل الكافر مهما امكن .

وعليه فيلحق بالسي كل حاكم شرعي وان لم يكن معصوما فيجب عليه اجارة  
من يطلب الحق وان لم يكن مشركا فيلحق بالمشرك مطلق الكافر الذي يجب قتله  
ويلحق بكلام الله مطلق اتمام الحجة وايضاح الدليل على اثبات ما يستوجب اصلاحه  
واسلامه كما اذا كان الكافر جاهلا بلغة القرآن

وكما يجب على الحاكم الاسلامي احارته واملاعه الى محله المأمون كذا  
يحرم على احاد المسلمين ابدائه واحد ماله وقتله كما لا يحصى .

وبالحكمة هذه الآية مخصصة للاية السابقة عليها وهي قوله تعالى . فاقتلوا  
المشركين حيث وجدتموهم ونوهم سحقها بها سحقاً حاداً واما اذا لم يكن  
له مأمن كما اذا كان بين المسلمين فاستجار فاحارته وان كانت واحدة الا انه لا يجب  
ايصاله الى محل مأمون لانصراف الآية عن مثل هذا القرض فتدبر

### (٢٦) تبليغ ما نزل على النبي ﷺ

قال الله تعالى . يا ايها الرسول بلغ ما نزل اليك من ربك وان لم تفعل فما  
بلغت رسالة الله يصحك من الناس (المائدة ٦٧) الاتصاف ان استعادة العموم من  
الموصول مشكلة بل لا يبعد ان يراد به امر خاص او امور خاصة اذا لو كان المراد  
جميع ما نزل الله لم يقد قوله فما بلغت رسالة الاعمى واضحا بل يلقوا فان الجزاء  
على هذا يصير عين الشرط اي : فان تركت جميع ما نزلنا اليك فما بلغت رسالته  
فيظهر منه ان المراد به امر خاص مهم بحيث ان تركه ترك تبليغ الرسالة راسا  
وقد تواتر وثبت من طريق الشيعة واهل السنة ان المراد به امامة امير المؤمنين  
وخلافته وانها هي التي يجب على الرسول الاكرم ﷺ تبليغها على الناس وقد

فصل .

مع قوله تعالى: وأما نريك بعض الذي نعدهم أو ثوفينك فاما عليك البلاغ  
وعلى الحساب (الرعد ٤٠) يدل إطلاقه على وجوب جميع ما اراد اليه من الشريعة

### ( ١ ) ابتلاء اليتامى

قال الله تعالى . واسئلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان استم منه رشدا  
فادفعوا اليهم اموالهم (النساء ٦)

يحرم دفع مال اليتيم اليه على من عنده ماله قبل البلوغ والرشد ويجب بعد  
ذلك وهل يجب عليهم اختيار بلوغ اليتامى ورشدهم اذا احتملوا ذينكما في  
حقهم او لا يجب حتى علموا انهما في حقهم بالاستصحاب مقتضى القاعدة هو الثاني  
ومقاد الآية المقدمة عليها : هو الاول

هل هو واجب نفسى او طرئى فيه وجهان وان كان هو اصلى على كل حال  
وان كان الظاهر هو الثانى ولاحظ مادة الدفع تجد فيه ما يرتبط بالمقام

### ( ٢٧ ) بناء الكعبة المشرفة

يجب بناء الكعبة اذا هدمت - لاسمح الله - وجوبا كفائيا على عامة المسلمين  
وهذا مما يعهم من مذاق الشرع من جهة ارتكاز المتشريعة بل من بعض الروايات  
الآتية فى اول حرف الحيم فى مادة الجبر . ( مباهتة اهل البدع

فى الصحيح عن رسول الله ﷺ : اذا رأيتم اهل الريب والبدع من بعدى  
فاظهروا المرأة منهم واكثرها من سبهم والقول فيهم والوقعية ، وماهتوهم كيلا  
يطعموا فى الفساد فى الاسلام (ويحذرهم الناس) ولا يتعلمون من بدعهم يكتب الله  
لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات فى الآخرة<sup>(١)</sup> فى بعض كتب اللعة: بهت



وماهت: حيره وادعشه بما يقتري عليه من الكذب . ماهت الرجل: اتى بالهتان  
 قيل في بيان المراد من المصاحته ان يقال : لعله - اى المبتدع - فاسق لعله  
 ران لعله عدد للذين مثلاً وهذا القول لا بد من اخذه ولو معوان الاحتياط الواجب  
 حذرا من الكذب المعروف قافهم .

ثم ان الامور العجمه او الالهه ليست بواحدات نفسية طاهره امل انما امرت بها  
 لمنع عن رواج الدع والريب ولواجب هو هذا المنع بكل وسيلة وذريعه قولية  
 امكنت من دون خصوصه للوسائل والذرائع فلاحظ .

### (٢٨) البیتوتة بمنى على الحاج

تحت البیتوتة - فى الجملة - لىالى التشريق بمنى على الحاج ، والروایات  
 الواردة فيها كثيرة ، والمتحصل من جميعها دحوها فى الجملة وحوار الخروج  
 منها بعد نصف الليل بل قبله وترك البیتوتة بها راسا للاشتغال بالنسك بمكة طول  
 الليل ، ولا يجوز تركها لغيره نعم يجوز ان يخرج لىلا من منى ولكن يجب العود  
 اليها قبل نصف الليل . هذا من جهة الحكم التكليعى .

واما من جهة الكفارة فمن مات لىلها فى غير منى حتى اصبح فعليه دم يهرقه  
 الا اذا لم يرل فى طوافه ودعائه وفى السعى بمكة حتى يطلع العجر فانه لا كفارة  
 عليه ، كما انه اذا بات ليلة واحدة من لىاليها فى غير منى فلا كفارة عليه وان اساء  
 الا اذا بات بمكة فعليه الدم فتأمل ، واما اذا خرج وحوار بيوت مكة فنام ثم اصبح  
 قبل ان ياتى منى فلا شيء عليه (١) .

هذا ولكن المسألة لا تخلو عن اشكال بملاحظة الروايات والشهرة القنوائية  
 بين الاصحاب فالاحوط ان يذبح لكل ليلة لم يبيت فى منى ولم يشتغل بالمعبادة بمكة

شاء، والله العالم .

ثم ان الليلة الثالثة وهي ليلة الثالث عشر يغتنى وحووب بيتوتها بمن عربت عليه الشمس عليه بمنى ومن لم يتق الصيد والنساء والا فلا يجب بيتوتها بل له النحر بعد الزوال كل ذلك للروايات <sup>(١)</sup> فتدبر <sup>(٢)</sup> .

### (٥) بيع الحيوان المؤطوء

الحيوان المؤطوء للانسان ان كان مما يركب طهره . عزم الواطء قيمته ويجب اخراجه من المدينة التي فعل به فيها الى بلاد اخرى لا يعرف بيعه فيها كيلا يبيع به صاحبه كما في رواية سدير <sup>(٣)</sup> لكن مرفى الحر والاول ضعف الرواية <sup>(٤)</sup> .

### (٢٩) بيع العبد الزاني

قال الماقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم : فنى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة امكنت من نفسها عدلها فتمسكها ان تمسك ماء (ويصرف العبد خمسين حلقة) ويبيع بصر منها قال : ويحرم على كل مسلم ان يبيعها عبدا مدركا بعد ذلك <sup>(١)</sup> مقتضى الاطلاق عدم الفرق في الحكم بين كون العبد كان روحا لها قبل الملك ام لا اد على الصورتين يحرم المعامعة عليهما بعد الملك كما دل عليه روايات <sup>(٢)</sup> .

ثم اننى لم اجد لحووب بيع العبد المذكور على الحاكم كما هو المستفاد

١ - ص ٢٢١ الى ص ٢٢٦ الوسائل

٢ - وجهه ان وجوب البتة لاجل النساء متى على الاحتياط .

٣ - ص ٥٧١ ج ١٨ الوسائل .

٤ - لاحظ حاشية ص ٦٤ ج ١ من هذا الكتاب .

٥ - ص ١٤/٥٥٩ الوسائل .

٦ - لاحظ ص ٥٥٦ المصدر .

من الرواية وللجرحه بيع العبد المدرك منها على المسلمين تعرض في كتب الفقه  
ويحتمل قويا كونها من الاحكام الموقفة الصادرة عن مصلحة رآها الامام عليه السلام بعنوان  
الحاكم ، لامن الاحكام الدائمة الشرعية الشائنة على كل احد في كل حال فلاحظ  
وبالعجلة فليفرق بين الاحكام الشرعية الشائنة الاولى وبين الاحكام السياسية  
المتطورة حسب اختلاف الموارد

### (\*) البيتوتة عند الزوجة

نذكرها في مادة القسم في حرف القاف فانها العنوان المعنون في كلام  
الاصحاب (قدس الله اسرارهم) .

### (\*) التبيين

قال الله تعالى: يا ايها الذين امنوا اذا صرتم في سبيل الله فتمينوا ولا تقولوا  
لمن افى اليكم السلام لست موثاقون عرض الحياة الدنيا كذلك كنتم من قبل  
فتمينوا (النساء: ٩٤) .

وقال تعالى: يا ايها الذين امنوا ان حائكم فاسق بناء فتمينوا ان تصيبوا  
قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين (الحجرات ٦) التبيين المذكور ليس  
بواحد نفسي في الموردين بل شرطي كوجوب الوضوء للصلاة النافذة فان التبيين  
الاول لاجل اثبات الكفر وجوار القتل واخذ المال والثاني لجواز ترتيب الاثر  
على قوله والمضى على وفقه او وجوبه .

## حرف التاء

### (٣٠) متابعة الامام

قال صاحب العروة (قده) لا يجوز ان يتقدم المأموم على الامام في الاعمال بل يجب متابعتها بمعنى مقارنته او تاخره عنه تاخرا غير فاحش .

وجوب المتابعة تعدي وليس شرطا في الصحة بل تقدم او تاخر فاحشا عمدا اثم ولكن صلاته صحيحة وعلق سيدنا الاستاذ العكبري (قده) على تعدي الوجوب قوله : كما عن المشهور، بل عن جماعة نسته الاصحاب، لا شرطي للجماعة بحيث يكون ترك المتابعة موحا لظلال الجماعة وارتعاع احكامها ولا شرطي للصلاة كذلك<sup>(١)</sup>

اقول : لادليل لفظي معسر على الحكم كما يظهر لمن راجع المطولات .

### (٣١) متابعة النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى: فامتوا لله ورسوله النبي الامي .. وانصروه (الاعراف ١٥٨) وقد دلت آيات على وجوب متابعة ما نزل من الرب ومتابعة القران وملة ابراهيم وغيرها ولكن ليس فيها حكم حديد كما لا يضي .

الا ان يقال ان الآية المذكورة تدل على وجوب اتباعه مطلقا سواء اخبر عن

الله تعالى اذ عن رأيه بل المستفاد من قوله تعالى: (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) والروايات الواردة حولها ان الله فوض الى نبيه جعل الاحكام وصلاحيه التشريع والتفتيش والتحريم والايحاح وغيرهما فيجب على الامة اتعاضه في ذلك وكذا الاحكام حديد في الايات لامة للنبي بمناسته لما وحي اليه والشرعية وملة ابراهيم عليه السلام فانها تدل على العمل بحكم الله وايصاله الى الناس .

### (٣٢) اتلاف مادة الفساد

قال سيده الاستاذ العوثي في شرح المكاسب يجب اتلافها ككل العادة حسما لمادة الفساد وقال في منهاجه: بل يجب اعدامها (آلات الله) على الاحوط ولو بتعمير هيئتها . وقال في شرح المكاسب ايضا (ص ١٥٥ ج ١) بل من الوظائف اللازمة كسر و اتلافها حسما لمادة الفساد

اقول : لم اجد عاخلا دليلا اعتمد عليه في اثبات هذا الفتوى على اطلاقه . الا اذا علم وجوبه من مذاق الشرع ، لكنه فيما لا يترتب عليه العباد المهم فعلا ممنوع فلا بد من التماس دليل اخر يفي باثبات لزوم اتلاف مادة الفساد على جميع مراتبه وانواعه . ولم اجد عاخلا - ايضا - من حدد العباد الواحد حسمه

### (٣٣) اتمام الحج الفاسد

اذا فسد الحج بالجماع يجب اتمامه ثم يجب استنائه من قابل بلا خلاف كما قيل . فان قلنا بان الحج الثاني هو الفرض والاول فاسد لا اثر له ، ويكون وجوب اتمامه نفسا تمديدا ، وان قلنا بان الفرض هو الاول والثاني عقوبة كما يدل عليه صحيح زائدة صريحنا <sup>(١)</sup> هو وجوب الاتمام من جهة وجوب الحج فلا يكون حكما برأسه

### (٣٤) اتمام الحج المندوب

يمكن ان يستدل على وجوبه باطلاق قوله تعالى: «واتموا الحج والعمرة لله» (١٩٢ النقرة) لكن في صحيح ابن اذينة عن الصادق عليه السلام: سأله عن قول الله عز وجل: «واتموا الحج والعمرة لله» قال: «بمعنى شامهما اذا اتتهما وانقضاء ما يتبقى المحرم فيها»<sup>(١)</sup> على انه من المحتمل قويا سوق الامر بالانتهاء لاحل اتيان العدل تقر ما اليه تعالى وعدم ابقائه لاحل العير، فعادية الجمع ناشئة بدليل لعن على بحلاف معظم الواحات التعدية التي علمت عباديتها من غير اللفظ. نعم ادعى سند الاستاذ العوئي (دام طاه) التمسك على وجوبه. بل يدل على بعض موارد، بعض الروايات<sup>(٢)</sup> ويمكن ان يستدل على اتمام كل من العمرة والحج ندبا باطلاق ادلة ما يحرم على المحرم وغيرها فلاحظ.

### (٣٥) اتمام الصوم

قال الله تعالى: «واتموا الصيام الى الليل» (النقرة ١٨٧). لاحظ مادة الصيام فان اتمام الصوم لا يفتر من نفس الصوم، الا ان يقال ان من اتمد صومه عمدا في اثناء النهار يجب عليه اتمامه على ما اقتضاه، وهذا الوجوب لا يشتت بما دل على وجوب الصوم. ويمكن ان يستدل الوجوب المذكور الى هذه الاية كما صرح لي بعض الاعاظم حينما طالته بدليل الحكم المذكور، ولكن فيه نظر بين.

ويمكن ان تستدل على الوجوب المذكور بموثق عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصيبه العطاش حتى يحاق على نفسه، قال: «شرب بقدر ما يمسك ريقه»

١ - ص ٢٦٥ ج ٤ فروع الكافي.

٢ - ص ٢٦٦ ج ١٠ الوسائل.

ولا يشرب حتى يروى<sup>(١)</sup> فتأمل ولاحظ مادة الامساك اذ تذكر فيها بعض المؤبدات

### (٣٦) اتمام الاعتكاف

اذا اعتكف المكلف يومين في المسجد وحب اتمامه في اليوم الثالث، وإذا اعتكف خمسة ايام وحب عليه اتمام اليوم السادس وفي اتمام كل ثالث كالיום التاسع واليوم الاثنى عشر مثلاً تأمل وسيأتي دليل المسألة في حرف الصاد تحت عنوان صوم الاعتكاف.

### (٣٧) اتمام ما على الميت

اذا كان على ذمة الميت او في ماله حق او عمل اتمال، فان اوصى الى احد فهو والا يجب اتمامه وادائه على الوارث وان لم يكن هناك ميراث اولم يأخذه وهذا الواجب مما يعهم من بعض الواجبات المقررة، منها ما ورد في قضاء حجة كما يأتي فلاحظ وتأمل

### (٣٨) اتمام العهد

قال الله تعالى : الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظهروا عليكم احداً فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين (التوبة ٥). وقال تعالى : وان جنحوا للسلم فاحنح لها (الانفال ٦١).

وقال تعالى : كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان الله يحب المتقين (التوبة ٨)

وقال تعالى : واما تخافن من قوم خيانة فانهذ اليهم على سواء ان الله لا يحب

المخالفين (الآفال ٥٨) .

اقول. تدل الآية الاولى على وجوب الوفاء بالعهد مع المشر كين بل مع مطوق الكفار ماداموا ملتزمين بعهدهم ولم يعيسوا اعداء المسلمين عليهم . وكذا الآية الثالثة فان الحجاج المأمور به يشمل الابتداء والاستدامة نعم يمكن ان يقال ان الآية الثالثة تنفى العهد مع المشر كين مطلقا الا في مورد واحد استثنى في الآية حيث يجب الاستقامة لهم ما استقاموا لنا لكن يجوز نظارة الآية الشريفة الى خصوص الذين ان يظهر وا علنه لا يرقوا قبا الا ولادة برضوتنا باقواهم وثابى قلوبهم ولا يرقون في موطن الا ولازمة واولئك هم المعتدون كما يظهر من الايات المتأخرة عن هذه الآية ، فلان منع عن معاهدة الملتزمين بعهدهم من الكفار .

وبالحملة النفي خاص والحوار عام ولا مناهة بينهما. ثم ان الكفار ان تقضوا عهدهم فقد بطل المعاهدة وان لم ينقضوا ولكن حفظنا منهم النقص فلا يسعد القول بعدم حوار النقص ابتداء بل اللزم اعلامهم بلغو المعاهدة اولا ثم العمل بما يراه الامام من الحرب والقتل وغيره . وهذا من جهة الآية الاحيرة وان لم تضل دلالتها عليه من شيء .

### (٣٩) التوبة

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات . . . (التحر يم ٨) .

وقال تعالى . وتوبوا الى الله حمما امه الموحنون لملككم تغفون (النور ٣١) .

اقول : للموضوع جهات من البحث ويدكر منها ما يلي :

(الاولى) وردت في موضوع التوبة آيات وروايات كثيرة جدا<sup>(١)</sup> ولا اشكال

١ - لاحظ ص ١١ الى ص ٤٢ ج ٥ بمار الانوار الطبعة الحديثة وص ٣٤٩ وغيرها

من الوسائل ج ١١ .



في وجوب التوبة بل ادعى عليه اجماع الامة ، وانما الاشكال في كيفية الوجوب ، قال العلامة المجلسي : لاختلاف بين المتكلمين في وجوب التوبة سمعا واختلفوا في وجوبها عقلا<sup>(١)</sup> .

اقول : يمكن ان يقال بوجوبها عقلا لاشراى لا تنصب وجوبا مولويا شرعا ؛ فان التوبة كالتقوى والاطاعة رافعة للسرر ، ورفع الضرر لازم بحكم القطرة<sup>(٢)</sup> فكما ان الاوامر المتعلقة بالطاعة والتقوى والنواهي الواردة في المعصية والفسق وهيهما تحصيلان على الارشاد الى حكم العقل فكذا يعمل اوامر التوبة عليه ، فان العقل بعد اخذ الشارع بان التوبة تمحو اثر الدنس من العقاب وغيره ، يستقل بوجوبها فورا وبالجمله استفادة الوجوب التمدى من القران والسنة مع ملاحظة حكم العقل بوجوبها مشكلة خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئي حيث قوى في درسه وجوبها الشرعى اعتمادا على ظهور الامر فيه .

لكن التحقيق ان هذا الوجه الذى ذكرنا ضعيف فان العقل لا يدرك رافعية التوبة او دافعيته للسرر الابطعاد للشارع بها وايضا بها من قبله ؛ وفي مثله لامعنى لرفع اليد عن طاهر الاوامر الشرعية حزما والا لا يمكن ان ننكر وجوب الصلاة المولوى ايضا وان عمله على الارشاد لان العقل يحكم بلزومها بعد اطلاعه ببيان لقل على انها تنهى عن الفحشاء والمنكر . ولم يقل احد بوجوب الاستغفار مع كونه دافعا للضرر ، نعم هنا اشكال قوى اخر وهو انه اذا قلنا بالوجوب الشرعى وفرضا ان العاصى لم يتب من عصيانه في الان الاول يجب عليه في الان الثانى التوبة

١ - ص ٤٨ ج ٥ بحار .

٢ - واترقا بهما دافعتان للضرر وهى دافعة له ورفع الضرر كدمه لازم هذا اذا قلنا

ان استحقاق العقاب والحد من ساحة الحق بعمه سرر وامان قلنا بان الضرر هو نفس العقاب فانوبة ايضا دافعة للعقاب .

من أصل المعصية ومن ترك التوبة منها وهكذا فتارك التوبة في مدة قصيرة يستحق عقوبات وهكذا يتضاعف عليه استحقاق العقوبات ، وهو شاهد على نفي الوجوب الشرعي فإن تعدد العقوبات المستحقة بحيث ربما تبلغ إلى الملايين خلاف ما ارتكز في أذهان المشرعة . ولأن التوبة إنما شرعت رحمة للمعاصي وتخفيفاً للعصاة ومعوفاً لآثار المعصية وقرب المكلفين إلى حضرة الحق جلّت عظمته ، لا لاجل استحقاق المعاصي آلاف عقوبة لاجل معصية واحدة .

لا يقال :- الرضا بالحرام حرام كما مر في الجزء الأول فمن لم يشب من عصيانهِ وكان ملتفتاً يكون راضياً بمعصيته في كل آن فيعود تعدد العقوبات المستحقة على القول بالوجوب العقلي أيضاً .

فانه يقال :- ان ترك التوبة حاجة اوصفت ارادة او غيره لا يستلزم الرضا بالمعصية فكيف من عاص لا ثم لنفسه غير تائب .

وكان بعض متاخرنا يلتزم بتعدد العقوبات المستحقة على تارك التوبة ولم يستعمله لكنه مما لا يليق بالالتفات إليه .

ويمكن ان يدفع بان الواجب شرعاً هو أصل التوبة عن الذنب ، واما فوريته فلم يدل دليل على وجوبها الشرعي واما إلزامها العقل ، فمن ترك التوبة راساً يستحق عقاباً على أصل المعصية وعقاباً على ترك توبتها واما من ذنب منها ولو بعد مدة فلا يستحق شيئاً واما ترك واحد عقلياً فتأمل .

(الثانية) ظاهر جماعة وصريح آخرين ان حقيقة التوبة الندم ففي العروة الوثقى . وحقيقتها الندم وهو من الأمور القلبية ولا يكفي مجرد قوله استغفر الله بل لاحاجة إليه مع الندم القلبي وان كان أحوط وبمتر فيها العزم على ترك العود إليها انتهى كلامه .

فان قلت: حقيقة التوبة لغة هو الرجوع ، وليس في الشرع ما يبدل على ارادة

معنى آخر منها وحيث ان الرجوع حقيقة الى الله تعالى محال فلا بد من ان يراد الرجوع الادعائى او الرجوع الحقيقى الى حكمه ودينه من امره ونهيه . كما ان توبة الله على العبد هى رجوعه تعالى عليه بالرحمة والمغفرة ، فالتوبة عبارة عن رجوع العاصى عن عصيانه الى الله تعالى اذ حكمه، نعم الندم علة لهذا الرجوع كما ان دفع الضرر فى الاكثر او العباء من الله سبحانه فى البعض علة لهذا الندم، فهو ليس داخلا فى حقيقة التوبة كما قالوا ، بل سب له

قلت: المستفاد من الادلة ان التوبة هو الرجوع عن طيعى المعصية اى جميع افرادها الماضية والحالية والمستقلة وهذا الرجوع يتحقق فى الاخيرين بالترك وعزم ترك المود. ولو على تقدير القدرة مان عجز عن فعل الحرام او ترك الواجب فعلا : فان المستفاد من الايات والروايات صحة هذه التوبة

وفى الاول بالندم فقط لعدم محقق آخر له غيره فان الاستغفار خارج عن حقيقة التوبة ومفهومها كما يستفاد من قوله تعالى : وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى اجل مسمى ويؤت كل ذى فضل فضلا (هود ٣) ومن قوله حكاية من هود النسي عليه السلام : ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا (هود ٥٢) .

ومن قوله تعالى : حكاية عن صالح عليه السلام فاستغفروه ثم توبوا اليه ان ربي قريب مجيب (هود ٦١) .

واذن صح تفسير التوبة بالندم عما تحقق والعزم على ترك المود فى المستقبل. ويدل عليه صحيحة ابن سنان الواردة فى توبة القاتل الاية فى اواخر الجهة السادسة من هذا المطلب فيها يقول الصادق عليه السلام : وان يندم على ما كان منه ويعزم على ترك المود ...

ويؤيده صحيح ابن ابي عمير عن على الجهمى عن الباقر عليه السلام : كفى بالندم

توبته (١)

(فان قلت) هل يمكن العزل بين الندم والعزم بان سدم من المعصية السابقة ولا يعزم تركها في المستقبل بل كان مترددا او واقفا من نفسه الرجوع اليها في مستقبل قريب او بعيد فهل يصدق التوبة حتي يسقط اثر المعصية الماضية ام لا ؟  
(قلت) : الظاهر عدم الصدق وفقا لما نقل عن طاهر الاكثر فان من يتردد في العود تركا وفعلا اثبت في العود لا يصدق عليه انه رجع الى الله تعالى فلا يكون نائما. نعم الايمان الحارجي في الاستقبال لا ينافي العزم على ترك العود كما لا يخفى وهو مستعاد من الروايات ايضا.

بل لا يصدق الرجوع والتوبة اذا عزم ترك العود مدة معينة مع التردد او العزم على المخالفة بعدها (فتأمل) وقول الهائي (ره): فاشترط العزم على عدم العود اذ لا تقتضي بطلانها (ص ٢٤٣ اربعيه) غير مسموع اذ الاشتراط المذكور اول الكلام. واما مع عدم العزم راسا فالانصاف عدم صدق الرجوع والتوبة خلافا لسيدنا الحكيم (فده) وجماعة (٢) نعم تعليل العلامة العلي لاعتباره بان ترك العزم يكشف عن نفي الندم (٣) ضعيف لعدم الكشف المذكور بل الدليل ما قبله.

(الثالثة) مقتضى الاطلاقات اللفظية وجوب التوبة عن كل معصية صغيرة كانت او كبيرة بل مقتضى حكم العقل ايضا كذلك؛ فان العقاب الاخرى ولو فرض قليلا اكبر سرر يحكم العقل بوجود دفعه، وهل يجب التوبة عن الصغيرة على مجتنب الكناثر بعد ما اخبر الشارع بعدم عقوبته عليها ام لا يجب؟ والاول هو الصحيح بناء

١ - ص ٣٤٩ ج ١١ الوسائل وفيها روايات أخر تؤيد المطلوب.

٢ - لاحظ كلامه في ص ٣٢٧ وص ٣٢٨ ج ٢ مستحكه (الطبعة الحديثة).

٣ - ص ٢٦٣ شرح التجريد.

### على الوجوب الشرعى للاطلاقات<sup>(١)</sup>

واما بناء على الوجوب العقلى فقد يعصل بين استناد وجوب التوبة الى وجوب دفع السرر ووجوب شكر المنعم فلا يجب على الاول لعدم سرر بعد تكفير الصغيرة ما احتساب الكبيرة ، ويجب على الثانى لعدم الفرق فى الحصر بين التوبة فى الكبيرة والصغيرة لعدم الفرق فى وجوب اطاعة عقلا بين الامر فى الكبيرة والامر فى الصغيرة .

قال العلامة (قده) فى شرح التحرير : عذبت جماعة من المعتزلة الى انها تجب من الكدائر المعلوم كونها كدائر او المظنون فيها ذلك ، و لا يجب من الصفائر المعلوم منها انها صفائر . وقال آخرون انها لا يجب من ذنوب تاب عنها من قبل . وقال آخرون انها يجب من كل صغير وكبير من المعاصى والاحلال بالواجب سواء تاب عنها قبل او لم يتب استدل المصنف (المحقق الطوسي قده) على وجوبها بامر بن :

الاول - انها دافعة للسرر الذى هو المقاب او المحوى ودفع السرر واجب  
الثانى - ان يعلم قطعاً وجوب الدم على فعل الفسح او الاخلال بالواجب  
ادعرت هذا فنقول انها يجب عن كل ذنب لانها يجب من المعصية لكونها معصية ومن الاحلال مواجب لكونه كذلك ، هذا عام فى كل ذنب واخلاق بالواجب انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>

و التحقيق اولاً ان التوبة غير واجبة عن الصفائر على من اجتنب عن

١ - نعم ربما يشعر من قول الصادق (ع) : لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار بعدم احتياج الصغيرة الى الاستغفار لكن فى السند حصار بن مروان القندى وهو مهمل من ٢٦٨ ج ١١ الرسائل والاشعار غير حجة ايضاً .  
٢ - من ٢٦٣ ومن ٢٦٤ شرح التحرير .

الكائنات سواء على الوجوب الفطري وهو وجوب دفع الضرر لعدم ضرر عليها حتى يجب دفعها ، نعم تحب من جهة وجوب شكر المصنوع لعموم الملاك ان قلنا بوجوبه <sup>(١)</sup> كما انها تحب على من لم يجتنب عن الكائنات حتى وان ااب منها اى من الكائنات بعد انيانها لوجوب دفع الضرر .

وثالثا ان من تاب من معصية لانتبه التوبة عنها تابا وثالثا لصدق الامثال بالمرّة كما حقق في اصول الفقه وما يظهر من كلام العلامة (قده) من تكرار وجوبها صعي

وثالثا لا يرجع ما افاده المحقق الطوسي وبينه العلامة الحلي (قدهما) في الدليل الثاني من وجوب الندم الى معنى محصل <sup>(٢)</sup> فانه عين الدليل الاول الا ان يعمل المناسط في الثاني شكر المنعم ، او مطلق حكم العقل بلزومه وكلاهما ممنوع واما ان ماد كره من وجوب التوبة من المعصية لكونها معصية صحيح ، فان من ترك الذنب حفظا لسلامة بدنه او لمرسه او من جهة عجزه ونحو ذلك لا يكون ثابثا فلا بد في التوبة من الرجوع الى الله تعالى كما يظهر من القران الكريم نعم لاشك في ان الرجوع يدعى النجاة من النار توبة الى الله

وماد كره العلامة الحلي تما للمحقق الطوسي (قدهما) من مطلاتها دعوى انها ليست من التوبة عن القبيح لقبحه فجري مجرى طالب سلامة البدن . ان يتوقع صدوره من مثلها (ره) أفيتى العلامة سلطان توبة الكا المؤمنين الذين يتوبون عن المعاصي حينما يتعوقون بالنار ويسمعون صلحا ولا يعلمون القبح كما يعلمه المتكلمون بل الداعي الوحيد لهم في الرجوع الى الله تعالى هو خوف النار

١ - الصحيح عدم وجوب شكر المصنوع فضلا في خصوص الواجب الوجود جل جلاله وبعثه طویل .

٢ - وقد تبهما الشيخ الهادي في حاشية اربعته ص ٢٣٤ .

## وطمع الحمة ؟

الراحة - استشكل بعضهم في تشريع التوبة وفتح بابها فان فيه اغراء بالتمرد والمخالفة فان الانسان اذا علم بقول توبته بعد ارتكاب المعصية لا يقتنى بمانع العصيان بل تزيد حرأته على مخالفة التكليف الالهية .

وقد اوجب ايضا ان التوبة لا تحقق في مرض قصد المكلف المعصية فان يعصى ثم يتوب فان التوبة انقلاخ عن المعصية ولا انقلاخ في هذا الذي ياتى به فانه كان عازما على ذلك قبل المعصية ومع المعصية وبعد المعصية ولا معنى للندامة . اعنى التوبة - قبل تحقق الفعل بل مجموع الفعل والتوبة في امثال هذه المعاصي ما خورن فعلا واحدا مقصود بقصد واحد مكر او خديعة يتخدع بها رب العالمين ولا يبحق المكر السيء الا ما هله انتهى .

وهذا الجواب ضعيف فان لازمه قول توبه من يعصى ويتجرى بلا خوف من الله حين العصيان دون توبة من يعصى ويخاف وينسئ على الرجوع الى الله بعد خمود شهوته وذهاب شدة حاجته وهو كما ترى .

وربما يطمئن بعض الملحدين به على الدين وان الدين مسقطاته للذنوب كالتوبة والعفو والشفاعة ونحوها<sup>(١)</sup> ينسب الى ميل الافراد الى الجرائم الاخلاقية والاجتماعية فهو مصر للاس الاحتماعى والرقى الاخلاقى !!!

والجواب المشترك عن كلتا الشبهتين هو اما الرجوع الى وحدانا وشاهد حال المعصاة فنرى هذا الادعاء خلاف الواقع فان الداعى للعصيان في معظم الموارد بل في جميعها الاماخذ هو ميل الانسان وشهوته وغضه الغاليتين على خوفه من الله او اعتقاده الداغل من دون التعاقبة الى مسقطات الذنوب

١ - ذكرنا المسقطات في مادة الاستغفار الى عشرة فلاحظها ، وغير غنى ان الاشكال والجواب يجرى في جميعها بخلافات يسير .

والذى يوكده ويشهد له ان العلماء المحيطين بتفاصيل التوبة والاستغفار وغيرهما وسعة رحمة الله هم ابعد من الذنوب والاثام فانها كلها لا يتافى خوفهم الشديد منه سبحانه وتعالى . فيعلم من ذلك ان التوبة واخواتها غير ماثرة فى جرثة العصاة وطفياك المتمردين عملا كما هو مشهود خارجا .

فإنه سبحانه هو العالم بحقايق النفوس الاساية ولا يقنن فى التشريع ما يتافى مقتضى العبودية والربوبية ولا ما يستل به الامن الاجتماعى والتكامل الاخلاقى بل لا يحصلان الا بالتحاليم الدينية .

واطن ان من تنبه مما ذكرنا والتفت الى حال العصاة فى الخارج يقتنع بما قلنا ولا يرى المحث محتاجا الى مباحث نظرية بعيدة عن الواقع .

واما الجواب الخاص من الاشكال الاول هو ان مقسدة زيادة الجرثة على تقدير تسليم اللازمة مزاحمة بمقسدة يأس العبد من رحمة الله التى وسعت كل شئ وقطع رحائه منه سبحانه . كما يفهم من حرمة البأس من رحمة الله بل هو من الكبائر بل يفهم من صحيح عبد العظيم المتقدم انه اكبر الكبائر بعد الشرك بالله فيقدم الاهم على المهم وهذا واضح .

والجواب الخاص عن الابراد الثانى ان التوبة وسائر المسقطات اما تؤثر فى رفع العقاب الاخرى والتبعات الرذحية دون التبعات الاجتماعية فانها غالبا بحالها تاتى ام لم يتب فاذا اكل احد مال غيره او سرقه فلا يسقط وجوب اداء المال ولزوم تمكنه من القصاص والانتقام بالتوبة فأين المصادرة مع الاهم الاجتماعى وايضا قد علم من الشريعة ان من يذنب ثم يتوب ليس كمن لا يذنب اسلا فابن المصادرة الرقى الاخلاقى ؟

الخامسة - ان المعصية الماضية اما لا تافع لها مطلقا كالكذب وشرب الخمر ودوى الروجة الحائض وعدم رد سلام المؤمن وسوء ذلك ، واماها تافع ، وهذا



التامع اما راحع الى حق الله تعالى فقط كقضاء الصلاة والصيام واداء الزكوة واتيان الحج واما راحع الى الناس كرد مال الغير اليه او الى وارثه او الى الحاكم الشرعي اما عينا واما مثلا او قيمة ونمكن الغير من استيعاء حقه منه كما في القتل والنذف والضرب وغيرها وارشاد من اضله ونحو ذلك

لا شك في كفاية مجر الندم والعزم في القسم الاول على ما هو مقتضى الاطلاقات واما القسمان الاخيران فمن غير واحد اعتبار اتيان التامع فيهما في صحة التوبة، وذهب بعضهم الى عدم اعتباره فيهما .

والصحيح هو التفصيل وملاحظة الموارد فانها مختلفة في ذلك طاهرا وادا لم يتوقف صدق التوبة على اتيان التامع فالحق هو عدم الاعتداد كما افاده العلامة في شرح التمهيد اولا وسمعه الهائي وصاحب الجواهر وغيره لعدم مفيد لتلكم الاطلاقات فمن لا يقصى صلاته الفاتية ويتوب من ترك صلاته في وقتها تصح توبته من ذلك وان كان عاجزا عن ترك القضا ، وقس على هذا غيره .

واما توقف صدق التوبة عن المعصية على اتيان التامع كما اذا تاب عن ترك الحج وامساك الزكوة ونحو مال الفرض والحدال انه بقدر فعله على اتيان الحج واداء الزكاة ورد مال الغير عينا ففي هذه الصورة لا يتحقق التوبة عن المعصية بدون اتيان التامع ، وليس هذا عند الدقة من التخصيص بشئ واذ مع ترك التامع لا رجوع عن المعصية .

(السادسة) هل يكفي في اسقاط حق الغير مجرد التوبة ام لا بد معه من الاستدلال منه ، واليك بعض موارد البحث .

- ١ - النذف فهل يكفي للنكاح في ابراء ذمته عند الله سبحانه مجرد التوبة او لابد من استرضاء المقذوف او الاقرار عند الحاكم ليقام عليه الحد ؟
- ٢ - الغيبة ، فمحوها هل بالتوبة فقط اذ مع الاعتذار واسترضاء المغتاب او

يفصل بين اطلاع المغتاب على الغيبة وتألمه منها، وعدمه ففي الثاني يكفى التوبة  
وفي الاول يلزم استرضائه ايضا كما ذهب اليه المحقق الطوسي في تجريدته.

٣- حبس مال الغير ثم دفعه اليه او وارثه ! فهل يكفى التوبة لرفع اثر  
الظلم الحاصل بمجرد الحس خصوصا اذا ادى اجرة مدّة الحبس او لم يكن للمحبوس  
اجرة ومنفعة، كالقود المتعارفة في هذه الاعصار ويجرى هذا الكلام في المكسور  
بعد اصلاحه وفي المصوب التالف بعد رد المثل او القيمة بطريق اولي

يقول صاحب الجواهر (قدم) في كتاب التهاديات : ان الظلم بحس المال  
عن صاحبه لا يرتفع بالابصال الى الوارث وانما يفيد الوصول الى الوارث ارتفاع  
الظلم عنه بنفس المال. واما حق الحس فالظاهر تعلقه به، اللهم الا ان يقال ان التوبة  
تكفر ذلك، وفيه ما فيه، فانها لا ترفع حقوق الناس وانما هي ترفع عقاب الذنب  
من حيث التوعد عليه من الله تعالى شانه ...

واما حق الناس فلا بد من وصوله الى مستحقه ولا طريق الى هذا الحق  
وامثاله مما ليس لاحد المفعول عنه الا صاحبه <sup>(١)</sup> الا التوصل الى الله تعالى شانه تتحمل  
ذلك عنه والالاحاح عليه ... فاعل الله تعالى بعموه يوم القيامة بما يرضيه عن  
مظلمته <sup>(٢)</sup>.

١ - سيأتي ان الاستنصار طريق الى تكفير الظلم .

٢ - وقال : ومن ذلك يظهر ان المال الذي لم يوصله الى وارثه الى آخر الايد تصح  
مطالبة الجميع به وان كان الاخير منهم يطالب به فيه وغيره يطالب به من حيث حبه وقاعدة العدل  
تقتضى الانتصاف منه للجميع ولكن في صحيح عمر بن يزيد عن الصادق (ع) : اذا كان  
للرجل على الرجل دين فمطله حتى مات ثم صالح ورثته على شيء فالذي اخذ الورقة لهم  
وما بقي فهو لميت يستوفيه من في الآخرة وان هولم يصلحهم على شيء حتى مات ولم يقض  
عه فهو للميت باحده به .

ما يباي ما ذكرنا وقد عمل به غير واحد من ١١٥ ج ٤١ من الجواهر المطبوعة جديدا  
اقول سند الرواية المذكورة هكذا : محمد بن يعقوب عن علة من اصحابنا عن احمد بن =

٤ - القتل ، فهل يكفي لرفع تبعته التوبة او مع تمكين الورثة من النصاص او مع الاستغفار للمقتول ام لا يكفي بل لابد من استرضاء المقتول يوم القيامة ولو بالتوسل والتضرع الى الله تعالى في الدنيا ليرضى المقتول عنه كما مر نظيره في كلام صاحب الجواهر آتفا .

٥ - الاهانة؛ فمن اهان مسلما عند جمع فهل يجب جبراته وامر صائه بحيث اذا لم يمكن الاستدراك كما اذا مات احد العاشرين لمجلس الاهانة او مات من اهانته بقي ذمته بالنسبة اليه مشفولة .

٦ - الاسلار - فهل يجب على المضل ارشاد الصالح ام لا ؟ وعلى الاول هل الوجوب المذكور من جهة حق الله تعالى او من جهة حق الناس .

٧ - الضرب؛ هل يجب على الضارب تمكين المضروب من صربه انتقاما واذا فرض موته فهل يجب تمكين ورثته ام لا وعلى التقديرين فهل يبقى للمضروب حق على الضارب ولو بعد الاستغفار له ام لا ؟

وعلى الحملة : لاشك في كفاية التوبة لاسقاط استحقاق العقاب ومحو اثر المعصية السابقة فيما يرجع الى حق الله حل حلاله من جهة اخباره تعالى تفضلا (لا عقلا) في جميع الموارد المتقدمة ونظائرها كما مر وجهه في الجهة السابقة ، وانما الكلام في كفايتها لاسقاط ما يرجع الى حق الناس حتى يعدم التمكين من استرضائهم .

واعلم ان الله تعالى هو مالك الناس وله الامر والعكم كيف يشاء . ويجوز له تعالى عقلا العفو عن حقوق الناس وليس فيه اى معذور عقلي خصوصا اذا عوسه من قبله وارصاء فاذا امكن ذلك ثبوتا يمكن ان نقول به اننا لا لاطلاق حملة من

محمد بن اسماعيل عن محمد بن عزاقر عن عمر بن يزيد عن الصادق (ع) ص ١٦٦ ج ١٣ الوسائل . ذلك الرواية على صحة ملكية الميت .

الآيات والروايات الدالة على كفاية التوبة عن الذنب وعدم عقيد بقيدتها بحق الله سبحانه وحده وهو رفع استحقاق العقاب ، بل مقتضاها إسقاط حقوق الناس أيضا إلا ما خرج بالدليل كرد الاموال عينا او مثلا وقيمة وكمكين الغير من اقامة الحد على نفسه وسهو ذلك ، ولقوله تعالى : ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب حريق (البروج ١٠) .

فان الاستفادة منه ان العذاب ليس مترتباً على مجرد عذاب المؤمنين والمؤمنات بل عليه وعلى عدم التوبة فادان تاب الفاتن فلا يذب وان لم يستدبر الى المظلوم ولم يسترضيه كما هو قضية اخلاق الآية ، الا ان يناقش فيه باحتصاص الآية بالكفار وعدم شمولها للمؤمنين ، ومن الظاهر ان توبة الكافر هو ايمانه وقد اشتهر ان الاسلام يجب ما قبله ، وعليه السيرة ايضا بل سبحة زرارة تدل على عدم كفاية التوبة في حقوق الناس واهوالهم فقال الباقر عليه السلام : فيها ما من احد يظلم مظلماً الا اخذه الله بها في نفسه وماله ، فاما الظلم الذي بينه وبين الله فانما تاب غفر له <sup>(١)</sup> .

فان الظاهر منه ان التوبة اما تؤثر في محو ذنوبه التي لا ترجع الى الناس بل هي مطلقة تشمل صورة التمكّن من الجبران والاسترسال وعدمهما

نعم في صحيح ابن ماسر عن الصادق عليه السلام : قال رسول الله ﷺ : من ظلم احدا وفاته فليستغفر الله له فانه كفارة له <sup>(٢)</sup>

وظاهر الحديث الشريف ان الاستغفار للمظلوم في فرض عدم إمكان الجبران والاسترسال كفارة ظلم الظالم مطلقاً <sup>(٣)</sup> الا في حال الدليل على عدم كفايته كما في الاموال

١ - ص ٣٣٨ ج ١١ الوسائل

٢ - ص ٣٤٣ ج ١١ .

٣ - في رواية الثمالي المروية في ثواب الاعمال ص ٤٤ المطبوع في مطبعة اسعد

بيضا (٢١٩٦٢) من السجادة (ع) حاكيا عن رسول الله (ص) في حجة الوداع ... ان ربكم

الماحودة منه طلما فانه يجب ردّها مع الاستغفار .

و خلاصة البحث امور :

اولا - ان الظالم لا يد له من استرضاء المظلوم مع التمكن تخلصا من العقاب فان الظالم حسب دلالة الايات والروايات مستول معاقب، والقدر المتيقن من تاثير التوبة انما هو في رفع توقعه تعالى وعقابه من جهة معصية امر الله تعالى، ولم يثبت تاثيرها في رفع حق السد ومظلمته، فالعقل يحكم بوجوب مراءة الذمة من عذاب يوم القيامة وغيره، وهذه البرالة لا يحصل الا براء المظلوم له

هذا اذا كان المظلوم ملتصقا الى الظلم او كان غافلا ولكن امكن استرضاء من دون ان يستلزم تألمه جديدا واما اذا استلزم فحيث ان ايلامه و اضراؤه محرم يشكل حواز الاسترضاء حينئذ فان امكن رفع طلعه وحسب كما اذا امكن له تكذيب نفسه عند من اعتمده او سمع او عابه او قذفه <sup>(١)</sup> بل التكذيب المذكور يفنى عن الاسترضاء في صورة عفلة المظلوم وان امكن استرضائه فلا تألم جديد فتأمل .

وثانيا - يجب على الظالم الاستغفار للمظلوم اذا لم يمكن الاسترضاء منه لموت او بعد او مالمع اخر وهذا الاستغفار يكفر طلعه الشاء الله واعتمادنا في ذلك على صحيحة ابن يسار المتقدمة . ولا بعد في ان يلحق به ما اذا استلزم الاسترضاء فما وألما اخر كما مر الوعدة عظيمة كما اذا اخبر احد ماله زنى بزوجه فانه بمنزلة الموت، بل هو قوت شرع بعد عدم حواز ايلامه مطلقا ولو ادعى الاسترضاء = تطول عليكم في هذا اليوم ضرر لمصنكم وشفع محكم في سيئكم فامضوا مقفورا لكم وضمن لاهل التجات من هذه الرضا .

اقول: لاحظ الرواية بطول منها وتعدد سدا في ص ٦٥ وص ٦٦ ج ٨ من الوسائل.

١ - في صحيحة ابن سنان من الصادق (ع) في حق المحدث: اذا تاب ، وتوبته ان يرجع مما قال ، ويكذب به عند الامام وعند المسلمين ، فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك ص ٢٨٣ ج ١٨ الوسائل .

وأما القول في مقدار الاستغفار فلا دليل عليه وإن كان مقتضى الإطلاق اجتزاء مرة واحدة غير أن مناسبة الحكم والموضوع تقتضى لزوم الاستغفار حسب كمية الظلم فلاحظ .

ثالثا - يجب على المظالم تمكين المظلوم من الانتصاف والانتقام الذي قرره الشارع الاقدس من جهة امر الله ومن جهة انتصار المظلوم واستيفاء حقه منه، وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام في مادة السب ومادة الظلم في بيان المحرمات فلاحظ . نعم لا دليل على وجوب تمكين الورثة من ذلك في غير مادل الدليل عليه بل يكفي الاستغفار .

وهي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام كفاية الدم إذا قتل الرجل المؤمن متممدا فعليه أن يمكن نفسه من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدى ما عليه؛ إذا كان نادما على ما كان منه عازما على ترك العود، وإن عفا عنه فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا، وإن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله عز وجل ما بقى (١) .

رابعا - هل يجب عليه إقامة الحدود الشرعية بالذهاب الى الحاكم الشرعي والافرار بما فعل كالقتل والقدح وسوءهما، سيأتي بحثه في حرف القاف انشاء الله وعلى كل هو لا يرتبط بمسألة ابراء الذمة عن حقوق الناس

خامسا - يجب هداية من أضله للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جهة التسبب هذا في صورة الامكان، وأما إذا لم يمكن ارشاده لموت او مانع آخر فهل يكفي الاستغفار للضال أم لا؟ فيه تردد خصوصا إذا لم يتغمه الاستغفار كما إذا وجبت الضلالة الكفر (عود بالله منه) لقوة اعتراف صحيح ابن يار عن هذه الصورة بل في صحيح هشام ابن الحكم وأبي سير عن الصادق عليه السلام الوارد في حق

المتدع المصل وقد تاب : فادحى الله الى نبي من الانبياء قل لفلان : وعزنى لو دعوتنى حتى تنقطع اوصالك ، واستجحت لك حتى ترد من مات على مادعوته اليه ، فيرجع عنه <sup>(١)</sup> .

والطريق الوحيد لمثل هذا الشخص في صورة عدم امكان الاهداء والارشاد هو التصرع الى الله سبحانه وتعالى بان يامل معه فضله وكرمه وجوده ومنه فان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قد احس انه يغفر الذنوب جميعا فلاموحب للانس والقصوط عن رحمة الله تعالى .

الساعة - في ان التوبة مقبولة في كل حال ام لا ؟ والمصرح به في القرآن الكريم هو الثاني ، قال الله تعالى : انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيما وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حصر احدهم الموت قال انى تست الان ولا الذين يموءنون وهم كفار اولئك اعتدنا لهم عذابا العسا (السا ١٨٧)

وقال تعالى : كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سجالة ثم تاب من بعده واصالح فانه غفور رحيم (الانعام ٥٤)

وقال تعالى : ثم ان ربك للذم عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك واصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم (النحل ١١٩)

واعلم ان ما يتعلق بالايات من البحث امور .

١ - تدل الاية الاولى على وجوب قبول التوبة على الله تعالى ، ممن عصى جهلا اذا رجع بعد التفاته من قرب ولم يدم على المعصية وتفسير الجهالة بالسفاهة خلاف الظهور ، وان دل عليه بعض الرايات الضعيفة اللهم ان يقال ما نرى الجهالة في امثال المقام الى السفاهة ولو لفلة المعصية عن علم وهذا غير سيد .

١ - لاحظ الرواية بطولها في ص ٣٥٣ ج ١١ الوسائل وص ٣٥٥ ج ١ من هذا الكتاب

٢ - اهمال توبة من يعصى عالما او جاهلا لكن لا يرجع عن ذنبه بعد الالتفات من قريب بل تدوم عليه مدة ما، وانه هل يقبل توبته ام لا ؟ نعم المطلقات الدالة على قبول التوبة في الكتاب والسنة تشمل الفرص فعدم بيان حكمه في هذه الآية لا يصرح بشمول غيرها له؛ بل صريح بعض الروايات الاتية بقول مثل هذه التوبة ولعل جهة اهماله في هذه الآية نظارتها الى التوبة الواجبة على الله ، فان الله وان يقبل توبة من لا يرجع عن سوء من قريب لكنه لم يعمل قوله على نفسه مو كذا واحدا فافهم .

هذا اذا لم نقل بان المراد من القريب هو ما قبل ظهور آية الموت والا فهو داخل في مفرض الآية .

٣ - عدم قبول توبة من يتوب عند حضور الموت

قال الشيخ البهائي (ره) في ارجيئه . اما التوبة عند حضور الموت وتيقن الفوت وهو المعسر عنه ، للمعاينة فقد انعقد الاجماع على عدم صحتها ونطق بذلك القرآن العزيز . .

وقد روى محمد بن الامامية عن ائمة اهل البيت عليهم السلام احاديث متكررة في انه لا تقبل التوبة عند ظهور الموت وعلاماته ومشاهدة احواله <sup>(١)</sup>

اقول : وفي صحيح جميل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا بلغت النفس ههنا و اشار بيده الى خلقه لم يكن للعالم توبة ثم قرأ (انما التوبة على الله ...) <sup>(٢)</sup>  
اقول : لا بعد احصاف الآية في نفسها الى العالم، فلا تنفي قبول توبة الجاهل عند الموت ، وهذه الرواية نعمت الدليل عليه ، وعلى هذا فمن التفت حين حضور

١ - ذكره في ذيل الحديث الثامن والثلاثون ص ٣٢٧ طبع التبرير .

٢ - ص ٣٥٣ ج ١ تفسير البرهان وفي ص ٣٢ ج ٦ بحار الانوار : وكانت للجاهل



الموت الى ان اصاله كانت سيئة وهو كان حاهلاً بحر منها صحت توبته ، واما المردود حين حصول الموت توبة العاصي العالم بمعصيته .

لا يقال ان الجاهل لا يستحق العقاب حتى يحتاج الى التوبة ، فانه يقال اولاً ان اثر التوبة لا ينحصر في اسقاط العقاب اذ لعلها تؤثر في تحلية النفس واشراق الساطن فهي من التكامل المخلوق له الانسان .

وثانياً لما لا يستحق العقاب الجاهل القاصر ، واما المقصر فهو كالعالم في استحقاق العقاب وان كان العالم اسوء حالاً منه فلماذا يقبل توبته دون العالم حين المعاينة .  
٤- توقف المغفرة والرحمة على التوبة والاصلاح معاً ، دون مجرد التوبة كما يستفاد من الايتين الاخيرتين ومثلهما قوله تعالى : فمن تاب من بعد ظلمه واصبح فان الله يتوب عليه (المائدة ٣٩) وغيره وهو كثير في القرآن ، ولا يمد تقييد بعض الابيات المطلقة بكفوله تعالى : ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله عليهم . وقوله تعالى . توبوا الى الله جميعاً ايه المومنون لعلكم تملحون بالمقيدات الكثيرة المذكورة .

لكن الكلام في معنى الاصلاح المذكور وهو يحتمل وجوهاً .  
(الاول) العزم على ترك العود الى المعصية التي رجع عنها الى الله تعالى ، وان لا يكون التوبة مجرد ندم على ماضى .

(الثاني) اتيان التابع من قضاء الملوات والسيام واداء حقوق الناس واسترصاد المظلوم ونحو ذلك خلافاً لما استظهرناه سابقاً من عدم اعتباره في التوبة .

(الثالث) اصلاح عامة الامور ولارادته طلال التوبة المعصية فمن لا يصلح ما بينه وبين ربه حسب قانون العبودية والربوبية ؛ بل يستمر على تمرده ومعصياته واما يتوب عن بعض معاصيه فلا يغفره الله ولا يرحمه ولا يقبل توبته .

نعم لابد من تخصيصه بغير الكافر التائب عن كفره المقيم على بعض المعاصي

الجمهورية عملاً باخلاق بعض الآيات والسيرة القطعية القائمة على قبول اسلام الفاسق .

(الرابع) ان يكون الاصلاح عطف تفسير للتوبة فليس شيئاً زائدا عليها .  
(الخامس) ان يكون الاصلاح (ماى معنى فسر) شرطاً للرحمة والمغفرة المطلقة للمغفرة والرحمة لنصوص المصيبة التي تاب عنها ، ومن الواضح ان التوبة عن ذنب لا يسب معها اثار الذنوب السابقة واللاحقة باجمعتها لكن يردده ما سبق من قوله تعالى : فمن تاب من بعد ظلمه واصلاح فان الله يتوب عليه ، اذ الظاهر منه ان الاصلاح شرط لقبول التوبة فتدبر .

اقول : بعد احتمال الوجه الاول والرابع وما اشتهر بين العوام والخواص من كفاية التوبة وحدها لاسقاط العقاب لا بعد القول بعدم استفادة امر زائد من كلمة الاصلاح ولا قل من الشك فيرجع الى اصالة الرائة ، والله العالم <sup>(١)</sup> .

الثامنة - امر الله المومنين بالتوبة النصوح على ما مر ، وهى الدب الذى لا يعود المذنب فيه ابدا كما فى صحيح ابى حنبل <sup>(٢)</sup> عن الصادق عليه السلام وقال ابو بصير : وأينا لم يعد <sup>(٣)</sup> ؟ فقال الصادق عليه السلام ما انا محمد ان الله يحب من عاداه المقتسب التواب . وهى صحيح عماله ابن سنان عنه عليه السلام التوبة النصوح ان يكون باطن الرجل كظاهره وافضل <sup>(٤)</sup> .

وفى رواية ابى حنبل فى صحيحها الصادق عليه السلام يوم يوم الارساء والخصيس والجمعة <sup>(٥)</sup>

١ - لاحظ كتاب الشهادات من الجواهر فى مسألة شهادة القاذب وحد توبته .

٢ - ص ٣٩ ج ٦ بحار الانوار وص ٣٥٥ ج ٤ تفسير اليرهان .

٣ - هكذا فى البحار وفى اليرهان (وانا لم تعد) .

٤ - ص ٣٥٦ ج ٤ اليرهان وص ٢٢ ج ٦ البحار وفيها ما سندا ومثناه .

٥ - ص ٢٢ ج ٦ البحار .

وعن الصدوق (ره) . معناها ان يصوم هذه الايام ثم يتوب (كن يصعب اولا بوقوع البطائن الضعيف في السند . وثانيا بان وجوب التوبة فوري لا يجوز تأخيرها الى ما بعد الجمعة . فالتوجيه كاصل الحديث صريح فالظاهر حمله على استحباب الصوم بعد التوبة لوضح سننه .

ثم الاستفادة من مجموع الصحيحتين ان التوبة النصوح ما كان الندم عاردا عزما قويا على ترك المعصية في المستقبل اسدا فلاحظ وتامل ، وعليه فتوصيف التوبة بالنصوح توصيحي ، على ما اخترناه سابقا من اعتبار المزم المذكور في التوبة (١) .

التاسعة اما يتوب العبد تتوفيق من الله تعالى وهنله ورحمته، فدا لما توبة العبد مدفوعة بالتوبتين من الله تعالى ورجوعين منه عليه بالرحمة ؛ اوليهما قبل توبة العبد فان الله يرجع عليه بالرحمة والتوفيق المتوبة ؛ وثانيهما بعد توبته بالرجوع عليه بقبول التوبة ويشير الى الاولى قوله تعالى : ثم تاب عليهم ليتوبوا (التوبة ١١٨) .

ثم التوبة على العبد واجبة اما عقلا وشرعا وعقلا فقط واما على الله تعالى فالتوبة الثانية واجبة من جهتين من جهة اخباره ؛ ما له يقبل التوبة حتى اطلق على نفسه (قابل التوب) والله تعالى لا يخلف وعده ومن جهة تربيته بوجوبها على نفسه في الجملة في قوله : انما التوبة على الله . . . اذ كلمة (على) تفيد الوجوب كما في قوله تعالى . والله على الناس حجج البين .

الماشرة قال الله تعالى : الامن تاب وامن وعمل عملا صالحا فاذا لك ببديل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحاما (الفرقان ٧٠) .

اقول : الاستفادة من الآية بتدبير سيئات الدين رجوعا عن كفرهم وامنوا

وعملوا صالحا حسنا، فلا دلالة على أن توبة المومنين توجب تبديل سيئاتهم حسنات كما توهّم بعض الأفاضل لكن الظاهر من الروايات الواردة حول الآية <sup>(١)</sup> شمولها للمومنين أيضا وإن الله يبدل سيئاتهم حسنات يوم القيامة برحمته وفضله؛ إلا أنه ليس فيها بسند معتبر ما يدل على أن توبة المومنين تكون مبدلة للسيئات حسنات، بل مع فرض توبة المؤمنين لا يبقى سيئة لهم في القيامة حتى تبدل بالحنة فشمول الآية لهم من التأويل.

وفي كيفية التبديل المذكور في الآية أقوال؛ فقيل: إن الله يمحو سوابق مما سيهم بالتوبة ويثبت مكانها لواحق طاعاتهم، فيبدل الكفر إيمانا والقتل بغير حق جهادا وقتلا بالحق؛ والزنا عفة وأحصانا وقيل: المراد بالسيئات والمعصيات ملكاتهما لأنفسهما فيبدل ملكة السيئة ملكة الحنة.

وقيل: المراد بها العقاب والثواب عليهما لأنفسهما فيبدل عقاب القتل والزنا مثلا ثواب القتل بالحق والأحصان.

وقيل المراد ظاهر الآية ملائمة فتبدل السيئة نفسها حسنة.

أقول: الأول والرابع ينطلقان على الذين رجعوا عن كفرهم إلى الإيمان كما هو ظاهر من الآية وعلى المومنين في الآخرة كما هو مدلول الروايات، والثاني والثالث مخصوصان بالاولين ولا يشملان حال المومنين في الآخرة كما لا يخفى.

ثم القول الأول والثالث أسهل تصديقا من غيرهما والآخر هو مدلول الروايات إن تمت من ناحية استنادها لكنه يصعب فهمه بالنسبة إلى القواعد فلاحظ وتأمل. الحادية عشرة - في هل بعض الروايات المستمرة الواردة في التوبة:

١ - صحيحة معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام : اذا تاب العبد توبة تصوحا احبه الله فستر عليه في الدنيا والاخرة ، فقلت : وكيف يستر عليه ؟ قال يسي ملكيه ما كتبنا عليه من الذنوب ويوحى الى حوارجه : اكنمى عليه دنوبه ، ويوحى الى بقاع الارض اكنمى ما كان يعمل عليك من الذنوب فيلقى الله حين يلقاه وليس شئ يشهد عليه بشئ من الذنوب <sup>(١)</sup> .

٢ - صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن اذا تاب منها معصورة له ، فليعمل المؤمن لما يستأنف بعد التوبة والمغفرة امسا والله انها ليست الا لاهل الايمان . قلت : فان عاد بعد التوبة والاستعفار من الذنوب وعاد في التوبة ؟ فقال يا محمد بن مسلم ان ترى العبد المؤمن يندم على ذنبه ويستغفر منه ويتوب ثم لا يقبل الله توبته ؟ قلت : فانه فعل ذلك مرارا يذنب ثم يتوب ويستغفر فقال كلما عاد المؤمن بالاستعفار والتوبة عاد الله عليه بالمغفرة وان الله عفور رحيم يقبل التوبة ويعفو عن السيئات ، فاباك ان تقنع المؤمنين من رحمة الله <sup>(٢)</sup> .

٣ - صحيحة الحذاء عنه عليه السلام ان الله اشد فرحا بتوبة عبده من رجل اصل راحلته وزاده (مراده) في ليلة طلما وجدها فانه اشد فرحا بتوبة عبده من ذلك الرجل براحلته حين وجدها <sup>(٣)</sup> .

اقول : الفرح والسرور والرضا في حقه تعالى اما بمعنى ثوابه او المصلحة الكائنة في الفعل ؛ لاستحالة هذه المعاني على الواحد المجرد كما لا يخفى ، الا ان

١ - ص ٤٣٠ ج ٢ اصول الكافي الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٥ ، وانظروا ان الرواية

ناظرة الى صورة التوبة الشاملة دون البسطة.

٢ - ص ٢٣٢ المصدر السابق .

٣ - ص ٤٣٥ المصدر .

يراد بها معان مناسبة للذات الواجبة ، وان لم يفهمها المتكلمون .

٤ - صحيحة ابن سنان عن حفص عن الصادق عليه السلام : ما من مومن يدلب ذنباً الا احله الله عز وجل سبع ساعات من النهار ، فان هو تاب لم يكتب عليه شيء وان لم يفعل كتب عليه سيئة ، فاثاء عباد البصري فقال له : بلغنا انك قلت : ما من عبد يدب الا احل الله . فقال ليس هكذا قلت ولكني قلت : وما من مومن وكذلك كان قولي <sup>(١)</sup> .

اقول . سيأتي مزيد بحث في مادة الاستغفار في حرف القين .

٥ - صحيحة جميل عن اس مكي عن احدهما عليه السلام ان ادم عليه السلام قال يا رب... قال جعلت لهم التوبة او قال مسطت لهم التوبة حتى تبلغ النفس هذه قال يا رب حسي <sup>(٢)</sup>

اقول . هذا منصوص بالجاهل دون العالم كما مر سابقا

وفي صحيح جميل عن الصادق عليه السلام انا بلغت النفس هذه (واهو يمدد الي حنجرته) لم يكن للعالم توبة وكانت للجاهل توبة <sup>(٣)</sup> .

يقول العلامة المجلسي (قده) بعد نقل الخبر . ظاهره الفرق بين العالم والجاهل في قول التوبة عند مشاهدة احوال الآخرة : وهو مخالف لما ذهب اليه المتكلمون من عدم قول التوبة في ذلك الوقت مطلقا ، وعدم الفرق في ذلك مطلقا بين العالم والجاهل ويمكن توجيهه بوجهين : الاول ان يكون المراد بالعالم من شاهد احوال الآخرة ، والجاهل من لم يشاهدها ، لان ملوغ النفس الي الحنجرة قد ينفك عن المشاهدة .

١ - ص ٣٩ المصدر السابق .

٢ - ص ٤٤٠ المصدر .

٣ - ص ٣٢ ج ٦ البحار نقلا عن كتابي الحسين بن سعيد .

الثاني : ان يكون المراد نفى التوبة الكاملة عن العالم في هذا الوقت دون  
الجاهل مع حمل تلك الحالة على عدم المشاهدة اذا العالم غير معدور في تخيرها  
الى هذا الوقت <sup>(١)</sup>

اقول: ماذهب اليه المتكلمون لادليل عليه من العقل والنقل والمتعين العمل  
بالظواهر النقلية

٦ - في صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام لما اعطى الله ايليس ما اعطاه من  
القوة ، قال ادم : يارب سلطت ايليس على وليدي واحريته منهم محررى الدم في  
المردق واعطيته ما اعطيته قمالي ولولدي قال : لك ولولدك البيثة واحدة والحسنة  
بعض امثالها ؛ قال يارب ردني ، قال : التوبة مسبوطة الى ان تبلغ الدمس الحلقوم ؛  
قال يارب زدني ، قال : اغفر ولا امالي ؛ قال حسبي <sup>(٢)</sup> .

هذا مايسر لي ذكره ههنا من احكام التوبة ولا حظ مادة الاستغفار في حرف  
الغني ففيها اذكر (ان شاء الله) امورا نامة مروية ، المقام

اللهم انا نرجع اليك من كل مالم يكن فيه رساك واربك اليك معا سواك  
واتوب اليك من كل مالم تأمر به توبة عند ذليل خائف مسكين مستكين لا يستطيع  
لنفسه نفعا ولا ضرا ولا حياتا ولا موتا ولا نشورا فتب علينا انك انت التواب الرحيم .

### (٥) استتابة المرتد الممل

لا اشكال ولا خلاف في ان استتابة من اسلم عن كفر ثم ارتد واجب كما في

١ - ص ٣٣ المصدر .

٢ - ص ٣٧١ ج ١١ التومائل .

الجواهر<sup>(١)</sup> وقد مر تفصيل ذلك في الجزء الثاني في مادة القتل عند البحث عن المبرر.

والدليل على وجوبه هو ما دل على وجوب إقامة الحدود.



## حرف الثاء

### (٤٠) الثبات في الجهاد

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُيِّمَتْ قُنَّةٌ فَأَنْتُوا (الأنفال ٣٥) الطاهر  
ان وجوب الثبات غير وجوب نفس الجهاد، فان الثاني كفاي، والاول عيني، فان  
مقتضى الاطلاق حرمة تولي الادمار ووجوب الثبات ولو كان بقية المسلمين المحاربين  
كافية لدفع العدو<sup>(١)</sup>.

ولا فرق في الحكم بين اقسام المقاتلة من الجهاد الابتدائي والدفاع خلافا  
لبعضهم على الاقوى لعدم مفيد للاطلاق

وفي العواهر ومثنها، (ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او اقل)  
كما صرح به الشيخ والفاضلان والشهيدان وغيرهم بل لا احد فيه خلافا...<sup>(٢)</sup>  
على كسل حال (فلو غلب عنده الهلاك لم يجز له الفرار). بل في من نسبته الى  
الاكثر (وقيل يجوز لقوله تعالى: وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) والمخرج (و)

١- ويمكن ان يكون وجوب الثبات لاجل وجوب الجهاد فانه واجب ابتداء واستدامة  
فيجوز الرجوع وترك الثبات اذا كان بقية المسلمين كافية لدفع العدو وحصول الفرض، نعم اذا  
كان الرجوع وترك الثبات بسوان الفرار من العدو حرم لقوله تعالى: إِذَا قُيِّمَتْ الَّذِينَ كَفَرُوا  
زحفا فلا تولوهم الادبار وللروايات الدالة على كون الفرار من الكيثر وهذه الجريمة ذاتية  
لامرئية لثبوتها حتى مع الكفاية في البقية.

٢- واما الروايات فلم اجد فيها ما احتير منه فلاحظ ج ١١ من الوسائل.

لكن (الاول اظهر لقوله تعالى : واذا قمتم فقة فاقموا)

(وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب الثبات) كما صرح به غير واحد للاصل بعد انتفاء شرط الوجوب المستفاد من الكتاب والسنة والفتاوى المقتضى لانتفاء الشرط ، نعم قد يشكل ذلك في نحو زيادة الواحد والاثنين مع الصف والجنس في الكفار والشجاعة والقوة في المسلمين باطلاق ادلة الثبات بعد انسياق اعتبار كون العدد على الضعف فأقل الى ما هو القالب من غير العرض ، وكذا الكلام في صورة العكس . (ولو غلب على الظن السلامة استحب) الثبات (واذا غلب العطب يجب الاصراف) مع السلامة به لوجوب حفظ النفس وحرمة التعريض بها (وقيل يستحب وهو الاشبه ولو انصرف اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات).

اقول : والاصل في التفصيل المذكور قوله تعالى . يا ايها النسي حر من المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يعملوا مائتين وان يكن منكم مائة يعملوا العا من الدين كفردا منهم قوم لا يفقهون الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا القين يدد الله والله مع الصابرين (الانعام ٦٧ - ٦٨)

فان قلت مدلول الآية هو الاحاد دون بيان الحكم الالزامي المدكور في كلام الفقهاء . قلت : يستفاد الحكم المدكور من قوله خفف الله كما لا يخفى .

ثم الطاهر اختصاص الحكم بما اذا لم يتفاوت الحال بين الفريقين المحاربين من غير جهة الكمية كثيرا والالام يجر الحكم المدكور كما اذا كان للكفار اسلحة اقوى من اسلحة المسلمين كما في احصائنا هذه

ثم المراد من عدم نفقه الكافرين ان كان عدم فهمهم مأمور الاخرة تختص الآية بغير اهل الكتاب القائلين بالثواب والعقاب وان كان عدم فهمهم بالامور

الحرية تصح الآية على نحو القضية الخارجية دون الحقيقة ولا تشمل كفار اصارى  
 المحيطين بموز الحرف واستعمال الاسلحة ويوجد خارجية القضية اختلاف الحكم  
 في زمن الرسول ﷺ في مدة قليلة فكان الواجب على العشرين من المسلمين المقاومة  
 والثبات في مقابل المائتين من الكفار ولما سمعت هم المسلمين تغير الحكم  
 فوجد ثبات المائة من المسلمين في مقابلة المائتين وخفف الله بمقدار اربعة اقسام  
 ومن ذلك كله يظهر وجه التوقف في الحكم الفقهي المذكور والله العالم .

## حرف الجيم

(٢٣٠٢١) الجبر على الحج والزيارة والاقامة

قال الصادق عليه السلام في صحيح عمده من سنان: لو عطل الناس الحج لوجب على الامام ان يحجرهم على الحج ان شاء وان ائوا، فان هذا البيت انما وضع للحج<sup>(١)</sup>. وقال عليه السلام في صحيح هشام ومعاوية وغيرهما: لو ان الناس تركوا الحج لكان على الوالي ان يحجرهم على ذلك، وعلى المقام عمده ولو تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله لكان على الوالي ان يحجرهم على ذلك وعلى المقام عمده، فان لم يكن لهم اموال افق عليهم من بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup>.

المستفاد من الروايتين امور :

(١) وجوب الحج على الناس كفاثيا حتى لا يغفلوا البيت من المعاج فان غير الواجب لا يحجر عليه، وهذا مما يمكن استفادته من روايات اخر ايضا<sup>(٣)</sup> والظاهر عدم كفاية احد واثنين، بل اللزم حج جماعة بحيث لا يصدق حلول البيت عرفاً، وهذا الوجوب الكفاثي عبر وجوبه العيني على المستطيع كما هو اظهر من ان يخفى

٢٥١ - ص ٢٧٢ ج ٤ فروع الكافي الطبعة الجديدة .

٢ - ص ٢٧١ المصدر وص ١٣ ج ٨ الوسائل .

نعم الطاهر كفاية حج من يحكم بطلان حجه او بعدم قبوله عند دفع وجود الجحاح المخالف لا يجب بل لا يجوز للوالي احضار المؤمنين الا ان يطرأ عنوان اخر ملزم .

(٣) وجوب زيارة النسي <sup>عليه السلام</sup> كفائ حيث لا يصير مزاره <sup>عليه السلام</sup> متروكا ولا مدعى الحق مرارات الائمة المعصومين <sup>عليهم السلام</sup> بمزاره <sup>عليه السلام</sup> بحيث لا تكون متروكة في مجموع السنة فتدبر .

(٣) وجوب احضار الوالى الناس على الحج وزيارة قبر المسمى الاعظم <sup>عليه السلام</sup> بل وحلقاته الراشدين ماء على الالحاق السابق

(٤) وجوب اتفاق الوالى من بيت المال مثونه الحج اذا لم يكن للناس مال، نعم اذا كان منهم غنيا وامكن ايماله بعثه حص الاحضار به وان حج ذاتى بواحدة العينى، وذلك لما يظهر من الرواية من اشتراط صرف المال من بيت مال المسلمين ، فقد الاموال للناس .

(٥ - ٦) وجوب المقام فى مكة والمدينة كفايا اذا لم يكن فيها اهل ولا ساكن، ولا بعد فى التمدى عنهما الى مشاهد الائمة <sup>عليهم السلام</sup> ولا مكى فى دفع وجوبه مجبى والناس فى الموسم فقط .

(٧) وجوب احضار الناس للاقامة على الامام ، ولا مدعى الحاق كل حاكم شرعى بالامام بل هو الاقرب كما يظهر من الرواية الثانية<sup>(١)</sup>

### جبر المولى على الامام

فى موقفة<sup>(٢)</sup> سماعة المضمرة قال سألته عن رجل الى من امر أنه فقال، الابلاء

١ - لاحظ اوائل حج الجواهر تجد فيها المؤلفات العلامة ولاين ادريس وللشيخ الطوسى وغيرهم من لاعلام اراء غير قوية ولا مؤتمن لنقها ونقدتها وافتقار الهادى

١ - توصيفها بالموقفة مبنى على وثاقة عثمان بن عيسى وقد عدنا عنها اخبارا و لدلالة ايضا قاصرة جدا .

ان يقول الرجل . والله لا اجمعك كذا وكذا ، فانه يترتب اربعة اشهر فان فاء  
والايماء ان يصلح اهله . فان الله غفور رحيم ، وان لم يق بعد اربعة اشهر حتى  
يصلح اهله امر يطلق ، حر على ذلك المح<sup>(١)</sup> وبدل عليه غيرها من الروايات وسيأتي  
بعض الكلام في الكفارات ولئن توقف في استفادة الوجوب من اللفظ فهو مفهوم  
من العارح اى من وجوب اقامة الدين عليه

### (٤٤) جبر المظاهر على الامام

في صحيح بريد بن معاوية عن الصادق عليه السلام في حق المظاهر: وان كان يقدر  
على ان يعتق او على الامام ان يحرمه على العتق او الصدقة من قبل ان يمسه ومن  
بعد مايمسها<sup>(٢)</sup> وربما باتى تفصيل البحث في باب الكفارات في حرف الكاف .

### (٤٥) جبر ان الخسارة على الامام

يحب حرمان ضعف الرعايا على الامام في العملة لقول الصادق في الصحيحة:  
لا على الامام ان يحرم جماعة من تحت يده ، وان حصرت القسمة فله ان يسد  
كل ثائمه تنويه قبل القسمة . وقد تقدمت الصحيحة في مادة الايتاء من حرف الالف  
هذا.

اقول: تحديد المقام ربما لا يحلو عن صعوبة لكن التفصيل لخروج المسألة  
عن مورد الاشتلاء في هذه الاحصاء المظلمة غير لازم .

١ - ص ٥٤٣ ح ١٥ الوسائل

٢ - ص ٥٣٢ ح ١٥ .

## (٣٦) الجدال

قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادلهم بالتي هي احسن<sup>(١)</sup> قيل اى ما طرهم بالقران<sup>(٢)</sup> والمعنى اصرف المشركين عما هم عليه من الشرك بالرقيق والسكينة ولين العاتب في النصيحة ليكونوا اقرب الى الاحسان ، فان الجدال هو قتل الخصم وسرفه من مدعته بطريق الحجاج وقيل انه المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة .

وقيل ان الجدال هو الحجة المستعملة لقتل الخصم عما يصر عليه ، وينارخ فيه من غير ان يريد به ظهور الحق بالمؤاخضة عليه من طريق ما يتسلمه هو والناس او يتسلمه هو وحده في قوله او حجتك ، فنطلق على الجدال المصطلح في علم المنطق ، وقيل هو مقابلة الحجة بالحجة

ولا يعد في تعدى الحكم عن المخاطب - وهو الرسول الاعظم ﷺ - الى كل عالم قادر على الجدال ، وهل الحكم عام اتماماً للحجة او خاص بصورة احتمال التأثير فيه وجهان ادحهما الثاني ، فريضة قوله احسن .

## (٤٠) جز شعر الزانى

لاحظ سجنه وحكمه في مادة الحلق في حرف الحاء .

## (٤١) جلد من خلى بالمرأة ليلاً

قال الصادق عليه السلام في موقعة ابي صير : اذا وحد الرجل مع امرأة في بيت ليلاً وليس بينهما رحم جلدوا<sup>(٣)</sup> .

١ - العل ١٢٥ .

٢ - وبمضمونه رواية صميقة منقولة في تفسير البرهان .

٣ - ص ٤١٠ ج ١٨ الوسائل .

يظهر منها حرمة الخلوة بالاحنى والاجنبية ليلا واما وجوب الجلد فهو من باب وجوب اقامة الحدود، وليس في الرواية ما يوجب به سواه لكن في السند عثمان بن عيسى وفيه اشكال قوى .

### ( ٤٧ ) جلد رامي المحصنات

قال الله تعالى. والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون (النور ٤).  
اقول يشترط في ثبوت ضرب القاذفين امور .

١ - ان يكون الرمي بما مر في الجزء الثاني في مادة القذف (ص ١٠٣) .

٢ - ان يكون المقدوف محصناً وقد مر بيانه ايضا .

٣ - ان لا يكون المقدوف ابن القاذف لصحيح محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابيه ما لزمنا قال : لو قتله ما قتل به وان قذفه لم يعجل له . وان كان قال لاسه باسم الراية - وانه ميتة - ولم يكن لها من يأخذ بحقيها منه الاولادها منه فانه لا يقام عليه الحد لان حق الحد قد صار لولده منها. فان كان لها ولد من غيره فهو وليها يعجل له وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون باخذ الحد حلد لهم <sup>(١)</sup> .

والا قوى ان اب الاب كالام في دخولهما في العموم بل الظاهر شمول الحرمة للاب ايضا والاستثناء انما هو في الجلد لا في الحكم .

٤ - ان لا تكون له بينة تصدقه كما في الآية .

٥ - ان لا يفر المقدوف وفيل لاحلاف فيه نعم ان اقر مرة واحدة لم يست بها الزنا وتسقط بها الحد .



٦ - ان لا تكون المقدوف زوجة ولم يلاعن معها والا لاحد عليه على الوجه الذي فصل في الكتاب العزيز .

٧ - ان لا يعفو المقدوف عنه والا فلا يحد مالا خلاف كما ادعى .

اقول هذا اذا كان قبل المرافعة وحكم الحاكم قبيل عليه موثقة سماعه وغيرها وفيها انه ليس له حد بعد العفو<sup>(١)</sup> واما اذا كان <sup>بعد</sup> حكم الامام فيمكن ان نقيد اطلاق الآية المشاركة مصححة سريس<sup>(٢)</sup> بل الظاهر من الجواهر انه لا خلاف فيه فلا حظ<sup>(٣)</sup> .

٨ - ان لا يقذفه المقدوف ففى صحيح بن سنان عن الصادق عليه السلام في رجلين افترى كل منهما على صاحبه فقال : يدره عنهما الحد ويعزر ان<sup>(٤)</sup> ومثله غيره . ثم انه يضرب صرما متوسطا ، يضرب حبله كله فوق ثيابه ولا يسقط بالكاره بعد الاقرار<sup>(٥)</sup> .

وحيث ان وجوب الجلد المذكور ليس من الاحكام بل من الحقوق لم تفصل بعينه .

### (٣٨) جلد من زنى

قال الله تعالى : الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة<sup>(٦)</sup> .  
فسر بعض اللغويين الزنا بالفجور ، والزنا بهذا المعنى اللغوي لا يكون

١ - ص ٤٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٢٥٢ ج ١٨ .

٣ - ص ٤٢٨ ج ٤١ من الجواهر .

٤ - ص ٢٥١ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٤٤٩ ج ١٨ .

٦ - التود ٢ .

موضوعاً لتعلق الحد من الجلد والرجم بل لا يكون موضوعاً للحرمة التكليفية المحضة، فالزنا مرتبة منه عر محرم ومرتبة منه محرم ولكن ليس موضوعاً لتعلق الحد، والمرتبة منه متعلق بالحد دون الرجم وبمرتبة منه موضوع للرجم أيضاً .  
أما المرتبة الأولى فهو ما إذا اطلقناه بمعناه اللغوي مع فقد بعض الشرائط العامة

وأم المرتبة الثانية ففي فرض اجتماع الشرائط العامة المذكورة في أول هذا الجزء في الفاعلة والفاعل من العقل والبلوغ والاختيار ونحو ذلك <sup>(١)</sup> وإذا اجتمع هذه الشروط في أحد الطرفين دون الآخر فالحرمة خاصة بالواحد لها دون الفاقد وإن فرض صدق الزنا في حقه كمن يقرب من البلوغ الشرعي ولم يبلغ بعد . ولا يرتفع الحرمة المذكورة بالسرور والعسر والحرج إلا بسبب مراتبها الشديدة وهذا مما يفهم من مذاق الشرع ومثله كل معصية يعلم أهميتها وعظم فسخها شرعاً كاللواط والسحق وترك الصلاة ونحوها .

وعرفه في الشرايع والخواهر ما يباح الإنسان ذكره في فواح امرأة محرمة <sup>(٢)</sup> أصالة للحيض ونحوه <sup>(٣)</sup> من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك للعين أو المنفعة ولا شبهة ملك لها .

أقول النسبة بين الزنا والحرمة عموم من وجه لصدق الأول في غير البالغ وصدق الثاني في الوطء بالشبهة أعنى بها الاطمينان الواحداني أو الحجة الشرعية

١ - كالأكرام لاحظ دليله في ص ٢٠٢ ج د بحار الأنوار الطبعة الحديثة وص ٣٨٢

ج ١٨ الوسائل .

٢ - والصحيح تدليل المرأة بالاشئ وتعميم الفرج للقليل والدير تصريحاً والتصريح بصدق لزما في صورة إيلاج الاشئ ذكر الرجل أو الفلام في فواحها

٣ - كالنفاس والأحرام والندب والصوم الواجب والاعتكاف والمسجد وغير ذلك .

الظاهرية على حلية الوطء . فان الوطء محرم قطعاً وان كان المشتبه غير معاق .  
 واما العزيمة الثالثة فمع اعتداد ماسق يعترى العلم بالحرمة فمن جهل الحكم  
 ولو تفصيلاً أو اقرب عهد بالاسلام او بعده عن اهل الديانة فلا جد عليه . وفي العواهر  
 فلا خلاف في انه ( يشترط في تعلق الحد ) على الزاني والراية ( العلم بالتحريم ) حين  
 الفعل او ما يقوم مقامه من الاحتياط والتقليد ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه  
 فصلاً عن محكيه مضاف الى الاصل وحرر دره الحد بالشبهة وغير ذلك <sup>(١)</sup> .

واما المرتبة الرابعة فيعتبر فيها مضافاً الى ما ذكر الاحصاء . وسيداتي يديه  
 في مادة الرحم . بقي في المقام مباحث :

(الاول) طاهر صحيحه محمد بن مسلم توقف وحوب الفسل والمهر والرحم  
 بدخول تمام الذكر فقد سأل احدهما <sup>عليه السلام</sup> متى يجب الفسل على الرجل والمرأة؟  
 فقال : اذا ادخله فقد وجب الفسل والمهر والرحم <sup>(٢)</sup> فيلحق بها الجلد ايضاً على  
 الاقوى

لكن لابد من رفع اليد عن هذا الاطلاق المشعر بعدم كفاية ادخال بعضه  
 بالروايات المعتمدة الدالة على وحوب الفسل بالثغاء الختائين المفسر بغيروبة  
 الحشفة في صحيح ابن بزيع <sup>(٣)</sup> .

وفي صحيح العلي قال سئل ابو عبد الله <sup>عليه السلام</sup> عن الرجل يصيب المرأة فلا  
 ينزل ؛ اعليه غسل ؟ قال : كان على <sup>عليه السلام</sup> يقول : اذا مس الختان الختان فقد وجب  
 الفسل <sup>(٤)</sup> قال وكان على <sup>عليه السلام</sup> يقول : كيف لا يوجب الفسل ، والعد يجب فيه ؟ قال :  
 يجب عليه المهر والفسل <sup>(٥)</sup> .

١ - لاحظ الروايات في ص ٢٢٣ وص ٣٢٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

٣ - مفهوم الشرط عدم وجوب الفسل بمجرد الدخول في الذكر لكن اذا ثبت الحد  
 به فيه فقد وجب الفسل لصراحة ذيل الرواية .

٤ - ص ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

وفي حدود الجواهر وقد صرح غير واحد باعتبار غيبوبة قدر الحشفة من مقطوعها ، وهو غير بعيد .

(الثاني) قال الطريحي (ره) في مجمع البحرين ، تجالد القوم واحتلدوا ، أى ضرب بعضهم بعضا وجلدت الحائي جلدا . من باب ضرب يضرب - بالمجلد - بكسر الميم - وهو السوط . . . جلدته بالسيف والسوط ونحوه إذا ضربته

اقول : المستفاد من القرآن كون آلة المرب من الجلود ، فإن العلدة القطعة أو الموع من الجلد ؛ نعم في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن أبائهم عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرما فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله فمروا فيه مائة شراح فصره مرة واحدة فكان الحد <sup>(١)</sup> لكن هذا مخصوص بالمرض ، ونحوه يلتزم به في موارد .

نعم لا يعتبر كون الآلة سوطا (تاريخه) ففي صحيح أبي بصير سئل الصادق عليه السلام كيف يجلد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال كان يضرب بالمال ويزيد كلما أتى بالشارب ثم لم يزل يزيدون حتى وقف على ثمانين ؛ أشار بذلك على عليه السلام على عمر فرسي بها <sup>(٢)</sup> ومثله صحيح الحلبي . وفي موثقة زرارة عن الساقر عليه السلام . . . حتى قام على نسمة مشية لها طرفان ضربه بها أربعين <sup>(٣)</sup>

وهي مجمع البحرين : التسع (بالكسر) سير ينسج عريضا يشده الرجال القطعة منه نسعة ويسمى نسعا لطوله . وفيه أيضا : السير : الذي يقدم من الجلد والجمع سيور ، اقول القدر : القطع . ولا فرق في ذلك بين شرب الخمر والزنا وإن كانت الروايات وردت في الأول ولا سيما بملاحظة صدر صحيح أبي بصير المذكور

وأخرج أحمد بن محمد بن عيسى في فوائده من إسحاق بن عمار عن

الصادق عليه السلام: يعلم الزاني اشد الحدين قلت فوق ثيابه؟ قل: لا ولكن يخلع ثيابه، قلت فالمفتري؟ قال صرب بين الصربين فوق الثياب يضرب حسده كله<sup>(١)</sup>

وفي رواية اخرى عن رسول الله صلى الله عليه وآله الرائي اشد خرباً من شارب الخمر وشارب الخمر اشد صرباً من القاذف، والفاذف اشد صرباً من التعزير<sup>(٢)</sup>

اقول: اما الرواية الثانية فهي ضعيفة سهل وغيره داما الاولى فسند الشيخ الى كتاب النوادر صحيح كما ان سند صاحب الوسائل الى الشيخ ايضا معتبر، واسحاق اما ثقة او موثق فلتكن الرواية صحيحة، لكن مع ذلك في السند شائبة الارسل وذلك لاحد ان احمد من اصحاب العواد والهادي عليه السلام، وان لقى الرضا عليه السلام ايضا لكن لم تثبت روايته عنه، وقد ادرك من زمن العسة اريد من عشرين سنة، فانه حصر على حنادة احمد بن محمد بن خالد الرقي سنة (٢٨٠ هـ) فكيف يمكن ان يروى عن ابي جعفر وهو من اصحاب الصادق عليه السلام بلا واسطة<sup>(٣)</sup> الا ان يقال ان اسحاق ليس من اصحاب الصادق عليه السلام فقط بل من اصحاب الكاظم عليه السلام ايضا ولم يعلم سنة موت اسحاق بدليل معتبر فيفل الاستبعاد، وعلى كل حال فالاعتماد على الرواية مشكل، اذ لم احد احد يدكر رواية احمد عن اسحاق بن عمار، نعم لاسحاق رواية اخرى معتبرة وفيها سأل الكاظم عليه السلام عن الرائي كيف يعلم؟ قال اشد العلة، قلت فمن فوق ثيابه؟ قال بل يخلع ثيابه وقرب منها معترة اخرى له وفي موثق رداة عن الباقر عليه السلام: يصرب الرجل الحد قائماً والمرأة قاعدة ويصرب على كل عسو ويترك الرأس والمذاكير<sup>(٤)</sup>.

قيل: المذاكير جمع الذكرك على خلاف القياس، ولعله اما جمع لشمله

١ - ٢ من ٤٤٩ ج ١٨ الوسائل.

٢ - لاحظ من ٣٢٢ ج ٢ من معجم رجال الحديث ١.

٤ - من ٣٦٩ ج ١٨ الوسائل.

للمضيتين اولما حوله كقولهم؛ شامت مفارق راسه وسيأتي في حد المسكر انه يضرب بين الكتفين ، ولا يعد في ارجاع اختيار ذلك الى الحاكم الشرعى وانه مخير في الضرب بين الكتفين والضرب على كل عضو .

ثم انه لا يقام الحد على من التجأ الى الحرم فانه من الامنيس ، نعم من ذنب في الحرم قام عليه الحد وقد مر دليله في الحرثين السابقين مكرراً .

وكذا لا يقام الحد على الرجل يارض العدو - اى الكفار - معافاة ان يلحق بالعدو كما في صحيح غياث<sup>(١)</sup> عن الصادق ع امير المؤمنين ع<sup>(٢)</sup> وتلحق به المرأة ايضاً نعم ان لم يخسف اللحوق يقام عليهما الحد للمطلقات .  
وهما مباحث اخر لكننا لم نعرض لها لجهات .

(الثالث) الضرب بمائة جلدة مخصوص بمبصر من رأى وجلد ثلاثاً فانه يقتل في الرابعة اذا كان حراً ولا يجلد كما يستفاد من معتبرة ابي بصير عن الصادق ع<sup>(٣)</sup> واما في غير الرضا ففي صحيح يونس عن الكاظم ع<sup>(٤)</sup> اصحاب الكسائر كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة<sup>(٥)</sup> .

ومخصوص بغير المحسن والمحصنة لصحيح ابي بصير عن الصادق ع<sup>(٦)</sup> ...  
فاذا رنى الرجل المحسن رحم ولم يجلد<sup>(٧)</sup> وهو طاهر موقفة سماعة عنه<sup>(٨)</sup> .

لكم في صحيح ابن مسلم عن الناصر ع<sup>(٩)</sup> في المحسن والمحصنة - ١ -  
ثم الرحم<sup>(١٠)</sup> ومثله صحيح زرارة<sup>(١١)</sup> ومع التعارض يرجع الى<sup>(١٢)</sup> لاق القرآن الدال

١ - ص ٣١٨ ح ١٨ الوسائل

٢ - ص ٣١٤ ح ١٨

٣ - ص ٣٤٦ ح ١٨

٤ - ص ٣٤٧ ح ١٨

٥ - ص ٣٤٨ ح ١٨

٦ - ص ٣٤٩ ح ١٨

على عموم الجلد .

وهذا هو المنقول عن المشهور وعامة المتأخرين بل عن السيد أنه من منفرات الإمامية وهناك روايات معتبرة دلت أيضاً على عدم السقوط بوجه عام بحيث يحصل الاطمينان بالصدور <sup>(١)</sup> .

ومختصوم بغير الشيخ والشيعة لصحيح عبدالله بن سنان وصحيح سليمان بن خالد لكن قيل أنه لا قابل بهما منا ولا شك في حملهما على التقية ، فإما يرجحان إذا كانا محصين بعد حلد هما ، بل يمكن اختصاص الحلد السابق على الرحم بهذا الفرد من المحصن أي الشيخ والشيعة دون الشاب والناثبة منه فانه مقتضى الجمع بين الروايات على ذكره بعضهم فلاحظ وتأمل وسرّح اليه في بحث الرجم .

ومختصوم بغير من قال - قبل قيام البينة لرؤية رجل عن أحدهما <sup>عليه السلام</sup> (ص ٣٢ ج ١٨) وقيل أنه المشهور بين الفقهاء لكن الرواية ضعيفة سدا فلا يسقط الجلد بالتوبة .

نعم إطلاق الآية مختصوم بغير الزاني المكروه وإما هو فيقتل محصناً كان أو غير محصن كما دلت عليه روايات تظهر منه عدم ثبوت الحلد عليه <sup>(٢)</sup> وبغير من يرى بمعارضة - سواء في الرجل والمرأة - فانه يضرب ضربة . بالسيف كما تدل عليه روايات معتبرة طاهرة في نفى الجلد عنه <sup>(٣)</sup> وبغير كافر يرى بمسألة فان الظاهر عدم الجلد عليه بل يقتل <sup>(٤)</sup> وبغير العبد فانه يضرب خمسين جلدة <sup>(٥)</sup> .

١ - ص ٣٢٥ وما بعدها ج ١٨ من الوسائل .

٢ - ص ٣٨١ - ٣٨٢ المصدر .

٣ - ص ٣٨٥ - ٣٨٦ المصدر .

٤ - ص ٧٠٧ المصدر .

٥ - ص ٤٠١ المصدر .

(الرابع) لو زني مكرراً في يوم أو أياماً امرأة واحدة أو نساء متعددة، مقتضى القاعدة تكرار الحد به لكن المشهور لم يلتزموا به وأوجبوا حداً واحداً، نعم لو زني ثانياً بعد إقامة الحد عليه حد ثانياً والرواية الدالة على تعدد الحد في الثاني وعلى وحدته في الأول صحيحة بالطائفي<sup>(١)</sup>.

(الخامس) إنما يجب الحد إذا نلت الزنا وهو لا يشت إلا مرة شهود كما هو ظاهر الكتاب العزيز ويشهدون على الإيلاج والإخراج كما في صحيح محمد بن قيس وغيره<sup>(٢)</sup> وبتكرار الإقرار بما لا خلاف يحده صاحب الجواهر (قدم)، وهو مدلول بعض الروايات المعتمدة في الزنا الموجب للرحم وأما الزنا الموجب للحد فيمكن أن يستدل له بإطلاق صحيح محمد بن مسلم عن المافر عليه السلام في رجل قال لامرأته: يا زانية أديت بك، قال: عليه حد واحد لقذفه إياها، وأما قوله أديت بك: فلاحد فيه إلا أن يشهد على نفسه أربع شهادات فالزنا عند الإمام<sup>(٣)</sup> وقصة إطلاقه عدم الفرق بين كون الأقارب الأربعة في مجلس واحد أو مجالس متعددة.

هذا ولكن في صحيح الفصيل الطويل عن الصادق عليه السلام: من أقر على نفسه عند الإمام بحق من حدود الله مرة واحدة حراً كان أو عبداً أحرراً كانت أو أمة فعلى الإمام أن يقيم الحد عليه للذي أقر به على نفسه كائناً من كان إلا الزاني المحصن فإنه لا يرجمه حتى يشهد عليه أربعة شهادات... البيع<sup>(٤)</sup> وحمل على الثقة لمكان المملوك والأمة ولظهوره في عدم الرجم حتى بالإقرار أربع مرات مع أن الصحيح المذكور عام قابل للتخصيص بغير الزنا فلاحظ.

١- ص ٣٩٣ ج ٨١ الروايل .

٢- ص ٣٧٢ و ص ٢٧٣ المصدر .

٣- ص ٢٢٧ ج ١٨ .

٤- ص ٣٤٣ ج ١٨ .



(السادس) ان المخاطب بوجوب الجلد هم المسلمون، والمتيقن منه الحاكم الشرعى وان كان نائماً عاماً عن الامام ومع فقدته يتولاه عدول المسلمون انفسهم كغالباً مع مراعاة حدوده واحكامه .

### (٤٩) جلد الزانى الصغير

فى صحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى علام صغير لم يدرك، ابن عشرين زنى بامرأة ؟ قال يعجلد الفلام دون الحد النح <sup>(١)</sup>  
اقول : قوله يعجلد . يعجلد ان كان اثباتاً فالوجوب قد ثبت للعنوان وان كان اخذاً فالوجوب يشتر من باب وجوب اقامة الحدود

### (٥٠) جلد من لم يسم حده

فى الصحيح عن الباقر عن امير المؤمنين عليه السلام فى رجل اقر على نفسه سعد ولم يسم أى حده هو ؟ قال : امر ان يعجلد حتى يكون هو الذى ينهى عن نفسه فى الحد <sup>(٢)</sup> .

واورد عليه الشهيد الثانى (قده) فى محكى مسالكه باشتراك محمد بن قيس الواقع فى سنده بين الثقة وعمره وعن صاحب مجمع الرهان تضعيفه لوقوع سهل فى السند ورده صاحب الجواهر بان الامر فى سهل سهل

اقول : هذه الكلمات ناسرها غير سديدة ، فان الظاهر ان محمد بن قيس هو الثقة كما لا يخفى على من دقق نظره فى علم الرجال ، والامر فى سهل ليس سهل بل صعب ، وليس عندنا ما يسوغ الاعتماد على روايته ، لكن الصعب من صاحب مجمع الرهان (ره) حيث استشكل فى السند لاجل سهل ان فى عرضه

ابراهيم بن هاشم واليكن من السد حتى تتعجب من تسليم صاحب صاحب الجواهر (ره)  
ايضاً: محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن ابراهيم  
عن ابيه حميد عن ابن ابي نضر ان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس .

وفي الجواهر : لعمدة الحس المزبور وعمل المشهور به في المعلة

اقول: يشكل الامر في الاقل والاكثر فان اقل الحدود على ما تذكرك الان  
هو حد من تزوج دمية على مسلة وهو اثنا عشر سوطاً ونصفاً كما مر في ص ٢٤٦  
من الجزء الثاني من هذا الكتاب لاحد القيادة وهو خمسة وسبعون كما ربما يظهر  
من صاحب الجواهر بل ومع قطع النظر عن حد المتزوج المذكور يكون الاقل  
هو خمسة وعشرون سوطاً وهو حد من اثني بهيمة . فتأمل

واكثر الحدود هو المائة الا نادراً فيشكل تجاوز الشرب عن المائة وان لم  
ينسه هو عن نفسه كما انه يشكل الاكتفاء شرب خمسة اسواط اذا نهى عن نفسه  
الا ان يقال نارادة التعزيز من الحد فيؤخذ ما طلاق الرواية في حاشي الاقل .

الا ان يقال التفسير بنظر الحاكم دون الفاعل فتأمل - واما في حاشي الاكثر  
فقليل بعدم التجاوز من المائة وقيل باكثر منها لاحتمال اختلاف موجب الحدين مان  
او مسكان شريع يوجب التفسير زائداً على الحد وقيل ان بعض الحدود لا يشت  
بالاقرار مرة واحدة .

وقيل بوجوب الاخذ بمضمون الرواية تمسداً فلاحظ الجواهر ص ٢٨٦ ج ٢٩

والله العالم .

## (٥١) جلد من شرب الخمر والمسكر

في المحتاج عن رسول الله ﷺ كما عن الباقر والصادق عليهما السلام . من شرب

الخمر فاحلدوه فان عاد فاحلدوه ، فان عاد فاقتلوه <sup>(١)</sup>

وفي صحيح آخر عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن الققاع فقال (هو) حمر وفيه حد شارب الخمر وفي صحيح العلى عن الصادق عليه السلام قلت له أرأت النسي عليه السلام كيف يضرب في الخمر؟ قال : كان يضرب ، المعال ومزداده اذا أتى بالشارب ثم لم يزل الناس يرددون حتى وقف ذلك على ثمين ، اشار بذلك على عليه السلام على عمر فرضي بها <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح زرارة عن الباقر . ان علياً عليه السلام كان يقول ان الرجل اذا شرب الخمر سكر ، واذا سكر هدى ، واذا هدى اقترى . فاحلدوه حد المقترى والروايات الدالة على تعديد الحلد بالثمانين كثيرة . منها موثقة ابي بصير عن احدهما عليه السلام كان على عليه السلام يضرب في الخمر والتبذ ثمانين ، والحمر والمعد واليهودى والنصراني ، قلت : وما شأن اليهودى والنصراني؟ قال : ليس لهم ان يظهر واشربه يكون ذلك في بيوتهم <sup>(٣)</sup> وقريب منه موثق ابي بصير وسامعة .

وفي صحيح محمد بن قيس ريادة المحوسى ايضاً <sup>(٤)</sup> .

وفي صحيح الكنانى عن الصادق عليه السلام كل مسكر من الاشارة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحد . فالحلد ثمانين حلدة ليس حد الخمر وحده بل حد عامة المسكرات .

وفي صحيح ابي بصير ، في حديث قال . سألته عن السكران والزانى قال .

١ - ص ٢٧٦ وما بعدها ج ١٨ من الوسائل .

٢ - ص ٢٦٧ ج ١٨ .

٣ - ص ٢٧١ ج ١٨ .

٤ - ص ٢٧٢ ج ١٨ يظهر من هذه الرواية . ظهوراً ان المحوسى من اهل الدقة

يُعْلَدُ أن السباط محردين بين الكتفين <sup>(١)</sup> ، فأما الحد في القذف فيجلبد على ما به صريح الصريين <sup>(٢)</sup> ولاحد على العاقل بالحكم كما مر في الزنا ولموتقة ابن مكير <sup>(٣)</sup> عن الصادق عليه السلام إذا عرفت هذا فهذا صاحب

١ المراد بالمسكر مامن أن شأنه أن يسكر ، فإن العروة منوطة بتداول لفطرة منه وإن لم تكن مسكرة. وفي حدود الجواهر: بل الإجماع قسميه عليه مضافاً إلى التصريح المستفيض أو المتواتر... والمحملة فالمسألة حالية عن الاشكال ومن هنا ثبت الحد على من تداول شيئاً من التمر باق الذي فيه جزء من الحمر ولو يسيراً وكذا غيره من الادوية

أقول : ولا بأس به بل في الشرايع ثبوت الحد مشرب العصير العنسي المحرم وعن المسالك مذهب الأصحاب أن العصير العنسي . بمنزلة الخمر في الأحكام . وعن الرياس : وكأنه إجماع منهم كما صرح به في التنقيح ، لكن عن كاشف اللثام لم اظهر دليل على حد شاربه ثمانية . ولا نقائل قبل الفاضل سوى المحقق <sup>(٤)</sup> .

أقول : العدة في اثباته ما ذكره صاحب الجواهر (قده) بقوله . لعل دليله ظهور المصوح أو صريحها المتقدمة في محلها أنه محكم الحمر في العروة وغيرها فلا حظ وتأمل لكن الظهور المذكور ممنوع جداً . نعم لا بأس بالتعزير (٢) قال المحقق (قده) : ثبت شهادة عدلين مسلمين . ولا قرار دهعتين ولا تكفي فيه المرة .

١ في الجواهر . (و) لإحلاف معتد به في أنه (يصرّب الشارب) غير المرأة (عريابا) مستور المودة عن الناظر المحترم أو مع لخص عنها (على ظهوره وكتميه ويقتى وجهه وفرجه)

٢ - ص ٢٧٢ ج ١٨

٣ - ص ٢٧٥ ج ١٨

٤ - وهذا التافه وظائره الكثيرة هي التي دعت إلى عدم الاعتماد وعدم حصول الاثبات في معظم الاجماع المتداولة بين العلماء (قدهم) .

اقول : اما الاول فلا خلاف ولا اشكال فيه كما قيل . واما الثاني فهو ممنوع من الظاهر كفاية المرة لعدم المقيد للاطلاقات الدالة على كفاية الاقرار مرة واحدة . (٣) لو شرب المسكر مرراً لم يتخذ حد بيمها كفى حد واحد ، بالاحلاق للاصل والعمومات وانقضاء الحرج وصدق الشرب وان تعدد كما سمعته في نظائره . ولا فرق بين اختلاف جنس المشروب واتحاده كما في الجواهر . اقول : لا بأس باصل الحكم في الجملة وان كان بعض ما ذكره ضعيف

(٤) المحاط بهذا الحكم كالمخاطب بعد الزنا ، كما مر

ثم انه يجب على الحاكم الشرعي والمؤمنين - كفاية حد لاشخاص احريين حداد تعزير الكين بعنوان اقامة الحدود لامن جهه تعلق الامر بعنوان العسلد وابعاده كما في الرنا ، وشرب المسكر ولذا لم تذكره هنا (فاقهم)

## (٥٢) الاجتناب عن عمل الشيطان

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والالصاب والازلام وحس من عمل الشيطان فاحتسبوه لعلكم تفلحون <sup>(١)</sup> .  
يعتدل أن الامر بوجوب الاحتساب بذاتى بل عرصى من جهة حرمة الخمر والقمار وغيرهما .

ويمكن ان يقال ان الوجوب ذاتى وقد تعلق بالاحتساب عن عمل الشيطان دون الخمر وغيره ، بل الامور الاربعة لبيان مصاديق عمل الشيطان ، وليس عمله منحصراً في هذه الاربعة فكل مائت في الشرع انه عمل الشيطان يجب الاحتساب عنه بهذه الاية وهذا لا يغلو عن شيء فتدبر . وهي حنة محمد بن عيسى المتقدمة في العروة الثاني في بحث الاستمنا . . وقد نهاها الله عن ذلك (اي النخصنة) لانها من عمل

الشیطان وقد قال : لا تعدوا الشیطان ان الشیطان کان لکم عدواً .  
 يظهر منه حرمة عمل الشیطان وان عاداته المنهية هي العمل كعمل الشیطان

### (٥٠) الاجتناب عن امور

قال الله تعالى : ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاعات<sup>(١)</sup>  
 وقال تعالى : فاحذروا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور<sup>(٢)</sup> .  
 وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا احذروا كثيراً من الطعن ان بعض الظنائم<sup>(٣)</sup>  
 تدل الايات الكريمة على لزوم الاجتناب والابتعاد عن الرجس من الاوثان والطافوت  
 والظن السوء وقول الزور .

وفي معترة ابي حنيفة عن الصادق عليه السلام : كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها  
 طافوت بعيد من دون الله عز وجل<sup>(٤)</sup> .

وفي صحيح هشام عنه عليه السلام قال الرجس من الاوثان ، الشطريع ، وقول الزور  
 الغناء<sup>(٥)</sup> .

اقول : وهذا من باب التطبيق . وكيفما كان يشكل اثبات حكم جديد من  
 هذه الايات الشريفة بعدما مر من ذكر المحرمات في الجزئين السابقين . فلا يبعد  
 ان الامر بالاجتناب عرضي لا ذاتي .

### (٥١) الجنوح للسلم

قال الله تعالى : واعبدوا الله ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به

١ - النحل ٣٦ .

٢ - الحج ٣٠ .

٣ - الحجرات ١٢ .

٤ - ص ٢٢٢ ج ١ تفسير البرهان .

٥ - ص ٩١ ج ٣ المصدر .

عدو الله وعدوكم . وان حنحوا للسلام فاحنح لها وتوكل على الله انه هو السميع  
العليم<sup>(١)</sup>

يظهر من الآية عدم وجوب محاربة الكفار اذا ادعوا الى السلم والصلح من  
يحب<sup>(٢)</sup> علينا العيل الى السلم حينئذ ، وبهذه الآية يفيد جميع ما دل على وجوب  
الجهاد والمقاتلة وقتل الكفار من المطلقات فيجب الجهاد والمقاتلة اذا لم يمل الكفار  
الى المسالمة والمشاركة وعدم التمرض ووقف اطلاق النار ، والا فلا يجوز من يحب  
الجنوح الى السلم ، وهذا المعنى وان لم يكن مشكلا من جهة الجمع بين المطلق  
والمقيد الا انه من جهة ما هو المعلوم من مدافق الشرع خدحا في غاية الاشكال ،  
واما ما في بعض الروايات من تفسير السلم بالدخول في الامامة ، فمع فرص  
صحة سنده<sup>(٣)</sup> نأطر الى بيان بعض المصاديق ولا ساقى ما نحن بسنده من ظهور الآية  
في مدلولها .

ونقل عن جميع كائن عاص ومجاهد وزيد بن اسلم وعطا وعكرمة والحسن و  
قتادة نسخ هذه الآية بآية السيف<sup>(٤)</sup> .

ويقول بعض المعبرين الاعلام من المعاصرين - طال بقائه - : الآية لا تخلو  
عن ايحاء الى كون الحكم مؤجلا حيث قال : وان حنحوا للسلام فاحنح لها وتوكل  
على الله انه هو السميع العليم<sup>(٥)</sup> .

ونقل الرازي في تفسيره عن بعضهم ان الآية تضمنت للامر بالصالح اذا كان

١ - الاصال ٤٠ - ٤١

٢ - يمكن ان يحمل الامر على الاباحة دون الوجوب بدعوى وقوعه عقيب المحظور  
ولزوم الجهاد .

٣ - ص ٩١ ج ٢ تفسير الرهان .

٤ - لاحظ تفسير الماد وتفسير الفخر وتفسير ابن كثير وغيرها .

٥ - ص ١٣٤ ج ٩ تفسير الميزان .

الصلاح فيه .

اقول : اما القول الثانى ففيه انالم نفهم الايماء المذكور ، وعلى تقديره فالعبرة بالظهور دون الايماء والاشعار ، ولاشك في عدم ظهور الالية في كون الحكم المذكور مؤحلا .

واما الثالث فهو خلاف ظاهر الالية الدالة على وجوب الجنوح للسلم على المسلمين بمجرد كفارها .

اما الاول فادرد عليه بان آية السيف خاصة بالمشر كين دون غيرهم . ومن هنا صالح النسي رحمته الله نصادى نجران في السنة العاشرة من الهجرة مع ان سورة براءة نزلت في السنة التاسعة وعليه فشكل آية السيف منحصصة لمعوم الحكم في الالية الكريمة وليست لاسخة لها

وحوايه عدم انحصار الناسخ في آية السيف حتى يقال ماخصاصها بالمشر كين فقط بل قوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر . . . وغيره من المطلقات ايضا يصلح لاسخاله .

والصحيح في الجواب ان اطلاق الالية الشريفة وان شمل صورتي تمكن المسلمين من الحرب ومعجزهم عنها الا اله لا بد من تنزيله على الثانية ، والرجوع في الاولى الى المطلقات الدالة على مقاتلة الكفار وجهادهم وقتلهم ، والوجه في التقييد قوله تعالى : فلا تنهوا وادعوا الى السلم واثم الاعلون والله معكم ولن يتركم اعمالكم <sup>(١)</sup> فان قوله (ادعوا) عطف على قوله تعالى (تنهوا) وحرف الواو في قوله تعالى (واثم الاعلون) حالية والمراد بالعلو - ظاهرا - هو الغلبة اى فلا تدعوا الى السلم في حال قوتكم وغلبتكم على الكفار فانهم .



## (٥) اجابة الخاطب

قل المحقق في الشرايع : لو خطب المؤمن القادر على النعفة وجب احابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع الولي كان عاصياً . وعن كاشف اللثام : ولم يعلم فيه شيء من المملطات على الفصح ، ولم ياب المولى عليها . وعن الشهيد الثاني في مسالكه تقييده بعدم قصد العدول الى الاعلى مع وجوده بالفعل او القوة

ثم قال : وانما يكون عاصياً مع الامتناع اذا لم يكن هناك طالب اخر مكافئ وان كان ادون منه ، والا احاز العدول اليه .

وفي الجواهر تقييده بما اذا لم يكن ممن يكره منا كعته كالعاسق وخصوصاً شارب الخمر والمخالف وغير ذلك مما لا يجتمع مع وجوب الاحابة الاشوع من التأويل .

اقول : يمكن ان يستدل على الحكم بقوله تعالى : وانكحوا الايامى منكم و المالكين من عبادكم وامائكم<sup>(١)</sup> وصحيحة على بن مهزيار قال : كتب على ابن اسباط الى ابي جعفر عليه السلام في امر مناته وانه لا بعد احداً مثله ، فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام فهمت ما ذكرت من امر بناتك وانك لا تعدا حداثتك ، فلا تنظر في ذلك رحمتك الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : اذا حانكم من ترصون خلقه ودينه فز وجوه الاتعملوه تكن فتنة وفساد كبير<sup>(٢)</sup>

لكن بشكل بان مقتضى اطلاق الاول وجوب الانكاح ابتداء لا بعد خطب خاطب كما هو محل البحث والمفهوم من الثاني منع السات من الترويج مطلقاً من جهة بعض الاعتبارات لا وجوب احابة اى خاطب كان كما قيل ، نعم ان عضد الولي مولى عليها من

١- النور ٣٣ .

٢- ص ١١٥ نكاح الجواهر والتصحيح ايضاً منه .

التزويج مطلقاً منقطع ولايته اجماعاً قسميه وبأنه لا محل للاضرار المحرم  
ثم ان الحكم على تقدير ثبوته محصور بالولي مع رضا المولى عليها ولا  
يتعلق بالمنعوبة ، اذ لا يجب عليها اصل النكاح فضلاً عن خصوصياته ودعوى وجوب  
الاحابة عليها للحامس بمدق فرض عزمها على اصل النكاح لادليل عليها ، بل السيرة  
المستمرة على خلافها كما ذكره في الجواهر ايضاً .

### (٥٤) اجابة الشريك للقسمة

اذا طلب احد الشريكين القسمة وحسب على الآخر احاقته مع عدم الضرر ، فان  
امتنع عن القسمة اجبر عليها بالاخلاف كما في الجواهر ، بل استظهر الاتفاق عليه  
والقسمة عمارة عن تميز الحق لكل شريك من غيره . وهي امر برأسه ولا يدخل في  
البيع والصلح وغيرهما سواء كان فيها رد او لا ، فلا يترتب عليها آثار البيع من  
الشفعة وحياز المجلس واعتبار الفس في التقدين ، بل هي ليست بمعاملة ، نعم  
يشكل في احكام الرأء عنها ، على ما مر في الجزء الاول من جريان الرأء في مطلق  
التعاضد على الاحوط .

واستدل على وجوب الاجابة بوجوده :

(١) ان للابان ولاية الانتفاع بماله والانفراد اكمل بمأ

(٢) وجوب اصال الحق الى مستحقه والمال الى مالكه وهو هنا بالقسمة .

(٣) قاعدة في الضرر والضار .

واورد بعض السادة المعاصرين على الاول بان ثبوت الولاية على الانتفاع  
بالمال لا يقتضى الولاية على تبديل ماله ومال شريكه ، فان الملكية المشاعة غير  
الملكية المفروضة وتبديل الاولى بالثانية الذي يصير عنه بالقسمة وعرفت انها معاملة  
مستقلة اما يكون بتبديل مال نفسه ومال شريكه ودليل السلطنة لا يثبت الولاية

على التصرف الموجب للتصرف في مال الغير أيضاً

وعلى التامى بانه ايضاً لا يقتضى وجوب الاجابة ، لان الاتصال الواجب انما هو  
عدم الممانعة من تصرف المالك في ماله وهذا غير وجوب تبديله بمال آخر .

وعلى الثالث بعدم ترتب الضرر على عدم القسمة بل غايةه فوت النفع ، مع ان  
حديث لا ضرر لا يصلح لاثبات الوجوب لانه ناف للحكم لامتنع فاذا لا دليل على  
وجوب الاجابة سوى الاجماع وهو المستند <sup>(١)</sup> .

اقول اما الايراد الاول فيأتى بعينه واما الثاني فيصعب بان التبديل المذكور  
مقدمة لعدم الممانعة الواجبة فيجب بوجوبه . واما الثالث فيمكن ان يعاب عنه بان  
عدم القسمة كثيراً ما يكون ضرورياً كما لا يخفى .

واما الرابع ففيه ان الحديث وان كان ناعياً لا ممتناً الا انه ينمى جوار ابناء  
القسمة للممتنع لانه ضررى ، فاذا لم يجز الاماء صح احاراه وهذا معنى وجوب  
الاحانة ، نعم هو يكون حرجياً لا ذاتياً .

ثم ان بناء العقلاء على سلطنة الانسان على بدنه وافعاله وامواله ، وعلى عدم  
حوار مزاحمة الغير له فيها ، وهذا البناء ان لم يدعمه بالدلة اللفظية الشرعية ،  
لاقل من عدم ردعه شرعاً فهو حجة ، ولا شك ان الامتناع عن القسمة مزاحمة للمالك  
في ماله وهو غير مشروع ولعل هذا هو مرد الوجه الاول وعليه هذا فيصعب الايراد  
المتقدم عليه واما الاجماع الذى استند اليه السيد المشار اليه فلا يحتمل ساحتها  
راحباً كونه تمسدياً بل المظنون قويارجوعه الى بناء العقلاء المذكور .

هذا اذا لم تكن القسمة ضرورية واما اذا كانت ضرورية فان اتفاقاً عليها فهي  
جائزة ولا يسغى الاشكال فيها ، خلافاً للمحقق في الشرايع الا اذا اطلق عليها  
عنوان الاسراف او عنوان محرم آخر ، وان لم يتفق فان كان الضرر على طالب القسمة

دون الشريك تجب احاقته لما مر ، وان كان على الشريك سواء كان على الطالب ايضاً ام لا ، لانجب الاحاقه الا اذا كان صرر الطالب اكثر ، فلا يبعد وجوبها بناء على ما مر في مادة الضرر في الجزء الاول من هذا الكتاب و في سورة عدم وجوب الاحاقه واصرار طالب القسه لاند من مراحمه الحاكم حتى يحسم هو مادة النزاع .  
ثم الاظهر تحقق القسه بمجرد التراصي وعدم اعتبار القرعة فيها ، نعم هي تكفي لها بل تعين في سورة عدم التراصي

### تتمه

قال صاحب الجواهر

ثم ان الظاهر ما صرح به في الدروس واللحمة والرخصة وغيرها من عدم وجوب الاحاقه الى المهامة اي قسه المنقعة بالاجزاء او بالزمان . . . وانه لا يلزم الوفاء بها الواجب ، فتجاوز لكلا منهما فصحها . . . اقول الوجوه المتقدمة حاربه فيها ايضاً بمدسائهم على عدم القسه عنا لعدم امكانها ، ولم اجدل عدم الوجوب وحها وجبها . نعم يصح ما ذكره في مر من امكان القسه لعدم الدليل على الوجوب

### (٥٥) اجارة الكافر

قال الله تعالى : وان احد من المشركين استجارك فاحره حتى يسمع كلام الله <sup>(١)</sup> .

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ . . . واما رجل من ادعي المسلمين او افضلهم نظر الى احد من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام الله ، فان سمعكم فاحوكم في الدين وان ابى فابلقوه مأمنه واستعينوا بالله <sup>(٢)</sup> يظهر منه ومن غير معد احتصاص

١ - التوبة ٦ .

٢ - ص ٢٣ ج ١١ الوسائل .

الاجادة بالنسبة <sup>للشأن</sup> أو هو أحد معين آخر من تحوير لكن حد من المسلمين ، وهو وجوبها مخصوص بالنسبة الأكبر <sup>للشأن</sup> أو تتعلق بكل من توجد الاستبحار فيه .  
لاستماع القرآن فيه ، وجهان لا بعد رجوع لثاني إكمه فيما إذا أمكن للمستخير سماع كلام الله <sup>في الآيات</sup> ، ولم أحد عاجلاً من تعرض للموضوع <sup>(١)</sup> وعلى كبر يلحق بالمشارك مطلق الكافر . لاحظ ، دة الإلحاح في حرف الاء

### (٥٦) الاجتهاد

يجب الاجتهاد في احكام الله تعالى التي لا تكون ضرورية او قطعية وجوب تخييراً على كل مكلف ، فان العمل لا يتم بدون العلم بالاحكام اذا ترك الاحتياط ومنشأ العلم المذكور امران لا ثالث لهما وهما الاجتهاد والتقليد ، ويجب على كل مكلف بالوجوب الطريقي المعنى التحصيلي ان يكون مجتهداً ومقلداً او محتاطاً وما قيل في ابطال الآخر مطلقاً او في العمل به صحيح كما قرر في محله وهل يجوز للمتمكن عن الاجتهاد العمل بالتقليد اذا لم يكن له عدد ، فيه اشكال او مع لان مثله عالم عرفا ، والتقليد في مورد مراجعته العاقل الى العالم فلا بد من الاجتهاد ان لم يعمل بالاحتياط فتأمل .

ثم ان الاجتهاد مع قطع النظر عن الوجوب يعني التحصيلي المذكور يجب على المستعدين المتمكنين له بالوجوب الكفائي حتى ان فساد حوار تقليد الميت اقتدا ، اذ ليس كل حكم يحتاج اليه المكلفون مذكور في الكتب الفقهية السابقة كما لا يحصى علم هل الحرية . ثم الاجتهاد عبارة عن استبصار الواسع في تخصص الدخلة على احكام الله تعالى على ما فصل في علم اصول الفقه .

## (٥٧) الجهاد

اصل وجوب الجهاد كوجوب الصلاة و الركاة والصيام وغيرها ضروري في دين الاسلام، ولا اقل من كونه قطعياً لا يستحق الاستدلال جتى بالايات الكريمة، و تفصيل خصوصياته غير لازم في هذه الاعصار المظلمة التي لا يرفع صوت الدين الا في زوايا المساجد، ولا حامى له الاحملة العلم الدينى الذين لا يقدرّون على شيء ولا يطاعون في قليل و كثير، ولا رأى لمن لا يطاع، والى الله تعالى المشكى من هذه الدول اللثيمة التي يربها الكفر واهله ويدلها الاسلام واهله.

٧ هذا ولكن مع ذلك ندكر هنا بعض الموسوعات المهمة اجمالاً فنقول :  
( الاول ) يشترط وجوبه الكفائي زائداً على الشروط العامة المتقدمة بالدكورية والعمل من يدعى دسوح اشتراطها في الاسلام لم يكن محازفاً و بالحرية المدعى على اعتبارها الاجماع، وبالسلامة عن المرض و الفقر المانع عنه، قال الله تعالى : ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا تصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم<sup>(١)</sup>  
وقال تعالى : ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج<sup>(٢)</sup> و هل يشترط بوجود الامام وادنه حتى لا يكفي في وجوب الجهاد - من الحاكم الشرعى في الغيبة ام لا ؟ وقد نفى العلم بالحلاف في اعتنا - حسب الرياض في معكى كلامه والذي يصلح ان يستدل به على اشتراطه وجهان

(الاول) الاجماع المنقول الذي استظهر من بعض المصادر

(الثاني) الروايات الدالة على منع الجهاد بغير اذن الامام<sup>(٣)</sup>

١ - التوبة ٩١ .

٢ - الفتح ١٧ .

٣ - لاحظ الروايات الدالة من ص ٣٢ الى ٣١ ج ١١ من الوسائل .

اقول اما الاول فهو واضح الصنف ولا ينهض حجة على تقييد الاطلاق الثالث  
بمصر الواحد فكيف ينفيد وجوب الجهاد المدلول عليه بالآيات والروايات الكثيرة  
وهو من اركان الاسلام .

واما الثاني فالصحيح ان الروايات المذكورة تدل على حرمة الجهاد بادن  
السلاطين الجائرين الظالمين الذين جهادهم اولى من جهاد الكفار ، فالحركة  
الى ساحة الحرب و المعاتلة بامر هو لاء العسفة الفجرة غير واجبة ، بل غير  
مشروعة

وبالجملة الجهاد ليس كالصلاة والصيام والحج والزكاة امر امر ديني لا يحتاج  
الى امر حاكم وتحرير امر و تدبير مدير . ولا يجوز لكل احد بقدر على اقامة  
الجهاد من جهة تفوض امره في جماعة ان يقيم الحرب بل لابد ان يكون ذلك برأى  
من الرئيس الذي يترأس المجتمع الاسلامي واليه يرجع امر الحل والعقد فلا بد  
من استئذان الحاكم الشرعي في ذلك . وهذا مما لا فرق بين الامام المعصوم وغيره  
ففي زمان الغيبة يجوز بل يجب للمجتهد العام للشرائط ان يصدر امر الجهاد  
اذا رأى المصلحة في ذلك و اعتماد العصمة في الحاكم تقييد للآيات والروايات  
ملا مقيد كما لا يخفى . ونحصل المبحث في رسالتنا توصيح مسائل حنكـيـ

(الثاني) الجهاد الواحد على اقسام

(٩) الجهاد الاستدائي الذي يحارب المسلمون الكفار لاجل الدعوة الى  
الاسلام و هذا القسم جوازه فضلا عن وجوبه مشروط ما يصل الدعوة الدينية الى  
الكفار وعدم قبولهم الاسلام . فلا يجوز للمسلمين ان يبدؤوا بمحاربة العاقلين عن  
الاسلام اذ ليست الغاية القتل او اخذ الاموال واحتلال الاراضي او الحكومة او  
السلطنة على الناس ، بل الغاية شيوع الدين و رجوع الناس الى الحق و الى دين  
الله الفطري ، فاذا احتمل ان الكفار مسلمون اذا التفتوا ، لا يبقى مجوز للقتل و

وسفك الدم ويمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى: ول للدين كبروا ان يستهوا  
ببغفر لهم ما قد سلف<sup>(١)</sup>

بعم دا، منعووا من الاسلام وقول الحرية (فيما يصح احد الحرية) حار  
بل وحب محاربتهم واما قوله فلا يجوز بالاحلاف ولا شكال<sup>(٢)</sup>

وكذا لا يجوز محاربه الكفار الذين تصبهم الدعوة الاسلامية، ولكن  
استهوا حتى يعطروا في حقيقته الذين كما نعلم من قوله تعالى: وان احد من  
العشر كره استعاضك بالحق ومن امين المدة برأى انما لكم الصلاح

(ان قلت) مقتضى الاعلافت لو رده في الكتاب والسنة وان كان وجوب هذا  
النظم فصلا عن حوزة الا ان مقتضى بعض الادات الاخر اجتناب الجهاد والمقاتلة  
بالكفر الذين يقبلون المسلمين، فلا يكون الجهاد الانتدائي واحدا من لا يكون  
جائزا.

قال الله تعالى: وان اعترلوكم فم يقاتلوكم ولقوا اليكم السلم فما جعل الله لغير  
عليهم سبيلا<sup>(٣)</sup> وقالوا في سبيل الله الذين يقاتلوكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب  
المعتدين<sup>(٤)</sup>

سواء على تفسير الاعتداد بقتل من لم يقاتلوا وما والا فالانه توجب الدفاع ولا  
يظهر لها لي الجهاد الانتدائي بما راتنا في وجوب الجهاد الانتدائي بالايات  
الاحرى والعمدة هي الاية الاولى: الحروب ان الصغار الثلاثة المرفوعة والصغير المعزور

١ - الا نزال ٤٠

٢ - اعتدنا في معنى الحلاف على تتبع صاحب الحوزة (قده في ص ٥٥٧ من كتاب  
الجهاد).

٣ - النساء - ٩٠

٤ - البقرة - ١٩٠



بكلمة (على) فيها راحة الى مطلق الكفار ، بل الى من وقع معهم المصالحة و  
المصالحة ، فلاحظ ما قبل الآية وما ورد حولها وما في متن الآية من قوله تعالى (و  
القتوا اليكم السلام) تجد صدق ما قلنا وما الحملة وحوب هذا القسم من الجهاد امر  
مفروق عنه ، ملاحظه آيات القرآن وسيرة النبي ﷺ والمسلمين حتى تكرر  
منه ﷺ وهو في السرع وخصوصا في تمديد جيش اسلامه ولعن متحلفيها ولعن ما صنع  
بعض الفقهاء المقام حيث جعله كالمروري ولاحظ مادة العنوت

(٣) الدواعي اذ ادهم المسلمين الكفار ويخشى منهم على البيضة او يريدون  
الاستيلاء على بلادهم واسرهم واسبغهم واثبت اموالهم ، وهذا واجب على عامة  
المكلفين ولو كانوا عبيدا ، اذ امرهم في اعمى ودمرهم في غيرهم مهما امكن  
في اى مكان كان ، ووجوبه ايضا كفائى ، يدل على وجوبه حملة كثيرة من الايات  
والاسيما الدالة على وجوب الجهاد في سبيل الله

و في الجواهر ' قد يمتنع الوجوب بل قد يقال بالحرمة لو اراد الكفار  
ما لم يصح بندان الاسلام او جميعها في هذه الارض من حيث السلطنة مع بقائهم  
للمسلمين على اقامه شعار الاسلام وعدم تعرضهم في احكامهم بوجه من الوجوه  
ضرورة عدم حوار التمرير ، البعض من دون ادل شرعى ، بل اظاهر اندراج في  
المواهي عن القتال في زمن العيبة مع الكفار في عرس ما ستثنى ادهو في الحقيقة  
اعانة لدولة الباطل على مشه ، نعم لو ارد الكفار محو الاسلام ودرس شعائره وعدم  
ذكر محمد ﷺ وشرعيته فلاشكال في وجوب الجهاد حينئذ ولومع الحائر لكن  
يقصد الدفع عن ذلك لا اعانة سلطان الجور ، بل الاجماع بتسوية عليه مضافا الى  
النصوص بالخصوص التي تقدم بعضها دالى عموم الامر بالقتال في الايات المتكررة  
الشاملة للعرض ، بل طاهر الاصحاب انه من اقسام الجهاد فتشمله اياته ورواياته و

ان كان لا يشترط فيه الشرايط الخاصة التى هى للجهاد الاستدائى للدعا الى الاسلام.  
وقال فى محل آخر منها<sup>(١)</sup>.

بل طاهر غير واحد كون الدفاع عن بيعة الاسلام مع هجوم العدو - ولو فى  
ومن الغيبة - من الجهاد ، لاطلاق الأدلة ، واختصاص المواهى بالجهاد اشتداء للدعاء  
الى الاسلام من دون امام عادل او متصوبه - ولا اذنهما فى زمان سبط اليد والاصل  
بقائه على حاله الخ .

اقول : كون الدفاع من الجهاد متين بل لعله من الواضحات حسب دلالة  
الآيات الكريمة ، وقد مر ان وجوب الجهاد الاستدائى ايضا غير موقوف على اذن  
الامام او ثلثه الغرض ثم ان الدفاع واجب على الحر والممد والركر والاشي و  
السليم والمريض والاعمى والاعرج وغيرهم ان احتيج اليهم ، ولا يختص بس قصد  
من المسلمين بل يجب على من علم بالحوال الهوس اذا لم يعلم قدرة المقصودين  
على المقاومة ويتأكد الوحوح على الاقرين والافريين كما صرح به صاحب  
الجواهر (قده) ايضا .

(٣) مساعدة المسلمين المستضعفين قال الله تعالى : وما لكم لانقاتلون فى  
سبيل الله والمستضعفين من الر حال والماء والولدان الذين يقولون ربنا احر حنا من  
هذه القرية الظالم اهلها<sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى . وان استنصر واكم فعليكم النصر الاعلى قوم سنكم وبهم ميثاق  
والله صا تعملون صبر<sup>(٣)</sup> .

وهذا القسم فى عصر الحاضر محل اشتلاء للمسلمين حيث يقع المسلمون

١ - ص ٥٥ - كتاب الجهاد من الجواهر -

٢ - النساء ٧٥ .

٣ - الاقبال ٢٢ .

في بلادهم تحت صفت الكفار وهجومهم فيجب على مسلمي سائر البلاد مساعدتهم سواء استنصروا أم لا في صورة عجزهم عن المقاومة ودفع هجوم الكفار ولكن من المؤسف أن المسلمين اليوم لا قدرة لهم على النصر ومن يملك القدرة في البلاد الإسلامية وتوجد لديه الأسلحة الحديثة لسوا من المسلمين في الأعلى ، بل عملاء الكفار وأسوأهم انقاذ الله المسلمين من هذه النكبة والظلمة والاشقاق نعم ان الله لا يغير ما يقوم حتى يعير واما بانفسهم

(٤) مقاتلة أهل الكتاب أدام يقاتلوا شرائط الذمة أو احلوا بها قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الدين أو توالى الكتاب حتى يمتطوا الحربة عن بدوهم صاعرون<sup>(١)</sup>

(٥) محاربة المعتكفة الذين خرجوا من طاعة الامام العادل المصوم ، وقد ادعى عليه الاحماع بتسميته ، وقيل ان المحكى منهما مستفيض كالنصوص من طرق العامة والخاصة<sup>(٢)</sup> ومنها محاربته اصحاب الحمل والصعين والحوارح ومحاربة معاوية الطاغية وفتنه الناعية في زمن المظفر الاكبر الحسن المحتنى عليه السلام .

(٦) مقاتلة الطائفة الناعية من الطائفتين المؤمنين وسيأتي بحثها في حرف القاف وهذه الاقسام ربما تختلف في بعض الاحكام

واما محاربة قطاع الطريق والمص والعدو في مقام الدواع فليست من محل البحث في شيء

(الثالث) الظاهر من الادام الواردة في القرآن الكريم لزوم جهاد الكفار كلما امكن واحتيج اليه بحسب القوة والاستعداد وليس لتحدد فلة وكثرة

حدد معين

وما يقبل من نافر، يفعل الجهاد في السنة مرة، يدعى بعض لمحققين  
 دعوى الإجماع عليه واستدل عليه بعضهم بقوله تعالى: «إِذَا انْشَارَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ  
 فَأَقْتَرُوا الْمَشْرُكِينَ مَعْتَمِرًا تَعْلُقُ وَجُوهًا عَلَى الْأَسْلَاحِ فَجَبَّتْ كُلُّهَا وَجِدَ الشَّرُّوهُ لَا  
 يَتَكَبَّرُ فِيهِ دُعَاءُ ذَلِكَ فَحَيْهَ لَعْنَةُ لَعْنَةِ الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ التَّكَرُّادِ مُعْجَبٍ، وَالْأَمْرُ الْمَطْلُوقِ  
 «الأسلاح لرفع الحظر والجمع الثالث بحلول الأشهر الحرم للأفدة الوحوش  
 المشروط بوجود شرطه ونفاذ موضوعه غير دلالة الأمر المطلق على التكرار  
 (الرابع) قال الله تعالى: «إِذَا جَاءَ الْحَرَامُ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَعِظْ عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>  
 ويتبعه هنا سؤال وهو: هل السي لم يجهد المنافقين ولم يقتلهم وجوابه أن  
 الجهاد هنا ليس بمعنى القتال كما في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ وَأَقْبَلُوا لِهَدْيِهِمْ  
 سَلَامًا» بل الله لمع المحسنين وقوله تعالى: «وَأَنْ جَاهِدُوا لَتَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ  
 بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup> وقوله: «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ»<sup>(٣)</sup> فتدبر، وفي صحيح أبي  
 بصير عن أبي بكر رضي الله عنه جاهد الكفار والمنافقين بالمال والفرانس<sup>(٤)</sup>

أقول: الجهاد إما شرعت لنشر الإسلام ورفض ما يمنع عنه والمناحق حيث  
 يقر بلسانه أنه مسلم ومطعم الإسلام ويتظاهر به لا يبقى سبباً لقتله وجهاده ولعله  
 لا حيلة له جاهد النبي معهم فكان معنى الآية ما سبق وأما تفسيره: (جاهد الكفار  
 والمنافقين) فهو خلاف الظاهر جداً ليس عليه دليل

## (٥٨) الجهاد بالمال

قال الله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا

١ - التوبة ٧٣ - التحريم ٩ .

٢ - لصكوت ٨ ١٥ .

٣ - الحج ٧٨ .

٤ - ص ١٤٥ ج ٢ تفسير البرهان .

«مو لهم وانفسهم في سبيل الله اذلك هم الصادقون»<sup>(١)</sup>.

وقل تعالى: «عزوا حقا وثقالا»<sup>(٢)</sup> وجاهدوا اموالكم وانفسكم في سبيل الله<sup>(٣)</sup> المستفاد من لاشئ وشرهما وحبوب بدل المال في الجهاد بجميع اقسامه سواء وحب المقاتلة على الداء لا يحب لعدد من الاعدار

وبالحمله قد يحب الجهاد بالنفس ودمال مما وقد يحب الجهاد بالنفس فقط وقد يحب المال فقط، وكل من حكم الاخيرين مطلق لان وحبوب الثاني معلق على عدم وحبوب الاول والجهاد في كل زمان كان موقفا على اعداد الاسلحة الدعائية والهجومية ووسائل النقل

وحيث تطورت آلات الحرب في هذه الاعصار لاجرم احتاج الحرب الى اموال طائلة كثيرة جداً، فيجب على المستطيعين من المسلمين بدل المال لشرائها وتوليدتها اذا قامت الدولة الاسلامية ولم تقدر على تحصيل آلات الحرب واعداد شرطه معد الماء المحمرك والصرائب الطالمة المحرمة في القانون الاسلامي وهذا البدل غير بذل المال بعنوان الزكاة والخمس وغيرهما.

### (٥٩) تجهيز النائب للحج

قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: ان امر المؤمنين صلوات الله عليه امر شيعياً كسراً لم يحج قط ولم يطق الحج لكسره ان يجهز رجلاً يحج عنه<sup>(١)</sup>.

اقول: لا فرق - حسب اطلاق الرواية في كون النائب ضرورياً وغير ضرورياً،

١ - الحجرات ١٥.

٢ - قيل ان الثقال - وهو جمع ثقل - كناية عن وجود المواسع الشاغلة كمشاغل المالية وحب الاهل والولد والاقرباء ونحو ذلك ولحمه كناية عن خلاف ذلك.

٣ - التوبة ٤١.

٤ - ص ٤٥ ج ٨ الوسائل

وسواء حصلت الاستطاعة المالية قبل عدم الطاقة او بعده . الا ان يمنع اطلاقها لانها نقل قصية في واقعة فلا تشمل صورة حصول الاستطاعة بعد عدم الطاقة ، ولذا قيل بعدم وجوب الاستئانة في العرس الثاني لما أتى في مادة الحج من الروايات الدالة على اعتبار الصحة في الاستطاعة الظاهرة في عدم الوجوب رأساً عند المرض المانع عن مباشرة الحج ، وليس في روايات الباب ظهوراً معتدّاً به في شمول العرس المذكور حتى يقال ان الصحة شرط في وجوب المباشرة دون مطلق الحج ولو بالاستئانة خلافاً لجميع فلاحظ ومثله نقول في المصدود فان مقتضى الجمع بين ما دل على اعتبار تعلية السرب وصحيج العلبي الاثنى هوداك .

نعم في الرواية قيود اربعة يشكل ثبوت الحكم المذكور عند انتفاها لانه على خلاف القاعدة .

(الاول) ان يكون المكلف شيخاً كبيراً فلا يشرع الحكم المذكور للشاب المأبوس عن اتيان الحج كما اذا عمى او مرض مثلاً

(الثاني) ان يكون آثاماً لا يرعى روال عجزه فلا يشمل الحكم ما اذا احتمل البرء وعن المعتمد الاجماع عليه

(الثالث) ان يكون يأسه وعجزه عن الحج لاجل كبر سنه دون ما اذا استمد عدم طاقته الى مرض اخر كالعمى والشلل وغيرهما .

(الرابع) كون الثالب رجلاً فلا تنوب المرأة عن الحي والمجنون ، نعم لا يقف الحكم في المنوب عنه على الشيخ بل يلحق به الشيخة الكسيرة لقاعدة الاشتراك . ومثل هذه الرواية صحيحة معاوية بن عمار عنه عليه السلام ان علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط ولم يطلق الحج من كبره ، فامر به ان يجهزه رجلاً فيحج عنه <sup>(١)</sup>

نعم في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : كان على صلوات الله عليه يقول :

لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او حاله مغم فلم يستطع الخروج فليحجر رجلا من ماله ثم يبعثه مكانه <sup>(١)</sup> ولا حله يلغى اعتبار القيد الاول والثالث فيشتت الحكم في حق الشاب والشيخ اللذين لم يطبقا الحج لمطلق مرض . بل لمطلق مانع وان كان غير مرض لاجل صحيح العلبي ، بل يمكن ان تلغى به القيد الرابع ايضاً <sup>(٢)</sup> قال الصادق عليه السلام : ان كان رجل مومراً حاله بينه وبين الحج مرض او امر يبعده الله عز وجل فيه فان عليه ان يحج عنه سريرة لاماله <sup>(٣)</sup> وفي الوسائل : مرض او حصر او امر . . .

اقول : دفعية العمود على هذا الصحيح وحج الاحجاج على الموسر وان كان حلول المانع مقارناً بحصول يساره فلا يعتبر في الحكم الا اليسار المالي ولو بعد العجز .

لكن لا يبعد ان يعتبر فيه استقرار وجوب الحج الماشركا بتقريب ان وجوب الاحجاج ليس حكماً مستقلاً مرأه اخيراً وغير مربوط بوجوب الحج ، بل هو قائم مقامه ويثوب منابه فينتهي في صورة عدم استقراره ، ويدل عليه ايضاً الروايات الدالة على اعتبار الصحة وغيرها في وجوب الحج فانها اظهر من هذه الصحيحة في هذه المسألة ، كما ان المتعاهم عرفاً شمول الصحة المذكورة للمتعمك المتنافي له الشيخوخة والهرم فلا حظ وتدبر ! وعليه فمن نذر قبل اليسار زيادة الحسين عليه السلام في يوم عرفة من كل سنة ثم حصلت الاستطاعة وقتها صحة النذر المذكور لا يجب الاحجاج وتجهيز غيره لاجل هذه الصحيحة ، نعم هي بقيد المالك بكونه سريرة <sup>(٤)</sup>

١ - ص ٢٧٣ ج ٢ فروع الكافي .

٢ - ويدل عليه ايضاً بعض المطلقات الاخر ايضاً لاحظ ص ٣٠٦ المصدر

٣ - ص ٢٧٣ ج ٢ فروع الكافي .

٤ - وللمؤلف قصة لطيفة حول هذا القيد وقعت له قبل سنوات .

لكن الظاهر عدم كونها مقيداً لثائر المطلقات فيكفي الذي حجج سابقاً ايضاً كالذي  
لا مال له . وفي الجواهر : لمعلومية عدم وجوب استثناء الضرورة

بعم صحيح محمد بن مسلم <sup>(١)</sup> لا يدل على اعتبار اليأس عن اتيان الحج ابداً .  
بل مقتضى إطلاقه المعز في السنة التي اراد الخروج وقد صرح غير واحد بان  
الوجوب انما هو فيما اذا لم يرح رواله ، واما ما يرجح رواله لم تحب الاستثناء فيه ،  
بل عن المنتهى الاجماع عليه ، بل عن المدارك انه لو حصل اليأس بعد الاستثناء  
وجب عليه الاعادة لان ما فعله اولاً لم يكن واحداً ولا يحري عن الواجب لكن في  
محكي الخلاف . اذا كان به عليه يرجح روالها مثل الحمى وغيرها فالحج رجلاً عن  
نفسه ثم مات احراً عن حجة الاسلام ثم ادعى الاجماع العرفه والاخبار

اقول هذا الكلام غير ظاهر في الاحراء بعد المراء بل ولا في الوجوب فتدبر  
هذا وذهب الشهيد الاول (قده) في محكي دروسه الى ان وجوب الاستثناء يسوري  
ان يش من المراء والاستصحاب العود ونعمه صاحب الحقائق (ره) تمسكاً بظاهر لاحاد  
المتقدمة كما قبل

وصاحب الجواهر حملها على النذر فيمن لم يستقر عليه الحج سابقاً وعدم  
كما تنه عن الحج الواجب وانما قل وجوب الاستثناء على من استقر الحج دمه سابقاً <sup>(٢)</sup>  
وهذا مما لا خلاف فيه بل ادعى عليه الاجماع .

اقول الامر في الصحيح المذكور يدور على امور . الحمل على النذر ،  
الحمل على الوجوب التعدي وهو بعيد جداً ، تقييد المدد بالدوام اما لاجل الرأيتين  
الاوليتين واما لاجل ما هو المعلوم خارجاً لما هو المر كوز في دهن اهل المحاذرة  
والمشترعة من اعتبار الدوام في العذر ، الا ترى انه اذا قيل المدد دور تسمم او يصلى

١ - وكذا صحيفة العلى .

٢ - ص ٢٥٨ حج الجواهر الطبعة القديمة .



حالية . بقاء لا يراد به مطلق العذر ولو في ساعة من الوقت الموسع فمن احتمل زوال العذر لم يحز له الاكتفاء بالنسيء او الصلاة عن جلوس مثلاً ، بل لو صلى كذلك باعتقاد دوام العذر .

ثم تبين خلافه وحجت الاعداء . ويؤيد المقام انه لم يحك عن احد القول بوجوب الاستئانة والاحتذاء اذا علم المكلف زوال عذره في السنة الآتية وتمكنه من اتيان الحج مباشرة .

ومنه يظهر انه لو اُحج غيره عن نفسه مع رجاء زوال العذر ولكن استمر العذر صح الحج وكان محزياً عن حجة الاسلام لان الموضوع هو العذر المستمر ولا مدحلية للنسيء والرجاء في الحكم الواقعي وانما اليأس كالطريقا عقلائيا الى احراز اثر الموضوع واما لو عكس الامر فاعتقد دوام العذر فاحج غيره ثم زال العذر فهل يجب عليه الحج مباشرة ام لا ؟ فيه وجهان ، اولهما مشهور كما قيل وهو المطابق للمقواعد ، وثانيهما مستفاد من اطلاق روايات الباب فتدبر

بقول صاحب العروة . والظاهر كفاية حج المترع عنه في صورة وجوب الاستئانة ، وهل يكفي الاستئانة من الميقات كما هو الاقوى في القضاء عنه بعد موته وجهان لا يعد الجواز حتى اذا امكن في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع ولكن الاحوط خلافه ، لان القدر المتيق من ا حصار الاستئانة من مكانه كما ان الاحوط عدم الكفاية في المترع عنه لذلك ايضا . اقول . ولما افاده وجه غير بعيد كما لا يخفى على المتأمل .

## حرف الحاء

### (٤٠) حب اولياء الله

في حصة الفصل عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال : « حب اولياء الله واجب وكذلك بغض اعداء الله » والرائة منهم ومن ائمتهم <sup>(١)</sup> .

اقول: الظاهر ان المراد باولياء الله المومنين المواليين لائمة المتر عليه السلام للاطلاق ولما في ذيل الرواية، فيحتمل حمل الامر على الاستصحاب لمد وجوب حب مطلق المؤمن، وبغض اعداء الله والثبات حرمة محبة الكفار وانحازهم اولياء كما مر في الجزء الاول.

ويؤيد عدم ثبوت الحقيقة الشرعية للفظ الواجب في معناه المصطلح عليه، لكن الظاهر ثبوته في مثل زمان الرضا عليه السلام

نعم ان خصنا اولياء الله بالائمة عليه السلام كان الحكم هو الوجوب، بل ادعى عليه الاحماع بعض علماء العامة، ويدل عليه في خصوص اصحاب الكساء كما ياتي في حرف الواو قوله تعالى : قل ما سئلكم عليه احراً الا العودة في القربى <sup>(٢)</sup>

ويحتمل وجوب حب المؤمن من حيث انه مؤمن ، بل لعلة لا ينعت من حب الله والايمان به وكذا وجوب بغض اعداء الله من حيث كونهم مخالفين لشرعية الله .

ثم ان الحب وان كان قهريا غالبا غير انه يمكن تحصيله بالتلقين والتوجه الى ما يترتب عليه من الفوائد الاحرارية ولاحظ مادة العودة في حرى الوار

### (٤٠) حبس الامر بالقتل والعبد القاتل

قال الماقرئ <sup>(١)</sup> في صحيح زرارة في رجل امر رجلا بقتل رجل (فقتله) فقال: يقتل به الذى قتله ويحبس الامر بقتله في الحبس حتى يموت <sup>(٢)</sup>.

ان كان الفعل (يحبس) بمعنى الاشاء فهو والا يستفاد الوجوب معاياتى من وجوب اقامة الحدود ، اذا عرفت هذا فهنا مسائل .

(١) اذا اكراه احد احدا على قتل ثالث فان كان الاكراه بتوعده على ما دون النفس فالحكم كما مر من حبس المكروه وقتل القاتل ، لان الاكراه المذكور لا يجوز قتل النفس المحترمة ، وان كان بتوعده على النفس او نفس من يجب عليه حفاظة ففيه اشكال لعدم حريان حديث نفى الاكراه ونفى الجرح لانهما وردا مورد الامتنان المتساوى للمكروه ومن يرا دقتله بل لايجرى حديث لا ضرر ايضا في المقام لان الضررين متساويان ولذا حكى عن المشهور الحاق هذا الفرض ايضا سابقه

لكن الاظهر دخول المقام في بحث دوران الامر بين المعذورين وهما حرمة قتل النفس المحترمة ووجوب حفظ نفسه او حرمة القاء نفسه في التهلكة فيمنخير هو في تقديم احدهما فلا يكون القتل محرما حتى يقتضيه الا ان يقال باهمية الاول من الثاني.

واما ما في صحيحى ابن مسلم و الثمالى من حمل التقية لحقن الدم ففند بلوغه لاتفية <sup>(٣)</sup> فهو لا ينافى المختار بل لا يتصل بالمقام لان عدم مشروعية التقية

١ - ص ٢٢ ج ١٩ الوصال .

٢ - ص ٤٨٣ ج ١١ .

لا يستلزم بذل النفس كما لا يحضى ، واما نوث الدية على القاتل فليس يتعلق به كلامنا هنا .

(٤) القاتل المكره او المأمور اما يكون دليفا عاقلا واما يكون مجنونا او صبيّا غير مميز او حيوا اما او يكون مسرّاً مرافقا

فعلى الاول يحرى مامر وعلى الثانى والثالث والرابع يكون القاتل هو الامر والمشير ، والمماشر كالالة وعلى الاحبر الامر ليس بقاتل والقاتل لا يقتصر منه

(٣) حكى عن المشهور عدم الفرق فى الحكم بين كون القاتل عبدا للامر او لا عملا ما طلاق الصحيح المتقدم والاقوى ودق الجمع خلافا وان الواجب قتل الامر وحس البعد القاتل لمقترة اسحق عن الصادق عليه السلام فى رجل امر عبده ان يقتل رجلا فقتله ، قال . فقال يقتل السيد نه <sup>(١)</sup> ولصحيح اخر عن امير المؤمنين عليه السلام . وهل عبد الرجل الا كسوطه او كيمه يقتل السيد ويستودع العبد فى السجن حتى يموت <sup>(٢)</sup> ويمكن ان يلحق لاحل التعليل المذكور القواد العسكرين بالسيد فلا حظ ولا بد لفهم معنى الامر من مراجعة اللغة واصول الفقه

(٤) وجوب الحس على الحاكم الشرعى ومع فقدته او عجزه لا يبعد تعليقه بالقادرين كفائا ولكن مع الادن من الحاكم على الثانى .

### (٥) حبس مخلص القاتل

فى صحيح حرير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل قتل رجلا عمدا فرمى الى الوالى فدفعه الوالى اولاء المقتول ليهتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولاء . قال . ارى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولاء (اذا) حتى يأتوا بالقاتل . قيل : فان مات القاتل وهم فى السجن ؟ قال . ان مات

فعلیهم الدبة يؤدونها حیما الى اولیاء المقتول<sup>(١)</sup>.

اقول لا یتفاد وحب الحبس المذكور من اللفظ و معنواه ، فهو واجب من جهة اقامة الدين<sup>عنه</sup> الامام والمعاكم.

### (٦٢-٦٣) حبس المرتدة والسارق

فی صحیح عیث عن الصادق<sup>عليه السلام</sup> عن ابيه عن علی<sup>عليه السلام</sup> قال : اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم تقتل ولكن تمس اندا<sup>(٢)</sup>.

وفی صحیح حریر عن الصادق<sup>عليه السلام</sup> لا یخلد فی السجن الاثلاثة : الذی یمسک علی الموت ، والمرأة ترند عن الاسلام ، والسارق بعد قطع اليد والرجل<sup>(٣)</sup>

وفی موثق عماد بن صهیب عنه<sup>عليه السلام</sup> : المرتد یتتاب ، فان تاب والاقبل ، والمرأة یتتاب فان تاب والاحتبست فی السجن وامر بها<sup>(٤)</sup>

وفی صحیح اخر عن الباقر بن فضال<sup>عليه السلام</sup>.... فان تاب والاحتبست فی السجن وضيق علیها فی حبسها<sup>(٥)</sup>.

وفی صحیح حماد عنه<sup>عليه السلام</sup> فی المرتدة عن الاسلام ، قال : لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع الطعام والشراب الا ما یمسک لنفسها وتلبس خشن الثياب و تضرب علی الصلاة<sup>(٦)</sup>.

اقول: الاستخدام احد مصادیق الضيق والاصرار ، وحل یجوز استخدامها خارج السجن اذا لم یمكن داخله ام لا بل ینقل الى غیره من افراد الاصرار ، فیه

١- ص ٣٤ ج ١٩ الوسائل .

٢- ص ٥٤٩ ج ١٨ .

٣- ص ٥٥٠ و ص ٢٢١ المصدر.

٤- ص ٥٤٩ المصدر .

وحسان، مقتضى العمود على النص هو التالي .

### (٥) حبس الشاهدين

قال الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ خِرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْ لِمَا مَصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسَبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فِيْ قِسْمَانِ لِلَّهِ إِنْ أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ لَهُ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ أَنَا أَعْلَمُ بِالْإِيمَانِ (١).

اقول : لا يستفاد من الآية وجوب الحبس وهو الإبقاء نصياً فإن وجب فهو لأجل واحد آخر فلاحظ التفاسير والروايات .

### (٥) حبس فاعل الفاحشة

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال إن أمي لا تدفع يد لامر ، فقال : فاحسها ، قال قد فعلت ، قال فامنع من يد رجل عليها ، قال قد فعلت . قال فيدها فانك لا ترضاها مني وأصل من أن تمنعها معارم الله عز وجل (٢).

اقول لأبأس ما تعمدي من الأم إلى الأب والأولاد والأخوة والأخوات بل إلى مطلق الأقارب ومن الزنا إلى اللواط والمحاققة والسرقه وشرب الخمر وحب ذلك كما يدل عليه ذيل الرواية .

لكن استفادة الوجوب من الرواية مشكلة بل ممنوعة ، والمتيقن منها هو حوازي ذلك ، نعم لا مانع من التعمدي عن المعارم إلى مطلق الأقارب بل إلى الاحباب في الجملة ماذن الحاكم الشرعي إذا أمكن .

١ - المائدة ١٠٥ .

٢ - ص ٤١٤ ج ١٨ الوسائل .

### (٦٤) حبس الممسك للقتل

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجلين امسك احدهما وقتل الاخر قال يقتل القاتل ويحبس الاخر حتى يموت غما كما حبسه حتى مات غما <sup>(١)</sup> وفي موقعة سماعة قال : قضى امير المؤمنين في رجل شد على رجل ليقتله و الرجل فار منه فاستقبله رجل اخر فامسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله ، فقتل الرجل الذي قتله : وقضى على الاخر الذي امسكه عليه ان يطرح في البحر ابداً يموت فيه ، لانه امسكه على الموت <sup>(٢)</sup> .

اقول لكن السند لا يخلو عن ارسال فان سماعة لم ينقل قصادة امير المؤمنين عن امام معصوم ولا عن ثقة عاصر امير المؤمنين عليه السلام لكن رواه الشيخ (قدم) باسناده من الحسين بن سعيد عن ابن ابي نجران عن عاصم عن محمد بن قيس عن الماقر عليه السلام والسند صحيح ان شاء الله

وهي رواية الكوفي عن الصادق عليه السلام : ان ثلاثة نفر ذهبوا الى امير المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا ، واقتل الاخر فقتله ، والاخر يراهم . فقضى في (صاحب) الرواية ان تمل عيناه <sup>(٣)</sup> وفي الذي امسك ان يسجن حتى يموت كما امسكه ، وقضى في الذي قتل ان يقتل <sup>(٤)</sup> .

وفي السند التوفلي الذي لم يثبت اعتباره رواياته ، لكن الصدوق رواه باسناده الى قضاي امير المؤمنين عليه السلام والاسناد صحيح .

(تنبيه) استوفينا بيان موارد الحبس في الروايات في كتاب القضاء الذي الفناه بعد هذا بمدة (١٤٠٤ هـ) في بلدة قم) لكنه طبع قبل طبع هذا الكتاب.

١ - ٢ ص ٣٥ ج ١٩ .

٢ - سجل المين كلها .

٣ - ص ٣٥ و ص ٣٦ المصدر .

### (٦٥) التحجب

يحب على البالغات التحجب على ما ذكرناه في الجزء الاول من هذا الكتاب في مادة الابداء ولاحظ مادة الادعاء في هذه الجزء ايضا .

واما قوله تعالى: واذا سئلتهم عن متاعا فاسئلوهن من وراء حجاب ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن (الاخرا ب ٥٣) الدال على لزوم التكلم مع نساء النبي ﷺ عند الحاجة من وراء الحجاب المستلزم لتحجبهن من الاجاب مطلقا وان قلنا ما احتصاص الحكم بازواج الرسول ﷺ فلا بحث فيه اليوم وان عممناه لميرهن بقرينة الذيل واستفادة الحكم الالزامي منه مشكلة لعدم وجوب كل اطهر على المكلف .

الا ان يقال ان الوجوب مستفاد من الامر والاطهري لانفاقه، نعم ان اللازم على الرجال عدم النظر اليهن ما يوحه كان كقمص المين او صرفها ولم يمت احد باشتراط الحجاب في جواد مكالمه الرجال مع النساء ويعمل الامر على تعميم التنزيه والاحتياط او الارشاد او على منع الاصحاب من دخولهم حجرات النبي ﷺ بداعي سؤال المتاع عن ازواجه فلا خط وتأمل والله العالم .

### (٦٠) احجاج النائب

سبق بحثه في مادة التحجير في هذا الجزء فلاحظ ان شئت .

### (٦٦) الحج عقوبة

في صحيح زرارة المصممة قال سألته عن معمر عشي امرأته وهي محرمة ، قال جاهلين او عالمين ؟ قلت : احببني في (عن) الوجهين جميعا ، قال ان كانا جاهلين استغفرا ربهما ومصيا على حجهما وليس عليهما شيء ، وان كانا عالمين فرق بينهما



من المكان الذي احدثنا فيه وعليهما بدنة وعليهما الحج من قابل ، فاذا بلغا المكان الذي احدثنا فيه فرق بينهما حتى يقصيا نكهما ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا ، قلت : فاي الحجتين لهما قال : الاولى التي احدثنا فيهما ما احدثنا ، والاخرى عليهما عقوبه <sup>(١)</sup> .

وبإني نفعيله في باب الكفارات في الحر والراعي ان شاء الله .

### (٦٧) الحج كفائيا

يجب الحج كفائيا على عامة المكلفين في فرض خلو البيت عن الصجاج على ما مر بحثه في مادة الجبر فلاحظ .

### (٦٨) الحج عن الميت

اذا كان على الميت حج واجب ولم يأت به عسبانا او نسيانا او لعذر آخر حتى مات يجب على ورثته ان يقصوا الحج عنه اصليا كان او عرسيا ، ويدل على وجوبه جملة من الروايات منها صحيحة معاوية عن الصادق عليه السلام في رجل ضرورة مات ولم يصح حجة الاسلام وله مال ، قال : يصح عنه ضرورة لا مال له <sup>(٢)</sup> .

ومنها صحيحة الحلبي عنه عليه السلام . . . يقضى عن الرجل حجة الاسلام من جميع ماله <sup>(٣)</sup> .

ومنها موقفة سماعة عنه عليه السلام عن الرجل يموت ولم يصح حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موسر ؟ فقال : يصح عنه من سلب ماله ، لا يحوز غير ذلك <sup>(٤)</sup> .  
ومنها صحيحة ابن ابي عمير قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نذر لله ان

١- ص ٢٥٧ ج ٩ الوسائل .

٢- ص ١٢١ ج ٨ الوسائل .

٣- ص ٢٠٥ المصدر .

عاقى الله ابنه من وجهه ليحببته الى بيت الله الحرام ، فعاقى الله الابن ومات الاب فقال المحبة على الاب يؤذيها عنه بعض ولده ، قلت : هي واجبة على ابنه الذي ندر فيه ؟ فقال هي واجبة على الاب من ثلثه ، او يتطوع انه فيحج عن ابيه <sup>(١)</sup> .

فلو تكن الرابطة لا تغلو عن اشكال فان المنذور اما احجاج الابن المريض وحده او مع رجل كبير اخر او مع حجه ايضا اما ينحو وحدة المطلوب او تعدده ، وقول الامام عليه السلام بوجوبه على الميت انما يتم على فرض تعدد المطلوب وعدم قبول الابن الذهاب الى الحج وهو غير مريض في جواب الامام ولا يتوجه هذا الاشكال الى صحيح مسمع الحاكي قول رسول الله ﷺ نعم يظهر منه ان تحقق الشرط مدفوت النذر يوجب الوفاء بالنذر ولا يمكن التعدي الى غير الموردان قلناه فيه لانه على خلاف القاعدة .

ومنها صحيحة الكناسي قال سألت ابا حمزة عليه السلام عن رجل عليه حصة الاسلام ندر ندرا في شكر ليحببني به رجلا الى مكة فمات الذي ندر قبل ان يحج حصة الاسلام ومن قبل ان يفى بنذره الذي ندر ، قال : ان ترك ما لا يحج عنه حصة الاسلام من جميع المال واخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره ، وقد وفي بالنذر ، وان لم يكن ترك ما لا الا قددر ما يحج به حصة الاسلام حج عنه بما ترك وبهج عنه ولية حصة النذر انما هو مثل دين عليه <sup>(٢)</sup> .

اذا تقرر هذا فينبغي ان نذكر بعض فروع المسألة .

(١) انما يجب القضاء عن الميت اذا لم يتلس بالحج اصلا او تلس ولكن مات دون الحرم ، واما اذا مات بعد الاحرام في الحرم فلا يجب القضاء عنه لصحيفة الكناسي عن الماهر عليه السلام في رجل خرج حاجا حجة الاسلام فمات في الطريق ، فقال : ان مات في الحرم فقد احزأت عنه حجة الاسلام ، وان مات دون الحرم فليقتض عنه حصة الاسلام <sup>(٣)</sup> . مثله رواية ترمذي المعجل لكن جريان الحكم في الحج

التذرى مشكل لاختصاص الروايتين بحجة الاسلام واطلاق مرسله المعيد لاعتباره  
به واطلاق كلام الحدائق غير مرضى دقاقا لصاحب العروة اقول : وعليهما تحمل  
صحيحة زرارة (١)

وقال صاحب الحدائق (ره) . لاختلاف بين اصحابنا (ر) في ما اعلم في ان  
من مات بعد الاحرام ودخول الحرم برئت ذمته (٢) .

(٣) هل المكلف به الحاكم الشرعى او الورثة او عموم الناس ؟ لا بعد تعيين  
الوسط بالاطلاق العقامى اذ غير الورثة مما يحتاج تعيينه الى البيان ، والسيرة ،  
ايضا تؤيد ذلك فتجب على الورثة قصائه وان لم يحددوا الميراث ، اولم يكن كما  
اذا لم يترك الميت ما يزيد على حقه كما هو مقروص بعض النصوص . ويدل عليه  
ايضا ذيل صحيحة الكناسى المتقدمة آتاهم هو لا يشمل الحج التذرى لكن العاقبة  
بحجة الاسلام غير معيد كما لا يخفى (٤) .

ثم لو تعدد الورثة فالظاهر تعلق الوحوب بهم بنحو الكفاية ومع التشاح لا  
يبعد الرجوع الى القرعة مع التساوى في القدرة على الاداء وفي تقديم الذكور  
على الاناث وحه قريب للانصراف والسيرة ومع الامتناع وعدم امكان الاجار يجهز  
الحاكم رجلا من مال الميت لانه من الحسنة .

هذا ولكن في صحيحة العجلي عن الصادق عليه السلام : سألته عن رجل استودعنى  
مالا وهلك وليس لولده شئ ولم يحج بحجة الاسلام ، قال : حج عنه وما فضل  
فأعطهم (٥) .

١ - ص ٤٨ المصدر .

٢ - ص ١٤٩ ج ١٤ الطبعة الحديثة .

٣ - واما صحيحة ابن ابي يعقوب الدالية على وجوب الحج التذرى على الولد فقد  
عرفت ما فيها ، نعم يمكن ان يستدل عليه بصحيح سمع المشار اليه سابقا .

٤ - ص ١٢٩ ج ٨ الوسائل .

المستفاد من اطلاق الرواية وجوب الحج على المستودع وان لم يكس و  
صياعن الميت وان كان الورثة يعملون بتكليفهم الشرعية ، ولا ادري رأى الاصحاب  
فيه ، غير ان الالتزام باطلاقها مشكل جدا . نعم اذا احتمل امتناع الورثة عن اداء  
الحج لامانع من الرجوع الى اطلاق الرواية . ولا يبعد التعدي عن الوديعة الى كل  
مال يكون عند احد معارية او قرص او اجارة او غصب ونحو ذلك .

(٣) مدلول حملة من الروايات المتقدمة وغيرها قضاء حجة الاسلام من اصل  
التركة . ولا خلاف فيه ايضا بل ادعى الاجماع عليه واما قضاء الحج المنذور فيه  
خلاف فمن جمع انه من الاصل ايضا وعن آخرين انه من الثلث .

واستدل الاولون باطلاق صحيح مسمع<sup>(١)</sup> وان الحج واجب مالي والواجبات  
المالية تخرج من الاصل اجماعا . وبان معنى المنذور - لمكان اللام في قول الناذر  
لله على . - تمليك المنذور لله تعالى فاذا كان مملوكا كان ديننا يجب اخراجه من  
الاصل ، وحجة الاسلام ايضا دين لمكان حرف اللام في قوله تعالى ( لله على الناس  
حج البيت ) .

وفي صحيح معاوية : انه - اي حجة الاسلام - بمنزلة الدين الواحد<sup>(٢)</sup> .  
وفي صحيحة الكناسي المتقدمة : انما هو - اي الحج التدرى او مطلق الحج  
- مثل دين عليه .

وهذا معنى ما يقال من ان للامر بالحج جهة وصحية وليس هو تكليفا صرفا  
واضرب الفقيه اليزدي (قده) وقال بان جميع الواحات الالهية ديون الله تعالى ؛  
سواء كانت مالا او عملا ماليا او عملا غير مالي ولازمه اخراج الجميع من الاصل كما  
صرح به نفسه .

١ - ص ٢٣٨ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٤٦ ج ٨ .

اقول . اطلاق الرواية . على تقدير العمل بها . مفيد مما ياتي من الروايتين الصريحتين باخراجه من الثلث . والثاني ضعيف صغرى وكبرى فالعمدة هو الوجه الثالث وان كان اخرا اب المحقق البزدي (ره) غير صحيح

واستدل الآخرون بصحة ابن ابي يعفور بصحبة الكناسي المتقدمين و يدل عليه ايضا اطلاق صحبتي معاوية بن عمار <sup>(١)</sup> ومضرة سماعة <sup>(٢)</sup> على وجه و هذا الروايات تصلح لتفديد ما دل على اخراج الديون من الاصل بغير الحج النذري . ويؤيده ان صحبة ابن ابي يعفور مع نصريها بانه مثل الدين دلت على اخراجه من الثلث .

ثم اوردوا على صحة ضريس بوجوه عمدتها ان الاصحاب لم يعملوا بهما في مورد هما . وهو الاجحاج . حيث حكموا باخراجه من الاصل ، فكيف يعمل بهما في غيره . قلت ان جعلنا امر ائمه عذرا في ترك الفتوى بضمون الروايتين فلا داعي من غض النظر عن اطلاق صحبة معاوية بن عمار ومضرة سماعة الداليتين على اخراج غير حجة الاسلام من الثلث كان الحج الموصى به تطوعا ام فذرا فتأمل .

(٢) اذا كان على الميت الحج والدين معا ولم تف التركة بهما وهل يقدم الدين او الحج ادورع عليهما كما يظهر من بعض الفقهاء المفردة عنه <sup>(٣)</sup> ، ربما يظهر من صحيح بريد تقديم الحج على الدين ، قال سألت ابا جعفر <sup>(عليه السلام)</sup> عن رجل حرج حاحا ومعه جمل له نفقة وزاده قنات في الطريق ؟ قال : ان كان ضرورة لم مات في الحرم فقد اجزأ عنه حجة الاسلام ، وان كان مات وهو ضرورة قبل ان يعمر

١ - ص ٤٦ ج ٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٢٦ ج ١٣ الوسائل .

٣ - وعند عدم كفاية حصة الحج لمصارفها يستقط وجوب الاجحاج فيتمن مردها في اداء الدين وبسبب سيدنا الاستاذ الحكيم القول بالتوزيع الى الموقوفين وجعله مقتضى قاعدة بطلان الترجيح بلا مرجع .

جعل حمله وزاده ونفقته ومأمعه في حجة الاسلام ، فان فصل من ذلك شيئا فهو للورثة ان لم يكن عليه دين ، قلت ادريت ان كان الحجة تطوعا ثم مات في الطريق قل ان يحرم لمن يكون حمله ونفقته ومأمعه ؟ قال : يكون جميع مأمعه وما ترك للورثة الا ان يكون عليه دين فيقضى عنه او يكون اوصى .<sup>(١)</sup>

حيث اشترط رد ما يفضل عن مؤنة حجة الاسلام ونفقة الحج المستجعي الى الورثة بعدم الدين دون حجة الاسلام بل امر بجعلها في حجة الاسلام ، على الاطلاق وبالجمل للرواية ظهور لا يقل التردد في تقديم حجة الاسلام على الدين والزكاة فمقتضى صحبة معاوية تقديم الحج عليها ايضا ، قال قلت له<sup>(٢)</sup> : رجل يموت وعليه خمس مائة درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثلاثمائة درهم فاوصى بحجة الاسلام وان يرمى عنه دين الزكاة ، قال : يحج عنه من اقرب ما يكون ويخرج البقية في الزكاة<sup>(٣)</sup> .

لكن الرواية مختصة بما اذا كانت الزكاة في الدمة فلا تشمل فرس وحود ما يتعلق الزكاة كما لا يخفى فتدبر .

وبدل عليه ايضا روايته الاخرى مندة الى الصادق عليه السلام لكن سندها غير معتبر على الاظهر عندي<sup>(٤)</sup> .

ويعلق بالزكاة الخمس جزما والمتحصل تقديم حج الميت على ديونه وركانه وخمسه للذين في ذمته .

١ - ص ٤٧ ج ٨ الوسائل نقله في التهذيب ص ٤٠٧ ج ٥ باختلافات في المتن صدقتها حذف (ان لم يكن عليه دين) .

٢ - الرواية مضمرة .

٣ - ص ١٧٦ ج ٦ الوسائل .

٤ - ص ٤٢٧ ج ١٣ .

هذا ويقول الفقيه اليردي (ره) . ولو كان عليه دين او خمس او زكاة وقصرت  
 الشركة فان كان المال المتعلق به الخمس او الزكاة موجودا قديما لتعلقهما بالعين<sup>(١)</sup>  
 فلا يحوز صرفه في غيرهما ، وان كانا في الدمة فلا قوى ان الشركة تورع على  
 الجميع بالنسبة .

وقد يقال بتقديم الحج على غيره وان كان دين الناس لخسر معاوية . . ونحوه  
 خسر اخر لكنهما موهونان ما عراض الاصحاب ، اقول وقد سبق فيه صاحب  
 الجواهر (ره) ايضا .

(٥) الاقوى عدم وجوب حج الميت من بلده بل حوازه من الميقات كما عن  
 الاكثر خلافا لجمع لوسوخ ان على المسافة ليس دخيلا في الحج جزء او شرط او  
 وانما هو مقدمة عقلية للبعيد ، والقول بوجوده من البلد تقييد للاطلاقات بلا دليل  
 نعم عن المحلى دعوى تواتر الاخبار بذلك ، لكن رده الفاضلان بعدم وقوعهما على  
 حبر شاذ والقول قولهما . في غير فرض الوصية . نعم اذا لم يمكن الاستيجار الا  
 من البلد وجب وكان جميع الثلثة من الاصل وهو واضح ، وهل الحكم يشمل ما  
 اذا لم يمكن في السنة الاولى الاستيجار من الميقات ولكن امكن في السنة اللاحقة  
 فيجب الحج البلدي حتى اذا كانت الورثة سفارا في وجهه ، استظهر من الاصحاب  
 ان الوجه الاول مفروغ عنه عندهم ، واستدل عليه بانه دين كما مر فيجب المادرة  
 الى ادائه عملا بقاعدة السلطنة ، ولما دل على ان حسن الحقوق من الكفاية وقدم  
 في الجزء الاول وبان اللام في قوله تعالى ( والله على الناس ) لام الملك فيكون الحج  
 مملو كما فيكون دينا حقيقة ، اولان ما دل على وجوب الفور في حال الحياة يسدل  
 عليها بعد الوفاة ايضا لان ما يعمل له الثابت وهو ما يجب على المنيب عنه مما له من الاحكام  
 هذا كله اذا لم يوص به الميت وامانا اذا وصي به فان علم مراده ولو ما قرأين

١ - يأتي في مادة الخمس الاشكال في كون الخمس متعلقا بالعين مطلقا .

عمل به وان لم يعلم فهو على قسمين لانه اما عين مالا له واما لم يعيه .

اما القسم الاول ففي صحيح علي بن رثاب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى ان يعج عنه حجة الاسلام ولم يبلغ جميع ما ترك الا خمسين درهما قال : يعج عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله من قرب <sup>(١)</sup> .  
وحيث لا يعلم ان خمسين درهم لأي مقدار من المسافة لا يستفاد شيء من الرواية .

وموثقة مكبر ان الصادق عليه السلام سئل عن رجل اوصى بماله في الحج فكان لا يبلغ ما يعج به من ملاده ، قال فيعطى في الموضع الذي يعج به عنه <sup>(٢)</sup> .  
اقول لا بعد دلالتها على لزوم الاحارة من كل مكان هو اقرب الى بلد الموصي اذا يكفيه الحال الموصى به وهذا هو المنصوص في صحيح البرزطي عن محمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام لكن محمد بن عبد الله المذكور لم يحرز صداقته .  
وفي صحيح المعلى عنه عليه السلام : وان اوصى ان يعج عنه حجة الاسلام ولم يبلغها له ذلك فليعج عنه من بعض المواقيت <sup>(٣)</sup> .

لا بعد دلالة - بالاطلاق - على عدم جواز الايجار مما بين البلد والميقات و ان كفاه المال الموصى به اذا لم يكف من البلد فيحصل ما سبق على الرحبان . و الاصح انه ان كفى المال الموصى به من البلد لا ينبغي الاحتياط في ترك الاستيجار منه وان لم يكف منه يجوز الاستيجار من الميقات ولا يجب مما دونه لعدم الدليل عليه .

ومنه يظهر الحال في القسم الثاني وهو ما اذا اوصى الميت ولم يعين مال

١ - ص ١١٧ ج ٨٤ الوسائل .

٢ - نفس المصدر .

٣ - ص ١٨٦ ج ٧ مستمسك العروة الوثقى .



فانه يجوز من الميقات ومن البلد وفي حوازي التالي مع امكان الاول في فرض وجود الصفار وجهان ولا فرق في ذلك كله بين حجة الاسلام وغيرها .

(٤) اذا شك في الشروط كالجمال والصحة وتعلية الرب وغيرها فان كانت لها حالة سابقة مستصحب ويحكم بوجود القضاء عنه ان لم يعلم انه انقضى حياته حتى لو ظن بالاثبات فان الظن كظاهر حال المسلم غير حجة نعم في الموقفات تجري قاعدة الفراغ والحج وان كان قوريا لكنه ليس من الموقت اللهم الا في الحج النذري في بعض الامراض فتأمل . وان لم تكن لجميعها او لبعضها حالة سابقة يرجع الى הראية فلا تجب الحج عنه .

(٧) مقتضى صحيحة الكاسي المتقدمة في اول هذا الموسوع وجوب الحج النذري على الولي وان لم يترك الميت ما لا يلحق به حجة الاسلام للاولوية وللتعليل في ذيلها (انما هو مثل دين عليه) وقد قال به بعضهم ، وبشكل تقييده بوجود التركة للروايات الدالة على اخراجه من اصل المال وصله حتى موثقة سماعة فان ذيلها لا يخلو عن احوال خلافا للسيد الامتاز الحكيم في متممك ولكن عن المعاهر انه محمول على الندب قطعا

واستشهد الشيخ الطوسي (قده) على حمل الامر على الندب صحيحة ابن ابي عمير<sup>(١)</sup> والاستشهاد في محله .

### (٤٩) حجة الاسلام

قال الله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين<sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح ابن ادينة قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام ... فجاء الجواب باحاطة:

١ - ص ٤٠٦ ج ٥ تهذيب الاحكام الطبعة الجديدة .

٢ - آل عمران ٩٧ الآية من احدى دلائل مكفية الكفار بالقروع ولا عقيد لاطلاقها .

سألت عن قبول الله عز وجل (و الله على الناس ..) يعنى به الحج والعمرة جميعا  
لايهما مفروضتان . وسألت عن قول الله عز وجل . (واتموا الحج والعمرة لله) قال .  
يعنى تمامهما ادائهما وانقضاء ما يتقضى المحرم فيهما . وسألت عن قوله تعالى : (الحج  
الاكبر) . فقال الحج الاكبر الوقوف معرفة ورمى الجهاد والحج الأصغر  
العمرة <sup>(١)</sup>

اقول : الآيات والروايات التى قبل على وجوب الحج كثيرة جداً ، بل اصل  
الحكم ضرورى فى دين الاسلام ، ولكن ينبغى التكلم فى موارد .

(الاول) طاهر حمله من الروايات منها صحيحة على بن جعفر وجوب الحج  
على اهل البعثة والغنى والقدرة . فى كل عام ، وعن الصدوق الاقناعه ولكن لا بد  
من تأويلها اورد علمها الى اهلها ، اذ لا شك فى عدم وجوب تكرار الحج ، وكفاية  
المرة الواحدة .

(الثانى) فسرت الاستطاعة فى الروايات بالزاد والراحلة وصحة البدن و  
تحليّة الطريق وما يصح به ، ففى صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام فى ذيل الآية  
المقدمة : هذه لمن كان عنده مال وصحة ... اذهب بعد ما يصح به <sup>(٢)</sup>

وفى الصحيح عنه عليه السلام اذا قدر الرجل على ما يصح به ثم دفع ذلك وليس له  
شغل يعذر الله فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام <sup>(٣)</sup> .

وفى صحيح النخلى وابن مسلم عن القاسم عليه السلام فى ذيل الآية المقدمة . يكون  
له ما يصح به <sup>(٤)</sup> .

١ - اول الجزء الثامن من الوسائل .

٢ - ص ١٦ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ١٧ ج ٨ .

٤ - ص ٢٢ ج ٨ .

وفي صحيح محمد بن يحيى العنعني قال سأل حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قول الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ما يعني بذلك ؟ قال : من كان صحيحاً في بدنه معلى سره (أي طريقه) له زاد وراحلة فهو ممن يستطيع الحج أو قال : ممن كان له حال <sup>(١)</sup> .

وفي حصة الفصل عن الرضا عليه السلام في ذيل الآية : والسبيل الزاد والراحلة مع الصفة <sup>(٢)</sup> وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام حول الآية : من كان صحيحاً في بدنه معلى سره لراد وراحلة <sup>(٣)</sup> .

أقول : المفهوم عرفاً من اعتبار الزاد والراحلة في وجوب الحج اعتبارهما إذا احتاج الحاج إليهما وأما إذا لم يحتاج إليهما فلا يعتبران ويحب الحج بدونهما أو بدون أحدهما ويكون حجة الإسلام ، عملاً بالروايات الأولى ، وليست أن استدل بروايات أخرى على وجوب الحج بدونهما أو بدون أحدهما عند عدم الحاجة حتى يرد عليه ما أورده سيدنا الأستاذ الحكيم (قدس سره) في مستمكه <sup>(٤)</sup> ومع ذلك للاحوط إعادة الحج إذا وجد الراد والراحلة للاجماعات المنقولة .

ثم المراد بالصحة أيضاً ليست نفى مطلق المرض ، بل المرض المانع من سفر الحج وإتيان أفعاله وكم من مريض لا يمنع مرضه عن أداء حجه ، وهذا مما لا إشكال فيه عرفاً بمناسبة الحكم والموضوع

ثم المراد بالزاد والراحلة ما يناسب حال كل شخص بحسب الضعف والقوة ، وقيل بل بحسب الضعة والشرفة . وفيه اشكال أو منع إذا لم يكن خلافه حرجياً ، وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فإن عرس عليه الحج فاستحيى قال : هو ممن

١ - ص ٢٢٢ ج ١٨ .

٢ - ص ٢٢ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ٤٩ ج ٧ مستمكه العروة الوثقى .

يستطيع الحج ولم يستعني ولو على حمار احدث ابر ، قال فان كان يستطيع ان يمشى بعصا ويرك بعصا فليفعل <sup>(١)</sup>

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام فان كان دعاء قوم ان يعجوه فاستعني فلم يفعل فانه لاسعه الا ان يخرج ولو على حمار احدث ابر <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام . ولو يمشى على حمار احدث ابر <sup>(٣)</sup> .

وفي صحيح ابى بصير عنه عليه السلام من عرض عليه الحج ولو على حمار احدث مقطوع الذنب فابى فهو يستطيع للحج <sup>(٤)</sup> الى غير ذلك من الروايات فتأمل فمهما لا يلزم العرج يجب الحج ، ويعتبر نفقة عوده الى وطنه ونفقة عياله ايضاً اذا كانت واجبة عليه فان وجوب صرف المال عليهم يوجب سلب الاستطاعة شرعاً ، واما اذا لم يجب عليه شرعاً فان كان ترك النفقة مؤدياً الى الهلاك فيجب الاتفاق ويسقط وجوب الحج قطعاً لاحمية حفظ النفس من الحج وان لم يؤد اليه فان لم يكن في ترك الاتفاق عليه عرج ومشقة يجب الحج وان كان في تركه مشقة عليه فلا يجب الحج لاحل نهي العرج كما لا يخفى ، نعم لا يعتبر نفقة العود في صورة عدم ارادته او عدم استلزام تركه العرج . كما انه يجب بيع امواله وعقاره لتحصيل نفقة الحج ايا ما كان اذا لم يلزم العرج .

واما اعتبار الرجوع الى كفاية من تحارة او زراعة او صناعة او سمعة ملك له من بيت او دكان او نحوها فلا يعتبر في الاستطاعة الموجبة للحج سواء في الذلّة وغيرها لعدم دليل عليه الا اذا استلزم فقدها العرج والمر فلا يجب الحج بدون الرجوع الى الكفاية المذكورة .

بقى في المقام مسائل .

(اولها) اذا تدر قبل حصول الاستطاعة ان يزور الحسين <sup>عليه السلام</sup> في كل عرفة مثلاً، ثم حصلت حل يجب الحج وينحل التذر واليمين ام يجب العمل بالتذر مثلاً و يفظ وجوب الحج لعدم الاستطاعة استظهر سيدنا الحكيم (ره) من اصحاب الاتفاق على عدم وجوب الحج من نظير المسألة <sup>(١)</sup> وذهب معهم الى الثاني وكان سيدنا الاستاذ الخوئي - دام طله - يصر عليه في دروسه - خارج اصول الفقه عند البحث عن مرححات باب التراحم - ويستدل على مختاره .

اولاً بان الاستطاعة المشروط بها وجوب الحج ليست بمعنى القدرة كما لعلمه المشهور ، بل هي - على ما فرت في الروايات - عبارة عن الراد والراحلة و امن الطريق ( المعبر بتغذية الرب ) و الصحة ، فوجوب الحج مشروط بهذه الامور ، وغير هذه الامور من المقدمات شروط عقلية لشرعية ، واما التذر واليمين فقد اخذ في وجوب الوفاء بهما القدرة الشرعية ، اذ ورد في حكمة من الروايات انه لا تذر ولا يمين في مصيبة <sup>(٢)</sup> فيستفاد منها اشتراط صحتها مما لا يكون متعلقهما موجبا للمصيبة ، وفي المقام كذلك فانه موجب ترك الحج الذي نهي عليه الاسلام . والواحد والمشروط بالقدرة الشرعية يقدم عليه غير المشروط كذلك .

وثانياً لو سلم اشتراط الحج بالقدرة شرعاً مطلقاً ومن كل جهة فايماً يقدم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالتذر واليمين للعلم بعدم رضى الشارع بسقوط الحج بالمرة وذلك لانه حيثئذ يجوز لكل مسلم ان يتذر ويحلف قبل الاستطاعة صلاة ركعتين في مسجد بلده في كل عرفة

وثالثاً ان وجوب التذر واليمين مشروط بالقدرة شرعاً على وجه خاص اي <sup>مصلحة</sup> لا يكونان <sup>مصلحة</sup> لحرام اي لا يكونان مستلزمين لفعل محرم وترك واجب لولاها . اي

١ - ص ٨٢ ج ٢ مشتمك الروضة الطيبة الاولى .

٢ - لاحظ وص ١٥٧ وص ١٥٩ ج ١٦ من الوسائل :

التنذر واليمين . لكنا مسلمين فوجوب الحج بعد تسفق الاستطاعة كاشف عن عدم انعقاد المنذر .

ومباراة اخرى الاستطاعة العقلية للمعجم ووجوده وجدائياً والذي يفرض مانعاً قائماً هو وجوب الوفاء بالتنذر واليمين : وهو لا يمكن ان يكون مانعاً ، فان مانعته موقوفة على عدم وجوب الحج لما سرفت من اشتراطها بعدم كونها محللين للحرام فلو استند عدم وجوب المعجم الى هذا المانع لزم الدور . وليس ما ذكرناه مختصاً بباب الحج . بل يعرى في كل مورد راحم التنذر واحداً غيره ، فليقدم ذلك الواجب عليه ولو كان مشروطاً بالقدرة شرعاً .

اقول . يرد على الوجه الاول ان ما افاده وان كان تاماً بالنسبة الى حملة من الرايات المعصرة الاستطاعة بالامور المذكورة كما مر لكنه لا يتم بالنسبة الى صحيح الحلي عن الصادق عليه السلام قال اذا قدر الرجل على ما يصح به ثم دفع ذلك ، وليس له شغل بعدره الله به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام وان كان موسراً وحال بينه وبين الحج مرض او حصر او امر بعدد ما لله فيه فان عليه ان يصح عنه من ما حصره لانه لا مال له <sup>(١)</sup> .

فان الاستفادة منه ان مطلق العذر يمنع عن وجوب الحج ، ولا شك ان وجوب الوفاء بالتنذر عذر عند الله فلا حظ

وعلى الثاني ان المعذور هو ترك الحج بالعمرة وعند <sup>(٢)</sup> لا مانع للمعذور ان يحكم بالتحلل لنذر الناذر يس وقدر وجوب اجسار الوالى الناس على الحج لثلاث يخلو البيت ، وهذا لا يبدل على طلاق التنذر على نحو السالبة الكافية الا ان يدعى القطع بعدم رضا الشارع حتى ترك بعض المكلفين جميعه للتنذر وشبهه كما هو غير بعيد .

ويرد على الثالث ان الثابت بطلان التندر واليمين في المعصية، والتندر في المقام يسلب موضوع وجوب الحج كما عرفت فلا يستلزم المعصية وتفسير المعصية باستلزام ترك الواجب التقديري أي لولا التندر لو حجب الحج، صيف جداً لا نرى ما دل على نفي التندر واليمين في المعصية عن مثله قطعاً فلاحظ الروايات تجد صدق ما قلنا<sup>(١)</sup> فإلى هنا تبين ان القول بتقديم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالتندر غير راجح، بل العكس هو الاظهر خلافاً للمحقق الثاني وتلميذه سيدنا العلامة الاستاد الخوئي - دام ظله - .

لكن نفي في المقام امر اخر ربما ينهدم به كل قلنا في ترجيح وجوب التندر على وجوب الحج وهو ما دل على من رأى حيراً من يمينه فليدعها ، وقد عنون في الكافي<sup>(٢)</sup> والوسائل<sup>(٣)</sup> بما لذلك وورد فيه روايات منها صحيحة سعيد الاعرج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف على اليمين فيرى ان تركها افضل و ان لم يتركها حتى ان ياتم ، أبتتركها ؟ قال . اما سمعت قول رسول الله ﷺ : اذا رأيت حيراً من يمينك فدعها . وفي موثق عبد الرحمن بن عبد الله بن عيسى اذا حلف الرجل على شيء والذى حلف عليه اتيانه حبر من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه ، واما ذلك من خطوات الشيطان<sup>(٤)</sup> .

ولا شك ان حج المستطيع حبر من محلوفه و مندوره و لو كان صلاة مائة ركعة في جامع الكوفة او زيادة الامام الحسين في يوم عرفة . وهذه الصحيحة تعطى اصلاً كلياً في باب اليمين . واما التندر ففي موثقة زرارة قال : قلت لاسي

١- راجع من ١٥٦ وما بعدها من الوسائل ج ١٦ الباب العاشر.

٢- من ٤٤٣ و من ٤٤٤ ج ٧ مروج الكافي .

٣- من ١٧٥ الى من ١٧٧ ج ١٦ الوسائل .

٤- من ١٨٤ ج ١٦ .

عبدالله عليه السلام اي شيء لا نذر في محبة؟ قال : فقال : كل ما كان لك فيه منفعة فسي دين اوديا فلاحذث عليك فيه <sup>(١)</sup>.

ولاشك ان في الحج منفعة بل منافع (ليشهد وامنافع لهم) وظاهر الرواية عدم انعقاد النذر في الفرض واما عدم انعقاده في المنفعة الدينية فاطلاقة مآول و ياتي تحقيقه في محله . والاصاف ان المتأمل في روايات النذر واليمين لا يجره على فتوى ترك الحج لاجل تعلقهما بما ينافيه .

(ثانيها) اذا استلزم الذهاب الى الحج تلف مال له في بلد معتد به لم يحب كما سرح به صاحب المردة (قدم) ولعله لاجل قاعدة المرور ، لكنها مخصصة بادلة وحب الحج قطعاً فان الحج سرري دائماً فلا ينبغي الشك في وجوب الحج اذالم يكن المال المذكور مصحفاً حداثاً <sup>(٢)</sup> يقع المكلف مع صرفه في حرج ، وعلى فتوى المحقق اليزدي (ره) لا يجب الحج على احد في مثل زماننا الذي تأخذ فيه السلطات الجائرة من قاصدي الحج مقدار مال معتد به وهو قطعي البطلان . ولعله اراد ما اذا كان صرف المال موحداً للمخرج كما قلنا ، وكذا الكلام فيما اذا استلزم تلف مال في الاثناء او في مكة او عند العودة.

(ثالثها) قد مر اعتساراً من الطريق وتخليصاً الرب في الاستطاعة الموجبة للحج ، ولا فرق في ذلك بين ما كان الصاد هو الحكومة او اللص او غيره للاطلاق ، نعم لو كان هناك طرق احدها مأمون وجب الذهاب منه ، وهذا ظاهر .

١ - ص ٢٢٩ ج ١٦ الوسائل .

٢ - في صحيح ذريح عن ابي عبدالله (ع) : من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنه من ذلك حاجة تصحب به او مرض لا يطبق فيه الحج او سلطان يمنه ظلمت يهودها او نصرانياً ص ٢٠ ج ٨ اقول : في المنجد : اجحف الدهر بالناس : استأصلهم واهلكهم اجحف فلان بيده كلفه ما لا يطاق .



يقول صاحب العروة ٠ لو كان جميع الطرق محوفا الا انه يمكنه الوصول الى الحج بالدوران في البلاد مثل ما اذا كان من اهل العراق ولا يمكنه الا ان يمشى الى كerman ومنه الى خراسان ومنه الى بخارا ومنه الى الهند ومنه الى بوشهر ومنه الى حدة مثلا ومنه الى المدينة ومنها الى مكة ، فهل يجب اولا ٢ وجهان اقواهما عدم الوجوب لانه يصدق عليه انه لا يكون مغلى السرب  
 اقول : الصدق ممنوع و الاقوى الوجوب فانه يستطيع ان يجمع من طريق مأمون .

(رابعها) اذا حصلت الاستطاعة في سمر شهو والسنة حتى في شهر المحرم هل يجب حفظها للحج في القابل ام لا يجب ام فيه تفصيل ، ويجري هذا البحث اذا حصلت الاستطاعة في العام الماضي و لم يتمكن من الحج لعدد اخر كفقدان جوار السفر (باسيورت) ونحوه فهل يجب انقائها الى القابل ام لا ؟

اقول : الاستطاعة عبارة عن راد والراحلة والصحة وتغذية الطريق وما سيج به كما مر فاذا حصلت فقد وجب الحج فهي موجودها علة للوجوب وسوحوها معلولة له ولا منافاة بينهما . اما الوجوب فلا ملاق قوله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا .

لا يقال : لا يمكن وجوب الحج معمول الاستطاعة العاصلة في غير اشهر الحج فان الحج موقت بوقت حاس لا غير قال الله تعالى : يستأونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج وقال تعالى : الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق . . . ١٨٦ و ١٩٤ البقرة فانه يقال الموقت هو الواجب دون الوجوب و لامانع . بناء على صحة الواجب المعلق . من ان يكون الوجوب فعليا والواجب استقاليا ولا يتاويه الايتان المتقدمتان ، اما اللاولي فظاهر فان المستفاد منها توقيت الحج دون الوجوب واما الثانية فتقدير صدرها زمان الحج اشهر معلومات وهذا

لا ينافي إطلاق الحكم كما قلناه ومعنى ذيلها أى قوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فمن أوجب الحج على نفسه بالاحرام في الأشهر المذكورة فيتحد مع الصدر ومع الآية المتقدمة مدلولاً وليس المراد بالفرض هو الحكم الشرعى الابتدائى قطعاً إذ فاعله هو الله سبحانه دون المكلف ومن المعلوم أن الصمير المرفوع يرجع إلى كلمة من الموسوعة المراد بها المكلف

ويبدل على ما قلنا صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : فى قول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج . والفرض التلبية والاشعار والتقليد فإن ذلك فعل فقد فرض الحج ولا يفرض الحج إلا في هذه الشهور <sup>(١)</sup> .

وقوله عليه السلام فى الذيل . (ولا يفرض الحج) يعنى به بقرينة الصدر لا يحرّم ولا يشرع فى الحج إلا في هذه الشهور لأنه لا يجب الحج إلا في هذه الأشهر فافهم . وحيث أن الأمور المذكورة مما لا يمكن الحج بدونها تصبح مقدمة للواجب أيضاً فتجب حفظها وجوباً غيرياً وعليه فلا يجوز اتلاف الزاد والمعقة ومريض النفس ، ولو علم أنه يستلزم مرضاً مانعاً عن السفر فى المستقبل يجب عليه السفر حالاً ، ولو شك فيه فلا يجب للسيرة ، وكذا يجب البدار إلى السفر فى أى جزء من السنة إذا علم سد الطريق فى المستقبل كل ذلك إذا لم يستلزم جرحاً واحصافاً وإلا فلا يجب . والظاهر عدم الفرق فى ذلك كله بين شهور سنة واحدة وسنوات إن لم يقم اجتماع على خلافه .

تنبيه قد عرفت : أن الاستطاعة عبارة عن الراد والراحلة والصحة وأمن الطريق فإذا ملك الزاد والراحلة وهو مريض أو منع الحكومة من السفر لم يتحقق الاستطاعة الموحدة لوجوب الحج فجاز له اتلاف الراد وكذا إذا كان سالمحين حصولهما ولكن مرض بعد ذلك فقد سقط الوجوب فجاز له الاتلاف وإن علم بزوال مرضه بعد أيام ، والقول بأن شرط الوجوب هو وجود الزاد والراحلة

المعلمين والصحة وامن الطريق حين المسر خلاف الظاهر و تعليك بين اجراء الاستطاعة من دون مفكك .

هذا ما اراد راجعا المقام وللعلماء . العظام كلمات نافعة وآراء غير مادية كرها ولا يمكن نقلها في هذه الرسالة والله العالم ما حكمه

(حامسها) اذا لم يكن له زاد وراحلة . ولكن قيل له حج و على نفقتك و نفقة عيالك وحب عليه ، وكذا لو قل حج ، هذا المال وكان كافياً له دهاياً وإيماً ولعباله فتحصل الاستطاعة سذل النفقة كما تحصل ملكها من غير فرق بين ان يسبحها له او يملكها ايأه ولا بين ان يبدل عنها او يثمنها ، ولا بين ان يكون المذل واحدا عليه سدر او يمين او نحوهما اولاً ، ولا بين ان يكون المذل موثقاً به اولاً وكذا لو كان له بعض النفقة فذل له البقية وحب ايأه وكذا اذا وهبه ما يكفي للحج لان يحج بل وكذا لو وهبه وخيره بين ان يحج به اولاً . على اشكال في هذا الاخير <sup>(١)</sup> كل ذلك لاطلاق حملة من الروايات <sup>(٢)</sup>

واما لو وهبه ولم يذكر الحج لانه يمين ولا تحبيراً فالظاهر عدم وجوب القول كما عن المشهور فان القول نوع مكسب وهو غير واجب ولا يشمله الروايات المتأخر

١ - وجهه صدق مرض الحج عليه حيث له حكم الدل من الوجوب فيجب القول ، و ظهور المرض في المرض على التخصيص لاي المرض على التخصيص كما في التمسك هذا وفي صحيح حماد بن عثمان قال : بعثي عمر بن يزيد الي ابي جعفر الاحول بدارهم وقال : قل له : ان اراد ان يحج بها فليحج ، وان اراد ان يتفقها فليفقها ، قال : فانفقها ولم يحج . قال حماد فذكر ذلك اصحابنا لابي عداقة (ع) فقال وجدتم الشيخ قتيها ص ١٣٧ ح ١٨ الوسائل

لكن لا إطلاق في الرواية يثبت ان الاحول كان ضرورية لم يحج حجة الاسلام فاعلمه ترك الحج المستلزم فاعلم .

اليها، المسوقة الى بيان حكم عمر من الحج دون تمليك المال مطلقا هذا كله مختصر  
القول في الاستطاعة التي هي مقدمة الواجب

واما الحج اسمه فهو على اقسام ثلاثة ، معرد وفران وتمتع ، والاولان وخطيفة  
المكي ومن قرب من مكة والثالث وطيقة العبد ، وفي تعديد البعد والقرب خلاف  
واما الكلام حول مناسك الحج فهو خارج عن وسع هذه الرسالة ولنقص العلة  
من كنا بيان تفاصيل الصلاة والزكاة .

### (٥) التحديث بنعمة الرب

قال الله تعالى : واما نعمة ربك فحدث (الصمى ١١)

اذا سرد النعمة بالدين فلا شك في وجوب تحديثه على النبي الاكرم والامام  
بل على كل احد من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن باب الارشاد<sup>(١)</sup>  
وان جملتها على عمومها فان قلنا بدلالة الامر على الارشاد والاستصحاب فيكون الحكم  
على خلاف خصوصية الخطاب عاما وان قلنا بدلالته على الوجوب فالتعدي عن النبي  
الاكرم ﷺ الى غيره مشكل او ممنوع . والسيرة ايضا على خلافه .

والفرض ايضا ما طلل لان نعمة الله لا تنصى فلا يمكن التحديث عنها مع ان  
التحديث عن بعض نعم الله يتنافى مقام النبوة وعلى كل حال لا تدل الآية على حكم  
مولوى حديد

### (٧٠) الحداد على المتوفي عنها زوجها

لاشكال في وجوب الحداد على المتوفي عنها زوجها اذا كانت معقودة بالمقد  
الدائم ، وادعى عليه الاجماع والمخاض المستعصم ، وقد مر بحثه في مادة التزويج

في الجزء الاول .

و اما المعقودة بمقد الانقطاع فمقتضى اطلاق الاحبار المشار اليها وحول  
العدا<sup>لها</sup> اذ ايضا كما صرح به بعضهم ، واستشكل فيه صاحب الردة بدعوى انصراف  
الاحبار الى الدوام لكنه ضعيف لا يعمل عليه .

نعم في صحيح ابن العجاج - طريق الصدوق دون الشيخ - قال : سألت ابا  
عبدالله <sup>عليه السلام</sup> عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يشوي عنها زوجها . . قلت فتعد ؟  
قال : فقال : نعم اذا مكثت عنده اباما فعملها العدة وتعد ، واذا كانت عنده يوما او  
يومين او ساعة من النهار فقد وحت العدة كملا ولا تعد <sup>(١)</sup> اقول : لا معدل عن  
العمل بهذه الرأية حممايين المطلق والمفيد ، ثم الظاهر ان المراد بالمسكث هو  
المسكث الخارجى كما ذكره المحقق اليردى (قدم) في عرويه <sup>(٢)</sup> دون مدة العدة  
كما تفصيلناها سابقا .

### (٧١) تحريض المؤمنين على القتال

قال الله تعالى يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال <sup>(٣)</sup> وقال الله تعالى :  
فقاتل في سبيل الله ولا تكلف الالفك وحرض المؤمنين <sup>(٤)</sup> .

ظاهر الايتين وجوب تحريض المؤمنين على الجهاد على النبى الا كرم الله  
ولا خصوصية له <sup>(٥)</sup> بل نعم الحكم كل حاكم دينى يصلح له اقامة المعهاد حسب  
ملائمة الظروف له . ويمكن ان يكون المقام من احد موارد الامر بالمعروف  
فلاحكم جديد .

١ - ص ٤٨٤ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٦٦ ج ٢ .

٣ - الانفال ٦٥ .

٤ - النساء ٨٤ .

## (٧٢) احراق الحيوان الموطوء

قال الصادق عليه السلام على ما في صحيح ابن سنان في الرجل يأتي البهيمة : ان كانت البهيمة للعامل دسعت فادامات احترقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب هو خمسة و عشرين (ون) سوطا رمع حدا الزاني وان لم تكن البهيمة له قومت واخذ منها منه ودفع الى صاحبها ودسعت و احترقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين (ون) سوطا ، فقلت وما ذنب البهيمة ؟ فقال لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وامر به لكيلا يجرى الناس بالهائم وينقطع النسل<sup>(١)</sup>

اقول . وجوب الضرب على العاكم فقط ، واما وجوب الذبح والحرق ففي تعلقه به او بالفاعل او بالعموم كفاية وجوه ، والمتيقن هو الادسط ومع امتناعه او عجزه يقوم العاكم به ومع عدمه او عجزه لا يعد في الوجه الثالث وقد مر سائر روايات المسألة في الجزء الاول من هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> فلاحظ و يستعمل قويا سو حوب الذبح فقط دون الاحراق بالنار بل يكفي اعدام الحيوان ولو بالموارة في الارض وعلى فرض وجوب الاحراق فالظاهر كفاية الكهرت ايضا وانما ذكر النار في الرواية من باب المثال ولا خصوصية له .

## (٥) احراق اللائط او الملوط

قال الصادق عليه السلام في صحيح العززمي : وجد رجل مع رجل في امانة عمر مهرب احدهما واخذ الآخر فبقي به الى عمر... فقال : ما تقول يا ابا الحسن ؟ قال : اضرب عنقه ، فضربه عنقه . ثم اراد ان يحمله ، فقال : مه انه قد بقي من حدوده شيء قال اي شيء بقي ؟ قال ادع بحطب فدعا عمر بحطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فا حرق به<sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٥٧٠ ج ١٨ الوسائل ولاحظ ص ٤٣٦ ج ١٦ ايضا

٢ - ص ٦٣ ج ١ ، الطبعة الاولى .

٣ - ص ٤٢٠ ج ١٨ الوسائل .

اقول - المنقول عن المشهور تغيير الامام في قتله بين ضربة بالسيف او تحريقه  
اورجمه او انقائه من شاطئ او الغاء حذار عليه. وحوزوا ان يجمع الامام بين احدهما و  
بين تحريقه للصحيح المذكور فعملوا بالنصر على الجواز دون اللزوم على خلاف ظاهره

### (٧٣) تحريم ما حرم الله

قال الله تعالى . فاثبتوا الدين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يعبرون ما  
حرم الله ورسوله (١) .

اقرئ : الظاهر من الآية وجوب الحكم والسماء على حرمة ما هو حرام في  
الشريعة المقدسة ولا خصوصية للمعصوم ان قلنا انه بمعنى المصطلح الفقهي بل يلحق  
به الواجب والمباح وغيرهما

ثم الظاهر بل المقطوع به بلحاظ السيرة عدم لزوم تعميل العلم بجميع  
الاحكام مقدمة للحكم على طلق حكم الشريعة بل يقتضيه الحكم المذكور بما اذا  
علم حكم الله تعالى بل المحتمل قويا نظارة الآية الى حرمة الكار حكم الله ورسوله  
لا وجوب الحكم به فلاحظ

### تنبيه

تعلق الامر بالهتد في جملة من الايات الكريمة لكن الظاهر انه للإرشاد  
دون الحكم المولوي .

### (\*) محاسبة النفس

قال الكاظم عليه السلام في صحيح ابراهيم اليماني . ليس منا من لم يحاسب نفسه في

كل يوم فإن عمل حسنا استزاد الله ، وإن عمل سيئاً استغفر الله منه وتاب <sup>(١)</sup> .  
الظاهر أنها غير واحدة ذاتاً بل مقدمة لترك المعاصي واسقاط استحقاق العقاب واصلاح الحال .

### (٥) الاحسان

قال الله تعالى : ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى <sup>(٢)</sup> الظاهر استعمال الامر فى مطلق الرجوعان الشامل للوجوب والاستحباب ، اذ لم يمهّد وحوب مطلق الاحسان فى كل حال فى شريعة الاسلام .

### (٥) الاحسان الى الاسير

قال امير المؤمنين عليه السلام على ما فى صحيحة مسند بن زياد : اطعام الاسير والاحسان اليه حق واجب وإن قتلته من الفد  
لاحظ مادة الاطعام فى حرف الطاء.

### (٥) حسن الظن بالله تعالى

فى صحيح ابن رثاب قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يؤتى بعد يوم القيامة ظالم لنفسه ، فيقول الله ألم امرك مطاعتي ، ألم اهلك عن مصيبي ؟ فيقول : بلى يارب ولكن غلبت على شهوتي فان تمذبني فذبني ، لم تظلمني فيأمر الله به الى النار فيقول : ما كان هذا ظني بك فيقول : ما كان ظنك بي ؟ قال : كان ظني بك احسن الظن فيأمر الله به الى الجنة ، فيقول الله تبارك وتعالى لقد ظنك حسن ظنك بي الساعة <sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٣٧٧ ج ١١ الوسائل .

٢ - النحل ٩٠ .

٣ - ص ١٨٢ ج ١١ الوسائل .



اقول لكنه مع اهميته وعظيم فائدته يشكل الحكم بوجوبه ، نعم سوء الظن بالله حرام كما امر في محله .

فان قلت حسن الظن بالله دافع للضرر لمنعه عن عذاب النار كما في الرواية وكل دافع للضرر واجب عقلاً ولا سيما مثل الضرر الاخرى وعذاب النيران (قلت) ليس حسن الظن بالله تعالى كالاطاعة والتوبة في دفعها للضرر حتى يجب عقلاً ، ولادليل قوي على ان حسن الظن بالله دائماً ولكل احد بدفع العذاب كما لا يخفى على انه لو تم لاحد حملة من المستحبات الفقهية ولا يلتزم به احد

### (٧٢) الاحسان بالوالدين

تدل على وجوبه عدة من كرائم الايات ، وقدمر حثه في مادة العقوق من حرف القاف في طي بيان المحرمات في الجزء الثاني .

اقول طاهر قوله تعالى : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والوالدين احساناً وبذى القريبى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختاراً ففجوراً (النساء ٣٦) .

وحوب الاحسان بالطوائف التماية لكن ملاحظة السيرة والمصلحة الفقهى نجعلنا على حل الامر على الاستصحاب او تفسير الاحسان بمرئمة خاصة منه والله العالم بكلامه .

### (٧٥) حصر المشركين

قال الله تعالى : فاذا اسلح الاشرار الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم

وخذوهم واحصردهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا . . . قيل الفرض  
ايراد المشركين مورد الفناء والانقراض والهاء الناس من شرهم ، ولازم ذلك  
ان يكون الاوامر الاربعة المذكورة في الآية بيا للنوع من الوسيلة الى فناءهم و  
انقادهم ، فان طفر بهم وامكن قتلهم قتلوا ، وان لم يمكن ذلك قبض عليهم و  
احذوا ، وان لم يمكن اخذهم حصرا - والحصر هو المنع من الخروج عن محيط  
وحبوا في كهفهم ومنعوا من الخروج الى الناس ومخالطتهم ، وان لم يعلم محلهم  
فعد لهم في كل مرصد ليظفروهم فيقتلوا او يؤخذوا

وقيل ان في الآية تقديمًا وتأخيرًا والتقدير فخذوا المشركين حيث وجد  
تموهم واقتلوهم . ومهما يكن من شيء فان ظاهر الآية وجوب حصر المشركين<sup>(١)</sup>  
وهل هو مقدمة للقتل فيكون الوجوب غير لازم بعد عدم التمكن من القتل  
فيكون الوجوب نفسيا ؟ كلاهما محتملان . وكذا في الاخذ والقبض .

ويمكن ان يقال ان الواجب اولا هو قتل المشركين بل مطلق الكفار بعد  
اليأس عن رجوعهم الى الحق كما يفهم من آيات القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> وعند عدم التمكن  
منه او عدم الحوار هو الاخذ اى الاسر كما قيل ان العرب يسمون الاسير احيدا  
او مع تمدده قاله حصر ومنعهم عن الخروج من محلهم حتى سلموا واما القعود  
فالظاهر انه لاجل القتل والاحد والحصر ، ولا خصوصية له .

### (٥) احصاء العدة

قال الله تعالى : يا ايها النبي انا طلقتم النساء طلاقهن لعدتهن واحصوا

١ - الا ان يناقش في هذا الظهور لاجل ورود الاوامر مودة دفع لحظر .

٢ - لقوله تعالى : فانكروا الذين لا يؤمنون بالله الخ ومنه يظهر بطلان ما تدعيه صاحب

تفسير المنار حيث خص القتل بالمشركين وحدهم وقد مر بحث المقام سابقا

العدة (اول سورة الطلاق)

الظاهر ان احصاء العدة عبارة عن الالتزام باحكام العدة في تمام مدتها من عدم حواز الترويج ونحوه وليس في الآية حكم جديد ، نعم طاهر احصاء العدة اعتبار القصد في صحتها لكن سيأتي صحتها من المعاملة ايضا في الجملة

### (٥) الحض على اطعام المساكين

قال الله تعالى: ارايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين (الماعون ٣) .

وقال تعالى : كلال لا تكرمون اليتيم ولا تعصون على طعام المسكين .

وقال تعالى انه كان لا يومن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين .

اقول دلالة الايتين الاوليين على وجوب حض المتمكين على اطعام المساكين محل اشكال .

واما دلالة الآية الاحيرة فالظاهر انه لامحال لردّها لظهورها في ان سبب دخول جهنم والاشلاء بالمعذاب المذكور فيها هو عدم الايمان وعدم الحض فيكون وجوب الحض كوجوب الايمان بالله موكدًا ومهما جدا ، فاذا وجب الحض فقد وجب الاطعام بطريق اولي ، لكن وجوب الاطعام في الشريعة الاسلاية غير معهود ولا اظن ما حد افنى به ، فلا بد من علاج المسألة بما يطابق الاصول .

### (٧٤) حضانة الاطفال

تجب حضانة الاطفال على الوالد كما يفهم من الروايات ، لكن على نحو لا ينافي احقية الام بها وقد تقدمت الروايات و تفصيل المسألة في الجزء الثاني (ص ١٩١ الى ص ١٩٤) الطبعة الاولى .

## (٧٧) حضانة اللقيط

لاحظ مادة الالتقاط في حرف اللام .

## (٧٨) حفظ الحمامة على المحرم

في صحيح زدارة ان الحكم سأل اما جعفر <sup>(١)</sup> عن رجل اهدى له في الحرم حمامة مقصورة فقال . انتفها واحسن علفها حتى اذا استوى ريشها فخل سبيلها <sup>(٢)</sup> ومثله غيره .

اقول قدم حرمة اخرايطيور الحرم منه <sup>(٣)</sup> ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لا يصح الاقامة لاجل ذلك في الحرم لانها عمر وحرج غالبا ، فان امكن استيادها لاحد من اهل مكة ولو ماجرة قليلة فهو <sup>(٤)</sup> والا فلا يمد في اطلاقها في محل مأمون في الحرم وبمقتل حمل الامر من الاولين على التدب ومطلق الرحمان .

## (٥) المحافظة على الصلوات

قال الله تعالى : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين <sup>(١)</sup> .  
ليس في الآية حكم حديد كما لا يخفى .

## (٧٩) حفظ الفروج

قال الله تعالى : قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك اذكى لهم . . . وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن <sup>(٢)</sup> .

١ - ص ١٩٩ ج ٨ الوسائل .

٢ - لاحظ رواياته ص ٢٠٤ ج ٨ .

٣ - يدل عليه رواية كرب الصغير في المهرل وليس فيها ذكر الاجرة .

٤ - لقرة ٢٣٨ .

٥ - التور ٣٠ .

أقول: استفادة الوجوب مع ملاحظة قوله تعالى (ذلك ازكى لهم) مشكلة فانه طاهر في مطلق الرحمان سرودة عدم لزوم كل ما هو ار كى للمكلف (لا يقال) انه ذكر في حق الرجال ولم يذكر في حق النساء فلا اقل من دلالة الآية على وجوب الحفظ عليهن (فانه يقال) من المطلق به وحدة الملاك في الموردين، وانها لم يذكر في حقهن صونا عن التكرار لالخصوصية المورد، ولا اقل من احتفاف الكلام بما يحتمل كونه قرينة، فلا يصح التمسك باصالة الظهور كما ذكر في الاصول، لكن الاظهر شهادة العرف ان الحمل المذكورة لا تضر مظهر الآية في الوجوب بوجه

وهي صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: كل آية في القرآن في ذكر الفرج فهي من الزنا الا هذه الآية فانها من النظر فلا يعمل للرجل المؤمن ان ينظر الى فرج ابيه ولا يعمل للمرأة ان تنظر الى فرج احتها <sup>(١)</sup> نظر يستفاد منها اولا وجوب حفظ العورة عن النظر لعدم امكان استفادة حرمة المصرحة في الرواية من استحباب الحفظ ثانيا نوجه الحكم الى كل من الذكر والانثى بالنسبة الى جنسه كما هو مقتضى ذيل الرواية، وعليه فلا استفاد لزوم عنصر الذكر عن الانثى بعكسه لوحدة السياق.

ويمكن ان يستدل على وجوب حفظ العورة ايضا صحيحة معمر بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألت عن العمام؟ فقال: ادخله بازار <sup>(٢)</sup> بدعوى عدم خصوصية في العمام والازار، بل المراد حفظ العورة عن الناظرين، الا ان يقال انه امر راجح لا واجب، ولذا يعم الحكم صورة حلو العمام عن الناظر كما هو مقتضى اطلاقها.

لكنها ان جرى فيها الاحتمال المذكور فلا يجري في صحيحة رقاعة عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل

١ - ص ١٣٠ ج ٣ تفسير البرهان.

٢ - ص ٣٦٢ ج ١ الوسائل.

العمام الامتدرد<sup>(١)</sup> .

فان لسان الحكم الالزامي ولاجله يقوى دعوى عدم خصوصية العمام والاراد ويؤيده صحيحة الحلبي عنه عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل نفير ازار حيث لا يراه احد ؟ قال : لا بأس به<sup>(٢)</sup>

فاذا وجب ستر العورة من الرجال وحب من النساء طريق اولى ، وفي مثل المعارم يمكن اتمام المطلب بالارتكاز والاحتماعات المنقولة واما في مثل المجهنون وغير البالغ وان كان مميزا فالامر فيه مشكل بل الاقوى عدم الوجوب في المجهنون فانه والطفل غير المميز كالحيوان ، نعم يمكن رفع الاشكال في الطفل المميز باطلاق صحيحة رفاعه بل باطلاق الآية ايضا

### (٨٠) حفظ المال الموقوف

قال سيدنا الاستاذ الخوئي . اذا احتاحت الاملاك الموقوفة الى التعمير او الترميم لاجل مقائنها وحصول ثمنائها . فان عين الواقف لها ما يسرف فيها عمل عليه ، والا سرف من ثمنائها وحب ، مقدما على حق الموقوف عليهم . واذا احتاج الى التعمير بحيث لولاه لم يبق للبطون اللاحقة الطاهر وحبوه وان أدى الى حرمان الوطن السابق وقال ايضا . اذا خرب الوقف ولم تطل منفعته . . . فان امكن . . . وان كان باحارته مدة وسرف الاحارة في العمارة وحب ذلك<sup>(٣)</sup> .

اقول : سألت عنه (دام طله) دليل فتواه فكتب الى من السجف الاشرف ما لفظه : ان عين الواقف مصرفا لتعمير الوقف فهو وان لم يمين فاما ان المرتكز في ذهن الواقف هو بقاء الوقف كذلك وسرف ثمنائه فيما عين له بطبيعة الحال ينصرف

١ - ص ٣٦٨ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ٢٧٠ المصدر .

٣ - ص ٢٥٤ وص ٢٥٦ ج ٢ منهاج الصالحين .

مبادل على وجوب العمل به الى صورة قضاء الوقف بحاله فلو توقف نقائه كذلك على تعميره وحب ذلك بمقتضى هذا الارتكاز الذى هو شرط ضمنى للواقف فى متن المقد . ثم ان المحفظ المذكور واحد على المتولى ان كان ، والا فعلى الحاكم الشرعى من باب الحسبة انتهى كلامه .

### (٨١) حفظ النفس

لا يصور اهلاك الغير والاضرار به من دون محوز شرعى كما مر فى بحث المعمرات ، كما لا يجب دفع الضرر عن الغير الا فى بعض الموارد الخاصة .

واما ماعن المسالك وغيرها من وجوب حفظ مال الغائب من باب المعاونة على البر ، واعانة المحتاج فيكون واجبا على الكفاية<sup>(١)</sup>

وقال ايضا : ان قول الوديمة . . . قد يكون واحدا كما اذا كان المودع مضطرا الى الاستبداع فانه يجب على كل قادر عليها وائق بالمحفظ قبولها منه كعناية ، ولو لم يوجد غير واحد تبين عليه الوجوب<sup>(٢)</sup> ضعيف لادليل عليه والامر بالتعاون على الر والتقوى لمطلق الرجوعان والالزم تخصيص اكثر المستهجن .

ولكن يجب حفظ نفس المسلم عن التلف والهلاك ، فاذا بلغ مسلم لاحل جوعه او مرضه او غيره من الاسباب ملحق بالتلف وجب على المسلمين كفاية حفظه باى وجه امكن ولو صرف مال ، و كان بعض مشائخنا السادة يدعى عدم وجود دليل لفظى عليه ، ويسند الحكم الى العقل فقط وانه هو الذى ادرك ضرورته ، وقد تحقق فى محله<sup>(٣)</sup> انما حكم به العقل حكم به الشرع .

١ - ص ٤٩٩ ودعوة الجواهر .

٢ - ص ٥٠٠ المصدر .

٣ - لاحظ ما كتبنا حول هذه القاعدة المسماة بقاعدة الملازمة فى الجزء الثانى من

صراط الحق ص ١٧٦ الى ص ١٨٩ .

اقول يمكن ان تستدل عليه بوجوه اربعة

(اولها) حكم العقل كما ذكر السيد الاستاد المشار اليه .

(ثانيها) فهمه من مذاق الشرع لبعض الايات والروايات الكثيرة الواردة في حق المؤمنين والمسلمين <sup>(١)</sup> بحيث يعلم منه وجوب حفظهم عن التلف والتهلكة قال الله تعالى: من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكما قتل الناس جميعا و من احيها فكما احيانا جميعا <sup>(٢)</sup>

(ثالثها) ما ورد في وجوب شق بطن الام الميت واحراج ولدها كما ياتى نقله في مادة الاخراج

(رابعها) ما روى الصدوق باسناده الى فضايلا امير المؤمنين عليه السلام والسند صحيح من ان ثلاثة نفر ذهبوا الى امير المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا ، واقبل الاخر فقتله ، والاخر يراهم ، فقصى في (صاحب) الرؤية ان يسمل عيناه ، وقصى الذي امسك ان يسبح حتى يموت كما امسكه ، وقصى في الذي قتل ان يقتل <sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة ان يسمل عيني الرائي انما هو لاجل عدم الدفاع عن المقتول ولو باعلام الناس ، وليس له وجه سوى ذلك ، ادلا يحتمل انه لاجل النظر الى القتل فانه غير محرم قطعا <sup>(٤)</sup> .

واحد الاستاذ المتقدم ايام تشرقي في النجف في اواخر عام ١٣٩٨ ان سمل عيه لاجل بغيه وتعاديه على المقتول فقلت لسماحته ان هذا لا يستفاد من الرواية فقرأ الرواية من كتاب الوسائل ولم يقدر على اثبات دعواه منها ولكنه مع ذلك اصر

١ - لاحظ الجزء الثاني من اصول الكافي والجزء الثامن والعاشر من الوسائل .

٢ - الاسام ٣٤ .

٣ - ص ٣٥ و ص ٣٦ ج ١٩ الوسائل .

٤ - وبزيد الحكم رواية الكونى ص ٣١٣ ج ١٨ وان كانت ضيقة سنداً بل ودلالة .



على استظهاره .

ثم الرواية لا تشمل غير صورة عدم الدفاع كما اذا اشرف احد على التلصص من جهة الجوع والبرد وغيرهما ، الا ان يقال ان سمل العيثن ليس لخصوص ترك الدفاع بل لعدم حفظ نفس محترمة ، ادلم يشت وجوب الدفاع بخصوصه في مثل المقام ولو من جهة الامر بالمعروف <sup>فما</sup> وانما يجب لاحل وجوب حفظ النفس المحترمة على ان وجوب الدفاع ايضا يرجع الى وجوب الحفاظ

وقدمر بعض ما ياسب المقام في الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٨٠ فارجع . وبالي ان الشيخ الطوسي خالف ولم يوجب حفظ نفس المؤمن اعتمادا على سيرة المسلمين على عدم اقدامهم في مواقع الزلزلة والقسط وقصد السلطات الحائرة قتل المظلومين وامثال ذلك ولا اذكر محله عاجلا . وما قلنا هو الصحيح ويمكن تخصيص الحكم بما سيأتي في مادة النصر وفي مادة الوقائع العربي فلاحظ وتأمل .

ثم لافرق في الحكم بين العمل وغيره فاذا ماتت المرأة الحاملة وامكن اخراج حملها حيا وجب ولو بشق حوقها ، وعينه جمع بكونه من الايسر ولادليل معتبر عليه ، بل هو مو كقول السي نظر الطيب ، والاحسن ان يتخاط مطنها بمسد اخراج الحمل <sup>(١)</sup> ان لم يتوقف الفصل عليه والاوجب مقدمة . ولا فرق في وجوب اخراجه ولو بالشق المذكور بين العلم بموت الطفل في الخارج وعدم بقائه الادقائق يسيرة وهدمه ، نعم اذا علم عدم امكان اخراجه حيا لم يجب

وكذا في فرض حياتها اذا علم ان بقائه في بطنها يوجب تلفه فانه يجب اخراجه ولو بان تنصربه الام ، وكذا يجب اخراجه حيا اذا كان بقائه يوجب تلفها واما اذا دار الامر بين حفظ الولد واتلاف الام وعكسه لعدم امكان التحفظ على كليهما

فقد ذكر صاحب العروة الوثقى (فده) انه ينتظر قضاء الله سبحانه وتعالى حتى يتعلق بموت احدهما ، دئمه عليه كل من علق على كتابه من الاعلام وارباب الفتوى والظاهر ان اول من غنن المسأله وأفتى بوجوب الانتظار هو صاحب الجواهر (فده) في آخر بحث دفن الميت واليك عبارته :

واما لو كانا معاصيين وخشى على كل منهما فالظاهر العسر الى ان يقضى الله ، ولا ترجيح شرعا والا مور الاعتبارية من غير دليل شرعى لا يلتفت اليها .

اقول : الكلام فى مورد دين ، الاول فى وطيفة الام الحامل ، والثانى فى وطيفة عرها من المكلفين كالطبيب وزوج الحامل وغيرهما .

اما الاول فلا يبعد القول بجواز هلاك الحمل للام الحامل لان تكليفها بحرمه هلاكه فى هذه الحالة عسر وحرج وهما منفيان فى الشريعة .

فان قلت : قاعدتان فيهما وردتا وردا لامتنان فلا يشمل المقام وتظاير مما يتضرر بهما آخرون ، اذا لامتنان نوعى ليس لشخص خاص

(قلت) : نعم لكن تطبيقه على المقام ممنوع ، فان قوله تعالى . (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) متوجهان الى المكلفين ولا يشملان العمل قطعا ، اذ لا يعقل فى حقه جعل العسر والحرج حتى يمن عليه شفيهما ، ومنه يظهر جواز الهلاك حتى اذا كان الولد صيغارا غير مميز فى مفروض البحث ، فاذا دار الامر بين حفظ المكلف نفسه او حفظ صبي غير مميز احرجاز له اتلاف الصبي لئفى العسر والحرج : سواء كان الصبي ابنا لهام اجنيا

واما الصبي المميز فحيث يمكن جعل الحكم الحرجى فى حقه عقلا ، فلا داع من شمول الايتن المذكورين له ، الا ان يدعى اسراهما الى المكلفين و فيه اشكال .

(فان قلت) ليس تلفها معلوما حتى تكون حرمة ائلافه عليها حرجية لاحتمال موته ونفاتها .

(قلت) علمها بموتها وموت حملها مع تكليفها بالصبر يوجب الحرج قطعاً ، وان شئت فقل ان لزوم الحرج غير منحصر بصورة علمها بموتها ، بل يترتب على احتمال موتها ايضاً ، اذا لم يجزلها المرار منه باسقاط حملها . وهذا امر وحداني ويمكن ان يؤيده ايضاً بان قتل الحمل في مقرررض البحث لا يعد ظلماً وزوراً عند العقلاء بل يرونها محقة فيه وان لها الحق فيشملة قوله تعالى : ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق (الاسراء ٣٣)

ويمكن ان تستدل عليه ايضا بان المورد يدخل في دوران الامر بين المعذورين و هما وجوب حفظ نفسها ووجوب حفظ حملها ، او حرمة ابقاء نفسها في التهلكة . وحرمة قتل حملها ، و حيث لا ترجيح لا حدى النفسين على الاخرى تنخير الام بينهما ، فلها قتل حملها ، ولها اختيار موتها وحفظ حملها .

بل الصحيح تعيين الادل عليها وعدم جوار الثاني لها ، لانها - لكونها مسلمة مؤمنة - اهم من نفس ولدها ، وكون ولد المومن بحكم المومن - لو سلم لا ينافي ما ذكرنا ، فان المومن الواقفي اهم من المومن الحكمي . على انه في مثل الحمل غير مسلم لعدم دليل قوى عليه .

نعم لا يجوز ائلافه في غير فرض الكلام بدلائل مرت في بيان المحرمات . لكن يشكل بان تلف نفسها غير معلوم حتى يجب عليها قتل حملها ، فلعل الله تعالى قدر موت حملها فكيف يجوز لها قتله فتأمل فيه <sup>(١)</sup> و البعدة هو الدليل الاول .

١ - ويمكن ان يجاب بان وجوب حفظ النفس كما يتحقق في فرض العلم بالتلف كذا يتحقق في فرض احتمالها .

واما (المورد الثاني) فان علم الطبيب مثلاً انه لو لم يقتل احدهما لما تا كلاهما  
 و لظاهر حوار قتل احدهما له وهذا مما يعلم من مذاق الشرع وبناء العقلاء  
 واما بحسب الادلة اللغوية فالمقام لا يخلو عن اشكال فان المتيقن من وجوب  
 حفظ النفس اما هو غير هذا الغرض وان علم بموت احدهما اذا لم يتدخل فالظاهر  
 عدم سوار التدخل ولو ان انتظار قضاء الله تعالى كما ذكره الجماعة، لعدم دليل على  
 حوار قتل احدهما مقدمة لحفظ الآخر ، فان عمدة الدليل على الجواز في المورد  
 الاول هو نفي العرج غير المعاري في المقام كما هو ظاهر اذ لا حرج في حق  
 الاحبيى ، بل اذا كان قتل العمل حرجاً بالنسبة الى ابيه مثلاً لا يجوز له قتل  
 روحته العامل لتناقض قاعدة نفي الحرج في المقام

نعم اذا كان قتل الام حرجاً بالنسبة الى ثالث كاب او ام او اخ لها جاز له  
 قتل العمل لما عرفت من عدم شمول القاعدة له ، كما يجوز له وللعامل اجابة  
 الكافر او المسلم العاقل من العالم بمرمة قتل العمل اذا كان غير مبال  
 بالاحكام الشرعية وغير مقيد بقيودها وحدودها كجيلة من اطباء عصرنا قتل العمل ،  
 فان قلت التوكيل المذكور اعانة على الظلم فيحرم . قلت : المفروض جواز  
 قتل العمل للموكل فلا يكون ظلماً حتى يكون التوكيل اعانة عليه ، نعم هو اعانة على  
 المعصية فان التوكيل الاحبيى لا يجوز له قتل العمل ، الا انه لا دليل على حرمة الا  
 عانة على المعصية كما سبق في بحث المرامات ، وعلى تقديره لامانع من تخصيصها وليست  
 باشد من حرمة قتل النفس حيث خصصناه قاعدة العرج وحكمونها

هذا ما عندي في هذا المقام والله عالم بحقيقة الحال . و على كل قدا استثنى  
 من الحكم المذكور اى وجوب حفظ نفس المحترمة مورد واحد وهو ما اذا شرط  
 الكافر في الجهاد ان لا يقاتله غير المسلم المقاتل فانه وجب له الوفاً بخلاف بعده  
 صاحب الجواهر الامن ابن الجنيد . ومعنى هذا الوجوب عدم حواز الدفاع عن

المومن وان قتل بيد الكافر ، وهذا مما يمكن فهمه من السيرة الخارجية المنقولة عن الحروب الدينية في صدر الاسلام فلاحظ

### (٨٢) حفظ الوديعة على المستودع

يجب حفظ الوديعة على المستودع بلا خلاف احده ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، مضافا الى ما في عدمه من العناية المعروفة كتابا وعقلا وسنة متواترة واحكاما بقسميه ، والى كونه مقدمه لوجوب اداء الامانة وردها الى مالكها<sup>(١)</sup> بل يجوز العلف ولو كذبا عند الظالم حفظا لها كما دلت عليه بعض الروايات<sup>(٢)</sup> . ثم ان حفظ كل شيء محسبه ولا تمديد له شرعا فيجب وصعه في محله المعد لامثاله عرفا الا ان يمين المالك حفظا خاصا فيجب العمل بما عينه ، كل ذلك ظاهر .

### (٨٣) حفظ الايمان

قال الله تعالى : لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته .. ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم واحفظوا ايمانكم<sup>(٣)</sup> .  
الظاهر من حفظ الايمان هو العمل بما حلف والجري على مقتضاه لا الامساك عن الحلف امتداء كما قيل فانه خلاف الظاهر من الآية . ويمكن ان يستدل عليه بمادل على حرمة القول بلا فعل ، كما مر في الجزء الثاني . بقوله تعالى : ولا تنقضوا الايمان بما توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا<sup>(٤)</sup> .

١ - لاحظ ص ٥٠٠ وديعة الجواهر .

٢ - ص ١٦٢ ج ١٦ الوسائل وص ٢٨٥ ج ٨ التهذيب .

٣ - المائدة ٨٩ .

٤ - التحنن ٩١ .

والظاهر أن حرمة النقض عن ضية وإنما الاصيل والذاتي وجوب الحفاظ فلا حظ ولا يتوهم جواز مخالفة اليمين من صحبته عبد الرحمن قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليمين التي تجب بها الكفارة ؟ قال . الكفارة في الذي يحلف على المتاع أن لا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدله فيشتره فيكفر عن يمينه <sup>(١)</sup>

فإنها في مقام بيان وجوب الكفارة ، ولا نظارة لها التي جواز العتق وعدمه حتى يستعاد من قوله عليه السلام ثم يبدله النسخ خلاف ما مر . إذا عرفت هذا ففي المقام مسائل كثيرة نذكر جملة منها بمو نه تعالى .

(الأولى) يشترط في الحالف البلوغ والعقل والاختيار والقصد ، فلا ينقذ حلف الطفل والمجنون وهو واضح ولا حلف المكره والمجبور للروايات <sup>(٢)</sup>

وحلف اللامي كما يظهر من الآية . وأما النسيان فإن لم يملك نفسه فلا ينقذ ولا ينقذ يمين الولد والروجة والمملوك إلا ماذن الأب والزوج والمالك . كما يدل عليه قول رسول الله ﷺ في صحبة منصور عن الصادق عليه السلام لا يمين للولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ، ولا للمرأة مع زوجها ، ولا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة <sup>(٣)</sup> .

فإن الظاهر منها نفى صحة اليمين خصوصا بقرينة قوله ﷺ ولا يمين في قطيعة . ومقتضى الإطلاق عدم الفرق في أساطال اليمين بين كون الوالد حاضرا أو غائبا ، إذ المعية غير طاهرة في المعية المكانية ولا بين كونه كافرا أو مؤمنا ولا بين كون المرأة منقطعة أو دائمة .

لكن المتيقن من الرواية هو اعتبار رساء هؤلاء في انعقاد يمين هؤلاء دون

١- ص ١٧٦ ج ١٦ الوسائل .

٢- منها مقبرة البرطل وفيها محمد بن عائد ص ١٦٤ لاحظ ص ١٧٢ ج ١٦ .

٣- ص ١٥٦ ج ١٦ الوسائل .

اذنهم بخصوصه كما هو ظاهر .

ونقل عن المشهور والاكثر صحة انعقاد حلهم اي الابن والزوجة والمملوك -  
 الا ان للاب والروح والمالك اخلال الحلف؛ فلم يشترطوا اذنهم في انعقاد الحلف<sup>(١)</sup>  
 ولو لم يعلموا انعقد اليمين ووجب على الحالف حفظه والكفارة اذا حنت . وهذا  
 القول وان اطال بعض الاعظم في تصحيحه، لكنه خلاف ظاهر الصحيحة المتقدمة  
 كما قلنا .

والاحتياط مما لا ينفي تركه . واذا منعوا عن العرى مقتضى اليمين بعد  
 امسائهم فهل يسجل اليمين ام لا؟ فيه وجهان اوجههما الاول لروايات تقدم بعضها  
 في بحث الحج ومع الشك يرجع الى الاستصحاب ساء على جريانه في الاحكام  
 الكلية فافهم .

(الثانية) انما ينعقد اليمين اذا حلف بالله واسمائه المختصة او المشتركة  
 بينه وبين غيره . وان لم تنصرف اليه تعالى، بل وان غلبت استعماله في غيره . اذا قصد  
 بها ذاته تعالى ، والقول باختصاص الامتداد بلفظ الجلالة واسمائه الخاصة او  
 المشتركة الغالبة عليه تعالى صنف فانه خلاف اطلاق الروايات .

ففي جملة من الروايات المعتمدة ان كل يمين لا يراد بها وجه الله عز وجل  
 فليس بشيء<sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح علي بن مهزيار عن العواد عليه السلام . . . ان الله عز وجل يقسم من  
 خلقه بما شاء وليس لمخلقه ان يقسموا الا به عز وجل<sup>(٣)</sup> .

١ - لكن في كلام الدرر .. فيقع بدون الاذن باطلا فالله حيث يكون شرطا في

الصحة ... وهذا هو المشهور من ٢٠ ج ٣.

٢ - ص ١٦٦ الى ص ١٦٩ ج ١٦ الوسائل.

٣ - ص ١٩٠ المصدر .

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الناقر عليه السلام مثله <sup>(١)</sup>

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام دأما قوله لعمر والله وقوله لاهاه فاما ذلك والله عز وجل <sup>(٢)</sup> ويؤيده او يدل عليه اطلاق الآية المعنونة .

وفي الشرائع لا يعتقد بما لا ينصرف اطلاق اسمه اليه كالموجود والحي والبصير والسميع (وان نوى بها الحلف) لانها مشتركة . وفي الجواهر . بل لا احد فيه خلافا بينهم الا ما يحكى عن الاسكافي من اسفادها بالسميع والبصير ، وان اعتقد العينية . . اقول . والاصح ما قلناه اولاً

ولو حلف بمقدرة الله وعلمه وحياته وغيرها من صفاته الذاتية ، فان اعتقد ربادتها على ذاته تعالى كما عليه جمع من غيرنا لا يعتقد حلفه ، وان اعتقد العينية كما عليه اهل الحق انعقد ؛ لانه حلف بذات الله ولو حلف بحلال الله وعظمته ففي انعقاده تردد والاحتياط لاحل اجماع المصنف عليه ولاجل ان جلالة تعالى وعظمته ليسا امرين معاكبين اذانه لا يترك ومثله الحلف بحق الله ان لم يقصد به احترامه اودينه ، بل هو الاقوى لو كان عند العرف قسما به تعالى

ولا يعتقد بالطلاق والعناق وغيرها . بل لا يعتقد بالقرآن والنبي والامام . نعم اذا استلزم ترك الالتزام باليمين هناك النبي والامام والقرآن مثلاً وجب الالتزام والعمل . والدليل على عدم الانعقاد بصير ما يدل عليه تعالى روايات كثيرة <sup>(٣)</sup> :

(الثالثة) لاشك في عدم انعقاد اليمين بمجرد اللفظ ولو كان صريحاً اذا لم يصدر عن قصد للآية المتقدمة ولقوله تعالى ، لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم

١ - ص ١٩١ المصدر .

٢ - ص ١٩٢ المصدر .

٣ - ص ١٩٠ وص ١٩١ ص ١٩٦ وص ١٩٧ الى ص ٢٠٠ وص ١٦٧ الى ص ١٧٠



ولكن يؤخذكم مما كسبت قلوبكم (البقرة ٢٧٥)

ولصحيح صفوان عن الكاظم عليه السلام قل سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحلف وسمير على غير ما حلف عليه، قال: اليمين على الضمير ومثله صحيح اسماعيل <sup>(١)</sup> عن الرضا عليه السلام وهل ينمق بالقصد والسمير المجرد دون التلفظ استنادا الى هاتين الايتين و الروايتين فيه اشكال ، بل منصرف الادلة باجمعهما من ظهور بمعناها هو التلفظ بالحلف ، ولا اقل من الشك فيرجع في القصد المجرد الى اصالة المراجعة فلاحظ .

(الرابعة) لا اشكال في عدم انعقاد اليمين في اتيان المحرمات وترك الواجبات وهذا امر قطعي لا يحتاج الى نقل الروايات الدالة عليه <sup>(٢)</sup> كما انه لا شك في انعقاده في ترك المحرمات و اتيان الواجبات والمستحبات، وهل يصح في ترك المستحبات و اتيان المكروهات والمباحات وتركها ام لا ؟ الجواب عدم الصحة في الاولين الا اذا كان له جهة عارضة افضل من المستحب او ترك المكروه المذكور . والصحة في الاحير الا اذا فرض ابتلائه بما هو خير منه واليك الروايات المربوطة بالمسألة. منها موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له: يحلف بالايمان المعلقة ان لا يشترى لاهله شيئا قال : فليشتر لهم ، وليس عليه شيء في يمينه <sup>(٣)</sup>

اقول : لا يجوز التمسك باطلاق الرواية فان الاشتراء قد يكون واجبا او مندوبا وقد يكون محرما او مكروها وقد يكون مباحا ، ولم ينقل الراوى تمام القصة . وان كان المفهوم من جواب الامام عدم حرمة الاشتراء .

ومنها صحيحة الاعرج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف على

١ - ص ١٨٠ المصدر.

٢ - ص ١٥٦ الى ١٦١ ج ١٦ المصدر.

٣ - ص ١٦٧ المصدر .

اليمين فيرى ان تركها افضل وان لم يتركها خشي ان يأنم ، أوتركها ؟ قل : اما سمعت قول رسول الله ﷺ اذا رأيت حيرا من يمينك فدعها <sup>(١)</sup>

اقول لا يقيد اطلاق قول الرسول الاعظم ﷺ بمورد فرض الراوى كما هو ظاهر ، ومدلوله ولو بالاصرار انحلال اليمين وان كان متعلقه واحدا او مندوبا اذا زاحم واحدا او مندوبا آخر ارجح فمن حلف على اعطاء النفقة لواجب النفقة او اطعام الفقراء ثم توقف اتقاذ غريق على صرف ذلك المال لعمل يمينه . ومن حلف على اطعام فقير معين ثم وجد فقيرا هم منه كماله فاصل محايد ولم يمكن اطعامهما معا اعمل يمينه واستحب اطعام العالم المذكور

وعدم انحلال اليمين ولو كان متعلقه مباحا اذا لم ير حيرا منه او لم يمكن فعله .

فالامر في قوله ﷺ ليس للوجوب اذ ليس كل خبر موافق العمل ، بل هو وقع عقب المحظر الناشى من اليمين

ومثلها في الدلالة على انحلال اليمين في صورة مزاحمة متعلق اليمين بما هو اهم واحسن منه موقفة عبدالرحمن بن عبدالشيخ ره - عنه إلا اذا حلف الرجل على شيء والذى حلف اتيانه حير من تركه فليأت الذى هو خير ، ولا كفارة عليه وانما ذلك من خطوات الشيطان <sup>(٢)</sup> وعلى كل المستفاد من الروايتين توقف وجوب العمل باليمين ولردم الكفارة الواجبة بالبحث ، على عدم تزاحم متعلق اليمين بما هو خير واحسن منه ولا فرق بين كون ما هو خيرا من اخر او قبض المحلوف عليه

١ - ص ١٧٥ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٢٨٩ ج ٨ التهذيب ويظهر من الوسائل (ص ١٧٦ ج ١٦) ان الرواية مقطوعة لكنه من اشتاء الناسخ او مرتب المطبعة . وضبط في الكافي (ص ٤٤٣ ج ٧ لطيفة الحديث) اسم الراوى عداقة الرحمن . وهو ايضا اشتاء منه .

كما يظهر من الرواية الثانية ولااحمال فيه ولافى نفس الغيرية كما زعمه بعض الاعاظم

ثم اذا توقف انعقاد اليمين بقاء على عدم مراحمته بالاحسن منه فليتوقف عليه حدوثا، اذ لايقبل الفهم العرفى التفكيك بينهما، بل التوقف الحدوثى اولى وعليه فلاينعقد اليمين ابتداء فى فرض المزاحمة المذكورة ، بل الرواية الثانية ظاهرة فيه نعم موردها النقص الحيز دون الضد الخير ، ولابعد فى الحاقه به عرفا ، ولاجل ذيل الرواية .

قال الشهيد (ره) فى معكسى الدرر : متعلق اليمين كمتعلق النذر ، ولا اشكال هنا فى تعلقها بالماح ومراعاة الاولى فى الدنيا او الدين ، وترجيح مقتضى اليمين مع التساوى ، وهذه الاولوية متشعبة دلو طرأت بعد انعقاد اليمين ، فلو كان البر اولى فى الابتداء ثم صار المخالفة اولى اتبع ولا كفارة عندنا انتهى .

وقال صاحب العواهر (ره) وكيف كان فلاخلاف ولااشكال فى عدم المحنث وعدم الكفارة اذا كان حلاف اليمين خيرا منها . الخ

فان قلت على هذا لاينعقد اليمين فى المباحات وايمان اكثر المستعجات فان بعض المستعجات الاخر او الواجبات خير منها . فلاينعقد الحلف على اطعام الفقراء المعهال فان اطعام العالم خير منه ولاعلى الصلوة فى مسجد المعجلة لان الصلوة فى المسجد الجامع خير منها وهكذا .

قلت: الاعتبار بفرض المزاحمة لامطلقا فمن يقدر على الاطعامين والصلوتين لامراحمة فلامانع من الاعتقاد وهذا مما يفهم من الروايتين . وايضا فديكون ايمان الخير غير ميسور للناذر حدوثا وبقاء فلائاس بالاعتقاد بقى شىء وهو انه اذا فرض ان النادر مصمم على عدم ايمان ما هو خير من مخلوقه على كل تقدير فهل يجب عليه العمل بيمينه ام لا ؟ مقتضى الاعتبار هو الاول ومقتضى الاطلاق هو الثانى ،

الا ان ينزل عليه وان الامر ترك المعلوف ليس نفسيا بل لاجل انياف الحير فادا لم يكن قاصدا او فاعلاله لامانع من تحكيم اطلاق ما دل على وجوب الوفاء والله العالم ويدل عليها صحبته عند الرحمن عن الصادق عليه السلام الكفارة في الذي يحلف على المتاع ان لا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدوله فيشتريه فيكفر عن يمينه <sup>(١)</sup>.

وان طهرها انعقاد اليمين في المباحات وانما دلت الروايتان المتقدمتان على اعتبار عدم خيرية غير متعلق اليمين عنه ويمكن ان تجعل هذه الصحيحة قرينة على ان المراد بالخير في الروايتين المتقدمتين هو الخير الاخرى، ويمكن ان يقيد دليلها شئ الكفارة في صورة عدم المرحوحية لاجل هاتين الروايتين وهذا هو الارحح

لموثقة درادة عن الباقر عليه السلام كل يمين حلفت عليها لك فيها مفعة في امر دين او دينا فلا شيء عليك فيها ، وانما تقع عليك الكفارة فيما حلفت عليه فيما لله فيه مفعية ان لا تفعله ثم تفعله <sup>(٢)</sup>.

ويظهر منها عدم انعقاد اليمين على ترك المستحبات واثبات المكروهات ومتعلق اليمين لابدان لا يكون مرحوحا بحسب الدين والدنيا والظاهر ان المراد بالمنفعة الدينية المنفعة غير المجسورة بالمنفعة الاخرى كما اذا حلف ان لا يأكل عنباً مثلاً ثم اصابه مرض ينفعه العنب فمثل هذه اليمين لا ينعقد ، وانما اذا حلف على اعطاء شيء للمفقير فامساكه وان كان خيرا غير انه يجب العمل بالحلف لان الضرر مجبور شواب الاخرة .

وعن الفاصل السزوازي، وينفي الاشكال في الامر الذي يترجح بحسب الدين ولم يبلغ حد الوجوب وترجح تركه بحسب الدنيا لتعارض عموم الاحبار فيه ،

١- ص ١٧٧ ج ١٦ الوسائل.

٢- ص ١٨١ ج ١٦ .

وطاهر الاسحاب الاتقاد هنا . اقول: عرفت وجهه لكن مع ذلك يبقى الاشكال في بعض المصاديق .

وعنه ايضا في محكي كفايته والظاهر ان متعلق اليمين اذا كان مرجوحا بحسب الدين لم ينقذ وجاز تر كنه وقد قطع به الاسحاب ويستفاد من اخبار كثيرة والاشكال ثابت في المباح الذي يتساوى طرفاه بحسب الدنيا وقد قطع الاسحاب بالاتقاد هنا ونقل اجماعهم على ذلك .

وقال صاحب الجواهر بعد نقل كلمات جملة من العلماء الى غير ذلك من عباراتهم المتفقة طاهرا في الاتقاد اليمين على المباح المتساوي فعلا وتركه على فعله وتركه . .

(الرابعة) قد ثبت عدم حواز مخالفة اليمين اذا كان متعلقها غير مرجوح ولا مزاحما بما هو خير منه وهل تتعلق الكفارة بمجرد المخالفة المعرمة ام ان موضوعها اخص من موضوع الحرمة ؟ مقتضى صحيح عبد الرحمن <sup>(١)</sup> السابق وصحيح ابن الحجاج <sup>(٢)</sup> وصحيح زرارة <sup>(٣)</sup> يدل مقتضى اطلاق الامة المتقدمة هو الاول .

ومقتضى الحصر في ذيل موثقة زرارة المتقدمة هو الثاني اى اختصاص الكفارة في ترك الواجب او اتيان الحرام اذا حلف اتيان الاول وترك الثاني وهي تصلح لتقييد الطائفة الاولى من الاخبار المطلقة .

ومثل التعليل المذكور فيها او اصرح منه ذيل صحيح ثان لزراعة عن الباقر <sup>(عليه السلام)</sup> : انما الكفارة في ان يحلف الرجل والله لا اذني ، والله لا اشرب الخمر

١ - ص ١٧٧ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ١٨٢ المصدر .

٣ - ص ١٨٣ وص ١٨٤ المصدر .

والله لا اسرق ، والله لا احون واشباه هذا ، ولا اعصى ، ثم فعل فعلية الكفارة فيه <sup>(١)</sup> .  
وفي رواية حمرا عنهما عليه السلام . . وما لم يكن فيه طاعة ولا معصية فليس  
هو بشيء .

وفي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام وما كان سوى ذلك مما ليس فيه رولا  
معصية فليس بشيء . <sup>(٢)</sup>

اقول : بعد تفهيد اطلاق صدرهما بالحصر المذكور في الروايتين السابقتين  
تدلان على عدم الكفارة في ترك المحلوف المباح دون المستحب او المكروه  
لكنهما من ناحية السند قصران عن اثبات حكم شرعي  
هذا ما يقتضيه الجمع الدلالي بين الروايات ولكنني لافتى به والاحتياط  
سيله واضح والله العالم بحقيقة احكامه .

(الخامسة) هل ينعقد اليمين بمجردة عن الشرط ؟ فنية الاطلاقات ومراعاة  
بعض الروايات منها صحيح زرارة المتقدم انما هو الاول وهذا هو الموافق لاطلاق  
الكتاب العزيز ايضا ، ومقتضى بعض الروايات هو الثاني وسببتي سجنه في حرف  
الواو عند الكلام حول لزوم الوفاء بالنذر ان شاء الله تعالى .

(السادسة) مقتضى اطلاق الادلة اللفظية على ما صلتها في اصول  
لجميع من الاعلام توصيلة المأمورية دون عادية فيكون اليمين واخواتها توصلية  
ويظهر من صاحب الجواهر (قدمه) الاحتماع على نفي عاديةها .

لكن الظاهر من بعض الروايات عادية اليمين ، ففي صحيح المجلس عن  
الصادق عليه السلام كل يمين لا يراد بها صاحبها وحده الله في طلاق او عتق فليس بشيء .

وقرب منه صحيحه الآخر وغيره<sup>(١)</sup>.

لكن التأمل في مجموع الروايات يهدينا الى ان المراد بهذه الروايات عدم صحة اليمين بالطلاق والعناق ونحوهما واشترط صحتها ذكر اسماء الله تعالى والله العالم.

### تتمة

إذا حلف على اتيان فعل او تركه اما مطلقا واما مقيدا بالوقت سواء داما او موقتا، ثم خالف حلفه وتعلق به الكفارة واستحق الاثم، فهل يساح له المحلوف عليه بعده ام لا وهل يمكن الفرق بين الاثم وتعلق الكفارة ام لا ؟  
يمكن ان يقال انه اذا حصل الزمان طرفا يتجمل اليمين بمجرد المخالفة فلا اثم ولا كفارة بعده، سواء اطلق ادقيدته بوقت، واما اذا جعل الزمان مقرا للموضوع كما اذا قال والله لا سومن كل يوم الى مدة كذا او والله لا صلن صلوة الليل كل ليلة خمسة لانرفع حكم العلف بعد المخالفة بل يستحق الاثم ويتعلق به الكفارة كلما حنت، ولم احد عاجلا لاحد حول الموضوع كلاما، ويمرئ هذا الكلام في النذر والعهد ايضا.

بقي في المقام مسائل رأينا الاشتغال بغيرها اولي، وسندكر بعث النذر والمهد في حرف الواد في مادة الوفاء انشاء الله تعالى.

### (٨٤) الحكم على الحاكم الشرعي

يجب على الحاكم الشرعي الحكم بالمنع او القفل في بعض الموارد، وسيأتي بحثه في اول حرف القاف في مادة القول ان شاء الله.

## (٥) الحكم بما انزل الله وبالعدل

قال الله تعالى : فاحكم بينهم بما انزل الله <sup>(١)</sup>

وقال الله تعالى : وان احكم بينهم بما امر الله ولا تتبع اهلهم <sup>(٢)</sup>

وقال الله تعالى : وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط <sup>(٣)</sup> .

وقال الله تعالى : فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى

اقول : فيجب على الحاكم ان يحكم في تغنين القوانين الكلية وفي الشبهات  
الموضعية والمرامات كلها بحكم الاسلام ولا يفتى له بدلا فمن لم يحكم بما  
انزل الله فأولئك هم الظالمون والعاسفون وهذا مر واضح قطعي في الاسلام .

وفي موقعة السكوى عن الصادق عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام ان محمد  
بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام في الرجل ربي بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب  
اليه : ان كان محصنا فارحمه و ان كان مكررا فاحلله مائة حللة ثم الله ، واما  
اليهودية فبعث بها الى اهل ملتها فليقصوا فيها ما احسوا <sup>(٤)</sup> .

اقول وهذا قيد لا خلاف وحب الحكم بما انزل الله ولعله المراد من الاعراض  
في قوله تعالى : فان حاؤوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم .

ثم الآية والرواية في خصوص اليهود دون مطلق اهل الكتاب

لكن في الحواهر ومثنها <sup>(٥)</sup> : (ولو ربي الذمي بدمية) او كافرة غير ذمية

١ - المائدة ٤٨

٢ - المائدة ٢٨

٣ - المائدة ٤٢ .

٤ - ص ٣٦١ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٢٣٥ ج ٤١ الطبعة الجديدة .



(دفعه الامام الى اهل نعلته ليقيموا الحد على معتقدهم، وان شاء اقام الحد بموجب شرع الاسلام) سلا خلاف اجده فيه كما عن بعضهم الاعتراف به بل في الرياض جعله الصحة . . . نعم هو مختص بما اذا كان رقاء غير المسلمة اما بها فعلى الامام قتله ولا يجوز الاعراض لانه هتك حرمة الاسلام وخرج عن الدمة اقول الاحوط اختصار التخصيص المذكور باليهودى واليهودية فقط

### (٨٥) حلق رأس الزانى

قال المحقق فى الشرايع فى بيان حد الزنا : اما الحد والتغريب فيجبان على الذكور غير المحصن فيجلد مائة ويحز رأسه ويغرب عن مصره مملكا او غير مملك وفى الجواهر : وفقا لظاهر المحكى عن . . . بل فى المسالك نسه الى اكثر المتأخرين . بل عن غيرها الى الشهرة ، بل عن ظاهر السرائر وصريح الخلاف الاجماع عليه . .

نعم ليس فى النصوص السابقة الجز الذى صرح به الشيخان وسلاور وابنا حمزة وسعيد والفاضلان ، بل لم احد فيه خلافا . . لكن فى حصر على بن حعفر سئل اخاه عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فزنى ما عليه ؟ قال يجلد ويحلق رأسه ويفرق بينه وبين اهله وينفى شدة <sup>(١)</sup> .

وفى خبر حنان بن سدير عن الصادق عليه السلام فيمن تزوج ففجع قبل ان يدخل باهله ؟ .

١ - اقول الرواية لا تخلو عن اشكال فان بنان بن محمد وموسى بن القاسم الواقفي فى سندها لم يثبت حسنهما وانما لم تجزم بعدم حجيتها لان الرجلين قد وقع فى عرض واحد فيقتل احتمال كذبهما معا .

فقال يصر مائة ويحز شعره وينفى من المصر حولاً ويفرق بينه وبين اهله<sup>(١)</sup> .  
وهما بعد الانحدار بما عرفت ، الصحة على ذلك ، وجز الشعر محمول على ما هي  
الاول من حلق الرأس لا ما يشمل خزاللحية ونحوها ، بل لعله المتبادر منه ، ولذا  
منع الاصحاب عن غيره . نعم لم اجد في غيرهما الجرح وموردهما فيمن املك ولم  
يدخل ، واما غير المملك فلا دليل على حزه اللهم الا ان يكون احصاء .  
وهي المسالك الاتفاق على وجوب الثلاثة على السكر .

قلت الاجماع المعبد للمعلم ممنوع والمراد بالسكر هو الذي املك ولم يدخل  
كما يظهر من صحيح محمد بن قيس فلا بد من الاقتصار على مورد الرواية .

### (٨٦) الاستحلال من المظلوم

يجب على الظالم الاستحلال من المظلوم على ما مر بعينه في احكام التوبة  
ومنه استحلال الزاني من روح المرأى بها فيجب ان لم يلزم مسعدة اخرى  
والا فيستغفر منه .

### (٨٧) تحنيط الميت

يجب تحنيط الميت وهو مسح الكافور او حمله على مساحده السيمة وهي الجبهة  
واليدان والركبتان وابها ما الرجلين ، ومقدار الكافور غير معين بل يكفي مساه  
عرفا . وقيل يشترط فيه ان يكون طاهرا مساحا جديدا فلا يجري العتيق الذي

---

١- الرواية صحيحة سنداً ولا خطها وساقطها في ص ٣٥٩ ج ١٨ من الوسائل وقطعها: سأل  
رجل ابا عبد الله (ع) وانا اسمع عن البكر يعبر وقد تزوج فنجرا لبح ولا حظ مادة التمريق  
ايضا .

زأل ربحه ، وان يكون مسحوقا ، نعم يحرم تحنيط الميت المحرم كما مر في بحث  
المحرمات

اقول . الروايات الواردة في التحنيط كثيرة<sup>(١)</sup> لكن لادلالة ظاهرة لها على  
الوجوب خلافا لجمع منهم سيدنا الاستاذ الخوئي (دام طله) ، نعم هو مشهور شهرة  
عظيمة كما قيل ، بل عن جماعة من الاعيان الاحماع عليه ، وعن الشيخ الانصاري  
(قده) ان المناقشات الواردة على دلالة الروايات لانهم بعد الاحماع المحقق عليه .  
ثم اعتماد الطهارة لادليل عليه سوى الاحماع المنقول او الارتكاز هو معنى على  
الاحتياط واعتبار الاباحه لاحل ان المحرام لا يكون واحدا فتأمل وعدم كفايه المتيق  
لاحل ان المحنوط نوع من الطيب ، واعتبار المحنوق اظهر الروايات في اعتبار التلوين  
الذي لا يتأتى الا به كما قيل .

### (٨٨) الاحتياط في الشبهة المحشورة

بعد الاحتياط والموافقة القطعية فصلا عن حرمة المعاملة القطعية في  
الشبهة المحشورة بشرط ذكرت في اصول الفقه ، وقد فصل بعبوته الشيخ العلامة  
الانصاري (قده) في رسائله . ومن جملة الشروط عدم خروج بعض اطراف الشبهة  
عن محل الابتلاء وما اعترضه سيدنا الاستاذ الخوئي (دام طله) غير قوي لايحول  
عليه ، وهذه الرسالة لائس مثل هذه المساحة . ولاحظ مادة الوقوف

### (٨٩) الاحتياط في النكاح

في صحيح شعيب العدداد<sup>(٢)</sup> قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل من مواليك  
يقربك السلام وقد اراد ان يتزوج امرأة وقد وافقته واعصه بعض شأنها وقد كان لها

١ - لاحظ من ٧٤٤ الى من ٧٤٨ ج ٢ الوسائل .

٢ - بابه على ان محمد بن ابي حمزة الواقع في الصد هو الشامي .

روح فطلقها على غير السنة ، وقد كره ان يتقدم على تزويجها حتى يستأمر كفتكون  
امت ثامره ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : هو الفرج وامر الفرج شديد ومنه يكون الولد  
ونحن نعتاط فلا يتزوجها <sup>(١)</sup>

وفي صحيح مسعدة بن زياد عن جعفر عن ابيه ان النسي عليه السلام قال : لاتصامعوا  
في النكاح على الشهة وقفوا عند الشهة . يقول . اذا بلغك انك قد رصت من لهنها  
وانها لك معجوم و ما اشته ذلك فان الوفوف عند الشهة خير من الاقتحام في  
التهلكة <sup>(٢)</sup>

هل يستفاد من الروايتين وجوب الاحتياط في مسائل النكاح ولو في خصوص  
ما كان المراد به الوطء دون مجرد المظر و لمعوه ، بحيث لا يجوز الرجوع الى  
الاصول العملية فاذا بلغ المكلف ارتضاعه من امرأة بغير حجة شرعية كما اذا لم  
يكن المحرقة فاصالة عدم الارتضاع والارضاع وان كانت تدل على تزويجها و  
تروحه لكنها غير حاربة بل المرجح هو اصاله الاحتياط فيه اشكال و نظر .

نعم اذا كانت الزوجة هي التي احبرت محرمتها عليه فلا بد من الاحتياط و  
الاحتشار ولو كانت غير ثقة اذا كان احبارها قبل الدخول ففي صحيح ابي بصير قال  
سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فقالت انا حيلى وانا اختك من الرصاعة  
وانا على غير عدة ، قال ان كان دخل بها و واقمها فلا يصدقها و ان كان لم يدخل  
بها ولم يواقمها فليحتط <sup>(٣)</sup> وليأكل اذا لم يكن عرفها قبل ذلك <sup>(٤)</sup> .

١ - ص ١٩٣ ح ١٢ الوسائل .

٢ - ص ١٩٣ ح ١٤ الوسائل .

٣ - مد على رواية الصدوق وعلى رواية الكلبي (فليحتط) وعلى كل هو واجب

طريقي .

٤ - ص ٢٢٣ ح ١٢ الوسائل .

## (١٠) الاحتياط في الافتاء

في صحيحه عبدالرحمن قال سألت ابا الحسن عن رجلين اصابا صيدا وهما  
معمر مان ، الحزاء بينهما او على كل واحد منهما حزاء ؟ قال : لامل عليهما ان  
يجزى كل واحد منهما الصيد . قلت : ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما  
عليه ، فقال اذا استم مثل هذا فلم تدر افعليكم بالاحتياط حتى تسألوه عنه فتعلموا<sup>(١)</sup> .  
اقول : الافتاء بمير حجة شرعية افتراء على الله سبحانه واسلام وقول بغير  
علم كل ذلك معمر دموق فليس في الرواية حكم جديد كما لا يخفى

## (٩٠) التحية

قال الله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا ما حسن منها اورودها ان الله كان على  
كل شيء حسيبا<sup>(٢)</sup> .

اقول : الطاهر من الاية و حوب التحية في جواب كل تحية ولو كانت غير  
السلام المعبود في الاسلام ، فمن قال افاك الله يجب ان يقال له افاك الله او حياك  
الله او شفه وحمل الامر في الاية على الاستحباب بعيد ، ولذا حكى عن العلامة  
العلوي (ره) جواز رد التحية غير السلام في الصلوة اعتمادا على طاهر الاية كرد  
السلام ، لكن صحة الصلاة حينئذ محتاجة الى دليل فانه كلام والكلام من القواطع  
والمطلات فلا حظ

هذا ولكن قال صاحب المدارك في محكي كتابه : التحية لغة السلام على  
ما نص عليه اهل اللغة ودل عليه العرف . وعن المصباح المنير : حياء تحية ، اصله  
الدعاء بالقاء ومنه التحيات لله اى البقاء وقيل الملك ، ثم كثر حتى استعمل في

مطلق الدعاء ثم استعمله الشرع في دعاء مخصوص وهو سلام عليكم ومن القاموس والتحية السلام

اقول: اكر هذه الكلمات لاتصلح لاثبات وضع التحية للسلام ولو في العرف العام كما ان ما نقل عن اكثر المفسرين او جمهورهم من ان المراد بها في الآية هو السلام وان كانت في غيرها بمعناها، ايضا غير حجة الا ان يتمسك لاثباته بعدمه. ولـ بوجوب رد غير السلام، بل التسالم على عدم وجوب الرد لقدر السلام من انواع التحيات.

واستشهد سيدنا الحكيم (قده) على عدم وجوب مطلق التحيات صحيحة محمد بن مسلم: دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت: السلام عليك فقال عليه السلام السلام عليك فقلت: كيف أصبحت؟ فسكت فلما انصرف، قلت: أيرد السلام وهو في الصلوة؟ قال عليه السلام نعم مثل ما قبل له <sup>(١)</sup> فان قوله (كيف أصبحت) نوع من التحية <sup>(٢)</sup> لكنه ليس من التحية نعم السلام من التحية ان لم يكن معها ولو في خصوص المقام لقوله تعالى: تحيتهم يوم يلقونه سلام. وقوله تعالى: وتحيتهم فيها سلام.

قال المحقق الهمداني <sup>(٣)</sup>، وعلى تقدير ان يكون المراد بالتحية في الآية ما يعم كل بر واحسان قولي او ملى وجب حملها على الذنب، اذ لا يمكن الالتزام بوجوب رد التحية بهذا المعنى، فانه كاذبان يكون مصاد ما للضرورة فضلا عن مخالفة الاجماع.

وكيفما كان يجب رد السلام بلا خلاف يوجد، بل نقل الاجماع على وجوب

١ - ص ٤٠٠ ج ١ تفسير البرهان.

٢ - ص ٤٢٨ ج ٢ مستحكة الطيبة الاولى.

٣ - ص ٤٢١ ج ٢ مصباح الفقاهة.

فورية الرد وقيل انه مقطوع به في كلماتهم ، ولا بعد في اعتبار الفورية في تحقق مفهوم رد السلام كما نفهم من نظر العرف فلو اخره الى زمان يعتد به فقد فات محله وبعد الجواب عنه لغوا واستهزاء .

اذا عرفت هذا فهما فر وع لامد من ذكرها للاطلاع بها غالبا .

(الاول) وجوب رد السلام كفاً في مالاخلاف بعدهم بضمهم ، وعن الذكري دعوى الاحماع عليه ، ويدل عليه مسجحة غياث عن الصادق عليه السلام قال : اذا اسلم من القوم واحد احزاً عنهم ، واذا رد واحد احزاً عنهم <sup>(١)</sup> علام بعد لاحظه في دفع اليد عن ظاهر الآية المتقدمة الدالة على عنة الوجوب وان كان الاحوط استحبابا العمل بظاهر الآية .

هذا اذا قال المسلم او المسلمون السلام عليكم ، واما اذا اسلم المسلم على كل احد سلاما منفردا فالظاهر وجوب الرد عينا فلا يجزى رد واحد منهم وكذا اذا قال السلام على كل فرد منكم فان المتفق من كفاية رد واحد من الجماعة انما هو فيما اذا قال السلام عليكم .

ثم المراد مكفاية رد واحد من القوم انما هو في صورة دخوله في السلام معهم فانه المفهوم من الرواية ، بل نسب الى طاهر النص وفتاوى الاصحاب فلا يكفي رد من لم يكن مقصودا بالسلام ضمنا ، نعم لا يبعد كفاية رد غير البالغ اذا كان مميزا لاطلاق الرواية المخصص للقاعدة وان كان الاحوط عدمها .

ويظهر من صدر الرواية و مسجحة عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> استحباب السلام ايضاً كفاً ، ولا يبعد الاستحباب العيني ولو غير مؤكد فلا حظ .

(الثاني) يجب على الاظهر اسماع الرد للشك في صدق التحية بدونه ، و

١- ص ٤٥٠ ج ٨ الوسائل .

٢- ص ٤٥٠ ج ٨ الوسائل .

منه يظهر عدم وجوب رد التحية غير المسموعة الا اذا استلزم تركه هتك فيجب الرد و  
هكذا في غير الغرض

(الثالث) لو سلم جمع على واحد فالظاهر عدم كفاية الرد الواحد بصير  
المفرد . وكفايته بصير الجمع للمصدق عرفا انه رد التحية

(الرابع) المظنون قويا ان فعل الاخرس في مقام التحية يلحق بالسلام في  
وجوب الرد فلا ينشئ ترك الاحتياط بالرد المفهم دون الرد القولي .

(الخامس) لا فرق في وجوب الرد بين كون المردود عليه رجلا او امرأة ،  
مسلم او كافرا ؛ بالغا او غير بالغ مميز <sup>(١)</sup> كل ذلك للاطلاق ، نعم في الكافر يرد  
الجواب بالمتدء فقط او بالحر فقط على ما ذكرناه في الجزء الاول من هذا الكتاب .

(السادس) لو تلاقى اثنان فسلم كل واحد منهما على الآخر وجب على كل  
منهما جواب الاخر لظهور ان الجواب لا يحصل بالسلام الاشدائي .

(السابع) الظاهر اعتبار امكان الاسماع في وجوب الرد فلا يجب رد السلام  
المسموع من الاذاعات والتلفزيونات المتعارفة اليوم واطلاق الآية منصرف عن هذه  
الصورة وكذا اذا كان المسلم اسم او كان راكبا على ظهر السيارة وسعها او كانت  
الاصوات العالية كموت المكائن مثلا مائعة عن الاسماع وان كان الاحوط في غير  
الاول الرد بالنحو المتعارف .

(الثامن) اذا قال المسلم السلام عليك ورحمة الله او مع زيادة (وبركاته) فهل  
يجب الرد بمثله او يكفي في الجواب الاختصار على (وعليك السلام) فقط ظاهر  
القرآن هو الاول ، ولم اجد من الاصحاب مصرحا بالمسألة ، الا ان يقال ان المراد  
بالتحية - كما تقدم - هو السلام ولا يجب رد غير السلام ومن الظاهر ان الرحمة

١ - وجوب رد السلام على الصبي المميز المسلم مذهب جماعة من الاصحاب منهم  
صاحب المدارك وجاه في الروض كما في ص ٧٦ ج ٩ الحدائق .



والبركة ليستامنه فلا يجب الرد، لكنه غير ظاهر لاحتمال كونهما من تمة السلام وملحقاته والاحوط لزوما هو الرد بالمثل لان المتيقن من عدم وجوب رد غير السلام غير الفرض .

(التاسع) هل يجوز الرد ، (سلام عليك ، سلام عليكم) ام لا ، بل لابد من تقديم الطرف ، ذهب صاحب الحقائق (ره) الى الثاني ونسب الى المشهور بين الاصحاب (رض) ونسب الاول الى ابن ادريس والبرزاري في الذخيرة . . . وقال: وامت حبير بان الاخبار الكثيرة مما قدمنا ذكره ومالم نذكره كلها متفقة الدلالة على الرد بتقديم الطرف <sup>(١)</sup> .

ما افاده ضعيف جدا والحق هو المواز لصديق جواب السلام واطلاق الآية الشريفة ، وصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام عن رسول الله ﷺ . . . اذا سلم عليكم مسلم فقولوا سلام عليكم واذا سلم عليكم كافر فقولوا عليك <sup>(٢)</sup> ومنها يظهر عدم لزوم حرف (الواو) في الجواب .

واما ما اعتذره المحدث المتقدم (ره) عنه فهو ضعيف ايضا كما يظهر وجهه لمن راجع حواشيه .

(الماشر) يقول المحدث العراقي (قده) : المفهوم من الاخبار ان صيغة السلام التي يسلم بها لابد ان يبدء فيها بلفظ السلام . مثل (سلام عليكم ادعلك) او (السلام عليكم ادعلك) فاما تقديم الطرف فالما هو في الجواب من غير المصلى كما عرفت .

ونقل بعض المتأخرين عن ظاهر الاصحاب ان (عليك السلام او عليكم السلام) صحيح بوجوب الرد . وانكره في الذخيرة فقال لم اطلع على ما نقله عن ظاهر

١- ص ٧٠ ج ٩ الحقائق الناطقة .

٢- ص ٢٥٣ ج ٨ الوسائل .

الاصحاب الا في كلام ابن ادريس مع انه قد صرح العلامة في التذكرة بخلافه فقال . ولو قال (عليك السلام) لم يكن مسلما انما هي صيغة الجواب<sup>(١)</sup>

اقول . كل ذلك تقييد للاطلاقات بلامقيد معتبر كما لا يخفى فيجب رد السلام اذا قدم الطرف او اصاب السلام الى سير المتكلم او الى الله تعالى فالمناط هو الصدق العرفي ، وما يدل على ان تقديم الطرف لا يوجب بطلان السلام موثق عمار سأل اما عبدالله عليه السلام من النساء كيف يسلن اذا دخلن على القوم؟ قال: المرأة تقول: عليكم السلام والرجل يقول السلام عليكم<sup>(٢)</sup> .

(العادي عشر) السلام بداعي الاستهزاء والابذاء والتوهين ليس بتحية فلا يجب رده ولا قل من انصراف الأدلة عن مثله

(الثاني عشر) لا فرق في وجوب رد السلام بين حالة الصلاة وغيرها لاجل

روايات .

منها موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال : سأله من الرجل يسلم عليه وهو في الصلاة؟ قال يرد (السلام عليكم) ولا يقل (وعليكم السلام) فان رسول الله كان قائما يصلي فمر به عمار بن ياسر فسلم عليه عمار فرد عليه النبي هكذا ومنها صحيحة منصور عنه عليه السلام : اذا سلم عليك الرجل وانت مصلي ، قال : ترد عليه خفيا كما قال<sup>(٣)</sup> .

وفي موثقة عمار عنه عليه السلام : سأله عن السلام على المصلي ، فقال : اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت في الصلوة فرد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك<sup>(٤)</sup> .

١- ص ٧٢ ج ٩ الحدائق .

٢- ص ٤٤٤ ج ٨ الوسائل .

٣- ص ١٢٦٥ ج ٢ من الوسائل

٤- ص ١٢٦٦ المصنف .

وهو صحيح عن محمد بن مسلم قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت السلام عليك فقال : السلام عليك... قلت أبرد السلام وهو في الصلوة؟ فقال : نعم مثل ما قيل له <sup>(١)</sup> .

أقول : ظاهر الرواية ان الامام رد السلام جهرا بحيث سمعه محمد بن مسلم، ففعله عليه السلام دليل على جوار الاسماع فاذا حاز فقد وجب لما مر في الفرع الثاني، فلان ان يعمل ما في موثقة سماعة وعمار من الامر بالرد الخفي والنهي عن رفع الصوت على المرتبة الشديدة اذ للاسماع مراتب ، والاحوط لزوما مراعاة هذه الجهة .

ثم ان موثقة سماعة من حيث اداء سلام عمار معاملة ويستعمل انه سلم بصيغة (سلام عليكم) ولا بد من البناء على ذلك من جهة صحة ابن مسلم هاها تر رفع احوالها من هذه الناحية، فلاننا في بين الروايات، والنتيجة وحوب رد السلام بمثلته على المصلي .

ثم ان مقتضى اعتبار المثلية بقول مطلق ، اعتداه في الأفراد والجمع والتعريف والتذكير وحذف العنصر ونحوها واختاره جماعة بل سبه في العداائق بعد اختياره، الى المشهور <sup>(٢)</sup> نعم في شمولها للرحمة والبركة نظر بل الاحوط لزوما تركه في الصلاة <sup>(٣)</sup> بل انكره المحقق الهمداني اصل المثلية فقال : لكن المتأمل يرى ان عبارة كثير منهم بمنزلة عن ذلك وان الصيغ الاربع المتعارفة في السلام باسرها لديهم متماثلة وان فرضهم بذلك الاحتراز من ان يقول (وعليكم السلام) كما ورد النهي عنه في الموثقة المزبورة <sup>(٤)</sup> .

١ - ص ١٢٦٥ المصدر .

٢ - ص ٧٩ ج ١٩ الوسائل .

٣ - هل هذا مع الاحتياط المتقدم في المسألة الثامنة منها؟

٤ - ص ٤٢٥ ج ٢ مصباح الفقه .

اقول لا يهم بيان المراد من الفتاوى بل المهم هو ظهور الرواية وقد عرفته.  
(الثالث عشر) اذا كان المصلى فى ضمن من سلم عليهم فان رد السلام غيره  
فلا يظهر عدم الحواز له خلافا لجمع لعدم الدليل على حوار التكلم (ح) وان لم  
يرده غيره برده وجوبا؛ وهل يجوز الرد ابتداء سيما مع علمه برده غيره قبل فوت  
العورية فيه اشكال اطهره الاول للاطلاق

(الرابع عشر) قال صاحب العروة: لو سلم بالملحون وجب الجواب صحيحا،  
والاحوط قصد الدعاء او القرآن .

اقول اما وجوب اصل الرد فلان السلام بالملحون تحية واما وجوب الرد  
صحيحا فلا دليل عليه بل يكفى الملحون ولو للسلام الصحيح العرفى والالم يجب  
الرد ولم يجز فى الصلوة واما قصد الدعاء والقراءة كما تكرر ذكره فى كلامه  
وكلام غيره من الاعلام فغير نافع ولا يحصل به الاحتياط بل هو خلاف الاحتياط،  
فان الدعاء الذى يجوز فى الصلاة مادعى الله تعالى وتوسى به لاما خاطب به غيره،  
كما ان المراد بالقرآن ما قرء بقصد القراءة فقط فلا يحصل به التحية الواجبة وان  
قصده خطاب المسلم ورد تحيته فهو كلام آدمى فالفاظ القرآن كما قال مخاطبا  
لاسه مثلا الق مافى يميمك فانه مطلق للصلوة بلا اشكال .

(الخامس عشر) وقال ايضا : اذا سلم مرات عديدة يكفى الجواب مرة ،  
نعم لو احاب ثم سلم يجب جواب الثانى ايضا وهكذا الا اذا خرج عن المتعارف فلا  
يجب الجواب حينئذ .

اقول : كفاية الجواب مرة خلاف القاعدة ، بل يمكن ان يستشهد بموثقة  
ابان بن عثمان... وحاء رسول الله ﷺ حتى وقف على باب دارهم وقال السلام عليكم  
يا اهل الدار ، فلم يجيبوه فاعاد عليهم السلام فلم يجيبوه ، فاعاد السلام ؛ فقالوا و  
عليك السلام يا رسول الله ورحمة الله وبركاته . فقال مالكم ثم تركتم اجابتي فى

اول السلام والثاني . (١) على الوحوب (٢) فالأحوط الرد المتعدد وان كان الاكتفاء بالرد مرة غير بعيد للصدق عرفا .

(السادس عشر) اذا شك في القورية وصدق الجواب عن التحية فان كان الشك منعو الشهة الموضوعية جرى استصحاب بقاء الوقت وان كان منعو الشهة المفهومية فلا تجرى ومنه يظهر عدم حريان استصحاب الحكم للشك في بقاء الموضوع ، و الاحتياط هو الرد في الصلاة ثم اعادة الصلوة بعد تمامها ، وهذا الاحتياط يجزى طاهرا اذا شك المصلي في صيغة السلام حتى يرد مثلها فانه يرد الجواب كيف ما شاء ثم يعيد صلاته بعد التمام .

(السابع عشر) هل يجب رد السلام بغير العربية كما اذا قال الفارسي : سلام مر تو باد ، بر شما سلام باد ، مرتو ديا بر شما سلام ، الظاهر وجوب الرد ، بل لا بعد الوحوب اذا بدل كلمة السلام بلفظ يفيد معناه في لغة المسلم الا ان يدعى الاسراف الى السلام باللغة العربية لكنه مشكل لان الاصل في المقام هو الالة الكريمة فافهم .

## تتمة

السلام اما بمعنى الصلح واما بمعنى السلامة والحفاطة كقوله تعالى في حق يحيى عليه السلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا ، وقريب منه قوله حكاية عن عيسى عليه السلام على يوم ولدت الخ .

واما بمعنى الانقياد وعدم التجاور كقوله تعالى (ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقوله تعالى (فلما اسلما) وغيرهما .

١ - ص ٤٤٥ ج ٨ الوسائل .

٢ - لكن الظاهر ان الرواية تظن الى جهة اخرى ولا يستفاد منه حكم المقام كما لا يخفى .

قال الطريحي في مجمع البحرين : واختلفت الأقاويل في معنى ( السلام عليك فمن قائل معناه الدعاء أي سلمت من المكاره . ومن قائل معناه اسم السلام عليك . ومن قائل . اسم الله عليك أي أنت في حفظه كما يقال الله معك و إذا قلت (السلام علينا) و (السلام على الأموات) فلا وجه لكون المراد به الأعلام بالسلامة بل الوجه أن يقال : هو دعاء بالسلامة لصاحبه من أفات الدنيا و من عذاب الآخرة

أقول : ولا يعقل هذا الدعاء بالنسبة إلى أرواح المعصومين عليهم السلام إذ لا ينطبق العذاب إلى أرواحهم مع أن المؤمنين يسمون عليهم في زياراتهم . ويحتمل أنه هنا بمعنى الانقياد والمعنى : أن أفرادى لك وأنا متقاد لكم فتأمل .

## حرف الخاء

### (٩١) الاختتان

في صحيح الفياث عن الصادق عن أبيه عن علي (عليه السلام) . لا بأس بان لا تختتن المرأة ، فاما الرجل فلا بد منه <sup>(١)</sup> .

وفي حصة الفضل عن الرضا (عليه السلام) انه كتب الى المأمون: والختان سنة واحدة للرجال ومكرمة للنساء <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح محمد بن جعفر الاسدي فيما ورد عليه من التوقيع عن محمد بن عثمان العمري في جواب مسائله عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه الشريف): واما ما سألت عنه من امر المولود الذي ثبت علقته بعد ما يفتن هل يفتن مرة أخرى فانه يجب ان تقطع علقته ، فبان الارض تمنح الى الله عز وجل من بول الاغلف اربعين صباحا <sup>(٣)</sup> .

اقول : التعليل لا يصلح لسرف قوله (عليه السلام) فانه يجب . الى التدب فان ظهوره في الوجوب اقوى .

واما ما دل على ان (الختان من السنة) او (اما السنة فالختان على الرجال) فغير دال على الوجوب كما يظهر من مراجعة روايات الباب .

١ - ٢ ص ١٦٣ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ١٦٧ ج ١٥ لاحظ منه في ص ١٧٢ ج ٣ فالتوقيع معتبر سدا .

وفي العواهر ومعتها وأما الختان فلا خلاف في انه مستحب يوم السابع بل  
 الاحماع يسميه عليه ، و النصوص به مستفيضة اومتواترة ، ولو اخر عنه حاز بلا  
 خلاف بل الاحماع يسميه عليه . . . نعم لو بلغ و لم يختن وجب ان يختن نفسه  
 بلا خلاف احده فيه بل الاحماع يسميه عليه ، وذلك لان الختان واجب بالضرورة  
 من المذهب والدين التي استفتت بذلك عن نظار النصوص كغيرها من الضروريات .  
 فمن العرب وسوسة المحدث السمراني عند ذلك كله وميله الى عدم الوجوب .  
 نعم في وجوبه على الولي قل الملوغ خلاف ، والاشهر بل المشهور بعدم  
 الاصل . . والعننى المشكل بقوى عدم الوجوب عليه للاصل .  
 اقول ما افاده في نهي الوجوب على الولي صحيح طاهرا واما العننى فيمكن  
 شمول الرواية الثالثة له الا ان يدعى اصرافها الى الذكر .

### (٥) اخراج الزانى

في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام اذا زنى الرجل ينبغي للامام ان ينفيه من  
 الارض التي جلد فيها الى غيرها . فانما على الامام ان يخرج منه من المصر الذي  
 جلد فيه <sup>(١)</sup> .

اقول : ياتى تفصيل المسألة في مادة النفي في حرف التون .

### (٩٢) استخدام المرتدة

في صحيح حماد عن الصادق عليه السلام : في المرتدة عن الاسلام قال : لا تقتل و  
 تستخدم خدمة شديدة و تمنع الطعام والشراب الا ما يمسك نفسها و تلبس خشن  
 الثياب و تضرب على الصلوة <sup>(٢)</sup> .

١ - ص ٣٩٢ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ٥٤٩ ج ١٨ .



اقول لا بد ان يكون الاستخدام في المعسر ان امكن جمعائنه وبين ما دل على حبسها وقد مر في مادة الحبس وان لم يمكن فلا بد في حوازا استخدامها خارج المعسر ثم ارجاعها اليه بعده فتأمل .

### (٩٣) اخراج المحسبين لاداء الواجبات

في رواية عبدالرحمن بن سبابة عن الصادق عليه السلام ان علي الامام ان يخرج المحسبين في الدين يوم الجمعة الى الجمعة ويوم العيد ويرسل معهم ، فاذا قضاوا الصلوة والعيد ردهم الى السجن<sup>(١)</sup> .

اقول الراوي الاحير - وهو عبدالرحمن - لم يثبت وثاقته وحسنه فالرواية غير معتبرة .

لكن رواها الصدوق بطريقه الى عبد الله بن سنان<sup>(٢)</sup> والطريق صحيح فتكون الرواية صحيحة معتبرة وهي اخرها . حس الامام بعد الحد ظلم و الذي تقتضيه القاعدة الادلية ان الواجب اذا كان كفاليا وقام به غير المحسوس او كان تخييريا بين امرين او امور يمكن اتيانه بعض اطرافه في داخل السجن فهو ولا ملزم لاجراجه منه .

واما اذا كان واجبا تعيينيا وعينيا لا بد له يجب احراجه لاتيانه اذا لم يمكن اتيانه فيه

و اما اذا كان له بدل طولي فان علم من مداف الشارع عدم ارتصائه بترك المبدل منه لمجرد العسر يجب اخراجه منه ايضا لاتيانه و ان لم يعلم ذلك فلا ملازم لاجراجه .

١ - ص ٣٦ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٢١ ج ١٨ .

اما صلاة الجمعة فان قلنا بوجوبها التمييزي اى وجوب حضورها بعد اقامتها  
فيجب اخراج المحبوس اليها والا فلا واما صلاة العيد فلا يجب اخراجه اليها  
في زمان الغيبة لعدم وجوبها ولعل الصحيحة ناظرة الى زمان حضور الائمة المعصومين  
عليهم السلام وفرض تمكنهم من الصلاة فتكون الجمعة والعيد واجبتين تعيينا .

### (٥) اخراج الحيوان الموطوء من المدينة

قدمر محته في ص ١٤ و ص ٦٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب (الطبع الاول) و  
ناقشنا في سند الرواية لاجل (حنان) وهو الراوى الاخير فانه لم يثبت وثاقته ولا حسنه  
بطريق معتبر وان رام سيدنا الاستاذ الحوئي في الجزء الثامن من معجمه اثبات وثاقته  
لاجل وقوعه في اسناد كامل الريارات و تيسر على بن ابراهيم لكن ذكرنا في  
فوائدنا الرجالية ضعفه مفصلا .

### (٩٤) اخراج القميص من القدم

في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام اذا لست قميصا و انت محرم  
فشقه و اخرجته من تحت قدميك <sup>(١)</sup> .

وفي الصحيح الاخر عنه عليه السلام في رجل احرم وعليه قميصه فقال ينزعه ولا يشقه  
وان كان لسه بعد ما احرم شقه مما يلي رجله <sup>(٢)</sup> .

### (٩٥) اخراج الكفار في الجملة

قال الله تعالى : واقتلوهم حيث تقفتموهم و اخرجوهم من حيث اخرجوكم  
والفتنة اشد من القتل <sup>(٣)</sup> .

١ - ٢ ص ١٢٥ ج ٩ الوسائل .

٢ - البقرة ١٩١ .

يأمر القرآن باخراج مشركي مكة منها كما اخرجوا المسلمين منها ، و  
الظاهر عدم الخصوصية للمورد فيجب اخراج الكافر من بلده عند التمكن منه  
اذا هو اخرج المسلم منه . الا ان يقال ان الامر ورد مورد توهم المحظر فلا ثبت  
الوجوب فتأمل .

### (٥) اخراج الولد من بطن امه

في موقعة على قال سألت العبد الصالح عليه السلام عن المرأة تموت وولدها في بطنها  
قال شق (يشق) بطنها ويخرج ولدها <sup>(١)</sup> .

وفي صحيحه قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت وولدها في  
بطنها يتحرك قال يشق عن الولد <sup>(٢)</sup> .

وفي موقعة محمد بن مسلم ان امرأة سألت فقالت لي ست عروس صر بها الطلق  
فما زالت تطلق حتى فانت والولد يتحرك في بطنها ويذهب ويجيء فما اصنع ؟ قال  
قلت يا امة الله مثل محمد بن علي الباقر عليه السلام عن مثل ذلك فقال : يشق بطن الميت  
ويستخرج الولد <sup>(٣)</sup> .

اقول : وجوب شق الميت غيري كما ان وجوب الاخراج ايضا كذلك لاجل  
حفظ النفس المحترمة فلاحظ مادة الحفظ .

### (٥) خشوع القلب

قال الله تعالى : ألم بأن للذين آمنوا ان تخضع قلوبهم لذكر الله وما نزل  
من الحق ولا يكونوا كالذين اوتوا الكتاب . . <sup>(٤)</sup>

١ - ص ٦٧٣ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٦٧٤ المصدر .

٣ - الجديد ١٦ .

الظاهر ان الترفع في الخشوع - وهو تأثير القلب قبال عظمة الله وكبريائه كما قيل - انما هو لاجل امتثال احكام الله تعالى ، وليس مواجب نفسى ذاتى عليه . ويحتمل انه مطلوب نفسى فيكون سوق الآية لبيان مطلق الرجحان .

### (٥) الخشية من الله تعالى

قال الله تعالى : الا الدين ظلموا فلا تخشعوهم واخشوني <sup>(١)</sup> .

وقال الله تعالى : فلا تعشوا الناس واخشون <sup>(٢)</sup> .

الظاهر ان الامر بها ارشاد كالامر بالبعد والتفوى وغيرهما .

### (٥) اخفات الصوت على النساء

قبل بوجوب اخفات الصوت وعدم اطهاده على النساء عند الاجابات ونسب الى جماعة من الاساطين ، بل عن العاصم الهندي : قلت لاتفاق كلمة الاسحاب على ان صوتها عورة يجب عليها احقاؤه عن الاجابات

اقول : السيرة القطعية المتصلة بزمان النبي الاكرم وجملة من الاتحاد تبطل هذه الدعوى وان صوت المرأة ليس بعورة وادعاء الاجماع موهون حداثا ولا ينبغي للمباحث المحقق الاعتماد على امثال هذه الاجماع بل على معظمتها .

### (٩٦) خفض الجناح على النبي الاعظم ﷺ

قال الله تعالى : لا تمدن عينيك .. ولا تعزّن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين <sup>(٣)</sup>

وقال الله تعالى : واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين فان عصرك فقل

١ - البقرة ١٥٠ .

٢ - المائدة ٤٤

٣ - الحجر ٨٨ .

انى يرى مما تعلمون<sup>(١)</sup>.

يحتمل ان بعض الجناح كناية عن التواضع ولين الجواب والميل ، فان الاصل فيه ان الطائر حين اصمام اقراخه اليه بسط جناحه عليها ثم يتخفصه لها وقيل هو كناية عن صبر النفس مع المؤمنين وضمهم الى نفسه بالتربية والتأديب ، وقيل انه كناية عن ملازمة المؤمنين والوقوف معهم من غير مفارقة . والمعاني متقاربة .  
واما الحكم فيحتمل انه الوحوب ويحتمل ان الامر سيق للارشاد ، وعلى الثاني لاشك في شمول الحكم لكل زعيم ديني . واما على الاول ففي الشمول حاجة الى الدليل .

(تنبيه) واما قوله تعالى . واحض لها جناح الذل من الرحمة<sup>(٢)</sup> .  
فالظاهر ان المراد به التواضع والاحسان وقدم بحثه في مادة العقوق في بيان المحرمات .

### (٥) خلع ثياب الزاني عند الجلد

في معتبرة اسحاق عن الكاظم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد ؟ قال اشد الجلد . قلت : فمن فوق ثيابه ؟ قال : بل تخلع ثيابه ...<sup>(٣)</sup> .  
وفي معتبرة اخرى له عليه السلام ... قلت من فوق الثياب فقال : بل يجرد<sup>(٤)</sup> .  
ومادل على خلافه ضعيف سنداً ، وهل هو واجب تبدي او شرط للجلد فيه وجهان والثاني ارجح .

١- الشعر ٢١٥-٢١٦ .

٢- الاسراء ٢٤ .

٣- ٤ ص ٣٦١ ج ١٨ الرسائل .

### (٩٧) تغلية الحيوان على المحرم

في صحيح حمص عن الصادق عليه السلام فيمن أصاب طيرا في المحرم ، قال : ان كان مستوى الجناح فليخل عنه ، وان كان غير مستوى . تنفه واطعمه واسقاه فانما استوى جناحه خلى عنه .

والروايات في ذلك كثيرة <sup>(١)</sup> ولاحظ مادة الحفظ .

### (٩٨) الاختمار على النساء

لاحظ مادة الادناء في حرف الدال في هذا الجزء .

### (٩٨) خمس الارض المشتركة على الذمي

قال الباقر عليه السلام في صحيح أبي عبيدة : ابا ذمي اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخمس <sup>(٢)</sup> .

اقول مقتضى الاطلاق عدم الفرق في الحكم بين الارض المجردة والارض المعمورة كالدكان والبيت ونحوهما فيجب فيهما الخمس لان الشئ يوزع على الارض والعمارة نعم الاظهر اختصاص الحكم بما اذا انتقل اليه من المسلم بالاشتراك دون سائر المعامضات كما انه لا بعد في اصراف الرأية الى الاشتراء المستغرق في فرض فسخ البيع بالخيار او الاقالة يمكن منع وجوب الخمس ثم الاستعداد من الرواية تعلق الخمس بذمة الذمي المشتري لامين الارض كما لا يخفى .

### (٩٩) خمس المعادن

في صحيح محمد بن مسلم قال سألته عن معادن الذهب والفضة والمقر والحديد

١ - ص ١٩٩ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٢ ج ٦ .

والرصاص فقال عليها الخمس جميعا<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه؟ قال الخمس وعن المعادن كم فيها؟ قال الخمس وعن الرصاص والفضة والحديد وما كان من المعادن كم فيها؟ قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال سألت عن المعادن ما فيها؟ فقال كل ما كان دكاذا فيه الخمس، وقال: ما عالجته بمالك فبها ما أخرج الله سبحانه منه من حجارته مصفى الخمس<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيح ابن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاح؟ فقال ما الملاح؟ فقال (فقلت) أرض سبخة مالهعة يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً فقال: هذا المعدن فيه الخمس فقلت: والكبريت والتفط يخرج من الأرض، قال: فقال: هذا وأشباهه فيه الخمس<sup>(٤)</sup>.

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة أشياء على الكنوز والمعادن والفوس والغنيمة: ونسب ابن أبي عمير الخامس<sup>(٥)</sup>.

وفي صحيح الزعمي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين دينارا<sup>(٦)</sup> إذا عرفت هذا فاليك بعض مسائل الموصوع

(٩) كل ما صدق عليه عرفا أنه معدن ظاهرا كان على وجه الأرض أم باطنا يلحقه حكمه وإن شك في صدقه يرجع إلى البرائة واستصحاب عدم تعلق الخمس به.

١ - ٢ من ٣٤٢ ج ٦ المصدر.

٢ - ٤ من ٣٤٣ ج ٦.

٣ - ٥ من ٣٤٤ المصدر.

٤ - ٦ من ٣٤٤ ج ٦.

(٢) الوجوه متعلق بالذى يملكه بالاستخراج ولا يجب على من انتقل اليه باحد الوجوه الساقتة للسيرة القطعية على عدم اخراج المتدينين حمس ما يملكونه من المعادن ، ولا يوجد بيت تغلومنها .

(٣) لا يعتبر فيه الاخراج بل يتعلق الخمس به وان كان على ظهر الارض كما يظهر من الروايات

(٤) المستفاد من الروايات انه يتعلق الخمس على الممدن ولو كان منخرجه كافرا او سبيبا او مجنونا .

(٥) اخراج الخمس بعد المؤنة لما يأتى من اطلاق صحيح البرطى .

(٦) يعتبر بلوغ النصاب فى الاخراج دفعة واحدة عرفا فلو تعدد الاخراج عرفا لم يتعلق به الخمس على اشكال فى بعض الموارد . وهو - اى النصاب - بلوغ ما اخرجه عشرون دينارا كما فى الصحيح الاخير

(٧) المتيقن من الاخبار استفادة ملكية المخرج لما اخرجه لا مطلقا ، فلا

مانع من استخراج الغير منه محقر آخر واخراج آخر

(٨) ظاهر الادلة ان الخمس متعلق بالمال لا بالذمة .

### (١٠٠) خمس الغنيمة

قال الله تعالى : **واعلموا انما غنمتم من شىء فان الله حمسه** وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان <sup>(١)</sup> .

قال فى القاموس : **والمغنم والغنيم والغنم (بالضم) الفى غنم بالكسر غنما**



بالضم والمفتح وبالتعريب وغنيمة وعثمان بالضم والفور<sup>(١)</sup> بالشئ بالمشقة .  
وقال في مجمع البحرين الغنيمة في الأصل العائدة المكتسة ، ولكن  
اصطلح جماعة على ان ما اخذ من الكفار ان كان من غير قتال فهو هبة وان كان مع  
القتال فهو غنيمة ، واليه ذهب الامامية وهو المروي من الاثمة الهدى كذا قيل ،  
وقيل هما بمعنى واحد .

وفي المنجد : غنم غنما الشئ : واربه وناله بلا بدل . . والغنيمة ج غنائم .  
ما يؤخذ من المحاربين غنوة والمكسب عموما ، يقال غنيمة باردة اي طيبة او بلا  
نصب .

وقال الراغب في المفردات : الغنم - بفتحين - معروف . . ( كوسفند )  
والغنم ( بالضم فالسكون ) اصاتته والظفر به<sup>(٢)</sup> ثم استعمل في كل مظفر به من جهة  
المدى وغيرهم . .

اقول : المنساق من مفهوم الغنيمة بعد التأمل هو اعتنا عدم المشقة والتعب  
او عدم البذل فلا يصدق على ما حصل بالبيع واجارة النفس وسائر المعاملات : ثم  
الظاهر والمتيقن من الآية ارادة ما اخذ من الكفار في الحرب من الغنيمة  
المذكورة لوجوه مؤيدة .

( ادلها ) سياق الايات فانها وردت في امر العهاد والحرب  
( ثابها ) فهم كثير من الفقهاء والمفسرين ، قال في فرائد الدرر : قيل هي  
- الغنيمة - ما اخذ من دار الحرب بقتال ويرشد اليه السياق . وهو قول كثير من  
المفسرين ، وبه قال كثير من الاصحاب وجعلوا ثبوت الخمس فيما عدا ذلك من .

١ - يحتمل زيادة حرف الواو .

٢ - الضميران يرجعان الى الغنم بالفتحين ( كوسفند ) .

الانواع السبعة بدليل خارج<sup>(١)</sup>.

( ثالثها ) الروايات الدالة<sup>(٢)</sup> على ثبوت الخمس في الفنائم والقوس -  
والكنز والمعدن وغيرها حيث جمعت الفنائم قيمة ومقابلة للمذكورات لاشاملة  
لها ، فيفهم منها ان الفنائم تختص بالاخوة في الحرب من الكفار ومن جملة  
هذه الروايات صحيحة ابن ابي عمير<sup>(٣)</sup> عن غير واحد عن الصادق عليه السلام الخمس  
على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والقوس والفنية ، ونسب بن ابي عمير  
الخامس .

( رابعها ) صحيحة عداة بن منان عن الصادق عليه السلام . ليس الخمس الا في -  
الفنائم خاصة<sup>(٤)</sup> بناء على ان المراد به نفى لزوم الخمس في الكتاب العزيز وان  
خمس ما عدا الفنائم ثابت بالسة ، وحمل الفنائم في الرواية على المعنى العام  
يجعل قوله عليه السلام خاصة فارعا عن معنى معقول كما لا يخفى .

( خامسها ) انه لو كان المرادما لفنية جميع ما يجب لفنية حتى الارماح ائتداول  
بعنه في زمان النبي الاكرم عليه السلام واشتهر اخذه او طوه مع انه لا اثر له حتى رواية  
ضعيفة او مرسله<sup>(٥)</sup> بل من المضمنين به او المقلوبين به ان النبي الاكرم عليه السلام ما اخذ  
خمس ارماح المكاسب

١ - ص ٣١٧ ج ١ ونقل عن الخليل والشهد والطبرسي تفسيرها بالمعنى العام الشامل  
بل في مصباح النقي ( ص ١٠٩ ج ٣ ) نية التفسير المذكور الى كثير من الاصحاب  
وقال بل ربما ينسب الاستدلال به الى الاصحاب حتى شاذ منهم بل من الرياض دعوى  
الاجماع على عموم الآية .

٢ - ص ٣٣٩ و غيرها ج ٦ الوسائل .

٣ - ص ٣٣٢ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٣٨ نفس المصدر .

٥ - سوى رواية واحدة نقلها الحر عن ابن طاوس في آخر الوسائل ( الجزء السادس ) .

و على الجملة : ان من حمل لفظ الفضيحة على مطلق الفائدة و ما تعلق به الخمس في الروايات فقد تحكم و حمل اللفظ على ما لا يطيقه دلالاته الوضعية و اعرض النظر عن المؤيدات الخمسة او الاربعة .

ثم انه يمكن القول من جهة دلالة الآية بعدم وجوب اداء الخمس من الغنائم و هو ما مقصودا بالبحث - مل الشارح انما اعتبر ملكية اربعة اخماس الغنائم لمحباةدين فقط و اعتبر ملكية خمسها الاخر لغيرهم فلا يحور لهم التعرف فيه فانه من التصرف في مال الغير .

### مباحث

(١) المتيقن من اخراج الخمس صورة ما اخذ من الكفار بالمقاتلة والافادة والغلبة ، سواء كانت مداعى الدعاء الى الاسلام او الدفاع عنه او مداعى مجر د اخذ المال ، و مقتضى اطلاق الآية عدم الفرق بين كون الآخذ واحدا او جماعة مجندة . و اما اذا اخذ بالسرقة و الميلة والربا والدعوى الماطلة فلا يعد في دعوى انصراف الآية عنه فلا يدخل المأخوذ بها في الفضيحة التي تجب اداؤه خمسها بمنواها (٢) المستفاد من الآية تعلق الخمس بما يملكه الغانمون فتدبر و يبقى في ايديهم اربعة اقسامه وعليه فلا يتعلق الخمس بالاراضي التي تصح ملكا لجميع المسلمين ولا تدخل في ملك الغانمين ، ولا بما يصرفه الامام في شئ العهات ، و هي صحيحة ابن سنان وابن اذينة عن الصادق عليه السلام . . . وان حضرت القسمة فله ان يسد كل نائبة تتوبه قبل القسمة ، وان بقي بعد ذلك شئ يقسمه بينهم وان لم يبق لهم فلا شئ عليه <sup>(١)</sup> ولا بما ينص الامام كقطائع الملوك اذ ليس فيها للناس شئ كما في صحيح سيف عن داود بن فرقد <sup>(٢)</sup> .

١ - ص ٢٨ ج ١٥ وقد مرت الرواية في حرف الالف في مادة الابتاء .

٢ - ص ٣٦٤ ج ١٦ الوسائل .

نعم لافرق على الاظهر في الحكم بين صورة استيدان الامام وعدمه لاطلاق  
الاية وعدم مقيد له سوى اجماع منقول در رواية مرسله وكلاهما غير معتمد  
(٣) الانفال كلها للامام ولا حق لاحد فيها فلا يتعلق بها حرس . قال الله تعالى .  
يسأونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واسلموا ذات بينكم  
(انفال ١)

قال الصادق عليه السلام في صحيح البخاري: الانفال مالم يوجف عليه بنخل ولا ركاب<sup>(١)</sup>  
ادقروم صالحو ادقروا اعطوا ابايديهم وكل ارض حرة وطلون الاودية فهو لرسول  
الله ﷺ وهو للامام من بعده بعهده حدث يشاء<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح معاوية عليه السلام دلالة على الفقرة الاولى من هذه الصحيحة<sup>(٣)</sup> وفي موقوف  
سماعة قال : سألت عن الانفال ، فقال كل ارض خربة او شئ يكون للمملوك فهو  
حاصل للامام ، وليس للناس فيها سهم ، قال : ومنها المحررين لم يوجف عليها بنخل  
ولا ركاب<sup>(٤)</sup> :

هكذا في الوسائل لكن كلمة (للمملوك) من عايط الناسح او مرتب المطعنة  
والصحيح (المملوك) كما في التهذيب .

وفي معصرة اسحاق قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الانفال ، فقال : هي القرى  
التي قد خربت وانجلى أهلها فهي لله وللرسول وما كان للمملوك (والصحيح المملوك

---

١ - لكن في هذا القسم لابد من التنصيف نصف للامام ونصف للايتام والمساكين  
وابن السبيل ووجه هذا التخصيص هو قوله تعالى في سورة الحشر: ما افاء الله على رسوله  
من اهل القرى ... نعم ربما ينافيه موقفة سماعة المذكورة في المتن لكن يمكن التصرف فيه  
عتمادا على الاية الميارقة .

٢ - ص ٣٦٦ ج ٦ .

٣ - ص ٣٦٥ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٦٧ المصدر .

كما في نفس المصدر وهو تفسير علي بن ابراهيم) فهو للامام وما كان من الارض مخربة لم يوحف عليه بخيل ولا ركاب ، وكل ارض لارب لها والمعادن منها <sup>(١)</sup> ومن مات وليس له مولى فما له من الانفال <sup>(٢)</sup> وفي صحيح الكنائى عنه <sup>(٣)</sup> ان رجلا من قوم فرض الله طاعتنا ولنا سفو المال <sup>(٤)</sup> .

اقول : لا يعد في ملكية الشيعة للاراضي المتعلقة بالائمة <sup>(٥)</sup> لاجل السيرة المتصلة بزماهم على ذلك . لكن في ملكيتهم له فيها من المعادن والكنوز اشكال بل اللازم الاقتصار في التصرف في الاعمال فيما تست السيرة او الدليل اللفظي على حوازه وفي غيره يرجع الى القاعدة الاولى .

( ٤ ) قال ولي العصر امامنا المهدي الغائب - جعل الله فرجه الشريف - في توقيعه الواصل بسند حسن .... فلا يعمل لاحد ان يتصرف في مال غيره بغير اذنه <sup>(٦)</sup> .

ويمكن ان يستفاد هذا العموم من قوله تعالى : ويل للمطففين الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون واذا كالواهم او درلواهم ينشرون الحج ومن غيره فيحرم التصرف في مال جميع الناس فضلا عن اكله وانفاقه <sup>(٧)</sup> ولو كان ماله كافر اذميا . نعم من لا يؤمن بالله او الرسول او اليوم الاخر يجهز قتله كما مر في بحث الجهاد فطريق ادلى يجهز اخذ ماله فافهم . ولا يعد في حوازه وان لم يسله الدعوة

١ - وفي المستمسك ص ٦٦٣ ج ٦ (الطبعة الاولى) - مع ان في بعض النسخ جعل بدل (منها) (بيها) فيكون الضمير راجعا الى الارض التي لارب لها التي للامام

٢ - ص ٣٧١ .

٣ - ص ٣٧٣ المصدر .

٤ - ص ٣٧٧ ج ٦ المصدر .

٥ - وغير محتاج الى التوضيح انه لا فرق في حرمة مال المسلمين وعدم جواز التصرف فيه واكله وانفاقه بين الشيعة واهل السنة واما الناصب السدي يحل ماله هم شرذمة قليلون وهم اعداء ال البيت ومخضوبهم . واما اهل السنة هم احوالنا في الدين واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

الى الاسلام ولم يستحق القتل فتأمل واما العرتد فلا يجوز اخذ ماله كما يستفاد من الروايات وقد مرت في حرف القاف في مادة القتل في الجزء الثاني .

نعم في صحيح البخاري عن الصادق عليه السلام : حد مال الناصب حيثما وجدته و ادفع اليها الخمس<sup>(١)</sup> ويمكن ان نشئ حلية مال الكافر غير الذمي بطريق اولي ويدل على حلية مال الكافر صحيحة بن مهران الطويلة الآتية ايضا

### (١٠٩) خمس العوص

في صحيح البخاري عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والفوس النخ<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح العملي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النسر والفوس واللؤلؤ فقال : عليه الخمس<sup>(٣)</sup> .

اذا عرفت هذا فتذكر بعض مسائل الموضوع .

(١) لانصاب في هذا القسم خلافا للمشهور نعم يستثنى منه المؤنة

(٢) اخراج الحيوانات المحرمة لا يدخل في مصمون الروايتين .

عليها .

(٣) لا فرق في شمول الحكم بين المحار والانهار للاطلاق

(٤) اذا اخرج حيوانا ووجد في بطنه شيئا اتفاقا لا خمس فيه على الاظهر

لعدم صدق الفوس .

١ - ص ٣٤٠ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٤ ج ٦ .

٣ - ص ٣٢٧ ج ٦ .

(٥) اذا غرق شيء واغرض مالكه عنه فاخرج الفواصق لظاهر خلاف الجمع  
تعلق الخمس به ، للاطلاق ومنع الاصراف

### (١٥٢) خمس الكنز

في صحيح العجلي المتقدم عن الصادق عليه السلام عن الكنز كم فيه ؟ فقال  
الخمس . وفي صحيح الرضا عليه السلام قال سألت عما يجب فيه الخمس من  
الكنز ؟ فقال ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس  
وفي الصحيح السابق عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء على الكنوز .  
اذا عرفت هذا فاليك بعض جهات المسألة

(١) الظاهر اختصاص الحكم بالمقدين المسكوكين اللذين يشملق بهما الزكاة  
بعد بلوغهما نصاب الزكاة لصحيح الرضا فيرجع في غيرهما الى احكام اللقطة .  
(٢) المستفاد من الروايات عرفا ملكية الواجد لقبه الاحماس الاربعة  
(٣) اذا كان الكنز في ارض مملوكة بالبيع او الهبة او المصالحة ونحوها  
من النواقل فان علم عدم ملكية الكنز للمالك الارضي السابق فهو له بعد الخمس  
وان علم مالكه ولو في ضمن محصور وجب رده اليه ، وان تردد تعيينه بين غير  
محصور او محصور لم يمكن الاستعلام من بعضهم فلا يبعد القول بملكية الكنز  
للمالك المعاصر لاطلاق صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سألت عن  
الدار يوجد فيها الورق ، فقال ان كانت معمورة فيها اهلها فهي لهم وان كانت خربة  
قد حلا عنها اهلها فالذي وجد المال احق به <sup>(١)</sup> شاء على انه لا خصومية للخراب  
وان المناط هو عدم وجود المالك .

واما اذا قلنا بان المناط هو جهالة المالك فلا يبعد وجوب التعريف في

المرض المذكور فإن المصنف حسب الذوق العرفي من الجهالة هي الجهالة الثابتة بعدا الفحص لا مطلقا فلاحظ .

ولصحيح آخر له عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن اللقطة ، قال : لا ترفسوها فإن استليت عرفها سمة فإن جاء طالبها والا فاحملها في عرض مالك يجبى عليها ما يجري على مالك ، إلى أن يجبى لها طالب . وسألته عن الورق يوجد في دار فقال : إن كانت دار معمورة فهي لأهلها وإن كانت خربة فانت أحق بما وجدت <sup>(١)</sup>

نعم إطلاق الشق الآخر من الرايتين الدال على احقية الواجد مقيد بموثقة محمد بن قيس عن السافر عليه السلام . قضى على عليه السلام في رجل وجد ورقا في خربة أن يعرفها ، فإن وجد من يعرفها والا تمتع بها <sup>(٢)</sup>

الآن يقال أنه لا إطلاق لها يشمل الكنز بل مضمونها قضية في واقعة ، ويؤيده إطلاق الروايات السابقة الدالة على وجوب الخمس في الكنز المستفاد منها تملك الواحد للبقية ، إذ لو كان التعريف واحدا لسه عليه لكونه مورد الابتلاء فتأمل . وكيف ما كان لأدليل على وجوب تعريف البائع الأخير فضلا عن غيره ، فالكنز لأهل الدار سواء كانوا مالكيين أو مستأجرين أو مستعيرين بشرط ادعائهم له وأما إذا لم يعرفوا فيصدق لمعترة اسعاف من عمار قال سألت أبا إبراهيم عن رجل نزل في بيوت مكة فوجد فيه نعوا من سيمين درهما مدفونة فلم تزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال : يسأل منها أهل المنزل لأهلهم يعرفونها قلت فإن لم يعرفوها قال : يتصدق به <sup>(٣)</sup>

١ - من ٣٥٥ ح ١٧ الوسائل .

٢ - من ٣٥٥ ح ١٧ .

٣ - من ٣٥٥ ح ١٧ .



### (١٠٣) خمس ارباح المكاسب والفوائد

الروايات المعتمدة سنداً الواردة في هذا الباب هي هذه<sup>(١)</sup>

(١) صحيحة أبي علي من راشد قلت له : امرتني بالقيام بامر كذا واخذت حقك فاعلمت مواليك بذلك ، فقال لي بعضهم : وای شيء حقك فلم ادر ما احببه فقال يحب عليهم الخمس ، فقلت : في اي شيء ؟ فقال : في امتعتهم وعتايهم (مسايعهم) قلت<sup>(٢)</sup> : والتاجر عليه والصانع بيده<sup>(٣)</sup> ؟ فقال اذا امكنهم بعد مؤنتهم

اقول : يظهر من الرواية ان اصل عدا الخمس ومورده لم يكن متعارفاً بين الشيعة كسائر مافي مذهبهم والا لم يجهله مثل أبي علي راشد مع جلالاته وكوثره من الممدوحين من وكلاء الائمه والمتولين لامورهم عليه السلام وهو من اصحاب الحوادر والهادي عليه السلام حتى حمل الهادي عليه السلام طاعته وطاعته وعصيانته وعصيانته ورجع فرحمته في الرجال تجد صدق ما قلنا .

وقوله عليه السلام (اذا امكنهم) ظاهر عرفاً في عدم وجوب دفع الخمس على التاجر والصانع بيده اذا كان ساحة الى الربح وحمسه بحيث لو دفعه لوقع في عسر وحمل الامكان على الامكان العقلي والقدرة العقلية خلاف المتفاهم عرفاً

(٢) صحيحة علي بن مهزيار قال : كتب اليه<sup>(٤)</sup> امر ابيم بن محمد الهمداني : اقر ابي علي كتاب ابيك فيما اوجبه على اصحاب الضياع انه اوجب عليهم نصف السدس بعد المؤنة ، وانه ليس على من لم يقم صيعته ومؤنته نصف السدس ولا عسر ذلك ،

١ - لاحظها في ص ٣٢٨ المصدر الى ص ٣٥١ .

٢ - ضبطه المحقق الهمداني (التاجر) واحتمل ان (والتاجر) من سهو القلم .

(٣) كلمة (والصانع بيده) قرينة على ان المسؤول عنه في المرتبة الاولى هي الضماع دون

المصانع كما لا يخفى

٤ - الظاهر رجوع الصمير الى الامام الهادي (ع) كما يظهر من الصحيحة الاتية .

فأختلف من قبلنا في ذلك فقالوا: يجب على الصباغ الخمس بعد المؤنة ، مؤنة الضيعة  
وحرأحها لا مؤنة الرحل وعباله . فكتب ، وقرأه علي بن مهزيار : عليه الخمس بعد  
مؤنته ومؤنة عباله وبعد خراج السلطان .

اقول ، الطاهران متملق الخمس هو علات الارض لانفس الارض كما يظهر  
وجهه بالتدبر في الرواية . فليس المراد بالمتونة مؤمنة يوم او اسبوع وحتى شهر  
لان الحرث والحصد لا يتحققان بشهر واحد فاما ان تحمل المؤنة على ما هو المتعارف  
من مؤنة السنة اذ على مؤنة مدة الحرث والحصد وهو صمد فلاحظ .

(٣) صحيحة اخرى له قال : كتب اليه <sup>(١)</sup> ابو جعفر (الحوادي) <sup>(٢)</sup> ، وقرئت  
انا كتابه اليه في طريق مكة قال : ان الذي اوحيت في سنتي هذه وهذه سنة عشرين  
ومائتين فقط لمعنى من المعالي اكره تفسير المعنى كله خوفا من الانتشار ، وسأفسر  
لك بعضه ان شاء الله ان موالي - اسأل الله صلاحهم - اوصيهم قصر وافيما يجب عليهم ،  
فعلمت ذلك فاحسنت ان اطهرهم واركيهم بما فقامت من امر الخمس في عامي هذا <sup>(٣)</sup> قال  
الله تعالى : حد عن اموالهم صدقة . الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويباخذ  
الصدقات... وقال اعلموا فسيروا . ولم اوجب عليهم ذلك في كل عام ولا اوجب عليهم الا  
الزكاة التي فرضها الله عليهم ، وانما اوحيت عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب  
والفضة التي قد حال عليهما العول ، ولم اوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا ادواب  
ولا خدم ولا ربح ربحه في تجارة ولا ضيعة ، الا في صيغة سأفسر لك امرها تخفيفا حتى  
عن موالي ومنامني عليهم لما يشتد السلطان من اموالهم ولما يتوبهم في دائعهم ، فاما

١ - لم اعلم مرجع التفسير المتجوز .

٢ - في التهذيب هكذا : بما علمت في عامي هذا من امر الخمس من ١٤١ ح ٤  
وما قيل من ان مراد الامام (ع) وجوب ابتداء مقدار من المال في عام خاص على المؤمنين  
زايدا على الخمس والزكاة ضعف ولله لم يخطر ببال احد .

الغنائم والفوائد فهي واحدة عليهم في كل عام<sup>(١)</sup> قال الله تعالى : (واعلموا انما ضمت . . . والله على كل شيء قدير) فالغنائم والفوائد -يرحمك الله- هي العنمة يغنمها المرو والمائدة يفيدها ، والحائرة من الانسان التي لها خطر<sup>(٢)</sup> والميسرات الذي لا يحتسب من غير اب ولا ابن ، ومثل عدو يظلم<sup>(٣)</sup> فيؤخذ ماله ، ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب . و<sup>(٤)</sup> ما صار الى موالى من اموال الخيرية الفسقة<sup>(٥)</sup> ، فقد علمت ان اموال اعظاما صارت الى قوم من موالى فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله الى وكيله ومن كان نائبا بسيد الثقة فليعتمد لايصاله ولو بعد حين ، فان نية المؤمن خير من عمله ، فاما الذي ادجب من الصباغ في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت ضيعته تقوم بمؤنته<sup>(٦)</sup> ومن كانت ضيعته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك .

اقول : يظهر من الرواية انه لا خمس في هذه الاشياء .

الذهب والفضة ، بعد الخمسة المذكورة (وهي سنة ٢٢٠) المتاع ، الآلية . الدواب . والخدم ربح التجارة والجائزة غير الخطيرة ، والميراث ممن يحتسب ميراثه ومن الاب والابن وان لم يحتسب ميراثهما والصيغة التي لا تقوم بمؤنة سنته ، ومقتضى اطلاق الرواية عدم الفرق بين كون هذه الاشياء موروثة للحاجة ام لا ان

١ - من جملة صحوبات هذه الرواية قوله هذا (في كل عام) اذ الحول غير معترف في خمس الغنائم .

٢ - في المصدر وهو التهذيب : خطر عظيم .

٣ - الصلح : القطع اصطلاحه .

٤ - وفي التهذيب : ومن ضرب ما صار .

٥ - قيل انهم يسمون المحرمات .

٦ - يستفاد من الرواية بسهولة ان المراد بالمؤنة مؤنة السنة لا مؤنة يوم فان كل ضيعة تقوم بمؤنة صاحبها مدة المأجالة فانهم جيدوا وكذا الرواية السابقة بل قوله (ع) : في كل عام . ظاهر بل كالصريح في ذلك .

لم يتم دعوى الانصراف الى الاول. والتي يجب فيها الخمس هي هذه:

العنائم الفوايد ولعلها عطف تفسير للفتاوى والمظاهر انها بمعنى جامع يشمل ما يذكر بعدها وغيره<sup>(١)</sup> الجائزة العظيمة<sup>(٢)</sup> والميراث ممن لا يحتسب ميراثه من غير الاب والاسن، مال من يجوز اكله كالكاقر والناسى، فان الخرمية يسبحون المحرمات كما قيل، والمراد بالمد والذي ذكر في الرواية اما الناصب واما الاعم منه ومن الكافر المحلول ماله<sup>(٣)</sup>.

رحم صاحب الريان قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام ما الذي يجب على يامولاي في غلة رضى ارض في قطعة لى، وفي ثمن سمك ويردى (وهو نبات معروف وعن منتهى الارب: كباهى استكه درآب رويد) وقصب ابيه من اجمة هذه القطعة فكتب: يجب عليك فيه الخمس ان شاء الله.

اقول: الرواية غير صحيحة في كون الخمس من جهة الرمح والتجارة ولعل ارضه من الاراضى الخراجية او من مال الامام عليه السلام وقد راى مصلحة في اخذ الخمس ما استفاده. لكن قال الشيخ الانصارى (قده) في كتاب خمسة<sup>(١)</sup>: وحمل الخمس في الرواية على الخمس الثالث في القطعة المفردة بما اقطعه السلطان من قطع

١ - ولا يمكن ايجاب الخمس على الصانع بيده بدعوى شمول القوائد لما يفضل من مؤنته، فان عدم وجوبه على ربح التجارة ينفي الخمس عليه بطريق اولى، نعم لامانع من شموله للصناعات الطيبة والمعامل والكيرة.

٢ - قال الشيخ الانصارى (قده) في بحث جوائز السلطان: ... بما دل على وجوب الخمس في الجائزة مطلقا وهي عدة اخبار مذكورة في محلها وحيث ان المشهور غير قائل بوجوب الخمس في الجائزة حملوا تلك الاخبار على الاستجاب من ٦٨ مكاسب الطيبة الحديثة.

٣ - اذا جار اخذه للانسان.

٤ - ص ٤٨٩ من المجلد المشتمل على الطهارة والتقية والمدالة والمواصلة والمضايقة والزكاة والخمس والصوم.

اراضى الخراج التى يجب فيها الخمس من حيث كونها من الفائتات ، لا الخمس المتعلق ما رباح المكاسب كما ذكره جمال الدين فى حاشية الروضة يدفعه مضافا الى عدم وجوب اخراج خمس اراضى الخراج وكونها ملحقة بالانفال من جهة الخمس كما يستفاد من بعض النصوص بل اكثر الفتاوى الخالية من ذكر اخراج الخمس من ارتفاع اراضى الخراج ، ان هذا العمل مناف للمعكم ما خراج خمس حلة الرضى المبنية على تلك الارض ، فان ارض الخراج لا يجب تعميس القلة العاصلة من الانية الموحودة فيها ، غاية الامر وجوب تعميس طسق الارض انتهى كلامه .

اقول : ومع ذلك لامانع من احدى الامام عليه السلام خمس فوائد الارض الخراجية اوارض الانفال ولو كانت العوائد من اسية الارض . وليس لنا دليل قاطع دل على نفي ذلك بشكل عام فتأمل .

وعلى العملة جواب الامام ناظر الى ما مره السائل فى سؤاله المختص بارض القطيعة ولا يتعدى الى غيرها ، فقايتة لزوم الخمس فى ما يحصل من القطائع وهو ما ابد الال الملزم هو الحسن العسكرى عليه السلام ولم يرد عفو بعد ذلك عنه ولا من ولى العصر - عمل الله تعالى فرجه الشريف - سند معتبر .

(٥) موثقة سماعة عن الكاظم عليه السلام قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الخمس ؟ فقال : فى كل ما افاد الناس من قليل او كثير .

هذه الرواية هى العمدة فى التعميم ، وهى معمولة على التشريع فلا تنافى ما سبق وما يأتى من التعليل .

(٦) موثقة عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام الى لاخذ من احدى كم الدرهم و الى لمن اكثر اهل المدينة مالا ما اريد بذلك الا ان تطهروا <sup>(١)</sup> .

لكن الرواية لا تدل على حكم المقام، لاحتمال وروده في خمس الفئات وغيره فلا يصح الاستدلال بها

(٧) موثقة عمار عن الصادق عليه السلام انه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال : لا ، لان لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة ، فان فعل فصار في يده شيء فليبعث بمخيمته الى اهل البيت <sup>(١)</sup> هذا ما وصل اليه بطريق معتبر عن الامام الصادق الدال على خمس الفائدة ومورد الرواية هو المال المأخوذ من السلطان ولا اطلاق لها يشمل غيره ، ولم افزعا حلا برداية معشرة عن الصادق عليه السلام ومن قبله من الائمة عليه السلام تدل على وجوب الخمس في الارباح والفوائد .

(٨) صحيحة على بن مهزيار قال . كنت اليه ياسيدي ، رجل دفع اليه مال يجمع به حل عليه في ذلك المال حين يصير اليه الخمس او على ما فصل في يده بعد الحج ؟ فكتب ليس عليه الخمس <sup>(٢)</sup> .

هل الحكم محصور بمورده او يشمل مطلق الاحادة فلا خمس على الاجير ولو لغير الحج ؟ والمظنون هو الثاني .

(٩) صحيحة اخرى له قال . قرأت في كتاب لابي جعفر عليه السلام من رجل يسأله ان يجعله في حل من ما كله ومشربه من الخمس فكتب يشطه : من اعوزه شيء من

---

١ - ص ٣٥٣ ج ٦ الوسائل ولا فرق حسب دلالة الرواية في الحكم بين رواتب الموظفين ورواتب المتعاقدين فان قلنا بعدم احتساب مؤنة السنة من المأجور المذكور فهو وان قلنا بجوار احتسابه منه فالمعتبر من السنة هي السنة من حين اخذ الرواتب في المتعاقدين لامن حين ذكر اسمائهم في الديوان والدواير الحكومية فانهم لا يملكونه بمجرد ذلك وان ينقص من رواتبهم الشهري شيئا فشيئا بناء على بطلان مثل هذه الاجادة وان المال الواصل اليهم ليس من الاجرة بل هو كالنسيئة والقائدة كما يستفاد من هذه الموثقة ويحتمل في مثل الموظفين والمتعاقدين اعتبار مؤنة الشهري فانهم ياحدون الحقوق شهرية ، نعم بعض المتعاقدين ياحدون حقوقهم سوية فيعتبر في حقهم مؤنة السنة بناء على اعتبار المؤنة .

حقى فهو فى حل <sup>(١)</sup> :

اقول : دلت الرواية على ان من لم يقدر على دفع حق الامام فقد سقط عنه وان قدر على ما ياكله ويشربه ، فالاعواز وان لم يكن مسقطا للديون الا انه فى حق الامام مسقط ، وهذا تفصل منه <sup>(٢)</sup> ولا بأس بتعميم الحكم بالنسبة الى حق ولي العصر امامنا الغائب ( جعل الله عز جه ) لانه لا يكون اقل احسانا ورحمة من جده الامام التقى العواد <sup>(٣)</sup> ان مقتضى اطلاق الرواية بقاء الحلية وان صار واحدا لمقدار حقه <sup>(٤)</sup> بعد ذلك فلا حظ .

(١٠) صحيحة الفصلاء وهم ابو حنيفة و زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر <sup>(٥)</sup> قال : قال امير المؤمنين على بن ابي طالب <sup>(٦)</sup> هلك الناس على طولهم وقصرهم لانهم لم يؤدوا الينا حقنا ، الا وان شيعتنا من ذلك وآبائهم ( انائهم ) فى حل <sup>(٧)</sup> اقول : الظاهر من الحق تمام الخمس وحيث انه معصوم يجب قبول قوله <sup>(٨)</sup> وان كان الحق نصفه لغيره .

ثم الظاهر بل المطمئن به شمول الحق المذكور للانفال وخمس العنائم وعدم شموله لخمس الارباح والقوائد ادلاعين ولا اثر له فى ذلك الرمان والتسك ما طلاقه لنفسه خلاف الاضاف جدا . واما شموله لخمس سائر ما يتعلق به الخمس فعليه تردد . فان قلت : حلية الخمس منهم موضوع خارجى لاحكام كلى ، فانها اذن مالكى لشرعى ، والمنسوب الى المشهود عدم حجية خبر الواحد - وان كان عدلا - فى الموضوعات الخارجية ، بل لاند من اقامة البينة لاثباتها .

قلت : بناء العقلاء على حجية خبر الثقة فى الاحكام والموضوعات معا لا يقل

١ - ص ٣٧٩ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٧٩ المصدر الظاهر صحة نسخة ( ابائهم ) دون ( ابائهم ) لان اباء شيعة

امير المؤمنين اما كانوا غير مسلمين او ماتوا فى ثمان ائى الاكرم ولا شىء عليهم .

الانكار ورواية مسعدة بن صدقة التي استظهروا منها ردع مخالفهم على السجبة في  
في الثاني سيفة سنداً ودلالة كما ذكرنا في فوائدها الرجالية ، وعليه فالحق  
حجية خبر الثقة في الاحكام والموضوعات الايما ثبت اعتبار التعدد والمدالة  
ولا منافاة بين هذا التحليل ومادل على ثبوت الخمس في الفينة من الآية  
وصحيفة ابن اسنان<sup>(١)</sup> فان الثاني في مقام بيان التشريع .

ثم المتيقن من هذه الحلية والعفو اما هي فيما اذا انتقل الى الشيعة من  
غيرهم واما اذا كان الفاسقون هم الشيعة اشداء فشوت الحلية في حقهم مشكوك  
الوحيوب لعله الاظهر لقول الجواد عليه السلام في الرواية الطويلة

(١١) صحيفة خريس الكناسي عن الصادق عليه السلام : أئدرى من أين دخل على  
الناس الزنا فقلت لا أدري ، فقال : من قبل خمسين اهل البيت الا لشيعةنا الاطمين  
فانه محلل لهم ولميلادهم<sup>(٢)</sup> طاهره تحليل الخمس مطلقاً للشيعة وان كانت الحكمة  
منع تحقق الزنا منهم ولا يتوهم اختصاص الخمس فيها بالغنائم فان الاماء يمدن  
من الاموال فيحوز تعلق الارباح بهن كما لا يخفى .

(١٢) حسنة احمد بن عائد عن ابي خديجة عن الصادق عليه السلام : قال رجل و  
انا حاضر حلل لي الفروج ، فزع ابو عبد الله عليه السلام فقال له رجل : ليس بك ان  
يتعرض الطريق اما يسألك خادما يشتريها او امرأة يتزوجها او ميراثا يصيبه او  
تجارة ادشيتا اعطيه ، فقال : هذا لشيعةنا حلال ، الشاهد منهم والغائب والميت منهم  
والحي وما يولد منهم الى يوم القيامة فهو لهم حلال ، اما والله لا يحل الا لمن احلنا  
له الخ<sup>(٣)</sup> .

اقول : دلالتها على حلية الخمس في الجملة لجميع الشيعة الى الابد واضح



وابو حديجة لاند في العمل براوية فانه صالح .

(١٣) صحيحة زائدة عن الناصر عليه السلام ان امير المؤمنين . جعلهم من الخمس

يعنى الشيعة - لطيب مولدهم <sup>(١)</sup>

اقول : الكلام فيها مامر في الرواية التاسعة .

بقى هنا روايتان اخريتان دالتان على عدم العمل ، اوليهما صحيحة ابراهيم بن

هاشم عن الجواد عليه السلام لكنها لا دلالة فيها على ان مال يعمل هو الخمس ، بل الظاهر

منها هو مال الوقف فلاحظ <sup>(٢)</sup> .

ثانيتهما مارداء الصدوق ( ره ) عن اربعة من مشائخه وهم محمد بن احمد

السنائي وعلي بن احمد والحسين بن ابراهيم وعلي بن عبدالله الوراق ، عن محمد

جعفر الاسدي الثقة قال : كان فيما ورد على الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري

قدس الله روحه في جواب مائله الى صاحب الدار عليه السلام : واما سألت عنه من امر

من يستعمل ما في يده من اموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير امرنا فهو

ملعون ونحن خصماؤه فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : المستعمل من عترتي ما حرم الله ملعون

على لساني ولسان كل نبي مجاب فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا ، وكانت

لعنة الله عليه بقول مزوحل : الا لعنة الله على الظالمين ( الى ان قال ) واما ما

سألت عنه من امر الميعا التي لنا حيثنا هل يجوز القيام بمعارتها واداء الخراج

منها وصرف ما يفضل من دخلها الى الناحية احتسابا للاخر وتقرىما اليكم فلا يعمل

لاحد ان يتصرف في مال غيره بغير اذنه فكيف يعمل ذلك في مالنا انه من فعل

شيئا من ذلك لغير امرنا فقد استعمل منا ما حرم عليه ، ومن اكل من مالنا شيئا

قالما يأكل في مطنه نارا سيعلى سعي<sup>(١)</sup> .

اقول: لا يحتمل كذب هؤلاء المشائخ الاربعة في حكايتهم عن الاسدي للمدوق (رحمهم الله) قال رواية معتبرة سنداً ، واما من جهة الدلالة فديلها ظاهر في غير الخمس ، بل وكذا صدرها ، ولاقل من عدم دلالة على المقام فلاننا في ماسبق من التحليل، (فان قلت) الخمس حق كل امام في زمانه فتحليل امام حقه بتمامه او بعضه مخصوص به لا يتعدى غيره ، وحيث انه لم يثبت من ولى العصر واما زماننا (عجل الله تعالى فرجه الشريف) تحليل الخمس كلا او جزء فلا بد من الاداء .

(قلت) قد اناح امير المؤمنين عليه السلام خمس الفنائم لليشعة مع ان نصفه لغيره ، فاذا امكن ذلك ولم يستشكل احديه يمكن في المقام بطريق اولي ، فيصح تحليل امام معصوم حق امام آخر ، كيف وقد ادعى الاحماع على حلية الانفال مع عدم ثبوتها من ولى عصر عليه السلام فلا بد من الاخذ بظاهر كلامهم ، وقد مر ان ظاهر كلام الجواد وصريح قول الصادق عليه السلام التحليل دائماً واندا .

اذا عرفت هذا فلا بد من البحث عن امور :

(الامر الاول) مظهر الرواية الخامسة تشريع الخمس في كل فائدة ، سواء حصلت اختياراً او اكساباً ام قهراً ، خلافا لما نقل عن المشهور من اختصاصه بما يكتسب . قال العقيه الهمداني : و كأن مراد الجميع او الاغلب على ما يظهر بالتدبر في كلماتهم هو الفوائد الحاصلة من وجوه المعاملات او من كد يمينه او من امواله المعدة للاستفادة ماجرتها او ثمناتها من عقار او حيوان او غير ذلك ، فانها باسرها من وجوه التكسب وان لا يطلق في بعضها على فاعلها عرفاً اسم الكاسب ، دون ما يدخل في ملكه بغير هذه الاسباب كالارث والصدقة والصدقات والمطية ونحوها فانه خارج عن موضوع

كلماتهم جزماً الخ<sup>(١)</sup>.

اقول: والارجح العمل بظاهر الرواية المشار إليها وغيرهما يدل على ثبوت الخمس بكل فائدة.

لكن مقتضى إطلاق الرواية الثانية عشر هو العفو عن مطلق الخمس وعن الانتقال. ويؤكدها بعض الروايات الآخر أيضاً كما لا يخفى. ومن الواضح عدم التناهي بين روايتين أحدهما تيسر تشريع الحكم وأخرى بهما تيسر العفو.

وعليه فالأصل الثانوي هو عدم وجوب الخمس على المؤمنين إلى يوم القيامة الأمائت وحواله بدليل حاص من الأئمة المتأخرين لا ينحو القضية المهمة فانه يجعل على أهل زمان ذلك الإمام ويرجع فيما بعده إلى عموم العفو الزماني المصرح به في الرواية الثانية عشر، بل ينحو القضية الحقيقية الشاملة للأفراد المقدرة أيضاً.

والإصاف أن الروايات المتقدمة المثبتة للخمس حتى الرواية الطويلة المنقولة عن العواد عليه السلام الحالية عن الدلالة على وجوب الخمس على كل مكلف، بل مدالها وجوب الخمس على أهل زمانهم بسعوا القضية العارضية فتأمل.

وعليه هذا يستقطب وجوب الخمس في زمان الغيبة راساً عن الشيعة الإمامية في غير الغنائم وسعوا على ما مر.

وهنا شيء آخر لا بد من التنبية عليه، وهو أنه إذا كان خمس الفوائد واحداً لاشتهر زمان في زمان النبي الأكرم عليه السلام وأمير المؤمنين والحسين عليهما السلام فصار من زمان سائر الأئمة عليهم السلام ولذا عت كيفية أخذه وتقسيمه وكان حاله حال الزكاة بل أشد وصوحاً مع أنه لم يوجد رواية صريحة دللت على أخذه النبي الأكرم عليه السلام والأمير والحسين عليهما السلام والمعاد عليه السلام من أحد، ويقوى الإشكال إذا فرض دخول الفوائد في العنبة ليكون خمسها مستعاداً من القرآن العزيز كما نسب ذلك إلى كثير من

علمائنا ، اذ كيف ، ان احد افراد الغنيمة - وهو الماخوذ من الكفار المعادين -  
دون غيره ، وليس له وجه ظاهر .

بل اصف الى ذلك ان خمس الارباح والقوائد مبالغ كثيرة هائلة جدا ، فكيف  
لم يبين الاثمة <sup>عليه السلام</sup> لاسيما الامام العسكري والامام الغائب المهدي (عجل الله تعالى فرجه)  
موارد مصرف ما يرجع اليهم من حقهم منه ؟

وما الداعي لاهمال هذا الامر المهم ، ولا سرح في مذهب الشيعة القائلين  
معصية الامام للقول بفعلتهم عنه ، بل مع فرض عدم المعصية لامجال لها ايضا ، فان  
المقلاء لا يفعلون ولا يسكتون عن مثل هذه الامور ، بل يوصون بها ويهتمون بها غاية  
الاهتمام

نعم يمكن ان يدفع الاشكال الثاني بان وجوب الخمس في صدر الاسلام لا ينافي  
سكوت النسي الاكرام <sup>عليه السلام</sup> والاثمة الاولين <sup>عليهم السلام</sup> عن مطالته لمصالح لاعلمها  
نعم الا . وحيث زالت المصالح المذكورة في زمان الجواد <sup>عليه السلام</sup> طالب رعيته بحقه ،  
وقد وردت رواية ضعيفة سنداً عن النسي الاكرم <sup>عليه السلام</sup> رواها ابن طائوس ونقله صاحب  
الوسائل في آخر كتاب الخمس من كتابه ، وهي تدل على وجوب اداء خمس ما يملك  
لامير المؤمنين واولاده <sup>عليهم السلام</sup> واما الاشكال الاول فليس عندي لدفعه جواب مقنع ،  
بل الاضاف ان وجوب اخراج الخمس لا يفعلو عن الاشكال والنصوص . نعم الفتوى  
الفقهية السائدة اليوم قائم بوجوده حتى جعله في زمرة الواضحات المذهبية ان لم تكن  
من ضرورياتها ، فلعل المنصف يشتم على نفسه ان يخطئ رأيه في عدم الوجوب بدلا  
عن تخطئة رأي القائلين بالوجوب لاسيما اذا كان المانع منحصرا في رواية واحدة  
او روايتين مثلاً . وبالجملية الاشكال في وجوب الخمس مما لا يقبله المذاق الفقهى  
السائد اليوم فلعل احسن محامل الضرر المذكور هو الانتقال فقط او مع الخمس  
المتعلق باحوال من لا يعتقدون وجوب ادائه المنتقلة الى الشيعة باحدى النواقل

لكن هذا لا يمنع من لم يجزم بوضوح الامر من ان يتوقف فيه وان لا يصدر رأيه على سبيل البت والقطع وان يحتاط في عمله واموال الناس بان يأمرهم باحراجه على سبيل الاحتياط . والله العالم .

### (الامر الثاني) في مستحق الخمس وموارد مصرفه ،

اما خمس الغنائم فقد ورد بيان مصرفه وذكر مستحقه في الكتاب العزيز وانه يقسم ستة اقسام قسم لله تعالى وقسم لرسوله ﷺ وقسم لدى القريب والظاهر منه ذى قريبى الرسول ﷺ وقسم لليتامى وقسم للمساكين وقسم لابن السبيل <sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ما انا الله على رسوله من اهل القرى قلله وللرسول ولذى القريب واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاعضاء منكم وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب (الحشر ٦ - ٧) .

لكن في صحيحة روى عن الصادق عليه السلام كان رسول الله اذا اناه المظنم اخذ صموه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى خمسة اقسام ، يأخذ خمسة ثم يقسم اربعة اقسام بين الناس الذين قاتلوا عليه ، ثم قسم الخمس الذى اخذه خمسة اقسام يأخذ خمس الله لنفسه ، ثم يقسم الاربعة اقسام بين ذوى القريب واليتامى والمساكين وابناء السبيل ، يعطى كل واحد منهم حفاً وكذلك الامام اخذ كما اخذ الرسول ﷺ <sup>(٢)</sup> .

اقول والمحتمل قوياً ان رسول الله ﷺ انما يقسم الخمس خمسة اقسام بعد اخذ حقه وهو سدس الخمس فلا ينافى الايتين الداليتين على التقسيم السداسى وان كان الخماسى ايضاً صحيحاً ، بل راجحاً لانه احسان بالنسبة الى الشركاء .

١ - كما في سورة الانفال الاية ٤١ .

٢ - ص ٣٥٦ ج ٦ الوسائل .

وفي صحيح البيهقي عن الرضا عليه السلام قال . سئل عن قول الله عز وجل : (واعلموا ان ما غنمتم . . ) فقيل له فما كان لله فلمن هو ؟ فقال : لرسول الله ﷺ وما لرسول الله ﷺ فهو للامام فقيل له : اراءيت ان كان نصف من الاصناف اكثر ونصف اقل ما يصنع به ؟ قال : ذاك الى الامام ، اراءيت رسول الله ﷺ كيف يصنع ؟ أليس لما كان يعطى على ما يرى ؟ كذلك الامام <sup>(١)</sup> .

اقول : فنصف الخمس مستحقه معلوم ، ولكن مورد صرفه لم يمين في الادلة واما النصف الاخر فيستحقونه المساكين والايتم واناء السبل ، ولا يبعد في اعتبار الفقر في الثاني نظرا الى حكمة تشريع الخمس ولقوله تعالى كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . نعم لا يشترط فقر ابن السبل مطلقا بل في بلد العطاء فلا مانع من ايتائه لمن كان غنيا في موطنه .

لكن اصحابنا الامامية حصوهم بفراء ومساكين وابتام اقارب النبي ﷺ ولم يجعلوا لغيرهم منه شيئا ، وادعى صاحب الجواهر الاحماع بقسميه عليه وبعض الروايات يدل عليه لكنها لصحتها سند الاصلح حجة .

ففي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام لو كان العدل ما احتاج هاشمي عليه السلام الى صدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه ستمهم . . . ص ١٩١ ج ٦  
اقول . الظاهر انه عليه السلام اراد بالمجمول في كتاب الله . . . . . ويحتمل ارادة الفاء فقط وحيث ان سند الشيخ الى بن فضال ضعيف على الاظهر وفاقا للسيد الاستاذ في رحاله وخلافا لنظرة المتأخر تصبح الرواية عبر حجة . ومثله في سلامة الدلالة وضعف السند مرسله ابن بكير وغيرها لان جعل كلها موجبة للاطمينان

بإشتراط الشرط المذكور .

ولا يبعد دلالة حسنة سليم بن قيس عليه فيها قول أمير المؤمنين عليه السلام فتحن والله عنى بدرى القربى الذين قرن الله نفسه ورسوله فقال تعالى : والله للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين داس السل . فينا خاصة من ٦٣ روضة الكافي ومن ٣٥٧ ج ٦ الوسائل .

و الطاهران قوله عليه السلام (فيها خاصة) يتعلق بقوله : فقال تعالى لكن الآية مخصوصة بالقىء والأطفال دون خمس النسيئة لأنها من سورة الحشر دون سورة الأنفال نعم يبقى الإشكال في تفسير بدرى القربى ما بين المؤمنين عليه السلام دون العباس (رض) وفاطمة عليها السلام فانه تفسير بعيد لاسباب اذا طلقوا على الأئمة من بعده وهذا ما لا يمكن اتعانه بدليل لفظي فالعمدة فيه بناء الأصحاب

هذا كله في خمس الغنائم ، واما خمس المعادن والكنوز والأرض المشتركة والقوم والفوائد علم اجد رواية مضمرة تبين مصرها ، لكن الانسب الحاق خمس المعادن والكنوز والقوم بخمس النسيئة في التقسيم والمصرف لصحيح ابن ابي عمير عن غير واحد ، عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والقوم والنسيئة ونسي ابن ابي عمير الخامسة . فان الرواية ظاهرة في ان خمس هذه الاشياء حقيقة واحدة لا يختلف حكمها باختلاف الاشياء المذكورة وحينئذ يسهل الامر في الحاق خمس الارض والعوائد بخمس تلك الاربعة في المصرف والتقسيم ، فلا يبعد ذلك ما في بعض الروايات المتقدمة من التمييز بالحق الظاهر في رجوع تمام خمس الفوائد الى الامام عليه السلام فتأمل ألا ترى انه اذا تبين حقيقة غسل الجنابة أو الوضوء للصلاة الواجبة ثم وجب غسل الحيض وغسل النفاس وغسل الاستحاضة وغسل من الميت وغسل الجمعة ، والوضوء لغير الصلاة ولم ير ديان حقيقتها تعلم انها كفصل الجنابة والوضوء للصلاة في الكيفية فانهم .

( الامر الثالث ) في مصرف سهم الامام عليه السلام في زمان غيبته . قد عرفت ان نصف الخمس يرجع الى الامام بعد النسي عليه السلام وفي مثل عصرنا حيث تعدد ابصاله اليه عليه السلام اختلفت انظار الفقهاء فيه غاية الاختلاف ، و اليك ما وجدته من الاقوال عاجلا .

(١) سقوط وجوب دفعه وانه ممفوف ، لاحاديث التحليل المتقدمة <sup>(١)</sup>

(٢) كنزه دفعته في الارض وغيرها ، ولم يعرف قائله معننه .

(٣) صلة درية و طمة عليه السلام وقرء الشيعة على طريق الاستصحاب ، وفي الواقع انه يرجع الى الاول كما لا يخفى .

(٤) عرله لصاحب الامر عليه السلام ، فان غشي ادراك الموت قبل ظهوره وصى به الى من يشق به في عقله وديارته ، فدلحه الى الامام عليه السلام ان ادرك قيامه ، والادسى به الى مثله حتى يطهر الامام عليه السلام ودليله ان الخمس حق وجب لصاحبه وهو لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يعجب الانتهاء اليه فوجب حفظه عليه الى وقت اياته والتمسك من ابصاله اليه .

وهذه الاقوال الاربعة التي حكناها شيخنا المفيد (رض) في مقننته غير مخصوصة بهم الامام عليه السلام بل تشمل سهم السادات وتمام الخمس كما يظهر من اول عبارته و آخرها .

(٥) ما اختاره هو ( قدس ) حيث قال بعد القول الرابع <sup>(٢)</sup> : وان ذهب ذاهب

١- حكى ذلك من الديلمي والسيز وادى لكن قيل ان الاول قال باباحة سهم الامام فقط ونفى في الحدايق (ص ٢٣٨ ج ١٢) القول بسقوط مطلق الخمس عن شيعة عبدالله البحراي وجملة من معاصريه .

٢- على تردد في ان العبارة بنماها مه (ره) او ان بعضها الاخير من الشيخ لطوسي (ره) فلاحظ ص ١٤٧ و ص ١٤٨ ج ٤ تهذيب الاحكام المطبوعة حديثا في النجف الاشرف .



الى ماد كرفاء (اى العزل والوصية الى الثقات) فى شطر الخمس الذى هو خالص  
للالامام عليه السلام وحمل الشطر الاخر لاتباع آل محمد عليهم السلام وانشاء سيلهم ومساكينهم  
على ما جاء فى القرآن لم يعد إساءة الحق فى ذلك ، بل كان على صواب انتهى  
كلامه .

واحتاره ابن ادریس الحلبي وقال فى محكي سرائر : ان هذا القول هو الذى  
يقنضه الدين واصول المذهب وادلة العقول وادلة الفقه وادلة الاحتياط ، واليه  
ذهب ، وعليه يعول جميع محققى اصحاب المصليين المباحثين عن مأخذ الشريعة  
وحجها مداللة ونقد الآثار بغير خلاف بينهم انتهى كلامه .

وقال فى الجواهر انه موافق للمشهور بين الاصحاب قديما وحديثا نقلا و  
تحصيلان لم يمكن الجمع عليه ، وللأصول والكتاب والنسب التى قد علمت فصور  
اخبار التحليل عن مقاومتها <sup>(١)</sup> .

(٦) وحوب صرفه اى صرف سهم الامام الى الاصناف الموحودين ، لان على  
الامام الاتمام عند عدم الكفاية ، وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه عند  
عييته ، نقله المحقق فى الشرائع ثم ارتصاه ، ونقله صاحب الجواهر عن العلامة فى  
التحرير وعن المفيد والمجلسي وكاشف المطاء وعن محكي الديلمى وعن جمع  
من متأخري المتأخرين ، لكن فنظر فى النسبة الاخيرة ، بل حمل الشهرة البسيطة  
والمر كبة على خلاف هذا القول واطال فى تضعيفه حتى قال : فدعوى وحوب دفع  
سهم الامام للاصناف الان من حيث وحوب الاتمام عليه حتى فى هذا الزمان  
للمرسليين السابقين مما لا يستاهل ان يسود بها قرطاس .

(٧) تقسيمه بين مواليه والعارفين بحقه من اهل الفقه والصلاح والسادات ،

١ - لم يستل صاحب الجواهر نفسه عن وجود الاموال الموصى بها من سهمه (ع)

من دمان المقيد الى دمانها اين وعدمى وكم صارت ٤

نقله في الجواهر عن ابن حمزة في وسيلته .

(٨) التخيير بين الدفع والوصية ونحوها ، سبه صاحب الجواهر الى المتأخرين وغيره الى المشهور .

(٩) ما احتدره في محكي القواعد من التخيير بين حفظ تمام الخمس بالوصية به ، وبين صرف النصف الى اربابه وحفظ الباقي دين قسمه حقه على الاصناف .

(١٠) تعين صرفه على المهم من مصارف الاصناف الثلاثة وغيرهم مما رجع على بعضها من مصارف غيرهم وان كان هم اولى ، واولى عند التساوى او عدم وضوح الرجحان مال اليه صاحب الجواهر (قده) وقريب منه مآمال اليه المحقق الهمداني (١١) ما ذكره صاحب الوسائل من وجوب ابصاله الى بقية الاصناف مع التعذر ، واما حقه للشيعة مع عدم احتياج السادات <sup>(١)</sup> واستوحه بعض آخر كما قيل .

(١٢) معاملته المال المجهول ، ملكه معه باعتبار تعذر الوصول الى الامام او معرفة المالك باسمه ونسبه دون شخصه لا تجدي ، بل لعل حكم مجهول المالك باعتبار تعذر الوصول اليه للمجهول به فتصدق به حينئذ نائب الغيبة عنه ، ويكون ذلك وصولا اليه على حسب غيره من الاموال التي يمتنع ابصالها الى اصحابها حمله صاحب الجواهر اقوى مما اختاره اولامس القول العاشر . <sup>(٢)</sup> واحتمله المحقق الهمداني بل اختاره لكنه احتاط بحكم اقتضاه على فقهاء الهاشميين مع الامكان <sup>(٣)</sup> وبهذا الاقتصار حكم صاحب المروءة الوثقى (قده) وجمع من محشي كتابه احتياطا ايضا .

(١٣) التخيير في صرفه بين الفقراء السادة وفي حفظ الدين وكل امرهم في الاسلام ذكره بعض المعاصرين .

١ - لاحظ ص ٢٧٥ وص ٣٨٧ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ١٥٧ خمس الجواهر .

٣ - ص ١٥٩ ج ٣ مصابح الفقيه .

- (١٤) صرفه على نحو يوثق برضا الامام عليه السلام به والاحوط بنية التصديق بالمال عنه عليه السلام ذكره سيدنا الامام المرحوم الحكيم (قده) في حاشيته على العروة.
- (١٥) التحيير بين ابداعه ودفعه كما عن الشيخ الطوسي (قده) في نهايته .
- (١٦) صرف حصه الاصداف عليهم و سقوط حق الامام في زمان الحضور و الغيبة كما عن صاحب المدارك والمحدث الكاشاني <sup>(١)</sup> اوفي خصوص زمان الغيبة كما استظهره صاحب الحدايق (قده) اعتمادا على رواية ضعيفة <sup>(٢)</sup>
- (١٧) اختصاص التحليل بخمس الارباح بدعوى انه تمامه حق الامام، اما خمس سائر الاقسام فهو مشترك بينه وبين الاصناف ، احتاره صاحب المعام <sup>(٣)</sup> و اعلمه (ره) بقول بحلية حق الامام في خمس سائر الاقسام ايضا .
- هداما وحديثه من الاقوال ولعل المتتبع المدقق يجدا كثر من هذا
- واما القول الاول فقدم بحثه، نعم ان لم يصلح شيء من الاقوال الاخر ينتهي الامر اليه من حيث النتيجة فلا يجب دفع سهمه عليه السلام اصلا ، واما سهم السادة فقد عرفت ان الصحيح لزوم دفعه الى مستحقية <sup>تتأهل</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup> <sup>(٩٣٥)</sup> <sup>(٩٣٦)</sup> <sup>(٩٣٧)</sup> <sup>(٩٣٨)</sup> <sup>(٩٣٩)</sup> <sup>(٩٤٠)</sup> <sup>(٩٤١)</sup> <sup>(٩٤٢)</sup> <sup>(٩٤٣)</sup> <sup>(٩٤٤)</sup> <sup>(٩٤٥)</sup> <sup>(٩٤٦)</sup> <sup>(٩٤٧)</sup> <sup>(٩٤٨)</sup> <sup>(٩٤٩)</sup> <sup>(٩٥٠)</sup> <sup>(٩٥١)</sup> <sup>(٩٥٢)</sup> <sup>(٩٥٣)</sup> <sup>(٩٥٤)</sup> <sup>(٩٥٥)</sup> <sup>(٩٥٦)</sup> <sup>(٩٥٧)</sup> <sup>(٩٥٨)</sup> <sup>(٩٥٩)</sup> <sup>(٩٦٠)</sup> <sup>(٩٦١)</sup> <sup>(٩٦٢)</sup> <sup>(٩٦٣)</sup> <sup>(٩٦٤)</sup> <sup>(٩٦٥)</sup> <sup>(٩٦٦)</sup> <sup>(٩٦٧)</sup> <sup>(٩٦٨)</sup> <sup>(٩٦٩)</sup> <sup>(٩٧٠)</sup> <sup>(٩٧١)</sup> <sup>(٩٧٢)</sup> <sup>(٩٧٣)</sup> <sup>(٩٧٤)</sup> <sup>(٩٧٥)</sup> <sup>(٩٧٦)</sup> <sup>(٩٧٧)</sup> <sup>(٩٧٨)</sup> <sup>(٩٧٩)</sup> <sup>(٩٨٠)</sup> <sup>(٩٨١)</sup> <sup>(٩٨٢)</sup> <sup>(٩٨٣)</sup> <sup>(٩٨٤)</sup> <sup>(٩٨٥)</sup> <sup>(٩٨٦)</sup> <sup>(٩٨٧)</sup> <sup>(٩٨٨)</sup> <sup>(٩٨٩)</sup> <sup>(٩٩٠)</sup> <sup>(٩٩١)</sup> <sup>(٩٩٢)</sup> <sup>(٩٩٣)</sup> <sup>(٩٩٤)</sup> <sup>(٩٩٥)</sup> <sup>(٩٩٦)</sup> <sup>(٩٩٧)</sup> <sup>(٩٩٨)</sup> <sup>(٩٩٩)</sup> <sup>(١٠٠٠)</sup> <sup>(١٠٠١)</sup> <sup>(١٠٠٢)</sup> <sup>(١٠٠٣)</sup> <sup>(١٠٠٤)</sup> <sup>(١٠٠٥)</sup> <sup>(١٠٠٦)</sup> <sup>(١٠٠٧)</sup> <sup>(١٠٠٨)</sup> <sup>(١٠٠٩)</sup> <sup>(١٠١٠)</sup> <sup>(١٠١١)</sup> <sup>(١٠١٢)</sup> <sup>(١٠١٣)</sup>

مخالف للقرآن المجيد والسنة المقدسة في تحريمهما التمييز والاسراف حتى  
سمى المدبرين ماخزان الشياطين . والامر في دفن سهم الساحة . افحش واسوء ،  
ومنه يفتق ضعف القول الرابع أيضا . واما القول الخامس المنسوب الى المشهور  
«لا شك في مطابقة للقواعد الشرعية فيما اذا علم وصول المال الى مالكه ، واما  
اذا علم - ولو بالتجربة - عدم وصوله اليه فلا يجب كما هو كذلك في المقام فان  
لم نسمع من احد في هذه الاعصار بوجود شيء من سهم الامام وصل اليه او الى غيره  
من الاعصار القديمة التي كان الحكم المقتضى السائد فيها الابداع والابناء فكل ما  
سلموه الى الثقات فقد تلف وضاع او تملط عليه و رثة الثقات ما كلوه اكلا لما  
والقطع حاصل بعدم وصول حقه عليه السلام اليه ولا سيما في مثل اعصارنا التي تسيطر  
الحكومات على جميع شئون شعوبهم وهذا القول ضعيف قطعيا الا عند من يثق بظهور  
الامام ( جعل الله تعالى فرجه الشريف ) في عاجل قريب ويطمئن بوصول المال  
اليه .

واما القول السادس فهو ضعيف اذ لم يثبت وجوب الائتمام عليه عند حضوره عليه السلام  
بدليل معتبر ولو فرض ثبوته فمنعه في حال غيبته عليه السلام لعدم التمكن منه .  
واما السابع فهو اما من جهة اجراء حكم المال المجهول المالك واما من  
جهة حصول العلم برصاه عليه السلام بذلك وسيأتي بحثه .

واما الثامن فيظهر حاله مما سبق ومثله القول التاسع والحادي عشر .  
واما القول العاشر فدليله اما حصول العلم برضى الامام ، واما انه القدر  
المتيقن من مورد صرفه بعد عدم سقوطه ، اما الاول فلا كلام لنا فيه فان العلم بحجة  
عقلية لمن حصل له ، واما الثاني فهو على اطلاقه ممنوع جدا ومنه يظهر حال القول  
الثالث عشر .

واما الرابع عشر فاعلم انما يتم اذا لم يثبت القول الثاني عشر والافجاز بمسده على

مطلق الفقير ولم يتم وان كان قائله مثل سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) واما ما افاده في مستمكه<sup>(١)</sup> من ان موارد نصوص التصديق بمجهول المالك فيما يتعدد فيه الايصال الى المالك ، ومع احراز الرضاء يتحقق الايصال الواجب ، ومع الوثوق بالرضاء يكون اقرب من التصديق الى تحصيل الواجب الخ فهو صيغ لشمول نصوصه باطلاقها مثل المقام كما سيأتي . فكانه نوع اجتهاد في مقابل النص على ان احراز الرضاء او الوثوق به امر متعسر او متعذر غالبا كما اشار اليه المحقق الهمداني تما لصاحب الحوار (قدهما) والتعربة يؤيد ذلك فظن خيرا ولا نسل عن الخبر .

و اما القول الخامس عشر فقد بان مما سبق ضعفه كلاكه وكذا القول السادس عشر .

اما القول الاخير فيه ما استظهرناه من الحاق خمس الارباح بغيره على تردد فلم يبق من الاقوال المذكورة الا القوال الثاني عشر وهو كون سهم الامام عليه السلام داخلا في مجهول المالك فنقول . الذي لا يمكن ايصال ماله اليه اما مجهول مطلقا باسمه ونسبه ومحلله وهويته<sup>(٢)</sup>

او مجهول بيمينها وان كان معاوما سعتها الاخر كما اذا جهل بهويته و محلله وعلم باسمه ونسبه مثلا .

اذا عرفت هذا فقد روى الشيخ الطوسي (قده) في كتاب تهذيبه<sup>(٣)</sup> باسناده عن الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن ( والسند صحيح على الاقوى ) قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام . رفيق كان لنا بمكة فرحل منها الى منزله ورحلنا الى منازلنا ، ولما ان صرنا في الطريق اصننا بعض متاعه معنا ،

١ - ص ٦٢٩ ج ٦ الطبعة الاولى .

٢ - اعمى بالهوية الشكل والصورة .

٣ - ص ٣٩٥ ج ٦ الطبعة الحديثة .

فأى شيء نصنع به ؟

قال : نحمّلوه حتى نحمّلوه الى الكوفة ، قال : لستأ نعرفه ولا نعرف بلده ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال : اذا كان كذا فبعه وتصدق بثمنه .

قال له : على من جعلت فذاك ؟ قال : على اهل الولاية <sup>(١)</sup> ونقله الوسائل عن الكافي ايضا بسند صحيح <sup>(٢)</sup> .

اقول : ليس لنا القطع بان الرفاقة المذكورة بمكة تستلزم عرفان المالك بهويته وسورته اذ يحتمل قصر زمان الرفاقة بحيث زال تصويره عن ذهن السائل حين السؤال او قبله بعد غيبة المالك بمدة ، فلا مانع من الاعتماد على ظاهر الرواية في جهالة المالك بهويته واسمه ونسبه .

فتدل الرواية على حكم المقام فان صاحب السهم لا يجهل بهويته ومحلّه وان كان يعرف باسمه ونسبه ، فان من رجع الى المعاومات العرفية في باب الافادة والاستفادة يعلم ان المحصل من الرواية وجوب التصديق بالمال عند تعذر ايصاله الى مالكه . ولادخل بجهالة الاسم والنسب ومعرفتهما فيه .

قال الشيخ الانصارى (قده) في مكاسبه <sup>(٣)</sup> : ثم ان حكم تعذر الايصال الى المالك المعلوم تفصيلا حكم جهالة المالك وتردده بين غير مصورين في التصديق استقلالاً او باذن الحاكم كما صرح به جماعة منهم المحقق في الشرائع انتهى .

فالقول بوجوب تصديق سهم الامام لا على مطلق الفقراء لا يخلو من قوة بناء

---

١ - اقول اما اعتبار الفقر فيهم فلاجل انصراف التصديق اليه ولاجل حكمة التصديق ولما يفهم من مداف الشرع من عدم ايجابه التصديق على الاغنياء ولا سيما اذا كان المتصدق فقيراً فتدبر .

٢ - ص ٣٥٧ ج ١٧ الوسائل .

٣ - ص ٧١ الطبعة الحديثة بتبريز .

على انه متعلق بالمعين سواء كان شحوا الاشاعة او الكلى في المعين فان حقه <sup>الملك</sup> وان لم يكن مضميرا كما في مورد الرواية الا انه موجود في الخارج ، واما اذا فرضنا انه من الحق القائم بالمعين فطر حق الرهان او انه في المذمة <sup>(١)</sup> فلا تشملها الرواية فامره دائر بين السقوط راسا <sup>(٢)</sup> و بين الحاقه بالمعين المجهول مالكمها بتفتيح المناط و بين صرفه فيما يوثق برضا صاحبه لانه نوع من الايصال لكنه لا دليل على وجوب مثل هذا الايصال ، خصوصا في مثل المقام الذي لا تفسير للمكلف اصلا و يمكن ان تستدل على الاول بموثقة زرارة قال : سألت ابا جعفر <sup>عليه السلام</sup> عن الرجل يكون عليه الدين لا يقدر على صاحبه ولا على ولي له ولا يدري بأى ارض هو ، قال : لا جناح عليه مد ان يعلم الله منه ان نيته الاداء <sup>(٣)</sup> وكذا بموثقة هشام <sup>(٤)</sup> لكنها لاتدل على سقوط الدين بل على كحوب الاداء عند عدم التمكن وصحيحة هشام بن سالم قال : سأل حفص الاعور ابا اراهيم <sup>عليه السلام</sup> وانا جالس قال انه كان عند ابي احير يعمل عنده بالاحرة ففقدناه ومضى من اجره شيء ولا يعرف له وارث ، قال : فاطلموه ، قال : قد طلبناه فلم نجد قال : فقال . مساكين وحرك يده - قال فاعاد عليه ، قال اطلب واحمد فان قدرت عليه والا فهو كسبل مالك حتى يعيى له طالب ، فان حدث بك حدث فأدس به ان جاء لها طالب ان يدفع اليه <sup>(٥)</sup> .

اقول : دلالة الرواية على اناحة الحق حتى يجيى طالبه واسعة وهي مرجع الى احبار التحليل في نتيجتها ، وعلى كل هذه الروايات الثلاث باجمعهما تدل

١ - ادعى نفى الخلاف على نفيه وسيأتي بحثه .

٢ - لاحظ مادة التصديق في حرف الصاد .

٣ - ٤ من ١١٠ ج ١٣ الوسائل ولاحظ مادة الوصية .

٥ - من ٥٨٢ ج ١٧ .

ماطلاعها على بطلان الوجه الثالث كما لا يخفى والمتحصل من ذلك كله ان سهم  
الامام يجب ان يعامل معه معاملة المجهول مالكة بناء على تعلقه بالعين وكونه  
خارجيا ، و يـقط لروم دفعه على القول بكونه في الذمة فهو مباح للمكلف في  
الجملة ، وان لم يثبت تملكه . ولعل الحس في اكثر موارد متعلق بالذمة كما  
سيأتي فلا يجب دفع السهم ، لكن المشهور المدعى عليه في الخلاف انه متعلق  
بالعين وان اختلفوا في كيفية تعلقه فالأحوط لزوما هو الدفع بعنوان التصديق  
عن صاحبه بل قال صاحب المعاهر انه لم يوجد عامل مخر حشام مطلقا  
بقي هنا فروع آخر:

(١) المستفاد من الروايات ان للمالك ولاية الافراز، ومن الظاهر ان وجوب  
التصدق متوجه اليه ، فليس عليه ان يراجع الحاكم الشرعي في شيء من امر دفع  
حق الامام فضلا عن حق الاصناف الاخر ، نعم يحسن له ان يصرفه في مثل اعصا رنا  
في اعاشة محصلي العلوم الشرعية اذا لم يكن مورداهم منه كحفظ الدين من هجوم  
الكافرين ونحوه .

واذا شاهد الحاكم الشرعي خلافا في تعظيم الشئ من وصفا في ترويج الدين  
واحكامه وتوقف ذلك على مال لم يوجد سواء فله الحكم على الناس صرف سهم  
الامام في هذا السبيل مباشرة او بتوسط الحاكم نفسه ، نعم ليس له الافتاء بشكل  
عام بوجوب تسليمه الى الحاكم وسلب الاختيار عن المالك كما هو المتداول  
اليوم عملا حتى بلغ الامر الى ان المالكيين يزعمون ان تصرفهم في سهم الامام  
حرام وان الحكم الشرعي الالهي هو وجوب الدفع الى المجتهد فقط فان هذا  
نحكم محض .

(٢) لم يثبت بدليل قوي ان مصرف المجهول مالكة مصرف الزكاة بل  
ظاهر صحيحة يونس المتقدمة اختصاصه بفقراء المؤمنين فيشكل صرف السهم فيما



يرجع الى الجهات العامة كشاء العاخذ والمدارس وشر الكتب ونحو ذلك ،  
بمع اذا قصه المستحق بحوزته صرفه في ما ذكر

(٣) يشكل اخذ السهم لغير الفقير وان كان ساعيا في تحصيل العلوم الشرعية  
وفي مديج الشعائر الدينية كما مر في العاشة السابقة من اعشار الفقر في مستحق  
الصدقة الا ان يقال ان المتيقن من نفيد الاطلاق عر هذه الصورة ونظائرها وهو  
غير بعيد لا يقال انه لامعجال للقدر المتيقن بعد اطلاق قوله تعالى اما الصدقات  
للفقراء فانه يقال ان المراد بالصدقات المذكورة في الآية هي الزكاة حزمها  
وليس لها شمول لنحو المقام وامثاله كما توجه به بعض الاعظم من اساتذتنا

#### (الامر الرابع) في تفصيل استثناء المؤنة

في الطريق (ره) في مجمع البحرين : المؤنة تهمرو ولا تهمز وهي فعولة .  
وقال العراء هي مفعلة من الابن وهو التثب والعدة ، وتقال مفعلة من الادن  
، الحرج والعدل لانه تقل على الانسان كذا قال الجوهرى . وقال ايضا : مون  
بموه مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكمايشه وقريب منه ما في المنعد وفسرها  
في القاموس والمنعد بالقوت . وقال في منتهى الارب : مانه مونا (بالفتح) مؤنة .  
قيام ورزيد برافقه و كفالت عيال ، وبرداشت بارايشان الخ .

والظاهر ان المراد بالمؤنة المستثناءة في المقام ما يحتاج اليه المكلف بحسب  
شأنه اللائق بحاله لنفسه ولعاليه من المأكل والمجلس والسكن وما يصرفه  
في صدقاته وزياراته واصيافه وما يلزمه بشدرا وكفاة وغير ذلك ، كل ذلك بحسب  
المتعارف بحاله والا تعلق به الخمس للاطلاقات وعدم المنخص . اذا عرفت هذا  
فاليك روايات المسألة .

في صحيح من ههنا السابق تحت الرقم الثاني حول الضبعة : عليه الخمس بعد  
مؤنته ومؤنة عياله وسعد خراج السلطان .

وفي صحيح أبي علي بن راشد المدكور تحت الرقم الاول: قلت: والتأجر عليه  
والصانع بيده فقال عليه السلام اذا امكنهم بعد مؤنتهم

وفي الصحيح الثالث: ولم اوجب ذلك عليهم في متاع ولا آية ولا دواب ولا  
خدم . . . فاما الذي اوجب من الصياغ في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت  
سعة تقوم بمؤنته ، ومن كانت ضيقته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا  
عبر ذلك .

وفي صحيح الزنطلي قال كتب الى أبي جعفر عليه السلام الخمس اخراجه قبل المؤنة  
او بعد المؤنة فكتب بعد المؤنة <sup>(١)</sup> .

هذا ما وحدته من الروايات المعتمدة التي وردت حول استثناء المؤنة .  
واما الفتوى الفقهية السائدة فهو استثناء مؤنة تمام السنة من خمس الفوائد  
والارباح وتعلق الخمس بعدها بمؤنة الاخراج والتصفية او الحفظ من خمس -  
المعادن والكنوز والقوس والفنمية .

لكن الاستفادة من الروايات ما يلي .

(١) ان ما يحصل من الارض يتعلق الخمس بما يفضل عن المؤنة كما تدل  
عليه الرواية الثانية والثالثة المرفوع اجماعها الثانية . والمراد بالمؤنة مؤنة  
المكلف وعياله ومؤنة الارض في تمام السنة للاطلاق المقامي ، وليس المراد بها  
مؤنة اليوم مثلاً اذا من ارض الاوغلثها تفصل عن مؤنة يوم ، فلامعنى للترديد في  
الصحيحة الثالثة بل اذا فرض ارض تقوم بمؤنة سنة ولا تقوم بمؤنة سنة لا حقة كما  
في بعض البلاد ففي تعلق الخمس بها اشكال ، من اصراف المؤنة الى سنة ومن الاطلاق  
(٣) الصناعات التي تصنع باليد كالخياطة والصياغة ومحورها يتعلق الخمس  
بها بعد المؤنة كما في الرواية الاولى ، وحيث ان المراد بها ليس مؤنة يوم بحيث

يجب على الصانع ببدء اخراج خمس ما اراد عن المئونة في كل يوم قانه غير معهود في المذهب ، بل هو مقطوع بعدم بلحاظ السيرة المستمرة المتصلة بزمان الائمة عليه السلام فلا بد ان يراد بالمئونة المدكورة مئونة السنة وكذا ارباح التجارات

في الكلام في الهبات الخطيرة والصدقات والدهور واجرة عمل السلطان و مال الناصب والكافر والغنيمة والمعادن والكنوز وغيرها

اما الغنيمة فلا شك في وجوب اخراج خمسة قبل تصرف القاتمين فيها والاتصل المونة الى استثناء مئونة السنة وغيرها ، نعم يستثنى منه مئونة حفظها

واما غيرها مما ذكر فيمكن ان يفصل بين ما يقع المكلف من اداء الخمس في السر ومال يقع ، بل تكفيه اربعة الاحكام الناقبة مع سائر امواله لمئونة السنة فيحكم سقوط وجوب الخمس في الاول نظر الى الرواية التاسعة المتقدمة الدالة على حلية من اعور حتى الامام عليه السلام فانها ظاهرة في ان السائل كان واجدا لما كله ومشر به والا عواز في كلام الامام منصرف الى دفع الزائد عليهما ومئونه في الثاني لعدم دليل على استثناء مئونة السنة من الخمس والاستدلال عليه صحيح الزطلي المذكور انما خلافا الانصاف حدا ، لعدم دلالة على ان المراد بالمئونة فيها هي مئونة السنة ، الا ان يقال في اجرة عمل السلطان انها اربعة شهرية فيستثنى منها مئونة الشهر لاحل الصحيح المذكور اذ دلالة على ذلك غير بعيدة والله العالم بالصواب .

ويمكن ان استدل على جواز استثناء مئونة السنة من خمس جميع الاقسام بصحيفة ابن مهزيار الطويلة المتقدمة حيث قل المعواد عليه السلام فيها : فاما الغنائم والعوائد فهي واجبة عليهم في كل عام . . . فاما الذي اوجب من الغنياع في كل عام فهو . . .

(لا يقال) ان قوله عليه السلام في كل عام لا يدل على وجوب اخراج الخمس في كل عام مرة حتى يدل على ما ذكر ، بل معناه ان الخمس واجب انما ودائما وليس وجوبه مخصوصا بهذه السنة كما يدل عليه اصحاب خمس الذهب والفضة في خصوص السنة

المذكورة لاحظ صدر الرواية تجد صدقه .

(فانه يقال) نعم ولكن مع ذلك لا نخلو الرواية عن الدلالة ، على ما ذكرناه  
اولا ، فان قوله (فى كل عام) يدل على امرين احدهما عدم احتصاص وجوب الخمس  
فى الغنائم والفوايد بالسنة المذكورة وثانيهما كون الخمس فى كل عام مرة  
والا لقال (فى كل وقت) او (فى كل شهر او يوم) او (امدا ودائما) ديدل الرواية اظهر .  
والحاصل ان الرواية طاهرة فى ان الخمس كالبحج ليس عملا يوميا وفى كل  
وقت كالصلاة بل هو سنوى يفعل فى كل عام

(فمن قلت) ذكر الغنائم يعمل الرواية مجعلة من هذه الجهة فان حسنها  
ليس فى كل سنة كما مر ، بل حينما حصلت ، والقول بانه خرج بالقريضة الخارجية  
دون الباقي ليس بذاك كما لا يخفى .

(قلت) لو سلم ذلك فاما هو فى الفقرة الاولى دون الفقرة الاخيرة الواقعة  
فى آخر الرواية فدقق النظر تجد صدق ما قلنا

### (الامر الخامس) فى كيفيته تعلق الخمس بالمال .

حس الغنيمة متعلق بالعين كما تدل عليه الآية الكريمة <sup>(١)</sup> والمستفاد منها  
حسب فهم العرف انه نحو الكلى فى المعين فيجوز للغنم ان يتصرف فيها ما دام  
مقدار الخمس منه باقيا فى يده مع قصده اخراجه من الغنية ولو باعه - مثلا - كان البيع  
مضويا ولا ينقصه ادن الحاكم الشرعى لعدم ثبوت ولايته فى امثال ذلك ومثله خمس  
ما يأخذه عمال السلطان كما فى الرواية السابقة المتقدمة ، واما خمس الارض التى  
اشتراها الذمى فهو متعلق بالدمة دون العين كما هو ظاهر دليله السابق .

واما خمس الغنم فقد ورد بحرف (على) وهو ظاهر فى كونه حقا ، مفروضا

١ - وقد ورد فى بعض الروايات بحرف (على) وفى بعضها بحرف (فى) لكن المهم

على العين نظير حق الرهن مثلا

واما خمس الكنوز والمعادن فقد ورد محرف (على) وحرف (فى) وجعل  
الخمس مطروفا للعين يلائم ارادة مقدار يساوى خمس العين لتساين الطرف و  
المطروف ، فالخمس يقوم فى العين كقيام الحق بموضوعه فيجوز التصرف فى المال  
ما دام موضوع الحق (وهو الخمس) باقيا الا ان يقال ان الحار والمبرور متعلقان  
بفعل مقدر نحو (يحب) مثلا فالتصير ناظر الى بيان مورد الخمس لا الى كيفية  
تعلقه بالعين .

واما خمس الفوائد فقد ورد التصير فيه محرف (فى) وكلمة (عليه) و (عليهم)  
الراجع صميم هما الى المكلف والمكلفين الظاهر فى تعلق الخمس بالذمة . و  
حيث لا دليل قوى على تعلق خمسها بالعين فلا بد فى الذهاب الى تعلقه بالذمة <sup>(١)</sup>  
فيجوز التصرف فى تمام المال وينفذ ايقاع المعاملة عليه ان لم يتم الاجماع على  
خلافه او لم يقل ان نفس كلمة الخمس ظاهرة فى العين اوفى الكسر المشاع .

### (مسائل)

ثم انه لا بأس بالتمسك لبعض المسائل المهمة المتعلقة بالمقام على سبيل الاختصار  
لكثرة الابتلاء بها والله المتعان .

(١) اذا كان عنده من الاعيان التى لم يتعلق بها الخمس او تعلق بها لكنه اداها  
فتمت وزادت ، فان كانت الزيادة منفصلة يجب فيها الخمس لصدق الفائدة عليها دائما  
على الظاهر وان كانت متصلة فالظاهر عدم صدق الفائدة عليها دائما ، بل ربما

١- الا ان يقال بانه من قبيل الحق القائم بموضوعه لاجل حرف (فى) او يقال بدلالة  
كلمه (فى) على وجود الخمس فى العين حسب اقهم الرقى .

يصدق عليها الفائدة كما في ثمرة الاشجار او سمن الدواب بحيث تتحمل حمل  
الانقال ونحوه مثلا ، وربما لا يصدق عليها كما في نمو الشجرة وسمن الدابة ونحو  
الموصوف نمو اقليلًا وامثال ذلك ، فكل ما يصدق عليه الفائدة يجب فيه الخمس ، وما لم  
يصدق عليه الفائدة لم يجب ، قاله صنفى لا ضابط له ، بل لا بد من ملاحظة كل  
مورد مورد .

واما الوار فتمت قيمتها الموقوفة لم يجب خمس تلك الزيادة لعدم صدق حصول  
الفائدة بل الصادق حينئذ الفائدة التفديرية

بل لو باعها لم يجب الخمس في الريادة المفروضة لان البيع ببديل مال بمال  
لا زيادة مال على ماله نعم اذا ملكها معاوضة فزادت قيمتها فباعها بجنس الثمن  
الاول لكن ما كثر منه كما اذا اشترها - مثلا - مائة دينار ثم باعها بالثمن دينار يجب  
الخمس في الالف الزايد لصدق حصول الفائدة واما اذا لم يملكها بمعاوضة كما في  
الهبة والارث او ملكها بمعاوضة ولكن باعها بغير جنس ثمنها الاول كما اذا اشترها  
مائة دينار مثلا فباعها بارض تقوم بمائة دينار لم يجب فيها الخمس <sup>(١)</sup> كما افاده  
سيدنا الاستاذ العكيم (قدمه) .

لكن الاقوى تعلق الخمس في الفرض الاخير وهو ما اذا ملكها بالمعاوضة ثم  
باعها بغير جنس الثمن فان العرف لا يرى صدق الفائدة منحصرا في صورة بجانس  
الثمنين فان الملاك في الفائدة عندهم هو زيادة القيمة كما لا يخفى فتدبر .

ولا فرق في جميع ما ذكرنا بين ما كان الفرض من تحصيلها وانقائها الانبجار  
بها او الاقتناء والاتقاع بنمائها وتناحها او احرقها على الاظهر لو حدة الملاك ، و  
تفصيل صاحب المروة (قدمه) و معشى كتابه من الاعلام بين مال التجارة وغيره و

١ - لكن اذا باع الارض باكثر من حطة في مرفوض المثال وجب خمس الزيادة .

ايجاب الخمس في ارتفاع قيمة العين بعد تمام السنة اذا امكن بيعها واخذ قيمة ثمنها في الاول ضعيف عندي .

و منه يظهر عدم مسان المكلف اذا نقص قيمة المال بعد رأس السنة وقد تعلق به الخمس ولم يؤده فتأمل .

و اذا كان عنده من الاعيان التي تعلق بها الخمس ولم يؤده فتمت وزادت فلا يسمى الشك في تعلق الخمس شماتها ايضا وان لم يصدق عليه الفائدة اذا اتحد مع العين وجودا .

واما لو اردت قيمتها السوقية ، فان قلنا تعلق الخمس بالذمة فلا يجب خمس زيادة القيمة لعدم صدق الفائدة عليها نعم اذا ماعها وجب الخمس في الزيادة كما مر ، وان قلنا تعلقه بالعين فلا بد من تخصيص العين او القيمة فعلا وان لم يقصد بيعها فعلا وكان المقصود منها اقتنائها والاتفاق بنتائجها مثلا

واذا اشترى بالعين التي لم يؤد خمها مالا آخر فارتفعت قيمته السوقية فان كان البيع كليا فلا يتعلق الخمس بالمال المتنازع ولا ينمائه لعدم صدق الفائدة ، واما يجب عليه خمس الثمن ولا يجوز للمائع اخذ الخمس والتصرف فيه ، ويبقى ذمة المشتري في المقدار المذكور مشغولة بالنسبة الى المائع بناء على تعلق الخمس بالعين واما اذا فرضنا تعلقه بالذمة فيجوز للمائع التصرف في تمام الثمن ولا تشغل ذمة البائع بالنسبة الى المشتري واما يجب عليه ابراء دتمته بدفع مقدار خمس الثمن .

وان كان البيع شخويا فعلى القول بتعلق الخمس بالعين يشكل صحة المعاملة بالنسبة الى مقدار الخمس حتى اذا اجاز الحاكم او المستحق فان ولاية الحاكم لم تثبت على امثال هذه الامور والمستحق انما يملكه بعد القبض لاقبله ، نعم اذا قلنا بثبوت ولاية الحاكم عليها فامامه ، بتعلق الخمس بنفس المبيع فيتعلق الخمس

به ونمائه وبزيادة قيمته اذا بيع وهذا واضح. واما ما ذكره سيدنا الاستاذ الخوئي دام الله من اطلاق خمس العوضين الى الذمة في مطلق المعاملات حتى في الهبة والميراث استنادا الى رواية يونس بن يعقوب وغيرها فيباني بيان صحة ان شاء الله تعالى فتأمل .

وعلى القول بتعلقه بالذمة يصح البيع ولا يتعلق الخمس بزيادة قيمته السوقية لعدم صدق حصول الفائدة الا اذا ما ع وحصلت تلك الزيادة فعلا، هذا كله في ارتفاع القيمة، واما النماء ففي متفصله يجب الخمس بعد المؤنة لصدق الفائدة عليه دائما وفي متفصله لا يجب الا في فرض الصدق المذكور .

هذا كله اذا اشترى بعد انتهاء سنته ووجوب الخمس في ثمنه، واما اذا اشترى من ارباح سنته ما ليس من المؤنة فانفعت قيمته كان الواجب اخراج خمسة عينا او قيمة فان المشتري حينئذ منفعه من الفوائد والارباح.

واذا علم انه ادى الثمن من ربح لم بخمسه ولكنه شك في انه كان في اثناء السنة ليجب الخمس في ارتفاع القيمة ايضا في آخر سنة الاشرائه او كان بعد انتهائها لثلاث ليجب الخمس الا بمقدار الثمن فقط ففي لزوم المصالحة مع الحاكم او الرجوع الى الرأية او الاستصحاب وجوه يقول سيدنا الاستاذ الخوئي (دام الله) في توجيه الاول: العلم الاجمالي حاصل بتعلق الخمس اما بعين ما اشترائه - اذا كان الثمن من الربح اثناء السنة - واما بالثمن فيما اذا كان من الربح بعد مضي السنة وهذا العلم الاحتمالي اوجب الاحتياط بالمصالحة.

اقول: ان تم هذا التوجيه لاوجب الاحتياط بدفع الاكثر، ولا معنى للمصالحة اذ ليس للحاكم ولاية على مثل هذه الامور.

(٢) اذا علم ان مورثه لم يؤد خمسه ، فان كان في دمه فلا شك في استثنائه من التركة كسائر الديون المتقدمة على الارث بنص القرآن ، لكن في وجوب



احراجه على غير الوصى من الورثة نظر، كما اذا لم يرد الوارث احد حقه، لكن ذكر سيدنا الاستاذ الخوئي - شفاها - قيام الاحماع على حفظ مال المؤمن اذا كان خطيرا وفيه نظرميل منيع مع ان ايسال المال الى مالكه غير حفظه فتأمل والاحسن ان يستدل عليه بصحيح الكناسي المتقدم في عنوان الحجج عن الميت تحت الرقم (٦٨) وما ياتي في مادة التقديم في حرف القاف فلاحظ .

وان كان في تركه فقد اسقطه الاستاذ العلامة المتقدم مستدلا بصحيفة يونس بن يعقوب قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدخل عليه رجل من القماطين <sup>(١)</sup> فقال : جعلت فداك تقع في ايدينا الاموال والارواح وتجارات تعلم ان حقت فيها ثايت ، والا عن ذلك مقصرون . فقال : ابو عبدالله عليه السلام ما الصفاكم ان كلفناكم ذلك اليوم <sup>(٢)</sup> .

وقال (شفاها) قبل عدة سنوات: ان هذه الصحيفة ظاهرة في اناحة خمس ما ينقل من الغير الى المكلف ما ياكله كان، فلامحالة يتعلق الخمس بذمة المنتقل عنه او بموضع العين المتعلقة بالخمس ان كان لها عوض ، دعوى وانصراف الرواية الى فرض كون المنتقل عنه غير معتقد بالخمس فلا تشمل الاماوي كما عن جمع ضعيفة ، والمراد بقوله عليه السلام (اليوم) هو يوم عدم استيلاء الائمة على الامور طاهرا لازمان حياتهم عليهم السلام .

اقول: للرواية طريقان: طريق الشيخ وطريق الصدوق والاول ضعيف بمحمد بن سنان <sup>(٣)</sup> والثاني ضعيف بالحكم بن مسكين ووقوعه في اسناد روايات كامل

١ - القماط من يصنع القمط للصبيان وهو جمع قماط (بكر الاول وتحريف الثاني) الحبل يقمط ويهند به الصبي .

٢ - ص ٣٨٠ ج ٦ انوسائل .

٣ - وفي بعض النسخ : محمد بن سالم .

الزبانات لا يثبت وثاقته كما ذكرنا في فوائدنا الرجالية، فتصبح الرواية غير حجة. نعم يستفاد الحكم المذكور من رواية الحارث بن المغيرة أيضا<sup>(١)</sup> لكن سندها لا يغلو عن جهالة فلا يعتمد عليها<sup>(٢)</sup>.

نعم يمكن ان يستدل عليه بقول العواد عليه السلام في الرواية الثالثة المتقدمة فانه مطلق يشمل صورة العلم بعدم اداء المورث خمس ماورثه وكذا يصح ان يستدل عليه بحسنة أبي خديجة المتقدمة.

ومنه يظهر ان ما قالوه من ان المكتسب اذا مات في اثناء العول يعد حصول الربح سقط اعتبار مؤنته في ما فيه لانقضاء موضوعها صحيح، لكن لائثرة له بناء على عدم تعلق الخمس بالميراث مطلقا او فيما اذا كان عينه موجودة في الخارج. (٣) لاخمس فيما ملك بالخمس او الركاة على الاظهر لا سراف أدلة وجوبه عنه وان يصدق عليه الفائدة.

واما ما ينتقل بعوض سهم السادة وسهم الامام وحق الفقراء فلا يصدق عليه انه فائدة ولو كان البيع كليا لان المال المنتقل - سواء كان ثمنا او مئتمنا - دخل في ملك صاحب الخمس لا بلا عوض حتى يصدق عليه الفائدة بل بعوض ما في يده من الخمس ولا يكون تبديل المال بمال مصداقا للفائدة عند العرف.

فان قلت: المتصرف لهم الامام عليه السلام لا يكون مالكا فاذا اشترى عينا بالبيع الكلي ثم دفع ثمنه من السهم فقد ملك المبيع ولم يخرج من ملكه شيئا ولا معنى بالفائدة الا هذا.

قلت مجسر و حصول الملكية لا توجب صدق الفائدة مادام ان المبيع حصل

١- من ٣٨١ ج ٦ الوسائل.

٢- وعندى ان الرويتين لو ثبتا من ناحية السند لكانا من ادلة نحو الخمس مطلقا فلا حظ ولا معنى دعوى الانصراف وامثالها فانها ضعيفة.

نومض الا ان يقال ان المجموع صدق الربح دون الفائدة لكن فسرهما في بعض كتب اللغة بالريادة وهي منتفية في القرض ولا بعد في الحاق الصدقة الواجبة بالزكاة. واما الصدقة المندوبة فلا بعد في الحاقها بالحائز فيتمتع بها الخمس اذا كانت حظيرة عظيمة والا فلا كما يستفاد من الرماية الثالثة ، نعم يتعلق الخمس بالثمن الحاصل في ملك الاخذ في جميع ذلك للاطلاق

(٤) اذا كان للمكلف انواع من الاستفادة كاحارة الارض والكنانة والخيطة مثلا يسهور له ان يلاحظ في آخر السنة ما استفاده من المجموع من حيث المجموع فيخرج خمس ما يعضل عن المؤنة ، ويحور ان يجعل لكل فائدة سنة للاطلاق نعم لا يجب حمل السنة لكل فائدة بحالها فلما لانه خرج في الجملة ومخالف للسيرة القطعية .

(٥) لو اشترى ما فيه ربح سيع الحبار فصار البيع لازما فاستقاله المائع فاقاله من دون ضرورة عرفية ، يجب عليه خمس الزيادة ، واما اذا اقاله لاجل ضرورة عرفية لم يجب الخمس وان كانت الاقالة في السنة اللاحقة من سنة الربح خلافا لجمع من محشى العروة لاصرار العائدة المتعلقة للخمس عن مثلها ، فافهم . نعم اذا تعددت الضرورة الى الاقالة بعد عدها في اول سنة الخمس كانت الاقالة بالنسبة الى الخمس فضولية ، ولا بد من اداء الخمس .

(٦) رأس المال وهو ما يحتاج اليه في تحصيل مؤنته سواء كان من الادواق المعمولة اليوم او من الاراضي او العمارات او الآلات المحتاج اليها في عمله وكسبه هل يتعلق به الخمس او لا ؟

قد يكون رأس المال في نفسه محتاجا اليه بحيث لو لاه للرم النقص والمهانة في حقه حتى فيما اذا فرض حصول مؤنته من شخص آخر . وقد لا يكون كذلك لكن المالك يحتاج اليه في سنة حصوله فقد يشكل في

عدم وجوب خمسة باحتمال انصراف المؤنة عنه او عدم شمولها له ، فانه يحتاج اليه في حصول المؤنة لانه نفس المؤنة .

وقد لا يحتاج اليه في سنة الربيع او لا يمكن الاستفادة منه فيها وانما يستفاد منها بعد مدة ، قال الشيخ الانصاري (قده) : والظاهر انه لا يشترط التمكن من تحصيل الربح منه بالفعل فيجوز صرف شيء من الربح في عرس من الاشجار لينتفع شمرتها ولو بعد سنين وكذلك اقتناء البات اولاد الانعام .

اقول: اما القسم الاول فلا شك في عدم تعلق الخمس به لانه بنفسه مؤنة كما لا يخفى ، كما انه لا ينفي التردد في تعلقه بالقسم الثالث لعدم عدده من مؤنة سنة الربح فلا دليل على استثنائه وانما الاشكال في القسم الثاني وقد اختلف فيه علماء العصر .

والاظهر عدم وجوب الخمس اذا لم يكن لنفقته سب سواء يناسب شأنه وان كان يزيد عن مؤنة السنة اذا صرفه ولم يجعله رأس مال خلافا لسيدنا الامتاف الضوئي في منهاج الصالحين ، وذلك لعدم ما يوجب التقييد المذكور واما اذا وجد سب آخر كتغيير شغله الى مالا يحتاج الى رأس المال وح فيه الخمس وكذا اذا كان الاحتياج اليه في تكثير الربح كبعض المكائن العديشية فان رأس المال المذكور لا يعد من المؤنة ، بل الاحوط اختصاص العقو عن رأس المال المحتاج اليه في مؤنة السنة بما اذا استلزم صرفه عينه في مؤنة السنة مشقة واما اذا لم يستلزم ذلك وقرض ان المكلف اذا كان قد ادر رأس المال لا يتلى ؛ لعرج ويمكنه تحصيل معاشه يوميا او شهريا اشكل عدده من المؤنة بل الاحوط لزوما اخراج خمسة ولعل هذا هو مراد من لم يوجب الخمس عليه .

(٧) المستفاد من الروايات الثلاثة الاولى المتقدمة ان بدء السنة التي يكون الخمس بعد خروج مؤنتها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكسب كالزراعة

والصناعة لاجين حصول الفائدة وطهور الريح كما اختاره جماعة نعم هو يتم فيعين  
حصول له الفائدة اتفاقا .

و يترتب عليه انه اذا استقرص من امتداء السنة للمؤنة او صرف بعض رأس  
الحال فيها قبل حصول الريح يجوز له وضع مقداره من الريح على المختار ، واما  
بناء على مختار الجماعة فلا يجوز الوضع المذكور في غير مؤنة الريح ، واما هي  
فيوضع مقداره من الريح على القولين فان الريح هو ما راد عما يصرف في سيل  
حصوله لاطلاق

ثم انه اذا اراد المكلف تغيير رأس سنته امكنه ذلك بدفع خمس ما دفعه  
اثناء السنة واستيفاء رأس سنة بعد ذلك من حين العمل

(٨) قضية اطلاق ما دل على ان الخمس بعد المؤنة جوار صرف المؤنة مما  
يتعلق به الخمس وان كان عنده مال لا خمس فيه كما ان طاهره هو المؤنة الفعلية  
دون التقديرية فلو قدر على نفسه لم يحسب له خلافا للمنقول عن المشهور ولا اقل  
انه احوط لزوما

(٩) اذا استغنى عما يحتاج اليه كالعرش والظروف والحلى مثلا بعد سنة  
الريح والاستفادة فالاطهر عدم وجوب خمسة لانه حينما كان مؤنة لم يتعلق به  
الخمس ولم يشمله ادلته ، قد دخله فيها بعد حروجه عن المؤنة محتاج الى دليل  
مفقود ، وان شئت فقل ان عدم الحاجة اليه في السنين اللاحقة لا يخرجه عن كونه  
مؤنته سنة الريح والفائدة ، بل لو ماعه ما ريد من ثمنه لم يتعلق الخمس بالزيادة  
فان البيع تمديد مال مال فلا يصدق على ثمنه الثاني انه فائدة زائدة على ماله  
الذي لم يتعلق به الخمس على قول من ما فيه نعم اذا استغنى عنه قبل آخر سنة  
الريح فالاحوط لزوما اخراج خمسة .

(١٠) لاشك في ان مصارف الحج من مؤنة عام الاستطاعة واذا انتهى

حول الريح في أثناء سفر الحج فإن لم يمنع اخراج خمس ما في يده عن اتمام الحج وجب عليه اخراجه والا فلا يجب خضه لعدم صدق العائدة بعد وجوب صرفه في سبيل الحج فتدبر ، نعم لو منع اخراجه من العود الى بلده تعلق به الخمس ويؤديه اذا امكنه والا فهو في حل منه كما تقدم . وان لم يتمكن من مسير الحج حتى انقضى عام الريح وجب عليه خمس الريح لوجود المقتضى وعدم المانع .

واما اذا تمكن وعصى حتى انقضى الحول فقد اوجب اعلام عصرنا فيه الخمس ايضا ولكنه عندي لا يخلو عن نظر فيما اوجب اخراج الخمس سلب الاستطاعة المالية لما مر في بحث الحج من وجوب حفظ الاستطاعة بعد حصولها ومع هذا الوجوب كيف يتعلق به وجوب الخمس ومع فرض التزامهم بالحج اهم من الخمس كما لا يخفى ولعل ماء المشيتين هنا على عدم وجوب حفظ الاستطاعة او على عدم امكانه كما هو الغالب ، اذ ليس الطريق في كل وقت منطلي على ما مر بحثه في مادة الحج .

#### (١١) الدين على اقسام :

فمنها ان يستقرض لاجل مؤنته ومؤنة راحته ويصرفه فيها ، لا ينبغي التردد في كون الدين المذكور من المؤنة المستتناة من الفوائد وان لم يؤده فان الخمس بعد المؤنة .

و منها ان يستقرض لغير المؤنة كان يشتري ما ليس منها فتلّف او اتلف مال غيره فتعلق عوصه بدمته او اوجب على نفسه شيئا بالنذر وغيره . فان اداء في أثناء السنة فلا ينبغي الشك في عدمه من المؤنة ، وان لم يؤده فيه فلا يستثنى من الربح لما ذكرنا من ظهور المؤنة في الفعلية دون التقديرية وان نفى الخلاف في اعتبار الثاني .

نعم اذا اداء في السنة اللاحقة عديم مؤنتها على الاظهر، فانه من المصارف العقلانية التي لا افراط فيه ولا اسراف، فلا وجه لعدم عده من المؤنة وان كان متمسكنا في السنة السابقة من اداؤها ولم يؤده خلافا لسيدنا الاستاد العولمي (دام طله) حيث منع اداء الدين السابق من المؤنة مطلقا

ومنها الفرض السابق لكن مع وجود ما استدان له في آخر السنة كان اشترى سيارة غير معدودة من مؤنته فان ادى ثمنها في اثناء السنة فلا شك في عدم تعلق الخمس به لكن بتعلق الخمس بالسيارة المشتراة لسدق الفائدة عليها وان لم يؤده لا يجوز له الوفاء من الربح لكن لا يتعلق الخمس بما اشتراه ايضا لعدم سدق الفائدة عليها .

(١٢) المراد من كون الخمس بعد المؤنة هو استثناء المؤنة من الخمس و عدم تعلقه بها لعدم وجوبه الا بعد زمان المؤنة فانه خلاف المتبادر من الروايات والخمس يتعلق بالفائدة حين حصولها اذا لم تكن من المؤنة فلو اسرف او اكلف ماله للفرض عقلائي يوجب كونه من المؤنة في اثناء الحول لم يسقط الخمس عنه . ثم ان علم عدم زيادة الفائدة عن مؤنة السنة فهو ان علم زيادتها عنها الاشك في جواز اخراج الخمس لتعلقه بها ، بل يجوز ذلك اذا شك في تجديد المؤنة لاستصحاب عدم مل مقتضى الفائدة وجوب الاخراج والاداء في الصوريين لكن ادعى الاجماع على نفيه في الثانية وعدم الخلاف ظاهرا في الاولى .

اقول اما في الثانية فلا يجب اداء الخمس قبل السنة للسيرة المستمرة واما في الاولى فالاحوط لزوما هو عدم جواز التأخير لعدم دليل عليه سوى الاجماع المذكور .

(١٣) اذا كان للمكلف رأس مال وفرقه في انواع من الزراعة مثلا فتلف رأس المال او بعضه من نوع منها او خسر فيه فالاقوى جواز جبرانه بربح نوع

آخر منها فضلا عن التجارة الواحدة اذا تلف فيها بعض رأس المال وبيع الباقي او خسر في وقت وبيع في وقت آخر بناء على ما مر من كون مبدء السنة هو حين الاشتغال دون حصول الفائدة بل لا يبعد حواز الجبر المذكور لو كان له زراعة وصناعة مثلا فحسر في احدهما او تلف رأس ماله وبيع في الاخر . كل ذلك لاجل عدم صدق الفائدة على البيع المذكور مع ملاحظة الضارة والتلف المربورين وان كان الاحوط خصوصا في صورة التلف عدمه بل هو الاقوى اذا تلف ما لا يعد من رأس المال كما اذا انهدم داره او كسر حض طرفه مثلا لصدق الفائدة حينئذ خلافا لسيدينا الاستاذ العكيم (فقه) ومن من تبعه من المعاصرين .

ثم اذا اشترى مثل الثالف او عمر داره كان ما صرفه من المؤنة ، وهذا شيء آخر

(١٤) اذا ادى خمس الفوس والكنز والمعدن والفنيمة كفاء ولا يجب عليه خمس اخر في آخر السنة من جهة صدق الفائدة فان الاستفادة من الادلة كفاية خمس واحد فلا فرق بين جمل الفوس وغيره مكسا له ام لا

(١٥) اعتبار الخمس هل هو ينحو التكليف او الوضع ؟ يظهر الثمر في اعتبار الملوغ والعقل فلا يجب الخمس على الصبي والمجنون على الاول لاشتراط التكليف بالكمال كما مر في مقدمة هذا الجزء ، ويجب على الثاني كما قيل لعدم ما يدل على نفي اقتضاء ما يقتضى الخمس في حقهما . وجعل الثاني مقتضى اطلاق الفتاوى ومعاقد الاحماع .

اقول : لا ينبغي الشك في انه في الفنيمة من قبيل الوضع دون التكليف كما يظهر من الآية الكريمة ، ولما في غيرها ففي استظهار الوضع من الروايات تردد ، ولعل من يرجع الى البرائة في مال المجنون والصبي ولا سيما في الفوائد والارباح لم يكن مدفوعا بدليل قوي على ان تجرد الاحكام الوضعية بجميع



اقسامها من الاشتراط بالبلوغ غير واضح بل الارجح انها كالتكليفية فيه الا ما علم  
تحرره منها كالنجاسة والطهارة والضمان ( في العملة ) ونحو ذلك . وذلك لاطلاق  
ادلة الشرايط العامة .

ويظهر الثمرة ايضا في تصرف السالك في تمام الربح قبل اداء خمسة اخر  
السنة فيجوز اذا كان الاعتبار بنحو التكليف او الوضوع على الذمة ولا يجوز اذا كان  
في المين باى نحو كان .

(١٦) اذا اشترى سيارة بالمى دينار مثلا وآجرها سنة ماربعمائة دينار فصارت  
قيمة السيارة في نهاية سنة من جهة الاستعمال الفاد ثمانمائة دينار مثلا يجب الخمس  
في التأمين فقط ، اذا المأتان الباقيتان من المؤنة اى مؤنة تحصيل الربح . وقس  
عليه نظائره

(١٧) اذا كان المكلف لا يعماس نفسه مدة من السنين وقد ربح فيها واستفاد  
١ ، الا ، واشترى منها اعباءا واثاثا ، فالواجب عليه اخراج الخمس من كل ما استفاده  
منه ، لم يكن معدودا من المؤنة ، واما ما كان من المؤنة فان ملكه من ربح السنة  
التي اشترى مثلا فيها لم يجب اخراج الخمس منه ، وان كان قد اشترى من ربح  
السنة السابقة ، وجب عليه اخراج خمسة على ما سبق ، وان شك في ذلك فقد ذكر  
غير واحد لرد المصالحة مع الحاكم الشرعى احتياطا ولعل الاظهر وجوب اخراج  
خمسها ايضا ، لان كونه فائدة معرر وجدانا وعدم كونها من المؤنة الى انتهاء السنة  
بالاستصحاب فيلزم موضوع وجوب الخمس من الوجدان والتعبد وهو العائدة غير  
المؤنة ، وقد عرضت هذا على الاستاذين العلامةين السيد الحكيم (رض) والسيد  
الشمسوى (دام ظلله) قبل سنوات في النجف الاشرف فاجاب الاول بان المصنوع عرفا  
ان الموضوع هو ما يفضل عن المؤنة وهو لا يثبت باستصحاب عدم المؤنة واجاب  
الثاني بدلالة الرواية الصحيحة على انه الموضوع ، اما الاول فاثباته على عهدة

مدعيه ، واما الثانى فهو ممنوع وقد طالبت به بارائة الرواية فتصفح الوسائل مكررا حتى وحدها فاعترف بنعنها سندا كما قلت له اولاً ، واما الزوم المصالحة فيه انه لم يشت ولاية الحاكم فى امثال المقامات ، فمع المضى عن الاستصحاب يرجع الى البرائة .

(١٨) اذا حل رأس العول فلم يدفع خمس الريج ثم دفعه تدرجاً من ربع السنة الثانية لامن نفس الريج لم يحسب ما يدفعه من المؤلة بل يجب فيه الخمس اذا كان المدعوع عوضاً عن خمس عين موجودة واذا كان عوضاً عن خمس عين كالفة فوقاً له يحسب من المؤلة ولا خمس فيه كما اشرنا اليه سابقاً

(١٩) ذكر جمع انه اذا انتقل الى شخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وحيوه كالكافر وضوء لم يجب عليه اخراجه فان الائمة عليهم السلام اما حوال الشيعتهم ذلك سواء كان من ربح تجارة او غيرها ، وسواء كان من المناكح والمساكن والمتاجر او غيرها

اقول : والدليل عليه هو السيرة المتصلة بزمان الائمة عليهم السلام فان الشيعة كانوا يتعاملون مع غيرهم من المسلمين واهل الذمة ولم يمهّد من احد ايتاء خمس ما اخذ منهم وهذا كالصروى فى الجملة . وقيل ان الظاهر من كلمات الفقهاء انه من المملكات بل عن ظاهر البيان انه مما اطبق عليه الامامية ، وانما نسب النكار هذا التحليل الى الاسكافى والحلبى (قدهما) واستدلوا على المفوايض بروايات تقدم بعضها .

واما اذا انتقل اليه ممن يعتقد الخمس ، فان قلنا تتعلق الخمس بالذمة دون العين . فلا يجب الاخراج ايضاً ، وان قلنا تتعلق بالعين فلا يملك مقدار الخمس فيجب عليه اخراجه الى اهله كما لعله المشهور الصروف خلافا لما حكى عن بعضهم وصرح به سيدنا الاستاذ الخوئى - دام ظله - من انتقال الخمس الى الذمة

وعدم وجوب اخراجه من العين على المؤمن استنادا الى رواية اشربنا الى ضعف نسخها في مامر .

نعم يمكن ان نستدل عليه بحسنة ابي حديجة المتقدمة تحت رقم (١٢) فان مقتضى اطلاقها عدم الفرق في الانتقال عنه بين كونه معتقدا للخمس او غير معتقد له ويؤيده اوبدل عليه ذكر الميراث فيها ، فان القالب انتقاله من الشيعة الى الشيعة (٢٠) الظاهر جواز اخذ الخمس من مال من لا يعتقد الخمس للمعاكم الشرعي عند بسط يده وفي فرض قدرته وكسدا من مال من يعتقده ولكن لا يعرجه كما اشربنا الى وجهه في ادائل الجزء الاول من هذا الكتاب .

بشي في المقام مسائل اخرى غير ان الرسالة لا تتحمل ذكرها لنالها على -  
الاختصار . والله الموفق للسداد

### (\*) الخوف من الله تعالى

قد ورد فيه عدة من الروايات المتركة <sup>(١)</sup> لكن في اثبات وجوبه النفس التعبدى بها نظرا لمنع .

## حرف الدال

### (٥) الدخول في السلم

قال الله تعالى: يا ايها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان <sup>(١)</sup>.

قيل ان السلم والاسلام والتسليم واحدة وقد اُدل في عدة من الروايات بولاية امير المؤمنين ومن بعده من "لائمة <sup>(٢)</sup> وعلى كل فالظاهر عدم تضمن الآية حكما حديدا

### (١٥٤) الدعاء الى الخير

قال الله تعالى: ولئن كن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر <sup>(٣)</sup>.

يعتمل أن يكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عطفه تفسير للدعاء الى الخير ويعتمل اعميته منهما ، ويعتمل اختصاصه باصل الدين ، ونظارتها الى فروعه من الواجبات والمحرّمات .

وعلى كل لا شك في شمول الخير لاصل الدين وان فرض انصراف المعروف

١ - البقرة ٢٠٨ .

٢ - آل عمران ١٠٤ .

## والمنكر عن الاسلام والكفر

فيكون دعاء الكفار الى الاسلام والايمان واحداً على المسلمين<sup>(١)</sup> كما به  
بإحدى وسيلة ممكنة ، وقد مر في بحث الامر بالمعروف (في حرف الالف) ما يرتبط  
بالمقام .

نعم لا بد ان يكون الدعاء المذكور حسب اختلاف الموارد بالعبارة المثبتة  
للحق حتماً او بالبيان الذي تلين به النفس ويرق له القلب لما فيه من صلاح حال  
السامع وان شئت فقل بالرهان والخطاة المصطلحين في علم المنطق وذلك لقوله  
تعالى : ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة<sup>(٢)</sup> فان الحكمة والموعظة  
الحسنة تنطلقان على الرهان والخطاة المذكورين .

والظاهر عدم احتصاص الحكم فيها بالمحاطب - وهو النسي الاكرم عليه السلام -  
بل يشمل كل قادر على الدعوة المذكورة باحد الوجهين ، وهل الحكم عدم انتماء  
للحجة او محصور صورة احتمال التأثير ؟ فيه وجهان

ثم لا فرق بين التوحيد والنبوة والامامة والمعاد وغيرها من اصول الدين  
وما يجب الاعتقاد به في وجوب الدعاء اليها لشمولها تحت الغير ، وما في جملة  
من الروايات من عدم وجوب الدعاء الى الامامة لا بد له من توحيه وحيه

وسلف المسلمين قد دعوا الناس في البلاد المختلفة الى الاسلام فاسلم جمع  
كثير على ايديهم فيها ، واما مسلموا اليوم فيكفرون في عقور دورهم قبل ان  
يسافروا الى البلاد الكافرة ، نعم قدمت فتنة شاة في هذه الايام في اميركا واروسا  
يدعون الناس الى الاسلام وشرحون مناهجه ويعرفونهم تعاليمه وفقههم الله دايدهم

١ - مكلمة الكفار بالقرع والركات صحيحة هذا كما ذكرنا في الجزء الثاني من  
صراط الحق لكنها في مثل المقام بعيدة التأمل .

ولابد للعلماء العظام ان يساعدوهم ماديا . علميا حتى لا تضعف هذه الدعوة ولا تنصرف  
عن التخطيط الاسلامي . وللكلام مقام آخر

### (١٠٥) دعاء الادعياء لابائهم

قال الله تعالى . وما حمل ادعياؤكم اناءكم .. ادعوهم لابائهم هو اقسط  
عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح  
فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله عفورا رحيم<sup>(١)</sup> قال امير الاسلام  
الطهرسي (قده) في تفسيره . وفي هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الانتساب الى  
غير الاب ، وقد وردت السنة بتفليط الامر فيه . قال <sup>(٢)</sup> : من انتسب الى غير ابيه  
او اتسمى الى غير مواليه فعليه لعنة الله . انتهى .

اقول: من في قسم المحرمات حرمة التسمي من النسب، لكن الآية غير ناظرة  
الى هذه الجهة كما لا يخفى

وطاهر الآية ولا سيما بملاحظة ذيلها وحوب دعاء الادعياء باسم آباؤهم اذا  
علم ابائهم باعيانهم والايجب دعائهم باسم الاح وعبره وعدم حواز دعائهم باسم الذين  
تنسبهم واتخذوهم اناء فلاحظ وتذكر . ويعتدل سوق الامر للارشاد الى الغاء  
النسوة العملية وعدم حواز ترتيب احكام النبوة الحقيقية عليها،

### (٥) الدعاء الى سبيل الله تعالى

قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادلهم  
بالتى هي احسن<sup>(١)</sup> لاحظ ما ذكرنا قريبا تحت عنوان الدعاء الى الخير

١ - الاحزاب ٥ - ٦ .

٢ - التحل ١٢٥ .

### (٠) دعاء الله تعالى

قال الله تعالى : وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين (الفاخر - المؤمن ٦٠) .  
اقول امر الله عباده بالدعاء وتوعدهم على الاستكبار عنه بدخول النار وسماه عاده .

والمناط هو الاشتغال بالدعاء بحيث لا يصدق الاستكبار فانه من المكائر  
ولاحظنا امر في الجزء الثاني تحت الرقم (٤١٨) في مادة الاستكبار

### (٠) دعاء الله باسمائه الحسنی

قال الله تعالى : لله الاسماء الحسنی فادعوه بها وذر الدين يلحدونه في اسمائه سيحزون ما كانوا يعملون<sup>(١)</sup> .

الدعاء بنفسه والتم بكن واحدا مطلقا لكن اذا دعى الله تعالى فيجب ان يدعى باسمائه الحسنی ، والظاهر ان اللام في (الاسماء) للاستفراق لعدم كونه لله هدا .  
فيدعى الله بكل اسم يليق به تعالى ويحتمل قويا عدم الامر للوجوب دانه للارشاد الى التجنب عن الالحاد في اسمائه فانه المحرم كما يظهر من الوعيد في ذيل الآية ،  
وما يؤثره هو استبعاد وجوب الدعاء بالاسم الاحسن وعدم حوازه بالاسم الحسن فان  
(الحسنی) اسم تفضيل مؤنث فتدبر جيدا ، ولم احد عاجلا للمقام تمرصا في كلام  
الفقهاء (رحم) ثم ان المفسرين ذكرنا في تفسير قوله تعالى (فادعوه) احتمالات :  
فمنها انه من الدعوة بمعنى التسمية كقولنا دعوتك زيدا اي سميتك .

ومنها انه من الدعوة بمعنى النداء اي نادوه بها فقولوا يا رحيم يا كريم او من  
الدعوة بمعنى العبادة اي قاعدوه مذهبين انه متصف بما يدل عليه هذه الاسماء من

الصفات الحسنة والمعاني الجميلة. واختاره بعض السادة المعسر من (طال عمره) و  
أيده بمعملة من الآيات لكن الانصاف ان الاحتمال المذكور مرجوح ، وما ذكر في  
دعوه غير واضح بل ممنوع<sup>(١)</sup> والاطهر المتبادر هو الاحتمال الوسط  
واما قوله تعالى : وادعوه محضين له الدين وقوله تعالى : وادعوه خوفاً و  
طمعاً<sup>(٢)</sup> فإن كانت الدعوة فيهما بمعنى المادة فلا حكم حديد فيهما ، وان كان بمعنى  
التدأ فالامر فيهما اما للارشاد او للاستصحاب اذ في الاول للاول وفي الثاني للثاني والله  
العالم .

### (١٠٦) الدفاع عن الدين

يحب الدفاع عن الدين ضرورة اوقطعا وهو تارة بالمقاومة والمحادرة وقدم  
تمصيله في بحث الجهاد وغير خفي ان الاطلاقات الدالة على وجوب الجهاد والقتل  
في سبيل الله تشمل الهجوم والدفاع معا ، وقد يكون بالامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر والدعوة الى الدين قولاً وقد عرفت وجوبها ، وقد يكون بتأليف الكتب  
ونشر الرسائل وطبع الادراك وعقد المجالس والمباحث والجدال وقد يكون بحرق  
الكتب الضالة وهدم الدور الفاسدة وصرب الخوة المأخوذة وقد يكون بشير ذلك ،  
كل ذلك واجب كفاية وحسب القدرة . سأل الله التوفيق والتأييد .

### (١٠٧) الدفاع عن النفس

قال الله تعالى . . . . . وقيل لهم تعالوا في سبيل الله <sup>تألفوا</sup> وادعوا قالوا لو اعلم قتالا  
لا تبغناكم هم للكفر يومئذ اقرب منهم للإيمان<sup>(٣)</sup>

١ - لاحظ من ٣٦٠ وص ٣٦١ ج ٨ الميزان .

٢ - الاعراف ٢٩ - ٥٦ .

٣ - آل عمران ١٦٧ .



قيل: أي لو لم تقاقلوا في سبيل الله فادفعوا عن حريمكم وانفسكم ، وقيل أي  
 كثروا سوادنا ولا يخفى بعده . وعلى الاول بشكل دلالة الآية على وجوب الدفاع  
 من النفس لاحتمال سوق الامر مساق قطع المعذرة واحتيايل العراد عن الجهاد فتأمل .  
 وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من قتل دون  
 مظلمته فهو شهيد <sup>(١)</sup> .

اقول : لكنه لا يبدل على الوجوب بل عاينته الجواهر ، بل لا بد من تقييده في  
 الجملة اذ لا يجوز القاء النفس في التهلكة لاجل حفظ المال ، بل يجب اشارة المال  
 لحفظ النفس ومنه يظهر وجوب حمل صحيح ابن مسلم عن احدهما قال . قال رسول  
 الله ﷺ من قتل دون ماله فهو شهيد . وقال : لو كنت بالثر كت المال ولم اقاتل <sup>(٢)</sup>  
 على محمل صحيح كحوار المقاومة عند الظن بالالامة لكنه قتل فيواجز اجر الشهيد  
 قال في الشرائع والجواهر : ( وكذا ) يجب الدفاع ( على كل من حشى على  
 نفسه مطلقا او ماله ) او عرضه او نفس مؤمنة او مال محترم او عرض كذلك ( اذا علب  
 على ظنه السلامة ) كما اشعنا الكلام فيه في كتاب الحدود <sup>(٣)</sup>

اقول : يجب الدفاع عن نفسه وعن نفس غيره المحترمة لوجوب حفظها  
 كما مر في مادة الحفظ لكن في حوار ادامة الدفاع عن الغير حتى الموت والقتل  
 فضلا عن وجوبه تأمل ، بل الاظهر عدم الجواز لان الرام المكلف بالدفاع عن الغير  
 حتى الموت عسر و حرج وهو منتهى في الشريعة فتأمل فاذا لم يجب لم يجز ايضا لقوله  
 تعالى لا تقاتلوا ما يدرككم الى التهلكة واما وجوبه لاجل المال سواء كان له اول غيره  
 فلم اجد دليلا عليه نعم اذا وجب حفظه كالدقيقة وجب الدفاع مقدمة بالمقدار المتعارف

١ - ص ٩٢ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٩ ج ١٨ الوسائل .

٣ - ص ٥٥١ جهاد الجواهر العاجية القديمة .

## (١٠٨) دفع المنكر والدفاع عنه

هل يجب دفع المنكر كنهيه أم لا؟ والحق عدمه في الحملة فإن المنكر ان كان كالسب والتوهين والاقتراء فإن رجعت الى المكلف نفسه فلا يجب الدفاع والرد ولا الدفع اى التعبير المرتكب عن عمله في الخارج قهراً ، بل يحسن المعو وان جاز الانتقام كما مر في مادة السب في الجزء الاول ، وان كان في حق الغير فلا يجب الا النهي عنه ، ولا دليل على وجوب الدفع ، بل السيرة على عدمه . وان كان المنكر هو القتل فقد عرفت وجوب الدفاع والدفع وان كان كالزنا والمواط فان كان متوحها الى نفس المكلف فالظاهر وجوب الدفاع لان ما دل على حرمة لا يزول بمجرد قصد الغير ، بل المستعاد من الادلة حرمة العمل والتمكين مما فيم القدرة يجب الدفاع<sup>(١)</sup> الا اذا بلغ النفس فلا يجب بل لا يحوز على الاظهر فتدبر<sup>(٢)</sup>

وان كان متوحها الى الغير سواء كان الغير راحيا ام مكرها فوجوب دفعه معنى على احراز ازوجه من مذاق الشرع ولو من جهة ارتكاز التشريع فالى لم احد عاجلا في الادلة اللفظية ما يعتمد عليه في الحكم<sup>(٣)</sup> سوى صحيحه بن سنان

١ - واما ما دل على ما يكرهون فلا يصح التمسك باطلاه حتى جار ارتكاز المحرمات العظيمة يادى مراتب الاكراه ، وهذا مطوم من مذاق الشرع وسورة لتشريعة بل ربما يقال بسبع تأثر الاكراه في باب المحرمات رأساً وكان سببنا الحكيم (رض) مترددا في جرمها به فيها وكان لا يبنى يرفع العرمة لاجل الاكراه كما سمعت من (قده) قبل سنوات .

والحق جريانه في الواجبات والمحرمات مما لكن لا بد من ملاحظة الموارد وتخصيصيتها حسب مذاق الشرع والتشريعة .

٢ - قد مر في مادة القتل في الجزء الثاني ما يرتبط بالمقام وذكره بعض الروايات الدالة على جواز قتل المعتدى في حالة الدفاع .

٣ - لاحظ ص ٢٦٥ ج ١ من هذا الكتاب الطبعة الاولى .

المتقدمة في حرف الحاء المهملة في الحس وذكوت ما هو الحق بنظري والله  
العالم بحقائق احكامه

### (١٠٩) دفع مال اليتيم بعد رشده

قال الله تعالى: واصلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا  
قادفوا اليهم اموالهم<sup>(١)</sup>.

الظاهر تعلق الخطاب بمن بيده اموال اليتامى ولاية او وصاية او وكالة  
ويلاحظ به اخذ مال اليتيم ظلما وقهرا ولم يدفع قبل رشده عسيانا او بسيانا . ثم ان  
وجوب دفع مال اليتيم مشروط بامرين : بلوغه ورشده ، وانما امر بالامتلاء لاحل  
احرازهما وليس مطلوبا في حد ذاته .

ام لولا الامر المذكور لكان المرجع عند الشك في البلوغ او الرشده هو  
الاستصحاب واصالة عدمه الا انه مانع من الرجوع اليه فكلما شك فيه يجب الامتناع  
والاخشار .

واذا توقف الدفع على الاعلام وجب مقدمة وان توقف على صرف مال فان  
كان الاخذ باذن شرعي فهو على المالك دون الدافع لنفي الضرر ، وان كان بظلم  
فهو على الدافع مقدمة الا اذا كان اجحافا ، واما اذا كان سهو وغبيا ففي كونه على  
الدافع او المالك وجهان<sup>(٢)</sup> ويدل على الاول اطلاق ما ورد من ان : على اليد ما  
اخذت حتى تؤديه . لكنه ضعيف سند ولا يصلح الاعتماد عليه . الا ان يقال انه حكم  
عقلائي ماض عند الشارع فلا يحتاج في اتمامه الى صحة السند فلا حظ .

١- النساء ٦ .

٢- وكذا اذا كان الماعرود ظلما قليلا جدا وتوقف اتمامه على صرف مال كثير وانما  
شد يد .

ثم الظاهر ان وجوب الدفع فوري عرفه فلا يجوز التأخير وان لا يجب الدفع  
بالفورية العقلية ، وان ادن في البقاء كان امانة مالكية ، وان امتنع من القول  
يكفي الالقاء او التعلية ان لم يرد الدافع الالقاء

ثم البلوغ قد مر تفسيره في اول هذا الجزء ، واما الرشد فهو خلاف السفاهة  
كما يستفاد من صحيحه هشام <sup>(١)</sup> .

وهي صحيح العيص عن الصادق عليه السلام قال سألته عن اليتيم متى يدفع اليها  
مالها قال اذا علمت لا تعسر ولا تصعب <sup>(٢)</sup> هذا ولكن اصل الحكم عرصى لادائى

### (١١٠) دفن ثياب الشهيد معه

قال الصادق عليه السلام في صحيح امان <sup>(٣)</sup> فمن قتل في سبيل الله - يدفن كما هو  
في ثيابه الا ان يكون به دمق ،

قال في صحيحه الآخر <sup>(٤)</sup> . الذى يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل  
الا ان يدركه المسلمون وبه دمق .

وهي صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام قلت له : كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه  
قال : نعم في ثيابه بدمائه ولا يغسل ولا يغسل كما هو <sup>(٥)</sup>

فكل ما صدق عليه الثياب يجب دفنه معه دون ما لم يصدق وان تطلع باדם  
لان وجوب دفن دمايه كوجوب دفن الثياب مما لا يستفاد عرفاً من الرواية الاحيرة  
اذ لم يقل عليه السلام بدمائه بل لاحظ عدم حواز الغسل . وتفصيل المقام في شرحنا على  
المعروية .

١ - ص ١٤١ ح ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٣ ج ١ تفسير البرهان .

٣ - ٢ - ٥ ص ٧٠٠ ج ٢ الوسائل .

### (١١١) دفن حمام الحرم

إذا ذبح المكلف الصيد في الحرم كالحمام والطيور أتم ويجب عليه دفنه و  
موارثه، بل إذا طرحه فعليه فداء آخر كما يدل عليه روايات ثلاث، لكنها بأسرها  
ضعاف فالعكس مسمى على الاحتياط وكذا الفداء الآخر لفتوى المشهور به

### (١١٢) دفن من يورجم

من يراد رجمه فإن كان رجلاً يدفن إلى حضويه وإن كانت امرأة تدفن إلى  
وسطها، كما سيأتي في مادة الرجم في حرف الراء.

### (١١٣) دفن الميت المسلم

وجوب دفن الميت المسلم في العملة من الواضعات أو من الضروريات  
الدينية، فلا يحس التكلم فيه، وإنما البحث في جهاته وخصائصه في ضمن مسائل:  
(١) قال صاحب المدارك (قده) في محكي كلامه: قد قطع الأصحاب وغيرهم بأن  
الواجب وضعه في حفرة تشر عن الأنس ريحه وعن السماع بدنه بحيث يصر نشها  
عالمًا انتهى واستدل عليه مضافًا إلى الاتفاق المذكور بأن المنصرف من الدفن هو  
ذلك لا مطلق مواريثه بل الواجب مواريثه المطلقة.

ونظر فيه صاحب الحواهر (قده) إذ لم يثبت للدفن حقيقة شرعية ولا مجاز  
شرعي وتأمل في دعوى شوت الإجماع لخلو كثير من كلمات الأصحاب لذلك، و  
قال: لم أعثر على من ادعاء قبل سيد المدارك، لكن لا يظهر منه الاكتفاء بمطلق  
المواريث غير المانة عن الثمن ريحه وعن السماع بدنه كما نسه إليه غير واحد  
إذ قال في آخر كلامه: فلذا كان الاجتزاء بمسمى الدفن مع الامن من ذينك  
الامرين من غير الحفيرة لا يخلو من قوة انتهى. وهذا مما لا بأس بالالتزام به فإنه

إذا فرض مكان لم يكن فيه للانس والسباع معر لانس مطلق الموارد  
نعم ان اراد كفاية الموارد التي يسمع ربح الميت معها فهو صعيص ، فعى  
حسنه الفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام . اما امر يدفن الميت لئلا يظهر الناس على  
فساد جسده وقبح منظره وتغير رائحته ولا يتأذى الاحياء بريحه ، وما يدخل من  
الافه والفساد الخ <sup>(١)</sup>

(٢) لا بد من كفاية موارثه في حدار عريض يقبل الحدر ، وان لم يصدق  
عليه الارض ، وما قيل من ان الموارد في الارض قد احدث في مفهوم الدفن عرف  
غير معلوم ، نعم لا يكمي وضعه في ساء او نابوت ونحو ذلك لعدم الصدق ، واد  
تعدر حازل وحب لما مر من ان حرمة المؤمن متا كحرمة المؤمن حيا ولا  
يعتدل حوار القاه على الارض اذا لم يمكن الدفن

(٣) ادعى الاحماع والشهرة المحققة واستقرار السيرة على لزوم ان يصحح  
الميت على حاله الايمن مستقبل القبلة لكن الاولين غير حجتين والاحير لا يثبت  
الروحوب .

واستدلوا ايضا بروايات صعبة سندا . والعمدة روايتان

(اوليتها) صحيحة ابن عمار عن الصادق عليه السلام : كان الرأى من المعروف الانصارى  
بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وآله مكة وانه حضره الموت ، ورسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون  
يصلون الى بيت المقدس . فادسى الرأى ان يحمل وجهه الى تلقاء النبي صلى الله عليه وآله وانه  
ادسى بثلك ماله فبجرت به السنة <sup>(٢)</sup> .

والظاهر من السنة الطريقة الثالثة دون الاستصحاب كما هو المتددر عمدا ،  
الا ان يجعل ذكر الايضاء بالثلث قرينة عليه فانه غير واجب قطعا على ان دلالة

١ - ص ٨١٩ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٤ ج ٢ الوسائل .

الرواية على حريان السنة تجعل وجه الميت الى مكة غير واضحة لاحتمال كونه الى رسول الله ﷺ ولو كان في اليمن مثلاً ، وخصوصية المورد غير مقيدة . نعم في آخر رواية الحسين بن مصعب عنه عليه السلام فنزل الكتاب بالقلة وحررت السنة بالثلث<sup>(١)</sup> لكم مع ضعف الحين لا يمكن الاعتماد عليه لان الكتاب لم ينزل بالقلة ففي متنها اشتباه<sup>(٢)</sup> ويدل عليه ايضاً آخر صححة ثانية لابن عمار . ان يجعل وجهه الى رسول الله ﷺ الى القلة ، انه اوصى ثلث ماله فنزل به الكتاب وحررت به السنة<sup>(٣)</sup> فتدبر

(١) نهما) صححة يعقوب بن يقطين قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المقبرتين موحها ووجهه نحو القلة ، ان يوضع على يمينه ووجهه نحو القلة ؟ قال كيف تيسر ، فاذا ظهر وضع كما يوضع في قبره<sup>(٤)</sup> استدلالها سببها الاستان الجوثي ( دام ظلّه ) في مجلس درسه بعد الاستدلال بالاولى وقال : بل يستعاد مهارئدا على وجوب الاستقبال وجوب وضعه على جهة اليمين ، والوجه في ذلك ان قوله عليه السلام وضع كما يوضع في القبر يدل على ان كيفية وضعه في القبر امر معروف بين المتشرعة واللائكان من الاحالة الى المجهول اقول لا يصح مثل هذا الاستظهار للفتوى كما لا يخفى ، فادن لادليل معتبر على الحكمين لكن الفتوى بعدم الوجوب غير مسبورة بملاحظة عمل المؤمنين وارتكازاتهم . ثم لا يعد في حريان الحكميين المذكورين للرأس وحده وللبطن من دون رأس بل لكل جزء منه على الاحوط .

١- ص ٢٥١ ح ١ الوسائل

٢- الا ان يكون المراد وجوب الصلاة الى القبلة فهو اجنبى عن المقام .

٣- ص ٨٨٥ ح ٢ الوسائل .

٤- ص ٦٨٨ ح ٢ الوسائل .

هذا كله اذا امكن دفنه في البر ، واما اذا لم يمكن كما اذا مات في الميهه او خيف المدو عليه في دفنه فسيأتي حكمه في حروب الطاء في مادة الطرح انشاء الله  
(٤) وحوب الدفن توسلي لا يعتر فيه قصد القرية لكن في كفاية دفن  
المسي ترد لان التوصلية لا تقتضي الغاء خصوصية الصدور من المكلفين كما قررناه  
في اصول العقه ، الا ان يدعى الاطمينان بحصول العرض بمطلق الدفن وان تحقق  
«لربح او عمل المسي او غيره مع حصول شروطه

(٥) قالوا بوجوب دفن الاجزاء المماثلة من الميت حتى الشعر والسن والظفر  
للاحماع ومرسلة ابن ابي عمير واستصحاب وجوب دفنه حال اتصاله بالميت ،  
والاولان غير حجتين ، والاحير قد اورده عليه بان الواجب هو دفن الجزء المدكور نسبا  
للبدن ، وبعد الانفصال يعد شيئا مستقلا في الوجود في متعدد الموضوع فتأمل ، واما الاجزاء  
المنفصلة عن الحي فلا دليل على وجوب دفنها بل السيرة قائمة على عدمه في الجملة .  
(٦) اذا مات شخص في الشرب ونحوه ولم يمكن اخراجه يجب ان يسدد به حمل  
قراله ، لان هذا غاية ما يمكن في حقه نعم وجوب السد في بعض الموارد غير  
لازم

(٧) لا يجوز دفن المسلم في محل مفصوب او موقوف او مستلزم لهتكه ولو  
كان مرجوما ولا يجوز دفن الكافر مطلقا كما مر في بحث المعصيات .

### (١١٤) ادناء الجلايب على النساء

قال الله تعالى : يا ايها النبي قل لا زواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين  
عليهن من جلايبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما<sup>(١)</sup> .  
اقول ادناء الجلايب ارخائها اي يسترن بها والجلايب جمع جلباب وهو



ثوب تشتمل به المرأة فيغطي جميع بدنها او الخمار الذي تغطي به رأسها ووجهها ومعنى قوله تعالى (ان يعرضن) اي يعرضن مزيهن انهن حرثن ولسن باماء فلا يوديهن اهل الريه فانهم كانوا يمازحون الاماء هكذا قيل، وقيل في معناه: ذلك اقرب ان يعرضن بالستر والصلاح فلا يتعرضن لهن، لان الفاسق اذا عرف امرأة بالستر والصلاح لم يتعرض لها، ويحتمل كونه بمعنى ان لا يعرضن بالحمال فلا يؤذين، وقد رجحه سيدنا الاستاد المحمدي - دام ظله - شافها قبل سنوات، لكنه مر حوج وان لم يكن عديم النظر في القرآن

ثم ان صدر الآية يدل على الوجوب لكن ذيلها شاهد على الارشاد ولا يمكن الحزم باحد الطرفين واحتمال كون الدليل من قوائد التشريع المولوى لم يبلغ حد الظهور فتأمل.

وقال الصادق عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: لا يصلح للمعاريه اذا حاصت الا ان تختمن الا ان لا تبعده<sup>(١)</sup>.

وعلى صحيح عبد الرحمن قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المعاريه التي لم تدرك متى ينبغي لها ان تغطي رأسها ممن ليس بينها وبينه محرم؟ ومتى يجب عليها ان تفتح رأسها للملاة؟ قال: لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الملاة<sup>(٢)</sup>.

وقال الرضا عليه السلام في صحيح الزمطى: يؤخذ الغلام بالملاة وهو ابن سبع سنين، ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتمل<sup>(٣)</sup>.

وقال عليه السلام في صحيحه الاخر: لا تغطي المرأة رأسها من الغلام حتى يبلغ الغلام<sup>(٤)</sup>.

اقول: لا مجال للتشكيك في دلالة الروايات على الوجوب ولو بالقرينة

الخارجية الدالة على التخصب على النساء في الاسلام وليس مستحب على اطلاقه  
 فيجوز لهن الترخيم من الرجال الاحابيل هو واجب قطعاً بل ضرورة في  
 الحمل ، كما انه لا محال لاستمرار الحاق تمام جسدها بشعرها وبرأسها في الحكم  
 المذكور الا ما ظهر من زيتها على نحو بناء في الجزء الاول في مادة الاداء  
 بل وجوب تغطية الشعر والرأس بدل على عدم وجوب تغطية الوجه عرفاً فان النيات بطبيعة  
 الحال كن يسترن ابدانهم في تلك الازمنة فايجب تغطية الشعر عليهن وحده من  
 دون التمر من اللوح والكفين بعيد عدم وجوب تغطيتها

ثم انما ادم اضطرت الى الخروج بحيث كان تركه حرجاً ولم تعد حماراً  
 نعمتم به حاز خروجهما من دون حمار بناء على حريان نفى الترخيم في المعمرات  
 ايضاً كما هو الاظهر ولعل هذا هو المراد من الصفحة الاولى ، كما ان المراد من  
 حرمة الصلاة عليها في الصفحة الثانية هو حيضها .

هذا وقد مر الكلام حول العجائب في مادة الاداء وفي مادة النظر في الجزئين  
 الاولين ولا حظ لهما ان شئت ولا حظ لمادة التخييب .

## حرف الذال

### (١١٥) ذبح الحيوان الموطوء

في صحيح يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مهران عن الصادق عليه السلام وعن صاحب المصنف عن الكاظم عليه السلام وعن الحسين بن خالد عن الرضا عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة فقالوا حميها ، ان كانت البهيمة للفاعل دمعت فاذا ماتت احرق بالناز ولم يستمع بها . . . فقلت . وعاذب البهيمة ؟ فقال : لا دنب لها ولكن رسول الله فعل هذا وامره لكيلا يتجرى الناس بالنهائم ويتقطع النسل<sup>(١)</sup> . ولا فرق حسب اطلاق الرواية بين كون ما يركب طهره اذ يركب كل لحمه ، نعم رواية سدير عن الناقري عليه السلام تفيد وجوب الذبح والاحراق بالتأني لكن سدير لم يشك مدحه بطريق معتبر . نعم وثقه سيدنا الاستاذ الخوئي على اساس قاعدة باقتنائها في فوائدنا الحالية . ويمكن ان يقال بكفاية مطلق الامانة دون الذبح الشرعي لان الغرض احراقه ومحوه فلا اثر للذبح فتأمل وقدمر بعض الكلام في الرواية في الجزء الاول وفي مادة الاحراق هنا

١- ص ٥٧٠ ج ١٨ الوسائل السند الاول صحيح كما لا يخفى ، لكن في السديد الاخيرين لاجل صباح وابن خالد تردد .

## (١١٦) ذبح الهدى على الواجد

في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام : إذا وجد الرجل هدياً صالحاً لا فليعرفه يوم النحر والثاني والثالث ، ثم يذبحها عن صاحبها عشية الثالث <sup>(١)</sup> .

وفي صحيح معاذه عن الصادق عليه السلام : إذا وجد الرجل بدنة صالحة فليسبحها وليعلم أنها بدنة <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح منصور عنه عليه السلام : إن كان محرماً بمعنى فقد أحرقه عن صاحبه الذي صار عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يعز عن صاحبه <sup>(٣)</sup> .

## (٥) ذكر الله تعالى

مر الله تعالى في غير واحد من آيات القرآن عباده بذكره مطلقاً وفي بعض الحالات وبعض المحال <sup>(١)</sup> .

والظاهر إرادة أحد المعاني التالية منها على سبيل منع الحلول .

(١) مطلق الذكر اللامى مثل التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والمدح والثناء الجميل .

(٢) بعض أفراد الذكر كالتسبيحات الأربع وتسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام وغيره <sup>(٢)</sup> .

(٣) الذكر القلبي بمعنى الالتفات والتوجه وعدم المفلة والنسيان <sup>(٣)</sup> .

(٤) الدعاء .

١- ٢- ٣ ص ١٢٧ ح ١٠ الوسائل .

٤ - لاحظ سورة القرة ( ١٥٢ - ١٩٨ - ٢٠٠ - ٢٠٣ ) وآل عمران ( ٤١ ) وآل

( ١٠٣ ) والأعراف ( ٢٠٥ ) والافات ( ٤٥ ) والأجرب ( ٩ ) وغيرها .

٥ - لاحظ ص ٢٠٢ وص ٢٠٣ ج ١ تفسير البرهان .

٦ - ص ٥٧ ح ٢ المصدر .

(٥) ما يشمل بعض العبادات الواحدة والمندوبة كالصلاة مثلاً .

وعلى كل لا يستعاد منها الوجوب حسب الرأى المذهبى السائد فلا بد من حملها على الاستصحاب ومطلق الرجحان ، وكذا يحمل على البدل والارتداد ما ورد من الامر بذكر نعمة الله سبحانه .

### (٥) التذكير على النبى

امر الله تعالى لبيه الكريم فى عدة من آيات القرآن المجيد بالتذكير (١) وهل هو لاجل تبليغ الوحي الواجب اذ من الامر بالمعروف او تكليف مخصوص بالنبي الاكرم ﷺ وراه الامرين ، والظاهر هو الوسط كما يشير اليه قوله تعالى : فذكر ان نعمت الذكرى وقوله تعالى : فذكر القرآن من يخاف وعيد فلاحكم جديد فيها فتدبر .

١ - الانعام (٧٠) فى (٤٥) التذاريات (٥٥) الطود (٢٩) الاعلى (٩) الناعية (٢١) .

## حرف الراء

### (١١٧) التبرص على المطلقات

قال الله تعالى . والمطلقات يتربصن <sup>(١)</sup> ما بهن ثلاثة فروع ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر <sup>(٢)</sup> .

وهي صحيحة رواية ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام . القرء ما بين الحيضين <sup>(٣)</sup> وهي صحيحة اخرى لزراعة عنه عليه السلام . الاقراء الاظهار <sup>(٤)</sup>

وهي صحيحة ثالثة له عنه عليه السلام قال: قلت اسلحك الله رجل يطلق امرأته على طهر من غير حجاج بشهادة عدلين؟ فقال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحدثت للاردواج . قلت له اسلحك الله ان اهل المراق يرون عن علي - صلوات الله عليه - قال هو احق برحمتها ما لم تفصل من الحيضة الثالثة ، فقال كذبوا <sup>(٥)</sup>

اقول ، وبها يزول الابهام عن صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام . هي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض <sup>(٦)</sup> وبهم ان المراد الدخول في الحيضة

١ - التبرص لانظار وحس ، نفس عن الاردواج الجديد والخبر بمعنى الانشاء فيعيد الوجوب .

٢ - البقرة ٢٢٨ .

٣ - ص ٢١٩ ج ١ تفسير البرهان .

٤ - ٥ - ٦ - ص ٢١٩ ج ١ تفسير البرهان وص ٤٢٤ الى ص ٤٢٦ ج ١٥ لوسائل

الثالثة لا الخروج عنها ودل عليه روايات كثيرة<sup>(١)</sup> وما دل على خلافه ماؤل او مطر وح<sup>(٢)</sup>.

اذا عرفت هذا فهنا مسائل :

(الاولى) يشترط في وحوب الترمص على المطلقة الدخول بها لقوله تعالى :  
وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عنهن من عدة تعتدنها<sup>(٣)</sup>

ولعمله من الروايات منها صحيح العلى عن الصادق عليه السلام : اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس عليها عدة . .<sup>(٤)</sup>

ولا يعتبر فيه الانزال للاطلاق ولصحيح ابن سنان عنه عليه السلام ... عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه ولم يمها ولم يصل اليها حتى طلقها ، هل عليها عدة منه ؟ فقال : اما المدة من الماء . قيل له : فان كان واقمها في الفرح ولم ينزل ؟ فقال : اذا ادخله وجب الفل والمهر والعدة<sup>(٥)</sup>.

بقى الكلام في الانزال المحرر عن الدخول فهل هو يوجب المدة او لا ؟ فيه

١ - ص ٢٩ وما بعدها ج ١٥ الوسائل .

٢ - اقل زمان يمكن ان تنقضي به المدة ستة وعشرون يوما ولحظة وهي لحظة الطهر بعد الطلاق . واذا لم يتحمل بين احرمية الطلاق والحيمص لحظة صح الطلاق ولكن يجب عليها الترمص بثلاثة اطهار وتتم بدخولها في الحصة الرابعة .

وهي البواهر : هذا كله في ذات الحيض والافتق بصور انقضاء المدة بالاقل من ذلك في ذات النفاس بان يطلقها بعد الوضع قبل رؤية الدم بسبعة \* ثم ترى النفاس لحظة لانه لاحد لاقله حدنا ثم ترى الطهر عشرة ثم ترى الدم ثلاثا ثم ترى الطهر عشرا ثم ترى الدم فيكون مجموع ذلك ثلاثة وعشرين يوما و ثلاث لحظات لحظة بعد الطلاق ولحظة النفاس ولحظة الدم الثالث .

٣ - الاحزاب ٤٩ .

٤ - ص ٤٠٤ ج ١٥ الوسائل .

٥ - ص ٦٥ نفس المصدر .

وجهاً من اطلاق قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذه الصحيحة : انما العدة من الماء وقوله في صحيح ابن مسلم <sup>(١)</sup> العدة من الماء واقتضاء المحكمة ، ومن اطلاق الآية وبالروايات الدافية للترص في غير فرض الدخول . وعن المالك ان طاهر الاصحاب عدم وجوب العدة بدون الحمل

اقول ، ولعل ايجاب العدة في فرض الحمل مستند الى قوله تعالى ، واولات الاحمال احملهن ان يصعن حملهن واورد عليه بان الآية سقت لبيان مدة عدة الحامل ، لا لبيان وجوب العدة عليها وان لم تكن مدحولة بها

اقول . لو لم نقد بوجوب العدة في غير الدخول للمعنى قوله . انما العدة من الماء فلا بد من القول بوجوبها بالدخول والماء من غير فرق في الثاني بين الدخول بمادون العشفة والسحق وابصال الماء مآلات طبية حديثة وغيرها . ومن غير فرق بين الحامل وغيرها .

وهي نعيم الدخول للدر او تخصيصه بالقل فقط ايضاً وجهاً من اطلاق بعض الأدلة خصوصاً قوله انما العدة من الماء ومنع الانصراف ومن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في عدة من الروايات : اذا التقى الختان وحب المهر والعدة وفي بعضها اسفد الفسل ايضاً . فان مفهومه عدم وجوب الثلاثة اذا لم يلتق الختان ومن المعلوم عدم التقائهما في الوطء في الدبر .

و يؤيده او يدل عليه ايضاً دليل صحيح ابن سنان المتقدم بناء على وجوع الصير المنصوب (ادخله) الى العرج المذكور في سؤال الراوى فان مفهومه عدم وجوب الثلاثة اذا لم يدخل في العرج وان ادخل في الدبر

لكن في الحواهر . بل لافرق بين القبل والدبر في ذلك بلا خلاف احده فيه عدا ما عساه يشعر به اقتصار الفاضل في التحرير على الاول ، بل طاهرهم الاجماع



عليه وان توقف فيه في الحدائق.. وتسمه في الرياض لولا الوفاق لكن قد يقال بعد كون المدير احد المأئين<sup>(١)</sup> واحد الفرجين وما تقدم سابقا من النصوص في تفسير قوله تعالى (فاتوا حرثكم اني شتم) يمكن منع ان المنساق من الايقاع والادخال ونحوهما غيره ..

اقول : ويجري النزاع في المقطوع حشمة واولج مقدارها، لعدم صدق التقاء الغتائين فيه .

لكن قول علي عليه السلام في صحيح الحلبي<sup>(٢)</sup> .. كيف لا يوجب الغسل والحد يجب فيه ؟ اقوى ظهورا من المفهوم المذكور فكل دخول موجب للحد موجب للغسل ولو حللا .

ثم ان طاهر صحيح ابي عبيدة الوارد في النص كفاية مجرد اللذة في وجوب الترض<sup>(٣)</sup> لكن يعارضه صحيح الزياتي في المورد بعينه الثاني لوجوه مع فرض الدخول<sup>(٤)</sup> فاذا حمل الاولى على الدخول والثاني على الخطوة المجردة<sup>(٥)</sup> اطلقا على سائر الروايات الدالة على لزوم الاعتداد بالدخول وان كان بفسخ اذنة، بل وطىء شبهة او وطىء ملك كما هو قضية الاطلاق فلا يتوقف الاعتداد على الطلاق وان كان هو مسمى في الاخير بالاستبراء اصطلاحا .

(الثانية) الاعتداد بالقروء المذكورة مخصوص بمن يستقيم حبسها في كل

١ - في رواية من الصادق (ع) عن رجل ياتي اهل من خلفها قال هو احد المائتين فيه الغسل من ١٠٣ ج ١٤ الوسائل لكن الرواية صحيحة سدا .

٢ - من ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

٣ - من ٢٦٩ ج ١٥ الوسائل .

٤ - من ٥٢ نفس المصدر .

٥ - والظاهر هو عدم حجية صحيح ابي نصر ورد علمه الى من صدر عنه لانه نفي وجوب الغسل مع فرض الدخول وهذا مما لا يمكن الالتزام به .

شهر او في اقل من ثلاثة اشهر ، كما يدل عليه صحيح حميل عن زرارة وموثق زرارة<sup>(١)</sup> وغيرها تعتد بالشهور كتابا وستة واحما .

قال الله تبارك تعالي : (واللأئى يشن من المعيض من ناسككم ان اردتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائى لم يحضن)<sup>(٢)</sup>

مقتضى اطلاق الآية عدم الفرق بين اليأس لامر طبيعي ككبر السن او لامر عارض دائما او مؤقتا وان كانت المنة في سن من تعيض ، وكذا في عدم المعيض بين كونه لاجل الصغر او لعارض وان كانت في سن من تعيض .

والمراد من الارتباب - ظاهرا - هو الشك في حكم المدة كما ذكره السيد المرتضى ونسبه مد اختاره الى جمهور المفسرين واهل العلم بالتاويل<sup>(٣)</sup> ونسبه بعض من تأخر عنه .

ويدل عليه ايضا جملة من الاخبار المعتمدة وغيرها<sup>(٤)</sup>

لكن المشهور المدعى عليه الاجماع<sup>(٥)</sup> عدم وجوب المدة على الياسة لكبرها والصغيرة التى لم تبلغ التسع وان دخل بهما لرديات ادعى في الجواهر امكان نواترها . وعليه لابد من تفسير الارتباب في الآية الماركة بالشك في كون اليأس لكبرها او لعارض وفي كون عدم المعيض لصغرها او لعارض<sup>(٦)</sup> وفي الجواهر : واما

١ - ص ٤١١ ج ١٥ الوسائل وبهذا الصحيح يشين معنى صحيح ابى بصير ص ٤١٠

المصدر .

٢ - الطلاق ٤ .

٣ - ص ٢٣٤ ج ٣٢ من الجواهر .

٤ - ص ٢٠٧ وص ٢٠٨ وص ٢١٢ وص ٢١٣ ج ١٥ الوسائل .

٥ - ص ٢٣٣ ج ٣٢ الجواهر .

٦ - في صحيح العلى من الصادق (ع) وسألت عن قول فة عزوجن - ن اردتم ما الرية ؟ قال : ما زاد على شهر فهو رية فتتد ثلاثة اشهر ولترك الحيض .. ص ٣٤٩

ج ٢ تفسير البرهان وص ٢١٢ ج ١٥ الوسائل . =

التي لا تحصى . فالمراتب فيها وهي البالغة من الحيض ثلاثا أيضا  
وبما أن هذه الاحمار معالجة للعمامة تقدم على الطائفة الاولى ولا بأس بحملها  
على من لا ترى الحيض لمانع لالكرها او صفرها  
والمقام من جهة الأدلة اللفظية لا يحلو عن صعوبة وسند كرمض الكلام  
في المستقبل القريب

وفي صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما أنه قال : في التي تحيض في كل  
ثلاثة اشهر مرة او في ستة<sup>(١)</sup> او في سبعة اشهر ، والمستحاضة<sup>(٢)</sup> التي لم تبلغ الحيض  
والتي تحيض مرة وبرتفع<sup>(٣)</sup> والتي لا تنقطع في الولد ، والتي قد ارتفع حوضها وزعمت  
انها لم تياس ، والتي ترى الصفرة من حض ليس بمنقطع وقد كان عدة هؤلاء  
كلهن ثلاثة اشهر<sup>(٤)</sup>

رواها المشايخ الثلاثة - رحمه - في كتبهم الاربعة كلها .

وفي مؤلفه رواية عن أحدهما الخلا : أي الامرين سبق اليها فقد انقضت عدتها

= اقول : لا بد من تعيينه بصورة عدم رؤية الدم في الأقل من ثلاثة اشهر بصحيح جميل  
المشار اليه قبلا : فاذا راد الطهر وحاز الشهر تكلف المرأة بالشهور .  
ثم ان دام الطهر الى ثلاثة فهو وان انقطع برؤية الدم في اقل منها ولو بيوم او نصف  
يوم فترجع الى القروه .

وعلى كل الرواية لا تدل على قول معين من القولين المذكورين كما لا يحصى .  
١ - عن الاستبصار زيادة (او ستة) وعن النقيض : في كل ثلاثة اشهر وفي كل سنة مرة .  
اقول : مفاد الكل واحد .

٢ - عن النقيض زيادة حرف الواو العاطفة بعد المستحاضة وهذا هو الصحيح ظاهرا  
اي لا تمتد بالقروه المستحاضة والتي لم تبلغ الحيض .

٣ - لا بد من تعيينه بما اذا لم تكن المرة الثانية في اقل من ثلاثة اشهر جمعا بين  
الروايات .

ان مرت به ثلاثة اشهر لا ترى فيها دم فقد انقضت عدتها ، وان مرت ثلاثة اقراء  
فقد انقضت عدتها<sup>(١)</sup>.

والروايات في المقام كثيرة نعم هناك روايات منافية لما تقدم كصحيح ابي حنيفة  
وصحيح الحلبي<sup>(٢)</sup> وغيرهما مما توجب الاعتداد بالقراءة على من لا تحيض الا في  
كل ثلاث سنين لكنها مطروحة ويمكن حمل بعضها على اشتباه الراوى بالشهور  
بالقراءة ولعله لا عامل منابها .

وفي دليل موثقه عمار<sup>(٣)</sup> . فان مصت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض فقال  
يترخص بها بعد السنة ثلاثة اشهر ثم قد انقضت عدتها . قلت فان ماتت او مات زوجها  
قال ايها مات ورثه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا

وفي الحواهر : فلم اجد عاملا له . نعم في الاستصار حملة على صرب من  
الزنب والاحتياط . واسترحجه غير واحد من تاخر عنه الخ

والمستفاد من الادلة المتقدمة وغيرها ان هؤلاء الطوائف يترخص بالشهور  
(الاولى) من لا ترى الحيض في اقل من ثلاثة اشهر ، واما من حاضت فيها  
ولو مرة واحدة فعدتها بالقراءة وربما ينتهي ترسخها الى تسعة اشهر من حين  
الطلاق فايهما - القراءة والشهور - سبقت تمت به عدتها . يدل عليه حملة من الروايات  
المعشرة وغيرها ، وفي الشرائع والحواهر<sup>(٤)</sup> : اما الورأت في الثالث حيضا وتأخرت  
الثانية او الثالثة صبرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل بسبب التأخر المزبور ثم ان  
تم اقراءها او وصفت فذاك والاعتدت بعد ذلك ثلاثة اشهر وهو اطول عدة والاصل  
فيه حرس سودة بن كليب . . . المنعبر منه بعمل الاصحاب ، لكنه كما ترى خاص

١ - ص ٤١١ نفس المصدر .

٢ - ص ٤١٤ المصدر .

٣ - ص ٤٢٣ المصدر .

٤ - ص ٣٢٤ كتاب الطلاق الطبعة القديمة وص ٢٣٧ ح ٢٧ الطبعة الجديدة .

مستقيمة الحيض التي عرض لها ارتفاع الحيض ولم تعلم سببه ومن المحتمل كونه الحمل أقول ، وحيث ان عمل المشهور لا يجبر صنف السند عندنا لاننا نلتزم بالمعسر<sup>(١)</sup> بل الاعتماد على نلكم الاخير

(الثانية) المستحاضة التي لا تظهر لصحيح العلبي<sup>(٢)</sup> ورواية زرارة<sup>(٣)</sup> ورواية ابي صير<sup>(٤)</sup> وهل يتوقف اعتدادها بالشهور على فقد ما ذكره في كتاب الحيض من عاداتها أو عادة نساؤها وفقد الصفات ام لا او فيه تفصيل يطلب بحثه من المطولات ،

(الثالثة) البائسة من الحيض لعارس ، يدل عليه اطلاق جملة من الروايات وهذا هو المتيقن من قوله تعالى واللاتي يشن من المحيض من نساكنكم ان ارتمتم واللاتي لم يحضن والمصرح بهامى صحيح محمد بن مسلم<sup>(٥)</sup> وغيره .

(الرابعة) البائسة من الحيض لكرها يدل عليه اطلاق الآية على وجه اطلاق جملة من الروايات كصحيح العلبي<sup>(٦)</sup> ورواية ابي صير وصحيح محمد بن مسلم<sup>(٧)</sup> واطلاق صحيح العلبي الاخر<sup>(٨)</sup> ورواية محمد بن حكيم<sup>(٩)</sup> وليس فيها ما يدل على خلافه بسند معتبر سوى صحيحة حماد عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن التي قد يشنت

١ - ص ٤٢٣ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٠٨ و ص ٢١٢ ج ١٥ .

٣ - ص ٤١١ المصدر .

٤ - ص ٢١٣ نفس المصدر .

٥ - ص ٢١٠ المصدر .

٦ - ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨ ج ١٥ الوسائل .

٧ - ص ٢١٠ المصدر .

٨ - ص ٤١٢ ج ١٨ .

٩ - ص ٢١٥ .

من الحيض والتي لا يحصى مثلها قل ليس عليها عدة<sup>(١)</sup>

نعم الظاهر ان المراد من اليأس في الرواية هو اليأس المستند الى كسر السن  
لامطلقا للقطع بوجوب العدة على البائنة لعارض وهذا بخلاف الروايات المشتقة  
فانها مطلقة تشمل اليأس بقصيه فيجمع بينهما بحمل المطلقات على غير الياسة  
المصطلحة في الفقه لكن قوله عليها

في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة - (والتي لا تطمع في الولد) ايضا مخصوص  
بمن لا تطمع فيه لكسر سنه للقطع بوجوب العدة على من لا تطمع فيه لعارض وقد صرح  
به فيها ايضا فالسنة تباين بينهما فاما ان يجمع بينهما بحمل المشت على الاستحباب  
لكنه بعيد واما ان اطرحه بناء على انه موافق للعامة ولعل هذا هو الاقرب ولو سمعونة  
فتوى المشهور المدعى عليه الاجماع من وجوب العدة على البائنة والصغيرة كما  
تقدم من الجواهر .

(الخامسة) الصغيرة التي لا تملع الحيض كما يدل عليه رواية أبي بصير ورواية  
هارون ورواية محمد بن مسلم باطلاقها وصحيح الحلبي كذلك ورواية محمد بن حكيم  
وصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انه قال في الحائضة التي لم تدرك الحيض قل:  
يطلقها زوجها بالشهور الح<sup>(٢)</sup> .

لدل يدل عليه قوله (والا ترى لم يحضن) على وجه لكنه غير واضح كل الوضوح  
والجمع بين الروايات مشكل فاما ان تقدم الروايات السابقة<sup>(٣)</sup> لموافقتها للمشهور  
المدعى عليه الاجماع ومخالفتها للعامة كما قيل او ترجع الى الرأية بعد تدبرهما

١ - ص ٤٠٥ ج ١٥ الوسائل ويدل عليه من الروايات الصافي مرساة جميل وروايته  
ابن الحجاج وروايته محمد بن حكيم عن ابن مسلم ومرساة حماد ووصف صاحب الجواهر  
بعض هذه الروايات بالحسن وبعضها بالموثقة خلاف التحقيق .

٢ - ص ٤٠٧ ج ١٥ الوسائل .

٣ - كصحيح حماد ص ٤٠٥ وصحيح الحلبي ص ٤١٠ ج ١٥ من الواصل ومرسلتي  
جميل صراحة وروايته ابن الحجاج ومرساة حماد وان عبر عنها في الجواهر بالحسن .

وتساقطهم

وبما ان نعمل الطائفة المشبهة على الدالة بما غير العدد كفة حيصا لان الحبص  
بعد البلوغ بعدة غالب والنافية على غير الدالة لكنه جمع ترعى والله العالم  
وعلى كل مورد التراجع هي المدحولة فان غير المدحولة لعدة لها ولا فرق  
في الدخول بين كونه حراما كما في حق غير الدالة متعمدا او حائرا كما في الناس  
او في المتعمد اذا كانت هي دالة وان لم تحصي بعد

(الثالثة) نقل عن المشهور ان حد اليأس ستون في المرأة القرشية وحمسون  
في غيرها وربما العقت الدطية القرشية ايضاً . وقيل انه ستون مطلقا . وقيل انه  
حمسون مطلقا . وسبب الاختلاف هو سبب احتلال الر دات . وهو المشكك الرئيسي  
في تمام العفة .

التحقيق ان الر دات الواردة كلها صعبة سنداً ولا حجية في شيء ومنها خلافاً  
لجمع من الاعلام المحققين منهم السيد بن الاستاذين الحكيم (ره) والفتوى (دام  
طله) حيث وصفوا بعضها بالصحة والثوق .

بعد اليأس هو احراره بالوجدان او بما يطمئن به من امارات الطل الحديث<sup>(١)</sup>  
الا ان ينقضي الاجماع على نفى احكام الحبص بعد الستين ، او الخمسين ولا فرق بين  
القرشية وغيرها على الصحيح<sup>(٢)</sup> .

واما اذا لم يتم الاجماع فلا بد من الرجوع الى القواعد ، وفي مثل حرمة الدخول

١ - بعد فرض كون الحيض ذا تشخص طبي والا لا يمكن للطبيب ايضاً ان يحكم به  
نفياً وإثباتاً .

٢ - لان مدركه ضعيف جداً بل لو فرض صحته لم يصح الاتكاء به لنقطع بعدم امتياز  
القرشيات عن بقية سائر العالمين ، ومثل هذه الفتاوى توهن وتحقير للغة الجفري والاولى شريعة  
الاسلام تأنيلاً .

يرجع بعد الحمسين الى المراته للشك في تحقق الموضوع والاصل عدم الحيض او  
الاصل عدم الحرمة .

وفي مثل الصلاة يتمسك بالعمومات والمطلقات الموحية للصلاة في حقها - اي  
حقوات الدم بعد الحمسين - لما تحقق في محله من الاقتصار على المحض المتصل  
المعمل على المنقش منه والرجوع الى المام في عره ولا يبرى احماله الى العام وهكذا  
(الرابعة) لو رأت الدم مرة ثم بلعت اليأس فهي رواية هارون بن حمزة عن  
الصادق عليه السلام تعتمد بالحيض شهرين مستقبليين<sup>(١)</sup> وفي الجواهر . بلا خلاف اجده فيه  
وفي العروة : وظاهرهم الاقتصار في التلقيق على مورد الحر لكن الاظهر العاقبة صورة  
رقبة الدم مرتين فيصم شهر مستقبل . واذا كانت ذات الشهور فاعتدت شهرين او  
شهر او اقل ثم نُسبت اثنتي ثلاثة اشهر النخ .

اقول : هذا هو الاحوط وان كان غير واجب ، لان الضرر ضعيف سنداً فيضعف  
مدرك عليه ولا نقول بالحدارة بالشهرة غير المعتمدة في نفسها فعدة مثل هذه المرأة  
تنتهي ما دل زمان اليأس<sup>(٢)</sup> ولا وقع لاستبعاد صاحب العروة (قده) .

(الخامسة) اذا بطل عقد المتبرية بطلاق او فسخ او هبة او من الدخول بها  
عصياً او افساناً ثم بلعت وحاصت بعد شهر مثلاً فهل يجب عليها التبر من بالقر ودام لا  
والاقوى هو الثاني لعدم وجوب العدة عليها قبل البلوغ وعوده بعده محتاج الى دليل .  
نعم في صحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الجارية التي لم تدرك  
الحيض قال يطلقها زوجها بالشهور ، قيل : فان طلقها تطليقة ثم مضى شهر ثم حاصت  
في الشهر الثاني ، قال : فقال . اذا حاصت بعدما طلقها شهر القت ذلك الشهر و  
استأنفت العدة بالحيض فان مضى لها بعدما طلقها شهر ان ثم حاصت في الثالث تمت عدتها

١ - ص ٤١٦ ج ١٥ ولاحظ ص ٣٢٦ طلاق الجواهر .

٢ - على المشهور من عدم العدة على الزانية .



بالشهور فإذا مضى لها ثلاثة أشهر فقد بانت - وهو خاطب من الخطاب وهي ترائه  
وبرئها ما كانت في المدة<sup>(١)</sup>.

اقول : قد عرفت انه لا عدة على الصغيرة بالشهور فلا يمكن الاعتماد على صدر  
الرواية وذيلها، بل في الجواهر نفى العامل بهامن الامامية فلاحظ

(السادسة) عدة العامل تنتهي بوضع حملها فقط وان اتفق بعد الطلاق مثلاً  
بلحظة ، سواء كان ترصها - مع عدم الحمل - بالشهور والقروء قال الله تعالى : واولات  
الاحمال احملن ان يضر حملهن (الطلاق ٥) وتدل عليه صحيحة زرارة واسماعيل  
دموثقة وسماعة وصبيحة الحلبي<sup>(٢)</sup> وصبيحة عبدالله بن سنان<sup>(٣)</sup> وصبيحة محمد بن  
قيس<sup>(٤)</sup> وغيرها . وهذا هو المشهور بين الفقهاء طاهراً .

لكن في صحيحة امي بصير عن الصادق عليه السلام اطلاق العامل الحمل واحدة واحداً  
ان تسع حملها وهو اقرب الاجلين<sup>(٥)</sup> وقريب منه صحيحة الحلبي<sup>(٦)</sup>

قول : لا يصح اطلاق اقرب الاجلين على وضع الحمل من جهة انه قد يكون  
بعد الطلاق بيوم او ايام بخلاف الشهور والقروء كما قيل به اتصاراً للمشهور فان  
وضع الحمل قد يكون ابعد الاجلين كما قد يكون اقرب الاجلين فلا ينبغي اطلاق  
احدهما عليه مطلقاً فانه ذكركم عرفاً .

واذا حملنا الجملة الحالية صحت الجملة ونم بها ما نقل عن الصدوق وابن  
حمزة من اعتداء العامل باقرب الاجلين من الوضع والقروء او الشهور .

١ - ص ٢٠٧ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ٥٠٦ - لاحظ ص ٤١٨ وما بعدها من ج ١٥ .

٣ - ص ٢٨٢ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٦٦ ج ١٤ الوسائل .

الا ان يقال ليس للرواية ظهور في كون الحمله حالية وركاكة المعنى الاول  
لاتعملها ظاهرة فيها بل ملتزم باجمالها

نعم لا اشكال في ظهور رواية ابي الصباح عنه عليه السلام : طلاق الحامل واحدة  
وعندها اقرب الاحقين<sup>(١)</sup> في قولهما لكن الرواية ضعيفة سنداً بمحمد بن العصيل.  
والاقرب هو الذهاب الى المشهور خلافاً لصاحب العواهر

ثم انه لا فرق حسب اطلاق الایه و الاحاد بين كون الحمل لمن له العدة  
من المطلق ولغير من له العدة كما لو كانت حاملة بالزنا قبل الطلاق . لكن في  
العواهر عن كشف اللثام نفي الخلاف في عدم انتهاء عدة الاحيرة بالوضع بل لابد  
له من الاعتداد بالاقراء والاشهر . وفي المروءة الوثقى<sup>(٢)</sup> لانه لاحرمة الماء الزاوي  
ولذا يجوز تزويجها اذا لم يكن لها حمل وكانت حاملة والظاهر الاتفاق عليه

وفي العواهر ومقتضاها . لو حملت من زنا ثم طلقها الزوج اعتدت بالسابق من  
الاشهر والاقراء لا بالوضع الذي قد عرفت سابقاً اعتبار كون الموضوع لذی العدة  
في الاعتداد به بلا خلاف اجده في شيء من ذلك بل ولا في ان لها التزويج حينئذ  
بعد انقضاء العدة . اعدم العدة لها بوضعه وكذا لو لم تكن ذات حمل وكانت حاملة  
من زنا .

اقول : وسبيل الاحتياط واسع بل ارجح بعض استيذان العظام

واما الزاوية غير الحامل فمن تحرير العلامة ان عليها العدة ، وعن المسالك .  
لابأس به حذراً من اختلاط المياه وتشويش الانساب . بل عن الحدائق احتيابه  
لنفس اصحاب بن جرير .

اقول . ويبدل عليه قوله عليه السلام فيما سبق : العدة من الماء . واستدل صاحب

الجواهر على عدم لزوم اعتداد الرابطة باطلاق ما دل على التزويج بالرابة على كراهة وغيره . و يمكن ان يكون الاطلاق المذكور من جهة عدم مانعية الرابطة على القول المشهور لامن جهة الاعتداد فلاحظ وتأمل ولاحظ مادة الاعتداد

نعم لا فرق في الحمل بين كونه تاما او غير تام حتى العلقه بعد معلومية كونها منه لمشاؤا دمي لصحيح من الحجاج عن الكاظم عليه السلام . كل شيء يستين اليه حمل ثم او لم يتم فقد انقضت عدتها وان كانت مضفة <sup>(١)</sup> واذا كانت حاملا مائتس لم تخرج من العدة الا بوضعها .

(السابعة) يقل قول المرأة في العدة والحيس وجود او عدما ، بل يقدم ادعائها عند الاختلاف ايضا لصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام العدة والحيس للنساء اذا ادعت صدقت <sup>(٢)</sup> .

(الثامنة) اذا شكت المرأة في الحمل فالاصل عدمه ، سواء كان قبل العدة او بعدها او في اثنائها وقبل التزويج ماحر او بعده .

وعن الشيخ والمحراني والعلامة عدم حوار النكاح الجديد لها اذا ارتابت قبل انقضاء العدة - اي الفرض الاول والثالث - لوجوه قابلة للنقاش عمدتها وجوب الاحتياط في النكاح على ما مر في حرف المعاء في مادة الاحتياط وفي هذا الجزء ولكن ان اتم فلا يفرق بين فرضهم وفرض انقضاء العدة

واما اذا ادعت حملا فليصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم انتظار بها - في الجواهر انتظرت - تسعة اشهر فان ولدت والا اعتدت ثلاثة اشهر ثم قد ماتت منه <sup>(٣)</sup> .

١ - ص ٤٢١ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٤١ نفس المصدر .

٣ - ص ٢٢٢ المصدر .

اقول يمكن ان يكون الحكم في الاعتداد الاخير على فرض عدم الولادة هو الاستصحاب دون الوجود فان عدتها قد انقضت بانقضاء تسعة اشهر ولا يعتبر القصد فيها كما ياتي ولوقلنا به لكفى القصد الى اصلها دون خصوصيتها كمدة الحمل او القروء او الشهود مثلا فلا يفهم للاعتداد وجه بحسب القواعد . و يؤيد التفسير بالاحتياط دون الاعتداد في بعض الروايات التي لا يعتمد على اسنادها حق الاعتماد<sup>(١)</sup>.

واما اذا شك الرجل المطلق فيجب عليه الصبر امضا الى تسعة اشهر لصحيح حماد بن عثمان قال لامي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل له اربع نساء طلو واحدة منهن وهو غائب عنهن متى يعود له ان يتزوج قال بعد تسعة اشهر وفيها اجلان فساد العيض وفساد الحمل<sup>(٢)</sup> ويتمدى عن مورد الرواية بموثة فهم المرف الى الحاضر المدهل والى عقد احت المطلق وان لم يكن تحتها عمرها وهكذا.

ثم ان هذه الصحيحة طاهرة في ان اقصى مدة الحمل هي تسعة اشهر بل ولا يخلو الصحيحة المتقدمة ايضا عن دلالة ما عليها وان استظهر صاحب المروءة الوثقى منها ان اقصاصا سنة لكن عرفت ما فيه ويضمعه ايضا انه لا يحتمل كون الاعتداد بالثلاثة لاجل الشك في العمل فانه يشين بعد تسعة اشهر لامحالة وان كان اقصاص الى سنة .

(التاسعة) لو طلق العامل طلاقا رجعيا ، ثم مات الزوج في العدة استأنفت عدة الوفاة . وقد ادعى عليه الاحماع - خصميه - واستقاسة الروايات او توأمرها<sup>(٣)</sup> مضافا الى ما دل على انها حكم الزوجة الشامل للمقام فيشمئذ عموم الآية كما في الجواهر .

١ - ص ٤٤٢ ج ١٥ نفس المصدر .

٢ - ص ٢٧٩ المصدر .

٣ - لاحظ ص ٣٢٩ طلاق الجواهر (الطبعة القديمة) .

اقول : وهو كما افاد صاحب دلالة الروايات<sup>(١)</sup> ففي صحيحه محمد بن قيس عن ابي حمزة عليه السلام قال سمعته يقول : ايما امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنقضي عدتها ولم تحرم عليه فانها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثها

ومقتضى اطلاقه عدم العرق بين اعتداد المطلقة بالقرود والشهور قبل الوفاة نعم اذا كانت حاملا فظاهر ان عدتها احد الاحسن كما سيأتي  
وقوله عليه السلام : ولم تحرم عليه . يحرج الثقات عن الحكم فهن على استصحاب عدتها غير مندرجة في الآية والرواية فيقتصرن على اتمام عدة الطلاق . وقد نقل عدم الخلاف فيه ايضاً .

(الحادي عشر) احتلت الروايات المتسرة في تعداد عدة المتمتع بها ففي صحيح ابن العجاج طريق الصدوق عن الصادق عليه السلام فجيعة ونصف مثل ما يجب على الامة<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام . . . عدة المطلقة ثلاثة اشهر . والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة ، وكذلك المتعة عليها مثل ما على الامة<sup>(٣)</sup> .  
وفي صحيح آخر له عن الصادق (عدة المتعة ب) ان كانت تعيض فجيعة وان كانت لا تعيض شهر ونصف<sup>(٤)</sup>

وفي صحيحه محمد بن مسلم ورواه عن الباقر عليه السلام : عدة المتعة خمس واربعون ليلة<sup>(٥)</sup> وفي موثق زرارة قال : عدة المتعة خمسة واربعون يوماً ، كأي

١ - ص ٢٦٣ ص ٢٦٥ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣ ص ٢٨٢ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٤ ص ٢٧٣ ج ١٤ الوسائل .

٤ - حاشية المصدر المتقدم .

انظر الى ابي جعفر عليه السلام يعقد بيده خمسة واربعين النخ <sup>(١)</sup>.

وفي صحيح الزنطي عن الرضا عليه السلام عن النافر عليه السلام عدتها خمسة ، وقال خمسة واربعون يوماً لبعض اصحابه <sup>(٢)</sup>.

وهي صحيح ابن مسلم انه سأل الصادق عليه السلام عن المتعة فقال : ان اراد ان يستقل امرأً حديقاً فعل وليس عليها العدة منه ، وعليها من غيره خمسة واربعون ليلة <sup>(٣)</sup> .  
ويجمع بين الروايات ما في الصحيح الثاني لردارة فلامنا فاة بينها فالتى لا تحيض وهي في س من تحيض عدتها خمسة واربعون يوماً . وادعى صاحب الجواهر (قده) الاحكام بقسميه عليه .

والتي تحيض عدتها خمسة نعم الرواية الاولى تحمل على غيرها الدال على التعدد بخمسة واربعين يوماً ولعل التمييز بحصة ونصف خمسة من جهة ماهو الغالب من رؤية الدم في كل شهر مرة .

هذا ولكن في صحيحة اسماعيل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال القى عبد الملك بن حريح فسئله عنه فان عنده منها علماً فلقبته . . وعدتها حيتان ، و ان كانت لا تحيض بخمسة واربعون يوماً . . فقال عليه السلام صدق اقرنه ، قال ابن اذينة : و كان رداده يقول هذا ويحلف انه الحق ، الا انه كان يقول : ان كانت تحيض فحيسة و ان كانت لا تحيض فشهر ونصف <sup>(٤)</sup>.

وفي صحيح ابي بصير - طريق المجلسي (ره) في بحاره عن النافر عليه السلام ولا تعدل لغيرك حتى تنقضي لها عدتها وعدتها حيتان <sup>(٥)</sup> .

١ - ص ٤٧٢ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٤٧٤ ج ١٤ .

٣ - ص ٤٨٥ ج ١٤ .

٤ - ص ٢٢٧ ج ١٤ الوسائل .

٥ - ص ٣١٥ ج ١٠٣ من البحار المطبوعة حديثاً .

اقول : لا بعد فيما قاله زرارة لامكان حمل الحبستين على الندب وان الواحد هو الاعتداد بحبيضة واحدة . وان كان الاحوط الاعتداد بحبيستين لذهاب المشهور اليه كما سب اليهم . ولم ينسب الاعتداد بحبيضة الا الى ابن غفل وزرارة بل قيل انه متروك بين الاصحاب .

ثم ان مقتضى اطلاق الروايات عدم الفرق في مقدار العدة المذكورة بين كون المتمتع بها مدخولة او غير مدخولة ، لكن السيد الاستاذ الخوئي صرح ان شذوها ينمى الخلاف في عدم ثبوتها على الثانية .

ويمكن ان يستدل له برواية ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام كما في الكافي ثلاث تزوجن على كل حال التي لم تحض . والتي لم يدخل بها .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة ان قلنا بحكومة هذه الرواية على تلحم الروايات واصح وان لم نقل به كان النسبة بين الاطلاق عموم من وجه فينسا فطان في مادة الاجتماع فيرجع الى الاصل الذي عن وجوب العدة وحرمة النكاح لكن في مستد الرواية سهل من زياد الضيف ومنتها ايما يعالف المتن الذي رواه الشيخ في التهذيب<sup>(٢)</sup> وسند الشيخ ايضا ضعيف على الاصح خلافا لبيدنا الاستاذ الخوئي دام ظله

نعم يتم الحكومة المذكورة او الرجوع الى الاصل في المسية واليائسة لصحة الروايات الواردة فيهما . فيمكن في غيرهما بدم القول بالفصل . والاحسن الاستدلال على الحكم بصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام العدة من الماء<sup>(٣)</sup> فان اطلاقه يشمل الدائمة والمنقطعة والظاهر من الرواية سوقها مساق التحديد وعدم تشريع العدة في غير الماء ، نعم ثبت الحكم في فرض الدخول المحرر دايم

١ - ص ٤٠٦ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٤٠٩ المصدر .

٣ - ص ٤٠٣ المصدر .

بدليل آخر وفي غيره اطلاقها محكم والله العالم .

### (١١٨-١١٩) التبرص على المتوفى والمفقود عنهما زوجها

قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً (المقرة ٢٣٤)

اقول : لا اشكال ولا خلاف في الحكم في الجملة ، ويلزم البحث في جملة من الفروع المهمة المربوطة بالمقام .

(١) مقتضى اطلاق الآية الكريمة عموم الحكم لعقد الدوام وعقد الانقطاع من غير فرق بين الصغير والكبير والعاقف والمجنون<sup>(١)</sup> والمسلمة والدمية ومن ذوات القروء وغيرهن والمدحولة وغيرها ، بل الاخيرة منصوبة في جملة من الروايات منها صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحت امرأة لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً وعليها العدة كاملة<sup>(٢)</sup> وما دل على خلافه لم يشت اعتبار سنه ، على انه على فرضه يعمل على التقية بشهادة موثقة عييد<sup>(٣)</sup> فلا ينفي الاشكال في ذلك كله ، وانما الاشكال في شمول الحكم للصغيرة والمجنونة وان طاهر الآية ان الحكم تكليفي لا دمي

لكن قصور دلالة الآية لا يمنع عن شمول صحبة محمد بن مسلم المتقدمة انفاضة ، فان الحكم فيها دمي كما يذهب من السياق واحتمال تعلق قوله (عليها العدة) بفعل مقدر (يجب) مرجوح فتدبر .

(٢) عدة الطلاق من حينه حاصراً كان الزوج او غائباً بحسب القاعدة ولاجل

١ - وان اشكل في شمول الخطاب للمجنون والصغير فلا مانع من اشك باطلاق الروايات فراجعها .

٢ - من ٤٦٢ ج ١٥ الوسائل .

٣ - من ٤٦٣ المصدر .



صحيحة زائدة ومحمد بن مسلم ويريد من معارضة كلهم عن النافر <sup>الطلاق</sup> انه قال قس  
القائب اذا طلق امرأته فانها تعتمد اليوم الذي طلقها <sup>(١)</sup>

هذا اذا علمت يوم الطلاق ولو سبته اذ حجه شرعية كخسر الثقة على اشكال فيه <sup>(٢)</sup>  
لا اشكال فيه ، ولو في اثناء العدة بل وكذا اذا نكحها الطلاق بعد انقضاء مدة العدة  
وان لم تعلم يومه بل شهر ولكن تعلم ناصر امها فلا يجب عليها شيء وحار لها التزوج  
لمسححي الرأى وصحيح محمد بن مسلم وصحيح ابي بصير <sup>(٣)</sup>

واما اذا نكحها طلاقها في اثناء العدة اذ مع الشك في انقضاءها فمقتضى صحيح  
الحلي هو الاعتداد من يوم بلوغ النحر لان حين الطلاق فانه سئل الصادق عن الرجل  
يطلق امرأته وهو عاتق عنها من اي يوم تعتمد ؟ فقال ان قامت لها بيعة عدل انما طلقت  
في يوم معلوم ونفقت فلتعتمد من يوم طلقت وان لم تحيط في اي يوم وفي اي شهر  
فالتعتمد من يوم يعلمها <sup>(٤)</sup> وقريب منه خسر زائدة <sup>(٥)</sup> وخسر الكفائي <sup>(٦)</sup> المصيقين  
سندا .

اقول يشكل الالتزام باطلاقها وايضا العدة الكاملة على من تعلم علما  
يقينيا من در شهر او شهرين من طلاقها وانما تشك في ان المسمى شهر ويوم او شهر  
فقط بل ازيادة يوم ولذا لم يلتزم باطلاق المدكور صاحب الجواهر وان لم يعد الحلوى  
فيه واعترف باطلاق النكح والفتوى فلاحظ كلامه <sup>(٧)</sup>

١ - ص ٤٤٢ ج ١٥ الوسائل

٢ - فان خسر الثقة وان كان حجة على الاظهر في الموضوعات الا انه يمكن الاشكال  
فيه في خصوص المقام بصحيح ابي بصير ص ٤٤٦ ج ١٥ فلاحظ وبالمثل .

٣ - ص ٤٤٥ ج ١٥ الوسائل .

٤ - ص ٢٤٤ ج ١٥ .

٥ - ص ٤٤٥ ج ١٥ .

٦ - ص ٣٧٦ ج ٢٢ و ص ٢٥٣ الطبعة القديمة .

بقى شيء في المقام وهو ان طاهر قوله تعالى ، والمطلقات يتربصن بأنفسهن  
اعتبار العلم والقصد في العدة فان التربص بمعنى الانتظار وحس التمس عن  
الترويح، ويمكن ان يستشهد له بموثقة عماد المتقدمة الآمرة بالاعتداد بثلاثة اشهر بعد  
مضي السنة عن الطلاق بدعوى انه لا اعتبار بقصد خصوصية العدة نعم قد مر حرجها بين  
الاصحاب في كلام صاحب الجواهر .

و كذا بموثقة عبد الرحمن من الصحاح المذكورة في المسألة السبعة المتقدمة  
وان احتملنا كون الاعتداد بالثلاثة مستحقة غير لازمة .

لكن النصوص المتقدمة كالسريخ في خلاف هذا الاستظهار فتدبر جيدا .  
هدامى عدة المطلقة<sup>(١)</sup> اما عدة المتوفى عنها زوجها فهي من حين بلوغ الخسر  
اليها وقد نقل الاتفاق عليه بعد استمالة الروايات او توأمتها  
اقول : الروايات على ثلاثة اقسام .

(الاول) ما يدل على انه من يوم بلوغ خبر الوفاة وهو عدة من الصحاح<sup>(٢)</sup> .  
(الثاني) ما يدل على انه من يوم الوفاة ، وهو ثلاثة روايات لكن المعسر منها  
سدا هو صحيحة الحلبي فهي دليلها : وان كانت لبست يحبلى فقد مضت عدتها ادا  
قامت لها البينة انه مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فلمتد من يوم  
سمعت<sup>(٣)</sup> .

(الثالث) صحيحة منصور عن الصادق<sup>(عليه السلام)</sup> في المرأة يموت زوجها او يطلقها  
وهو عائب قل ، ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تمتد ، وان كان من بعد  
فمن يوم يأتيها الخسر لانها لا بد من ان تعد له<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٤٤٦ الى ٤٤٩ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٤٨ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٤٤٩ ج ١٥ ثم ان المزال وان كان عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها معا لكن

ذيل الجواب يدل على اختصاص الحكم بالاخيرة فمشكل انسحابه على الاولى .

والاول قال المشهور والى الثانى مال الشهد الثانى تما لان الحنيد حملا  
 للقسم الاول على الدب ، لكنه حمل بيد لاسيما ملاحظة صحيحة الزنطى  
 مع ان صحيحة الحلبي موافقة لجميع العامة كما قل فتعين حملها على  
 التقية . الا ان يقال انها موافقة للقران الظاهر فى اصال الترس بالموت فتقدم على  
 الروايات المعارضة لها ، نعم اذا قلنا ان الترس لا يتحقق الا عن علم وقصد اصبح  
 ما دل على قول المشهور موافقا للكتاب وهذه الصحيحة مخالفة لها ، لكن المشهور  
 انفسهم يرون تحقق الترس فى فرض الجهل فى عدة المطلقة  
 وبالثبات التزم الشيخ فى محكى تهذيبه ، ولا بأس به اذ به يفيد المطلقات  
 الا ان احوال التعليل المذكور فى الرواية يشطننا عن مخالفة المشهور فانه لا يصلح  
 للتشقيق المزبور فيها ، بل هو يقتضى الاعتداد من حين بلوغ الضر مطلقا فى  
 القريب والبعيد كما علل به الحكم فى الروايات المطلقة . فالاحسن ولو من باب  
 الاحتياط الواجب هو الالتزام بقول المشهور

(٣) ذكر صاحب الجواهر (قده) ان طاهر الاصحاب اعتداد زوجة العاصر  
 من حين الوفاة وان لم يبلغها الحر لمانع من الموانع كالجنس والمرضى ونحوهما  
 حتى مضى حملة من العدة بل اكثرها بل جميعها . ولعله لظهور ادلة العدة فى  
 الاتصال مسنها خرج منها الغائب للمصوص المزبورة المعمول ما فيها من الاطلاق  
 الشامل له ولغيره على التقييد بالغائب فى غيرها او المساق من موارد وادعواها  
 وغيرهما<sup>(١)</sup>.

اقول : الحمل المذكور غير واضح فيمكن الحاق العاصر بالغائب<sup>(٢)</sup> وان  
 العدة فى ابتداء العدة هو بلوغ خسر الوفاة اليها وان كان بعد الوفاة بمدة لمرض

١ - ص ٣٨٢ ج ٣٢ .

٢ - وان لم يجد صاحب الجواهر احدا ذكره بل ذكر ان طاهرهم خلافه.

او حس او غير ذلك . ففي صحيح الرضا عليه السلام المتوفى عنها زوجها  
تعتد من يوم يسلفها لانها تريد ان تحدد عليه . وقريب منه صحيح الفضلاء والاحتفاء<sup>(١)</sup>  
ثم ان صحيحة مسورة لا تشمل روضة الحاضر ولا يشملها التفصيل الذي اختاره  
الشيخ (ره) فتشملها المطلقات فتنتج ان روضة الحاضر اسوء حالا من روضة الغائب  
وهذا امر مستبعد ربما يؤيد صحة ما ذهب اليه المشهور وضعف التعميل المذكور  
(تسميه) في جملة من الروايات المعتمدة لتعليل ابتداء عدة الوفاة من حين بلوغ الخسر  
لانها تريد ان تحدد على زوجها ، والعدد واجب كما مر في الجزء الاول وفي هذا الجزء  
(في حرف الحاء) وادعى صاحب العواهر تواتر الاخبار والاجماع بتسميه عليه  
(٤) الاعتداد ، باربعة اشهر وعشر لا يخص بالمتوفى عنها زوجها بل هو  
لروضة المفقود ايضا في الحمل ، واليك ما وجدته من الروايات المعتمدة سنداً  
الواردة في المسألة .

(اولها) موثقة سماعة قال سألته عن المفقود . فقال : ان علمت انه في ارض  
فهى منتظرة له ابدأ حتى يأتيها موته او يأتيها طلاق . وان لم تعلم اين هو من الارض  
ولم يأتيها منه كتاب ولا خسر قالها تاتي الامام في امرها ان تنتظر اربع سنين فيطلب  
في الارض . فان لم يوجد له خسر حتى يمضي الاربع سنين امرها ان تعتد اربعة  
اشهر وعشراً ثم تحل للازواج فان قدم زوجها بعدما تنقضي عدتها فليس له عليها  
رحمة ، وان قدم وهي في عدتها اربعة اشهر وعشراً فهو ملك برجعتها<sup>(٢)</sup> .

١ - ص ٤٤٦ و ص ٤٤٧ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٩٠ ج ١٤ الوسائل ، اقول : والسند هكذا : الشيخ باسناد من الحسين بن  
سيد من الحسن بن زعدة عن سماعة . والسند كما ترى موثق لكن قال صاحب الوسائل  
بعد نقله منه : ورواه الكليني عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد وعن علي بن ابراهيم  
عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى نحوه ، يظهر منه وجود عثمان في السند في التهذيب  
والوسائل ويؤيده تصريح المحشى بوجود عثمان في سند التهذيب فيظهر ان الناصح او الغايـع =

(ثانيتهما) صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن المفقود ؟ فقال :  
المفقود اذا مضى له اربع سنين بحث <sup>(١)</sup> الوالي او يكتب الى الناحية التي هو عائد  
فيها فان لم يوجد له اثر امر الوالي عليه ان يتفق عليها ، فما اتفق عليها فهي امراته  
قال : قلت : فانها تقول : فامى اريد ما ريد النساء ، قال : ليس ذلك لها ولا كرامة ،  
فان لم يتفق عليها ولها اذ وكيله امره ان يطلقها فكان ذلك عليها طلاقا واحدا <sup>(٢)</sup> .  
(ثالثتهما) صحيحة يزيد بن معاوية قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المفقود  
كيف يصنع امراته فقال : ما سكنت عنه وصرت محل عنها ، وان رفعت امرها الى  
الوالي اجلها اربع سنين ، ثم يكتب الى الصنع الذي فقد فيه فليسأل عنه ، فان خسر  
عنه بعبارة صرت ، وان لم يصبر عنه بعبارة حتى تمت اربع سنين ، دعاه الى الزوج  
المفقود قبل له : هل للمفقود مال ؟ فان كان للمفقود مال اتفق عليها حتى يعلم  
حياته من موته ، وان لم يكن له مال قيل للولي . اتفق عليها ، فان فعل فلا سبيل  
لها الى ان تتروح ما اتفق عليها وان امي ان يتفق عليها اجبره الوالي على ان يطلق  
تطبيقا في استقبال العدة وهي طاهر فيصير طلاق الولي طلاق الزوج ، وان جاء  
روحها قبل ان تنقضى عدتها من يوم طلقها الولي فمداله ان يراجعها فهي امراته  
وهي عند مداه على تطليقتين ، وان انقضت العدة قبل ان يرضى . ويراجع فقد حلت  
للارواح ولا سبيل للاول عليها <sup>(٣)</sup> .

اقول : الطلاق رجعي وان كان العدة بمقدار عدة الوفاة وذهب جماعة الى

— هو الذي استقله من نسخة الوسائل .

وحيث ان عثمان عندنا غير موثق على الاظهر تصبح الرواية ضعيفة جدا .

١ - المترادف من هذه الجملة بدواً ان البحث والكتابة بعد مضى اربع سنين لكنها

تحمل على سائر الروايات حمل الميم على المضمر او حمل الظاهر على الاظهر .

٢ - ص ٣٩٠ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٣٨٩ ج ١٥ الوسائل .

إلهة عدة الطلاق دون الوفاة وهو ضعيف كما يظهر من رواية سماعة وصحيحة معاوية ومثله في الصف ما حكى عن جمع من عدم الاحتياج إلى الطلاق بل يكفي أمر الحاكم بالاعتداد اعتماداً على رواية سماعة لكنها مقيدة بغيرها جمعاً كما هو المشهور .

قال صاحب المروية - ره - . هل اللارم من الاول رفع أمرها إلى الحاكم لصرب الاجل والفحص في الاطراف بحث شخص او بالكتابة كما هو ظاهر المشهور او يكفي مضي اربع سنين ولو قبل الترافع ومن غير أمر الحاكم كما احتاره صاحب الحقائق نعماً للكاتبى ؟ اقول : الاول هو المستفاد من الروايات الا ان يحمل على التمثيل او يقطع بعدم خصوصية في تأجيل الحاكم وان المناط هو مضي اربع سنين مع الفحص<sup>(١)</sup> ، كما انه في صورة فقد الولي فالظاهر قيام حاكم الشرع مقامه في ايقاع الطلاق ، ولا خصوصية للولي ، بل الفحص ايضا لا خصوصية له وانما هو لاجل تبين حال الروح فلو حصل اليأس من الاطلاع عليه سقط وجوبه و لكن لا يصح طلاقها الا بعد مضي المدة . نعم الحكم مخصوص بالدائمة ولا يشمل المتعة لذكر الطلاق والانفاق ، الا ان يقال بالدولية جواز حمة المدة اذا لم يوجد لها نفقة ولو بالخدمة الاستزويج .

ثم انه لا فرق في المفقودين المسافرين ومن كان في معركة القتال او في السفينة فكسرت او في الحبس او اخذه الحكومة وغير ذلك كما انه لا خصوصية للكتابة عرفاً بل المدار على الفحص وان كان الحاكم فاسقا اذا علم صدقه ولو بالقرينة .

(٥) اذا طلق روحه رجعياً فمات في أثناء العدة اعتدت عدة الوفاة وانما لو كان الطلاق بائناً اكملت عدة الطلاق لا غير لروايات منها صحيحة محمد بن قيس عن

١- قال السيد الأستاذ دام طله في منهاج الصالحين بعد اختياره : ولكن الحاكم يأمر بالفحص عنه مقدار اما ثم يأمر بالطلاق او يطلق . اقول وله لصحيح الحلبي السابق وفيه نظر .

المأقر <sup>(١)</sup> : ايها امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنقضي عدتها ولم تحرم عليه  
في نهرتها <sup>(٢)</sup>

تنبيه لم نذكر الاحكام الخاصة بالامة لخروجها عن محل الاستلاء كما انالم  
يعمل القول في مسائل عدة الطلاق وعدة الوفاة ولا حظ مادة الاعتداد في حرف  
المعين ايضا .

### (\*) المراقبة

قال الله تعالى في اخر سورة آل عمران : يا ايها الذين امنوا اسروا وصابروا  
ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون .

اقول : لا يهدى حمل الاوامر الثلاثة على الارشاد او على مطلق الرحمان  
الشامل للوجوب والتدب ، وعلى تقدير وجوب المراقبة شرعا يمكن ان يتبدل  
به على وجوب اقامة النظام المادي والمعنوي فتوجب الصناعات المحتاجة اليها  
وجوبا كفايا وذلك لان المراد بالمراقبة ظاهرا هو المواظبة وحذف المتعلق يدل  
على العموم فيكون المحصل ما عرفت فتأمل واما ما في صحيح ابن مسكان وغيره عن  
المصدق <sup>(٣)</sup> : . . . ورابطوا على الائمة <sup>(٤)</sup> فهو من قيل التاويل فلا ينافي ظاهره .

### (\*) الترتيل

قال الله تعالى : يا ايها المرءة المزلقة الا قليلا . . . ورتل القرآن تريا (المزمل ٤)  
قال في القاموس : الرتل مجركة حسن تناسق الشيء . . . والسن من الكلام  
... ورتل الكلام تريا احسن تأليفه .

١ - ص ٢٦٦ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٣٤ ج ١ تفسير البرهان وفي الصحيح المذكور : اسبروا على المعائب  
وصابروا على القرائض .

وفي رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام : بينه وبيننا هذه هذه الشعر ولا تنثر من الرمل ولكن افزع ( امرعوا ) قلوبكم القاسية ، ولا يكن هم احدكم آخر السورة .

الظاهر عدم استفادة الحكم الالزامي من الامر بل هو محمول على التذنب، ويمكن ان يقال ان ترتيل القرآن - وهو تبيين حروفه على تواليها - شرط في صحة القراءة ففقدانه يطل القراءة فتطلل به الملاء فيكون الامر غير يا ، بناء على تخصيص الترتيل بالترتيل في الصلاة .

### (٥) رجاء الوفاء

قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام لقومه : ما لكم لا تحون الله وفاقار (نوح ١٣) . اقول : الاستفهام انكاري فتدل الآية على الوجوب ، اذ لا انكار على ترك غير الواجب ، والوفاء - كما قيل - بمعنى المظنة اسم من التوقير بمعنى التعظيم والرجاء هو الظن بما فيه مسرة صد الغفوف والمراد به هنا مطلق الاعتقاد .

وعليه فتكون اعتقاد تعظيمه تعالى ووفاءه لازما حتى عليهما معاشر المسلمين لا بالاستصحاب فانه غير خالص الايراد خلافا للشيخ الانصاري (قده) بل للقطع بعدم نسخ مثل هذا الحكم الا ان يناقش ان الاعتقاد المذكور كناية عن الايمان به تعالى فربما يكون المخاطبين كفارا فلاحظ وتأمل .

### (٥) ارجاع البصر

قال الله تعالى : ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حير (الملك ٣-٤) .



ارجاع العسر هو النظر ثانيا وهو كناية عن المدافعة في المظن والامعان فيه كما قيل وعلى كل حال لا يستعاد من الآية الامر المولوي بل الامر ارشادي كما لا يحفى.

### (٥) الرجوع من البيوت

قال الله تعالى: قال لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذ كى لكم (التور ٢٩).

اقول: الدخول في بيت القبر من دون اذنه محرم عاله تصرف في مال الغير او اطلاع على غيرة الغير فالامر بالرجوع - طاهرا - غير ذاتي بل عرسي من جهة ترك الحرمه ، فان الرجوع لا يكون واحدا كما يظهر وجهه بالتأمل .

### (١٢٥) الرجم

في صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام وقضى امير المؤمنين عليه السلام للمحصن

(١)

وفي صحيح عتي محمد بن مسلم ووزارة عن الباقر عليه السلام في المحصن والمحصنة حلد مائة ثم الرجم (٢)

اقول: وحوب رجم المحصن والمحصنة في العملة مما لا خلاف فيه ، بل قيل ان الاجماع يقسمه عليه بل المحكى منهما مستفيض او متواتر كالنصوص (٣) .  
ونذكر هنا بعض المسائل المهمة على سبيل الاختصار .

(٤) الاحسان في الرجل عبارة عن وطء فريح مملوك بعقد دائم يفدو عليه و يروح فمن لم يملك او املك ولم يطأ سدا او وطأ متعة لا يكون محصنا فلا يرحم اذا زلى

١ - ص ٣٤٧ ج ٢٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٨ و ص ٣٤٩ المصدر .

٣ - ص ٣١٩ ج ٤١ جواهر الكلام .

بل يجلد :

أما القيد الأول وهو اعتبار الوطء فهل عليه روايات كثيرة منها صحيحة  
رفاعة عن الصادق عليه السلام الرجل يزني قبل أن يدخل ما هله أيرحم ؟ قال لا  
و منها صحيحة ابن مسلم عن أحدهما - سألت عن قول الله عز وجل . ( وماذا  
أحصى ) قال : أحصاهن أن يدخل بهن ، قلت إن لم يدخل بهن أما عليهن حد ؟  
قال بلى <sup>(١)</sup> .

وأما يدفع الرجم لو ثبت عدم الدخول و أما إذا شك فيه فيرحم ولا يصدق  
الراى في ادعائه عدم الوطء تقديمًا للظاهر على الأصل لمعترة إسحاق قلت لأبي  
إبراهيم عليه السلام الرجل تكون له العارية أتخصه ؟ قال فقال نعم أما هو على وجه  
الاستغناء ، قال قلت والمرأة المتعة ؟ قال : فقال : لا ، إن ذلك على الشئ الدائم  
قال . قلت فإن زعم أنه لم يكن يطأها قل : فقال : لا يصدق ، و أما أوجب ذلك  
عليه لأنه يملكها <sup>(٢)</sup> وقريب منها معتبرها الأخرى وليس فيها التعليل المذكور  
وهل عدم تصديقه في خصوص المملوكة أو يجري في الرذجة الحرة أيضا  
فيه و جهان من عدم الخصوصية و من اقتصار الحكم المحالف للقاعدة على  
مورده . **تأمل**

وهل يلحق المرأة بالرجل في عدم التصديق فيه تردد و الاظهر هو  
الثاني .

ثم مقتضى إطلاق الروايات عدم الفرق بين القبل و الدبر كما في نظائر  
المقام لكن عن الرياض : الفرج هو القبل دون الدبر كما صرح به جماعة من غير

١ - لاحظ ص ٣٥٨ وص ٣٥٩ ج ١٨ الوسائل وفي الجواهر ص ٢٧٢ ج ٤١ : سم

لو لم يتمكن الأمر الدبر امكن الاشكال فيه بعدم اتساقه من النصوص .

٢ - ص ٣٥٢ المصدر .

خلاف بينهم احده <sup>(١)</sup> ولم يعلم له وجه طاهر لئلا

و اما القيد الثالث وهو اعتبار الدوام فيدل عليه ايضا روايات منها معتبرة  
اسحاق المتقدمة -

واما القيد الرابع فيدل عليه صحيح اسماعيل عن الناصر <sup>(٢)</sup> قال قلت :  
ما المحصر رحمك الله ، قال : من كان له فرج يقدوه عليه ويروح فهو محصر <sup>(٣)</sup>  
وصحيح محمد بن الصادق <sup>(٤)</sup> المقيب والمقبية ليس عليهما رحم الا ان  
يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل <sup>(٥)</sup>.

وفي صحيح امي عبيدة عن الناصر <sup>(٦)</sup> قصى امير المؤمنين <sup>(٧)</sup> في الرجل  
الذي له امرأة بالصره ففصر بالكوفة ان يدرا عنه الرحم ويضرب حد الراي . قال .  
وقضى في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرة في بيته في المصر وهو لا يصل  
اليها فزنى في السجن قال : عليه الحد (يحد الحلد) ويدرا عنه الرحم <sup>(٨)</sup>.

واعلم انه يعتبر الحرية في الاحصان بلا خلاف لبعض الروايات المعتبرة  
ولكن الكلام في انه هل يفتى في رجمه كون الطرف الاخر ايضا حرا ام لا ؟

مقتضى معتبري اسحاق المشار اليهما سابقا وصحيح علي بن جعفر <sup>(٩)</sup> هو عدم  
الاعتبار وقيل هذا هو المشهور شهرة عظيمة ، وذهب جمع الى الاعتبار وعدم  
تحقق الاحصان بالامة ، واستدلوا بجملة من الروايات الصحاح فلاحظ ماني تكملة  
المنهاج <sup>(١٠)</sup>.

١ - ص ٢٧٢ ج ٢١ جواهر الكلام .

٢ - ص ٣٥٢ الوسائل .

٣ - ص ٣٥٥ المصدر .

٤ - ص ٣٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٣٥٤ ج ١٨ .

٦ - ص ٦٠٢ ج ١ .

وقال في الشرائع والعواهر : (والاحصان في المرأة كالأحصان في الرجل) فلا خلاف أحده بل عن الغنية الإحصاع عليه لاشتراك معنى الإحصان فيهما صا وفتوى. لكن المراد من تمكنها من الزوج إرادته الفعل على وجه المبرور لا إرادتها متى شئت ضرورة عدم كون ذلك حقاً لها وفي صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام سئلته عن امرأة تزوجت برجل ولها زوج. فقال إن كان زوجها مقيماً معها في المصر الذي هي فيه، تصل إليه ويصل إليها فإن عليها ما على الزاني المحصن الرحم، وإن كان زوجها الأول عائداً، أو مقماً معها في المصر الذي هي فيه ولا يصل إليها ولا تصل إليه فإن عليها ما على الزانية غير المحصنة

ثم إنه لم يخلو في عدم اعتبار حياتها في ثبوت الجلد أو الرحم على الرأي فلا يفرق الحال بين كونها حية أو ميتة وبطل عليه بعض الروايات أيضاً (ص ٥١٠ ج ١٨).

(٢) هل يثبت في موارد الرجم الجلد أم هو ساقط؟ وتفصيل الكلام فيه في «مورددين»

المورد الأول في الشيخ والشيخة، وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم، والمكر والمكرة جلد مائة وفي سنة <sup>(١)</sup> وفي صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام : قضى أمير المؤمنين في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة وقضى للمحصن الرحم وقضى في المكر والمكرة إذا زنيا جلد مائة وقضى سنة في غير مصرهما <sup>(٢)</sup>.

أقول مقتضى الجمع بين الروايتين حسب المتفاهم العرفي هو أن الشيخ والشيخة المحصنين يجلدان ويرجمان وادعى الإجماع عليه أيضاً وغير المحصنين

يحملان فقط ومنه يظهر حال صحيح بن سنان<sup>(١)</sup> وصحيح سليمان بن خالد<sup>(٢)</sup>  
 المورود الثاني في الشاب و الثابة المحصنين ، ففي صحيح ابي بصير عن  
 الصادق عليه السلام .. فاذا زنى الرجل المحصن رجم ولم يجلد<sup>(٣)</sup> وهذا هو المستفاد من  
 صحيح محمد بن قيس السابق وموافقة سماعة<sup>(٤)</sup> ايضا  
 وفي صحيح ابي العباس عنه عليه السلام رحم رسول الله ﷺ ولم يجلد وذكرنا  
 ان عليا رحم بالكوفة وجلد فانكر ذلك ابو عبدالله عليه السلام وقال ما نعرف هذا<sup>(٥)</sup>  
 وذكر السيد الاستاد - دام طله - انه يدل على نفي الوقوع لاعلى نفي  
 التشريع وهو عجيب فان رسول الله ﷺ لا يترك الواجب ، وعدم وقوع الجلد في  
 مورد الرجم يدل على عدم وجوبه لامحالة ونقل عن الشيخ الطوسي وجه اخر وهو  
 ايضا ضعيف

وفي رواية عبدالله بن طلحة ورواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا زنى  
 الشيخ والمعوز (الشيخة) جلدا ثم رجما عقوبة لهما ، واذا زنى النصف من الرجال  
 رجم ولم يجلد اذا كان قد احصى ..<sup>(٦)</sup> ادبويه بعض الروايات الاخر ايضا .  
 لكن يعارضها صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في المحصن والمحصنة  
 جلد مائة ثم الرجم<sup>(٧)</sup> وصحيح زرارة عنه عليه السلام المتعدد مع ما قبله متنا<sup>(٨)</sup> وروايته

١ - ص ٣٢٧ ج ١٨ الوسائل

٢ - ص ٣٥٠ نفس المصدر .

٣ - ص ٣٤٦ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٤٧ نفس المصدر .

٥ - ص ٣٤٩ ج ١٨ والرواية ظاهرة في عدم اعتبار الاحصاء في رجم الشيخ والشيخة

لكن يحمل عليه جمعا بينها وبين ما مر على ان اسنادها الثلاثة غير خالية من الاشكال

٦ - ص ٣٢٨ ج ١٨ الوسائل .

٧ - ص ٣٤٩ المصدر .

الاخرى<sup>(١)</sup> وصحيح العصيل قال سمعت ابا عبد الله... الا ان ابي المحسن فانه لا يرحمه حتى يشهد عليه اربعة شهداء فاذا شهد واسريه المدة مائة حلة ثم يرحمه<sup>(٢)</sup> واختار الثاني صاحب الجواهر تبعاً للمحقق ونسبه الى الشيخين وابن ادریس وعامة المتأخرين . بل قال ادعى عليه الشهرة غير واحد

ودهب السيد الاستاد في مياמי تكملة منهاج<sup>(٣)</sup> الى الاول فان الطائفة الاولى مخصوصة بغير الشيخ والشيخة لما مر من وحوب الجمع في حقهما فاذا احتضت بالشاب والشاب تكون اخس من الطائفة الثانية فتحمل على الشيخ والشيخة لكنه حمل بعيد وان لم يكن مخالفاً للصناعة، فاذا لم يجوز حملها على الشيخ والشيخة فقد التعارض تقدم الثانية على الاولى الموافقة للعامة المخالفة لاطلاق الكتب . واما موقوف زرارة من قضاء على الطلاق امرأة زنت فحملت فقتلت ولدها سرا فامر بها فجلدها مائة حلة ، ثم رحمت وكانت اول من رحمها<sup>(٤)</sup>

فلا يمكن حمله على الشيخة لقريضة العجل فعلى القول الثاني حاله طاهر وعلى القول الاول يمكن ان يلتزم به في موردہ لكن الموقوف مطلق غير محتص بالمحصنة فلا بد من دفع الاشكال .

(٣) اما نرجم المحصنة اذا ربي بها الرجل ، واما اذا ربي بها غير الرجل لان نرجم بل تجلد المدة لصحيحة امي نصير<sup>(٥)</sup> عن الصادق عليه السلام وهل يدرك الرجل الرجل اذا ربي بغير مدركة قيل نعم بل نسب الى المشهور والافوى بعدم : فانه لجمع ، للاطلاق ، فلاحظ وتأمل

١ - ص ٣٤٨ المصدر .

٢ - ص ٣٤٣ المصدر .

٣ - ص ١٩٧ ج ١ من الوسائل

٤ - ص ٣٤٩ ح ١٨ .

٥ - ص ٣٦٢ ج ١٨ الوسائل .

(٥) في صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ولا يرحم ان زنى يهودية او نصرانية او أمة ، فان هجر بامرأة حرة وله امرأة حرة فان عليه الرحم ، وقال : و كما لا تحصنه الأمة واليهودية والنصرانية ان زنى بحرة ، كذلك لا يكون عليه حد المحصن ان زنى يهودية او نصرانية او أمة وتحت حرة <sup>(١)</sup>

اقول : المستعاد عنها اعتبار اسلام الروحة والمرنى بها وحريةهما في الاحسان والرحم لكن قال السيد الاستاد في مائتي تكملة منهاحه انه مقطوع الفساد اذا لمعتس في المزنى بها الاسلام والحرية بالاخلاف ولا اشكال

اقول اما اعتبار الحرية فقد مر بحثه في الجملة ولا ملزم لتحقيقه في مثل هذه الاعصار واما اعتبار الاسلام في الاحسان والرحم فلا معارض للمصحية في الاحسان سوى المطلقات واما في الرحم فيعارضها رواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام في الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب اليه : ان كان محصنا فارحمه . . <sup>(٢)</sup> والظاهر ان سندها معتبر فتسقطان التعارض فيرجع الى العموم الموجب للرحم فتدبر جيدا .

نعم الكافر والكافرة يحصن كل منهما الاخر لقول الباقر عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم والنصراني يحصن اليهودية واليهودية يحصن النصرانية <sup>(٣)</sup> .

ثم اذا زنى كافر بكافرة لم يحب رحمة بل بتخير الامام بين الرجم والدفع الى ملتهم بالاخلاف بين الاصحاب كما قيل واستدل عليه بقوله تعالى : وان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم . . . لكن الاعراض غير الدفع كما هو ظاهر

١ - ص ٢٥٤ ج ١٨ -

٢ - ص ٢٥٧ ج ١٨ -

٣ - ص ٣٦١ ج ١٨ الوسائل -

نعم في موثقة السكوبي . . في الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية  
 وكتب <sup>١</sup> إليه . ان كان محصنا فارحمه وان كان مكررا فاحلده مائة جلدة ثم افقه ،  
 واما اليهودية فاستبها الى اهل ملتها فليضوا فيها ما احبوا . ( ٣٦١ ج ١٨ الوسائل ) .  
 ويمكن ان يستدل به للمطلوب بجلد ذكر اليهودية من باب المثال ويمكن  
 ان يقتصر في الحكم المذكور عليها والرجوع في غيرها الى التعبير المذكور في  
 الآية

(٥) لا فرق في المحصنة بين المطلقة وجميع عذمها فان الرحمة روحه ولا اعلم  
 خلافا في الحكم ايضا مع ان رواية الكناسي <sup>(١)</sup> تدل عليه بالخصوص والتنبيه ان  
 الطلاق الرخصي لا اثر له في الحكم على الزوجين

(٦) يشترط الرحمة لاقرار اربع مرات كما مر في بحث الجلد (في حرف الجيم)  
 لكن اذا لم يعقبه الاكاد والالهي في اثبات الرجم فقط دون الحد لعدة  
 من الروايات منها صحيح ابن مسلم عن الصادق <sup>(٢)</sup> ع اقر على نفسه سجدا فمته  
 عليه الا الرحمة فانه اذا اقر على نفسه ثم حصد لم يرجم <sup>(٣)</sup> وكذا يشترط بشهادة  
 اربعة شهود <sup>(٤)</sup> على الابلاخ والاخراج كالمبطل في المكحلة <sup>(٥)</sup> كما يدل عليه روايات

١ - ص ٣١٩ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٩٢ ج ١٨ .

٣ - قيل لا يكون الروح احدهم خلافا لما عرفت اكثر وذلك لصحيح مسمع الدال على  
 جلد ثلاثة وملاحة الروح (ص ٦٠٢ ج ١٥ الوسائل) اقول لكن في سند الرواية ابراهيم  
 بن نعيم وهو مشترك فلا حظ معجم رجال الحديث .

٤ - المستند من الروايات - مصافا الى نفس مفهوم الشهادة - ان تكون الشهادة من  
 حسن ورؤية ، واما رؤية نفس العمل و ادخال القرح في القرح فهي متعذرة غالبا . ولا يبعد  
 لاكتفاء برؤية بعض الاصل الملازمة للدخول بها يصدق رؤية الدخول والجماع عرفا  
 كما في سائر الاصل .



كثيرة معتبرة سنداً<sup>(١)</sup> منها صحيحة محمد بن قيس عن الباقر عن أمير المؤمنين عليه السلام لا یرحم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليهما اربعة شهود على الاصلاح والاخراج، وقال لا كون اول الشهود الاربعة احشى الردة ان ينكل بعضهم فاحل

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل محضن فصر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان وحب عليه الرحم وان شهد عليه رجلان واربع نسوة فلا تحور شهادتهم ولا یرحم ولكن يضرب حد الراي<sup>(٢)</sup>

(٤) كيفية الرحم كما في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام هو ان تدفن المرأة الى وسطها ثم یرمی الامام یرمی الناس باحجار صفار، ولا يدفن الرجل اذا ارحم الا الى حقويه<sup>(٣)</sup>.

وفي معتبرة ابي بصير عنه عليه السلام تدفن المرأة الى وسطها<sup>(٤)</sup> اذا ارادوا ان یرحموها، یرمی الامام ثم یرمی الناس بمد باحجار صفار.

وفي المرفوعة التي لا يبعد اعتمادها<sup>(٥)</sup> عنه عليه السلام اذا اقر الزاني المحضن كان اول من یرحمه الامام ثم الناس، فاذا قامت عليه اليقينة كان اول من یرحمه اليقينة ثم الامام ثم الناس<sup>(٦)</sup> وهذا هو المشهور بين الفقهاء كما قبل واذا ناقشنا في اعتبار الرواية سنداً فلا يبعد وجوب بدء الامام بالرحم مطلقاً عملاً باطلاق الروايتين

١ - ص ٣٧١ الى ص ٣٧٣ ج ١٨ الوسائل.

٢ - ٢٠١ ج ١٨.

٣ - ص ٣٧٣ وص ٣٧٥ ج ١٨ الوسائل.

٤ - لكن في صحيحة ابي بريم: وادخلها الحضرة الى الحق وموضع التدين.

ص ٣٨٠ ج ١٨ الوسائل، ولا جله قيد بعضهم الوسط بموضع التدين فافهم.

٥ - والسد هكذا: رواه الصدوق باسناده عن عبادته بن المغيرة وصموان وغير واحد دفعوه الى ابي عبادته (ع) فطمل فيه.

٦ - ص ٣٧٣ ج ١٨ الوسائل.

السابقين ، كما ذهب اليه بعض المحققين من مشائخنا الاعلام .

(٧) يتأخر الرحم الى بعد الولادة والرضاعة اذا كانت المحصنة الزانية حبلى  
ففى موثقة عماد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محصنة رمت وهي حبلى . قال تقر حتى  
تضع ما هي بطنها وترسع ولدها ثم ترجم <sup>(١)</sup>

بل فى رواية معتبرة عن امير المؤمنين عليه السلام ... فاطلقى فارضعه حولين كاملين  
كما امر لك الله ... قال فاطلقى فاكعليه حتى يعقل ان يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح  
ولا يتهود فى شر قال : فانصرفت وهي تمكى ... فاستقبلها عمرو بن حريث . فقال  
لها ارجعى اليه فانا اكفله . . . فقال امير المؤمنين عليه السلام أمد ارمع شهادت ماله لتكفلنه  
وانت صاغر الحديث وقد ذكر انه رجمها <sup>(٢)</sup>

لكن الرواية غير قابلة للاستدلال على المقصود فانه ما هاله عليه السلام له اقبل اكمال  
اقرارها وهو خارج عن محل الرأى ، بل فى صحيحة ابى مريم . . . فترى بها  
حتى وصفت ثم امر بها بعد ذلك . . . فرماها بحجر <sup>(٣)</sup> فيحمل الارضاع المذكور  
فى الموثقة على الارضاع الاول فقط .

لكن فى الشرائع . حتى تصع وتخرج من نفاسها . وفى الجواهر بلا خلاف اجده  
صادقوى

وعلى كل بعد الارضاع ترجم الا اذا حيف على ولدها التلف فنقر حتى حصول  
الامن .

(٨) المستفاد من مجموع الروايات <sup>(٤)</sup> انه اذا هرب من حكم عليه بالرجم

١ - ص ٣٨٠ ج ١٨ الرسائل .

٢ - ص ٣٧٨ ج ١٨ .

٣ - ص ٣٨٠ ج ١٨ .

٤ - ص ٣٧٦ ج ١٨ .

من المعصرة فان ثبت موجب رحمه بالسنة رد اليها ثانيا وكذا ان ثبت بالاقرار وكان  
قراؤه قبل اصاحته المحاربة واما اذا ثبت بالاقرار وكان قراؤه بعدما اصاحه الم المحاربة  
لا يرد ، وقيل انه لا خلاف فيه بين الاصحاب . فلاحظ وتقدر .

(٩) نسب الى المشهور حوازي تصدى الرجم لمن كان عليه حد من حدود  
الله على كراهة وذهب بعضهم الى عدم حواره عملا بظاهر بعض الروايات المعصرة<sup>(١)</sup>  
بل في بعضها عدم المواز لمن فعل مثل فعله وان جرى عليه الحد على ما هو قضية  
اطلاقه والله العالم .

(١٠) نقل عنهم في الخلاف في وجوب التمهيل في اقامة الحدود بعد  
اداء الشهادة ويؤيده رواية السكوني (ص ٣٧٢ ج ١٨ الوسائل) .

(١١) في الحواهر ومثنها (٣٠٧ ج ٤١) ومن تاب قبل قيام البيعة عليه  
سقط عنه الحد بلا خلاف احده بل في كشف اللثام الاتفاق عليه للشاهد

وقول احدهما لا يرد ولو ادعى - اذا اخذ - التوبة قبل الثبوت قبل من  
غير يمين للشبهة

اقول الرواية ضعفة سندنا (٣٧٧ ج ١٨ الوسائل) والاحكام منقول فلا عذر  
في ترك العمل بالمطلفات في غير السارق والمخار

(١٢) لو اقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم بلا خلاف بعده صاحب  
الحواهر ولو اقر بعد غير الرجم لم يسقط بالانكار في المشهور بين الاصحاب

شجرة عظيمة (٢٩٢ ج ٤١ الحواهر) ويدل عليه روايات معصرة (٣١٨ ج ١٨ الوسائل)  
(١٣) ولو اقر بعد ثم تاب كان الامام محيرا في اقامته رجما كان او جلدا

بلا خلاف اجده في الاول بل عن السرائر الاجماع عليه بل لعله كذلك في الثاني  
ايضا .

اقول لم احد عليه دليلا معسرا لفظيا وان اسقط بعض اسانيد المحققين  
 قيد التوبة ايضا لاحظ ص ٣٣٩ ج ١٨ الوسائل  
 هذا ملخص الكلام في جملة من فروع المسألة

### (١٢١) رد تراب المسجد وحصاه

وهي معتبرة زيد الشحام قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام اخراج من المسجد وفي ثوبي  
 حصاة؟ قال: فردها او اخرجها في مسجد <sup>(١)</sup> تقدم بيان الموضوع في الجزء الاول في  
 المعمرات في مادة الاحد ومادة الاخراج ص ٢٧ وص ١٧٤ الطبعة الاولى فلاحظ .

### (١٢٢) رد المتنازع فيه الى الشارع

قال الله تعالى . فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون  
 بالله واليوم الآخر (النساء ٥٩) .

والمراد بالشئ هو الحكم الشرعي اذ ما يؤل النزاع فيه اليه دون ما لا يرتبط  
 بالشرع ، ووجوب الرد هذا ليس حكما برأيه فان الحكم بغير ما اراد الله كذب  
 واقرار او تشريع محرم فلاحظ .

ويمكن ان تمسك ما طلاق (شئ) ونحوه رد كل ما يتنازع فيه قراعا ينجر و  
 يؤل الى العداوة والتصارف واحتلال النظم الاجتماعي ، ففي الرد حفظ المجتمع من  
 المفسد العظيمة ، وهذا مما قام بناء العقلاء عليه ايضا . ويقوم الحاكم الشرعي مقام  
 الامام القائم مقام الرسول في ذلك .

### (١٢٣) رد طير مكة اليها

في صحيح علي عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سألت عن رجل خرج بطير من مكة

حتى ورد به الكوفة كيف صنع؟ قال يرد الى مكة فان مات تصدق شمنه ، ومثله غيره<sup>(١)</sup> .

## (٥) رد السلام

تقدم بحثه في حرف الراء في مادة التحية فلاحظ

## (٥) رد الغيبة

قال الشيخ الاصفاري (قدم) في مكاسبه . ثم انه يظهر من الاحاديث المستقيمة وحرف رد الغيبة . والظاهر ان الرد غير الهي عن الغيبة ، والمراد به الانتصار للغالب بما يناسب تلك الغيبة فان كان عينا دليويا انتصر له بان الغيب ليس الا ما عاب الله به من المعاصي وان كان عباديا وحجه بمحامل تفرجه عن المعصية فان لم يقبل التوجيه انتصر له بان المؤمن قد يتلى بالمعصية فينتفى ان يستغفر له . اقول : هذا الذي اراه رحمه الله حسن مرعوب فيه لكنه عبر واحد لصعب الاحاديث المستدل بها عليه سنداً اودلالة<sup>(٢)</sup>

## (١٢٤) رد جواب الكتاب

قال الصادق عليه السلام في صحبة عبدالله بن سنان<sup>(٣)</sup> . رد جواب الكتاب واجب كوجوب رد السلام ، والنادى بالسلام اولى بالله ورسوله . يقول الفقيه الهمداني (قدم) في اثناء كلامه<sup>(٤)</sup> : وحكى عن بعض المحدثين القول

١ - ص ٢٠٤ ج ٩ الوسائل

٢ - لاحظ ص ٦٠٦ و ص ٦٠٧ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ٤٩٤ و ص ٤٣٧ المصدر .

٤ - ص ٣١٢ ج ٢ مصباح الفقيه .

او الميل الى وجوب رد الكفاية واختاره بعض متأخري المتأخرين لصحيفة عبدالله...  
 وفيه ان العادة قاسية بانه لو كان رد وجوب الكتاب واحاقق الشريعة لصار  
 بواسطة عموم الاشلاء به من المردديات فكيف يغتفى ذلك في الشريعة على وجه  
 استقرت السيرة على عدم الالتزام به وتركه من غير تكرار ، كما أؤمى اليه في  
 الجواهر حيث احاب عن هذا الخبر بانه لا يخرج بمثله عن السيرة القطعية ، فالمراد  
 بالوجوب بحسب الظاهر تأكيد طلبه على وجه لا ينسب معالفته لالوجوب بمعناه  
 المصطلح ، واردة المعنى المردود من لفظ الوجوب في الاختار وكذا في عرائس  
 القدماء غير عزيز انتهى كلامه

اقول . لا قطع لما بالسيرة المتصلة الممضاة : واردة الاستصحاب المؤكد من  
 لفظ الوجوب وان لم تعد كما افاد لكنها بعيدة في هذه الصحيفة لمكان التشبه .  
 فالوجوب ان لم يكون اقوى لاقل من كونه احوط لروما .

### (٥) رد مال المؤمن

قال الباقر عليه السلام في صحيح العزاء : قال رسول الله ﷺ من اقتطع مال مؤمن  
 عصا بغير حقه لم ير الله عمره ما قتل اعماله التي يعملها من السر والنجس  
 لا يشتها في حسناته حتى يرد المال الذي اخذه الى صاحبه <sup>(١)</sup> وفي صحيح ابي  
 نصر قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يصيد الطير . فقال اذا عرف  
 صاحبه رده عليه . . وان جاءك طالب لا تهمه رد عليه <sup>(٢)</sup> .

اقول . وهل يتعدى من مورد الرواية الى غيره في وجوب الرد الى الطالب  
 غير المتهم ام لا فيه وجهان من بعد خصوصية للطير ومن بقاء الممان مالهم يطمش  
 بوصول المال الى مالكه ، ويفهم من لقطة الجواهر عدم التزام المشهور بالوجه الاول

١ - ص ٣٤٣ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٣٦٦ ج ١٧ الوسائل .

### (٥) رزق الوالدة على زوجها

قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (البقرة ٢٣٣).  
اقول: نبحث عنه في مادة التفقة في حرف النون انشاء الله .

### (٥) رزق السفهاء

قال الله تعالى : ولا تؤتوا السفهاء اموالكم .. و ارزقوهم فيها واكسوهم و  
قولوا لهم قولاً معروفاً (النساء ٥) .  
مرفى الجزء الاول (ص ٩٠) ان الاظهر حمل الامر بالرزق والكسوة هذا على  
الاستحباب .

### (٥) رزق اولي القرى من الارث

قال الله تعالى: واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم  
منه وقولوا لهم قولاً معروفاً (النساء ٨) .  
اقول : السياق وعدم التعمين والتعليق على الحضور كلها آيات الاستحباب  
دون الوجوب ، خلا فالجمع من العامة حيث اوجبوه من مال الكبير والصغير ،  
ادمن مال الكبير فقط . وقال بعضهم ان ما امرنا ان نرزقهم منه هو الاعيان  
المنقولة ، و اما الارض والرقيق وما اشبه ذلك فلا يجب ان يرزق منه شيء بل  
يكتفى بالقول المعروف<sup>(١)</sup> .

### (٥) ارسال الصيد على المحرم

في الجواهر ومعتها : (فمن كان معه سيد فاحرم زال ملكه عنه) كما صرح

به الشيخ .. بل ظاهر غير واحد منهم الفاضل في محكي المتن اتفاق الاصحاب عليه ، بل عن الحلاف والحواهر الاحماع عليه صريحاً . (و) لانه (وحب عليه ارساله) كما في مع وعد وغيرهما ومعكي المبسوط والغنية والاصباح ، بل عن ظاهر الغنية الاحماع عليه<sup>(١)</sup> .

اقول : وبديل على وجوب الارسال روايات كثيرة اشرنا اليها في مادة التخلية في حرف الخاء فلاحظ .

### (١٢٥) ارشاد الضال

يبحث على المضل تعيينا ارشاد من اصله الى الحق ، وقدم دليله في حرف الصاد في مادة الاصلال في الجزء الثاني وفي حرف التاني مادة التوبة في هذا الجزء

### (١٢٦) ارشاد الناس الى الاحكام

الارشاد في مصطلح جماعة من الفقهاء غير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو عبارة عن بيان الاحكام الشرعية للباحثين بالحق والكتابة لثلاث تدرج وتنسى ، ووجوبه كفائي توصلي طريق اذائي . قال الله تعالى ولولا فر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون (التوبة ١٣٢) ولاحظ ما مر في بحث الامر بالمعروف .

### (٥) ارضاع الباء على الام

في اللمعة وشرحها : يبحث على الام ارضاع الباء وهو اول اللبن في النتاج قاله الجوهري ، وفي نهاية ابن الاثير هو اول ما يطلب عند الولادة ، ولم اقف على تحديد مقدار ما يجب منه ، وربما قيده بعض بثلاثة ايام ، وظاهر ما نقلناه عن



اهل اللغة انه حلة واحدة، واسما وح عليها ذلك لان الولد لا يعيش بدونه ومع ذلك لا يجب عليها الترع به ، بل باحرة على الاب ان لم يكن للولد مال .  
 وربما مع من كونه لا يعيش بدونه فينقذ حينئذ عدم الوجوب ، والعلامة (ره) قطع في القواعد مكنونه لا يعيش بدونه وقيد بمصهم بالمعالي وهو ادلى  
 اقول : يقول صاحب الجواهر - قدم - لعدم الدليل على وجوبه بل ظاهر اطلاق الأدلة خلافه ، ودعوى توقف الحياة عليه يكدها الوجدان ، ومن هنا حملها بعض الناس على المعالي او على انه لا يقوى ولا تشتد نيته الا بذلك وحينئذ ولا وجه للوجوب ، ولو سلم فهو حينئذ من حيث المراد لامن حيث كونها اما .  
 ص ٢٧٢ ج ٣١٢ الجواهر فالوجوب لادليل عليه اولا وانه راجع الى وجوب حفظ النفس ثانيا .

### (١٢٧) ارضاع الاولاد على الام

قال الله تعالى : و الوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم ارضاعه (المفرد ٢٣٣) لا ينبغي الشك في ان قوله : تعالى (يرضعن) ليس خيرا عن الواقع لعدم المطابقة كلية ولظهوره في الانشاء ، فيدل بظاهره على وجوب ارضاع الاولاد على الامهات ، ولا يناهيه قوله تعالى (لمن اراد) فان المعلق على الارادة ليس اصل الارضاع حتى يتعين حمل امره على الاستصحاب - بل ارضاع العولين الكاملين بحسب الظاهر ، على انه يحتمل ان يكون معناه : لمن اراد ان يتم الرضاعة المفروض عليها ولم يرد مخالفة امر الله تعالى <sup>(١)</sup>

لكن لم يوجد خلاف بين فقهاءنا في عدم وجوبه عليها نعم حكى عن الشهيد

١ - ويحتمل ان يكون المقصود بالموصول هو الزوج دون الزوجة الام وبؤيده  
 تذكير القتل الصلاة فلاحظ .

الثاني وغيره وجوبه عليها في صورة فقدان الأب وفقراً للولد وعدم مرضعة أخرى . و  
أورد عليه أن الوجوب حيث من جهة حفظ النفس أو من جهة وجوب الاتفاق ، وهذا  
غير وجوب الارضاع عليها .

واستدلوا على عدم الوجوب وحمل الامر في الآية المتقدمة على التنب

أو لا قوله تعالى : فان ارضع لكم فأنوهن احورهن (الطلاق ٦) وثانيا بقوله  
تعالى . فان تماسرنم فترسع له أخرى (الطلاق ٦) وثالثا برواية المنقري قال سئل  
أبو عبد الله عليه السلام عن الرضاع فقال : لا تجسر الحرة على رضاع الولد وتمسرام الولد <sup>(١)</sup>  
ومعير ذلك

أقول . والرواية ضعيفة سنداً ، والشرطية في الآية الاولى سيقى لاحل لزوم  
ايتاء الاحرة ولادلالة لها على عدم وجوب الرضاع ، والاحرة لا تنافى الوجوب . نعم  
الاية الثانية تدل على عدم وجوب الارضاع فاذا اراد كل من الوالد والوالدة من الآخر  
ما فيه عسر من قلة الاحرة وكثرتها لا يجب الاحابة فترسع للولد امرأه أخرى  
فلو كان الارضاع واجبا عليها لما سقط عنها ما تماسر الا ان يقال ان غاية الاستدلال  
ان تم في نفسه عدم وجوبه للمطلقة في فرض التماسر ، لا على مطلق الامهات وان كن  
غير مطلقات <sup>(٢)</sup> فلا دليل قوي على رفع اليد من اطلاق الآية الدالة على الوجوب في  
غير المطلقات ودعوى عدم خصوصية الطلاق في ذلك عهدتها على مدعيها .

نعم لا يخلو ذيل موثقة داؤد عن دلالة ما على عدم الوجوب ، قل الصادق عليه السلام  
فيها : وان وحدا الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الام : لا أرضعه الا بحصة دراهم  
فان له ان ينزعه منها الا ان ذلك خير له وأدق به ان يترك مع امه <sup>(٣)</sup> فانه يدل او يشر

١ - ص ١٧٥ ج ١٥ الوسائل .

٢ - وذلك لان الآية المباركة واردة في حق المطلقات وكذا قوله فان ارضعن . . .

فلاحظ سورة الطلاق .

ان للام مطالبة زيادة الاجرة وان اجبرت الى نزع ولدها منها .

لكن دفع اليد عن ظهور الآية الكريمة المتقدمة بهذا المقدار لا يخلو عن شيء وتعامل ويمكن ان يستدل على الوجوب ايضا بقوله تعالى : فان اراد افضالا عن نراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما فان مفهوم الشرط فيه عدم جواز القطام عند اختلاف الوالدين وعدم نراض منهما . قال صاحب مجمع البيان : فان تنازعا رجعا الى الحولين هذا ولكن الحق ما فهمه المشهور من استحباب الارضاع للام دون وجوبه عليها وذلك لان الامر في قوله تعالى برصمن اولادهن حولين كاملين ليس للوجوب بل للاستحباب لقوله تعالى : لمن اراد ان يتم الرضاغة فان الحكم الالزامي لا يملق على الارادة ، وليس هناك امر ان وما يقوم مقامهما وادعاء كون الامر بمعنى مطلق الرجحان المنطبق على الوجوب والسد غير موافق للظهور ومنه يظهر حل الآية الاحيرة وان الفصال في سورة عدم التراسي والتشاور مكروه لانه محرم ، هذا اذا كان المراد من الفصال هو فصل الام ولده عن رضاها كما هو غير بعيد بملاحظة السياق واما اذا اخذناه باطلاقه فيصير اجنبيا عن محل البحث وهو تكليف الام في ارضاعها وداخل في البحث الاثني على انه لو سلم دلالة الآية الاولى على وجوب الارضاع بنصه صورة عدم نراض الوالدين ونقول بعدم وجوبه في سورة التراسي حتى الشهر الاول من الولادة على وجه او بعدا حد وعشرين شهرا على وجه اخر غير قوي لاجل الآية الاخيرة .

ومما يدل على عدم وجوب الارضاع عليها اطلاق قوله تعالى وان اردتم ان ترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم . . . ضرورة عدم ملائمة وجوب الارضاع على الام مع جواز اخذ مرصعة اخرى للاب .

ويمكن ان يقال بوجوب ارضاع الاولاد عليها اذا اراد الروح اتمام الرضاغة واذا اتفق معها في القطام - بعد احد وعشرين شهرا او مطلقا - او اتخذ مرصعة اخرى

فهذا ذلك وهذا معا يمكن استنتاجه من مجموع الآيات فتأمل المقام

ثم الرضاع بمعنى امتصاص الثدي لشرب اللبن كما يظهر من بعض كتب اللغة فعلى القول بوجوب الارضاع يجب على الوالدة حمل ثديها في فم ولدها ولا يكفي اتصال اللبن الى فمه كنفها اتفق قبلا عن تسليمه الى مرصعه اخرى او ارضاعه بلبن غيرها او بلبن صناعي او تغذيته بعداء من غير اللبن.

الا ان يدعى عدم خصوصية في حمل الثدي في فم الولد بل الارحام اتصالها الى فمه ولو بحمله في طرف او لائم اشرايه . والله العالم .

### (٥) ارضاع الاولاد على الاب

هل يجب على الاب او مطلق الولي سوى الام ارضاع الاولاد؟ فان يتأخر لهم المصلحة او يشتري حليها ويغذيهم به او لا يجب اطعامهم اللبن الا دمي بل الواجب عليه تغذيته بكل ما يمكن ان يعيشوا به من المأكولات حسب تعوير الطب الحديث ، وعلى الاول هل اللبن الصناعي يقوم مقام اللبن الطبيعي ام لا ؟ وسادة اخرى ورق الاطفال الواجب هل هو خصوص اللبن ام مطلق الاطعام ؟ وعلى الاول يقع البحث في مدته ونهايته

واليك عبارة العواهر ممرحة صارة الشرائع<sup>(١)</sup>

والاصل في نهاية الرضاع حولان للاية والمردى في تفسير الارضاع بعد فطامه انه الحولان وضوى ما دل على ان ليس للمرأة ان تأخذ في رضاع ولدها اكثر من حولين .. ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا ، بلا خلاف احده فيه للاصل وقول الصادق في خبر سماعة الرضاع احد وعشرون شهرا فما نقص فهو حور . وفي خبر عبد الوهاب بن الصباح الفرض في الرضاع احد وعشرون شهرا ،

فما نقص عن أحد وعشرين شهراً فقد نقص المرضع ، فإن أراد أن يتم الرضاعة له  
 حولين كاملين... فظاهر الخبرين بعد الاتجار سنداً ودلالة أنه لا يجوز نفسه عن  
 ذلك وحينئذ فلو نقص لغير ضرورة كان جوراً محرماً ، بل في كشف اللثام دعوى  
 الاتفاق عليه ولعله ظاهر غيره أيضاً .

فما عن بعض من الحوازل للأسل وظاهر قوله تعالى فإن أراد فصلاً  
 والصحيح : ليس للمرأة أن تأخذ في رضاع ولدها أكثر من حولين كاملين فإذا  
 أراد الفصل قل ذلك عن تراخ منهنما فصن ، فواضح الضعف لوجوب تقييد ذلك  
 بالمدة المذكورة .

أقول : الروايات المستدل بها ضعيفة سنداً (لاحظ ص ٢١٩ ج ١٤ وص ١٧٧  
 ج ١٥) ولا نقول بالانجاء ، والأحماغ منقول والاحتياط سبيله واضح وإن لم يتم  
 دليل على الوجوب .

### (١٢٨) الرضا بالحلف

قال الصادق عليه السلام في صحيح الخزار طريق الصدوق في الفقيه فقط : من حلف  
 بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله في شيء من حلفه بالله فليبرئ ومن لم يبرئ  
 فليس من الله ومثلها غيرها <sup>(١)</sup> .

أقول : لا يمد في انصراف الرواية الى خصوص باب الدعاوى والمرافعات بعد  
 حكم القاضي ، فتدبر . وقريب منه صحيح الحسين عن الصادق <sup>(٢)</sup> .

ويمكن أن يقال إن وجوب التصديق والرضا ليس تعبدية مخصوصاً بالحلف  
 بل هو من لوازم حجية الحجة الشرعية والمراد عدم جواز التردد في العمل على طبق  
 الحجة .

ويمكن أن يجعل الرواية دليلاً على حرمة استيلاء الحق من الحالف وإن علم  
حسمه بكذبه وبقاء حقه في ذمته لأن ذلك من بعض مراتب الرضا بالحلف ويدل عليه  
موثقة بن أبي يعفور أيضاً (ص ١٧٩ ج ١٨) لكن لا بالحلف الابتدائي بل المبروق  
بالاستعلاف .

### (٥) الرضا بقضاء الله

اجمعت العدلية - على ما قاله العلامة الحلي - على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى  
وحيث أننا نرضى للمسألة مفصلاً في بعض كتبنا الموسوعة في علم الكلام فلا نعيد  
هنا بحثه<sup>(١)</sup> ومحصله عدم وجود دليل يفي بوجوبه

### (٥) الركوع

قال الله : اقيموا الصلوة و اتوا الزكوة و اركعوا مع الراكعين (القرة ٢٣)  
وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدواكم (الحج ٢٨).  
الظاهر ان الركوع ليس استقلالياً بل هو معنى ان الركوع لم يهود عملاً  
واجباً بل هو من اجزاء الصلاة فيجب بوجوبها .

### (١٣٩-١٣٥) رمي الامام والبيعة

قد تقدم في مادة الرحم قريباً انه اذا اقر الراي المحسن بحب علي الامام  
ان يبتد به رجسه واذا اقامت البيعة عليه بحب علي البيعة لمذكورة الانتداء بالرجم  
ثم الامام ثم الناس وتقدم القول المخالف له ايضاً .

١ - لاحظ ص ٢٩١ ج ٢ صراط الحق وص ٨٩٨ ج ٢ الوسائل .

وعلى كل حال ليس هذا الواجب من شرائط الرحم حتى اذا سبق الامام غيره  
 فرجموه حتى القتل وحب قتلهم، بل هو على تقدير صحة مدركه - وجوب تعدى نفسى  
 ويقوم الحاكم الشرعى مقام الامام المصوم في غيسته في ذلك .

## حرف الزاء

### (١) الزكاة

وجوب الزكاة من الضروريات الاسلامية التي تستغنى عن الاستدلال ، و هي مما بنى عليه الاسلام بل في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام ان الزكاة ليس بحمد بها صاحبها ، وانما هو شيء طاهر ، انما حقن الله به دمه وسمى بها مسلما ولولم يؤدها لم تقبل له صلاة وفي موثقة سماعة عنه عليه السلام ان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال الاغنياء فريضة لا يحمدون الا مادائها وهي الزكاة بها حفظوا دماءهم وبها سموا مسلمين <sup>(١)</sup>.

يظهر منهما حواز قتل مانع الزكاة لكن في رواية غير قوية الاسناد عنه عليه السلام : دمان في الاسلام حلال من الله عز وجل لا يقضى فيهما احد حتى يبعث الله قائما اهل البيت . . . الراي المحسن يرجعه ، ومانع الزكاة يضرب عنقه <sup>(٢)</sup>.

ثم الزكاة في تسعة اشياء وقد قال الامام الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان . لما نزلت آية الزكاة : «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» في شهر رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس : ان الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلوة ، ففرض الله عليكم من الذهب و الفضة والابل و

١ - ص ١٨ و ص ٢٨ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ١٩ نفس المصدر .



المقر والغنم ومن المحنطة والشعير والتمر والزبيب ، و نادى فيهم بذلك في شهر رمضان ، وعفى لهم عما سوى ذلك <sup>(١)</sup>

والتعرض لمسائل الزكاة يحتاج الى تسويد حرء مستقل وهذا المختصر لا يسعها وشرنا اليها في حرف الالف ايضاً

### (١٣١) زكاة الفطرة

اتفق المسلمون الاماخذ من العامة على وجوب زكاة الفطرة ، فلا اشكال في اصل الوجوب بل هو اقدم من وجوب زكاة المال ففي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام نزلت الزكاة وليس للناس اموال دالما كانت الفطرة <sup>(٢)</sup> .

دالما البعث في حملة مهمة من مردعها .

يشترط في الوجوب المذكور امور .

(اولها) العقل .

(ثانيها) البلوغ فان المستفاد من روايات الباب ان الحكم تكليفي محض وليس بوصفي . مع ان ثبوت مطلق الوضعية على غير الدالين غير بين ولا مبين كما سبق .

وقال سيدنا الحكيم (رض) : واشكاله طاهر فان الحديث (حدثت رفع القلم) طاهر في رفع الوجوب فلا يصلح لحكومته على مادل على اشتغال الذمة بها <sup>(٣)</sup> ويدفع بان الاشتغال العذكود انما ثبت من جهة الوجوب التكليفي فيرفع

١ - ص ٣٣ وص ٣٤ المصدر .

٢ - ص ٢٢٠ ج ٦ الوسائل .

٣ - ص ٥٢٢ ج ٦ مستك العروة الطيبة الاولى وتبعه السيد الروحاني في ص ٢١٢

ج ٦ فقه الصادق .

برفعه فتأمل

(ثالثها) عدم الاعفاء فلا تجب على من أهل شوال عليه وهو مقيم عليه  
اقول، الاعفاء والغفلة والنوم من باب واحد فلامعنى للتعريق بينها لكن نسب  
الاشتراط المذكور الى قطع الأصحاب وتنبه الى الخلاف فيه ومع ذلك فلا احتياط  
لازم

(رابعها) الحرية لكن اعتداه على نحو المطلق محل اشكال.

(خامسها) الفنى ، فلا تجب على من لا يملك قوت سنته فعلا او قوة ففي صحيح  
العللى عن الصادق عليه السلام سئل عن رجل تأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة ؟  
قال : لا <sup>(١)</sup> .

وهو صحيح الفضل عليه السلام قال قلت له : لمن تحمل الفطرة ؟ قال لمن لا يحمده  
ومن حلت له لم تحمل عليه ، ومن حلت عليه لم تحمل له <sup>(٢)</sup> و ما دل على خلافه  
يحمل على التدب جميعا لكن الفقير اذا كان غير بالغ او مجنون فلا يجوز للمولى الاعطاء  
عنه فان اطلاق رواية اسحاق وان كان يشمل الفرس خلافا لسيدي الحكيم الا انها  
ضعيفة سنداً بطريقها وان عر عنها بالموتقة في الكتب <sup>(٣)</sup> .

والاقوى عدم اعتبار وحدان مقدار الفطرة الواجبة راداعلى مؤنة السنة  
في وجوبها لاطلاق النص<sup>٤</sup> خلافا لجمع من الاعان

(٤) زكاة الفطرة من العبادات كما ارسلوه ارسال المسلمين فلا تصح من  
الكافر كسائر العبادات ، والظاهر ان المسألة اجماعية.

و ذهب بعض الاصحاب الى اشتراط الوحوب بالاسلام لكنه ضعيف كما

١- ص ٢٢٣ ج ٦ الوسائل.

٢- ص ٢٢٢ المصدر.

٣- ص ٢٢٥ نفس المصدر.

ذكرناه في محله <sup>(١)</sup> والكافر مكلف و ان لم تصح منه العادات وللمحاکم احكامه  
اداء الزكاة او اخذها منه قهرا نعم انا اسلم تسقط عنه الحديث الحب وان ضعف  
سنده ولخصوص صحيح معاوية الاتي -

واما المخالف اذا استنصر بعد الهلال فان لم يؤد هـ فلاموجب للسقوط و ان  
أداها الى المستحق فلاموجب للنقاء ان أداها الى غير المستحق كالعقير المخالف  
والظاهر عدم الاحتزاء ولزوم الاعادة عملا بالقاعدة الادلية

(٣) وقت تعلق الوحوب عروب ليلة العيد مع اجتماع الشرائط المذكورة  
تجب ودونها فيه لا تجب ، ولا عسرة شحقتها بعد ذلك ولو بقليل وهذا ما يستفاد  
من صحيحة معاوية بن عمار بطريق الشيخ قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مولود  
ولد ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال : لا ، قد حرج الشهر وسألته عن يهودى اسلم ليلة  
الفطر عليه فطرة ؟ قال : لا . <sup>(٢)</sup>

وهي تدل - دلالة ظاهرة - على ان العسرة بالشرائط اما هي في حره احب  
من شهر رمضان و الملازمة العرفية ثبت انه هو وقت تعلق الوحوب ايضا ، <sup>(٣)</sup>  
فما او رد عليه سيدنا الاستاذ الحكيم في متمسكه من مع الدلالة على ذلك و  
نعم بعض اهل العصر مما لا يحصل له ، نعم الرواية تحتص بعض الشروط ولا تشمل  
جميعها لكن المستفاد منها بقرينة فهم العرف عدم الخصوصية للمذكور ، و عن  
جماعة من القدماء والمتأخرين ان وقت الوحوب اول يوم العيد اى طلوع فجره ،  
واستدل له صحيح الميضي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفطرة متى هي ؟ فقال : قبل

١ - الجزء الثاني من صراط الحق .

٢ - ص ٢٢٥ ج ٦ الوسائل .

٣ - ويؤيده ما في رواية ثالثة لمعاوية ؛ وليس الفطرة الا على من ادرك الشهر . لكنها

لاجل البطاني ضعيفة .

الصلاة يوم الفطر ، قلت : فان بقي شيء بعد الصلاة ؟ قال لا بأس بالح (١)

لكن الرواية غير دالة عليه لاحتمال ورودها في وقت الاحراج بل هو المعمول

حمايينها وبين صحيفه معاريه المتقدمة

نعم يحوز تقديمها من اول رمضان لصحيفة الفضلاء عن الباقرين عليه السلام . على

الرجحان يعطى عن كل من يعول من حر وعبد وصغير وكبير يعطى يوم الفطر قبل

الصلاة فهو اصل وهو في سعة ان يعطيهما من اول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخر (٢)

والاحوط عدم دفعها ليلة العيد بل اما يقدمها في رمضان اربعيتها يوم العيد

لعدم دليل ظاهر على كفاية اعطائها في ليلة العيد فتأمل .

هذا كله من ناحية المدة واما من ناحية المنتهى فقد اختلفت فيه الروايات

والاقوال .

ويمكن ان يستعاد من صحيفة الفضلاء المتقدمة انه صلاة العيد بناء على ان

الاقضية بلحاظ تقديمها في شهر رمضان ، لا لملاحظ تأخيرها عن الصلاة حتى تدل على

استصحاب التوقيت المذكور . لكن مقتضى اطلاق صحيفة العيص جواز تأخيرها

الى آخر يوم العيد وان كان الاحسن اعطائها قبل الصلاة

وفي معشرة اسحاق قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفطرة ؟ فقال : اذا عزلتها

فلا يصرك حتى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة (٣)

ومفهومه المنع في صورة عدم المزول عن الاعطاء بعد الصلاة نعم هو قابل

للمحمل على الاستصحاب بقرينة صحيح العيص ، فالأظهر جواز تأخيرها الى آخر يوم

العيد وان كان الاحسن لمن يصلي صلاة العيد اعطائها قبلها . نعم اذا عزلها جاز

١ - ص ٢٣٦ المصدر .

٢ - ص ٢٣٥ المصدر .

٣ - ص ٢٣٨ ج ٦ الوسائل .

تأخيرها إلى ما بعد العيد أيضا .

ففي صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام في رجل أخرج فطرته ففقر لها حتى يحولها  
أهلا فقال إذا أخرجهما من صمد ، فقدره والأفقر صام لها حتى يؤديها إلى إرماءها <sup>(١)</sup>  
لكن في جواز عزلها مع التمسك من المستحق اشكال لعدم دليل قوي عليه إلا أن يكون  
أحماصيا أو مستفادا من إطلاق معتبرة إسحاق السابقة .

ثم إذا أخرها نسيانا أو عسيانا من وقتها من دون عزل فذهب جماعة إلى سقوطها  
لإصالة الرأية . وجماعة إلى بقاءها للاستصحاب المقدم على الرأية <sup>(٢)</sup> ويمكن  
دعمه بمبدل صحيحة زرارة المتقدمة أيضا إلا أن يشكل في شمولها لغير صورة المنزل  
لكنه ضعيف وعلى كل حال الواجب أن لم يكن أقوى لاشك أنه أحوط لزوم .

(٤) يجب العزل إذا لم يوجد المستحق في الوقت ولا يجب تقديمه على رمضان  
إذا علم بعدم التمسك من الاعطاء إلى المستحق يوم العيد لعدم دليل عليه بل لا يمكن  
أن علم بعدم التمسك من العزل أيضا فلا بد من القضاء حينئذ فافهم

ثم لا يظهر صحة عزل أقل من مقدارها بل وإريد من مقدارها لصديق العزل عرفا  
والاشكال على الثاني بأن الظاهر من العزل العزل عن غيره فلا يصدق مع الاشتراك  
ضعيف نعم لاشك في عدم صدقه بالعزل في جميع أمواله أو في كثيرها ومنه يظهر  
صحته في مال مشترك بينه وبين غيره وكان ماله مقدراها ، بل هذا أوضح من سابقه .

(٥) لا يبعد دلالة صحيحة زرارة المتقدمة على عدم ضمان المكلف للفطرة  
المعزولة إذا تلفت بمير تفريط ، وربما قيل أن هذا في صورة عدم وجود المستحق  
وأما مع وجوده والتأخير في حد نفسه نوع من التفريط والتعدي فلا ينفع العزل  
في نفي الضمان .

١ - ص ٢٤٨ ج ٦ الوسائل .

٢ - استصحاب الوقت في خارج الوقت محل اشكال .

اقول : والعمدة في الصمان عدم ثبوت حواز الغزل في قرض وجود المستحق  
وجوب الدفع على القاعدة كما لا يخفى ،

(٦) مقتضى مكانة علي بن هلال عدم حواز ثقل الفطرة التي بلده اخرى  
وان لم يوجد موافق اى مؤمن ويدل عليه خبر العنبري ولكن سنده ضعيف خلافا  
لجمع واما المكانة المذكورة فهي مصرية وليس حال ابن هلال كحال سماعة حتى  
يعتمد على مصراته فلا بد من الاحتياط وعدم النقل ان وجد المكلف مؤمنا والا  
يوكله الفقير المؤمن المعبد في الفضي والارسال مثلا

و هل النقل على تقدير ثبوت تحريره يطل الفطرة او هو محرم انفس  
وجهان اطهرهما الثاني وقد ذكرناه في الجزء الثاني (الطبعة الثانية) فلاحظ .

(٧) يجب اخراج الفطرة عن نفسه وعن كل من يعوله كائنا من كان لمدة  
من الروايات . ففي صحيح عمر عن الصادق عليه السلام .. الفطرة واجبة على كل من يعول  
من ذكر او انثى صغير او كبير حر او مملوك <sup>(١)</sup> .

وفي صحيحة ابن العجاج . . اما تكون فطرته على عياله <sup>(٢)</sup>  
وفي صحيح علي عن اخيه الكاظم عليه السلام . . هي على كل كبير وصغير ممن  
يعول <sup>(٣)</sup> .

وفصية اطلاقها عدم الفرق في الحكم بين وجوب الانفاق وجواره بل حتى  
اذا انفق من حرام ، ولا يكفي مجرد وجوب الانفاق مالم ينفق و لم يصدق عنوان  
العيال فلا تجب عن الزوجة الناشئة اذا لم ينفق عليها خلافا للحلي حيث ادعى  
الاجماع على وجوبها ورده المحقق في محكي معتره بقوله : ما عرفنا احدا من  
فقهاء الاسلام فضلا عن الامامية اوجب الفطرة عن الزوجة من حيث هي الخ و

١- ٣ من ٢٢٧ نفس المصدر .

٢- ٢ من ٢٣٠ نفس المصدر .

بها نفيد حرما ما في صحيح صفوان<sup>(١)</sup> ومعترة إسحاق<sup>(٢)</sup> وصحيح ابن ميمون<sup>(٣)</sup> وصحيح الحلبي<sup>(٤)</sup> وغيرها من أخذ بعض المناوين الآخر كالكبير والصغير والحر والعدو كل إنسان والاب والام والولد والامراة والخادم والاهل وغير ذلك وإن كانت النسبة بين عنوان العيال وكل واحد من المناوين الآخر عموما من وجه إلا أن المراد هو الأول و شهد له ما في صحيح ابن الصمام من العصر (إنما تكون فطرته على عياله) - هذا محب الكسرى فليكن مسلما معروفا عنه لكن بحسب الصغرى قد يشكل الأمر في موارد :

(المورد الأول) الصيف فقد اختلف فيه أقاويل الفقهاء (رعى الله عنهم) و لهر رد فيه ما يحتاج به الأصحيح عمر بن يزيد قال - سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من أحواله فيحصر يوم العطرة يؤدي عنه العطرة ؟ فقال - نعم العطرة واجب على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير أو كبير حر أو مملوك . أقول - المرأة في - حوب دفع العطرة عن الصيف هو صدق عنوان من يعول عليه أو صدق العيال عليه للمحصر المتقدم ولهذا الغرض والظاهر عدم صدقه سقاء الضيف ليلة والخبر أيضا من عرف عنه ومع الشك يرجع الصيف إلى الاستصحاب أو اصاله الاشتغال والصيف إلى الرأفة

(المورد الثاني) إذا كان الشخص عيال اثنين بأن عاله معا ، ولا يبعد التفصيل بين صورة اشتراك التفقة بين الاثنين مثلا وصورة تناوب المعال بأن يعال على كل واحد في زمان ففي الصورة الأولى تجب فطرته عليهما معا بالتساوي أو بنسبة الانفاق وفي الثانية على أحدهما و الأول لا يخلو عن وجه من جهة الأطلاقات وإذا كان أحده

١ - ص ٢٢٧ ح ٦ الروايات .

٢ - ص ٢٢٨ نفس المصدر

٣ - ٤ ص ٢٢٩ المصدر .

المعيلين معسرافو حوب دفع حصته على الآخر الموسر لا يخلو عن اشكال لعدم دليل واضح عليه . وفي الصورة الثانية تجب فطرته على من يمواه وقت الهلال للإطلاق فان كان المعيل حينئذ معسر اسقط عنه وعن المعيل الآخر حزمًا .

(المورد الثالث) لا اشكال في وجوب فطرة الرضيع على من يعطى اجرة الارضاع سواء كان اماله او غيره وسواء كانت المرضعة اماله او غيرها ، واما اذا ارصعته امه او غير هامحانا فقبل ان الرضيع عيال من يعول فالمرصة للتسوية لكنه مشكل فانه عيال المرصة فتجب فطرته عليها الا ان يدفع ذلك بالسيرة .  
 اهم اذا كان الاخرة من مال الرضيع فلا تجب فطرته على احد لان المنعق غير بالغ والبالغ غير معيل .

(المورد الرابع) لو ملك احد مالا لشخص منه او صاحباً وهو انفق على نفسه لا يجب على المملك زكاته لعدم صيرورته ، عيالا له بمجرد ذلك ، واما اذا كان من عياله عرفاً وحبه مثلاً لينفقه على نفسه سواء كان المعال معه او في محل بعيد فقيل يجب زكاته عليه وقيل لا يجب لكن الارجح هو الاول فانه انفاق نسحو التملك لا نسحو التملك .

ثم الظاهر عدم وجوب الزكاة على الالباء عن اسائهم المحصلين في الجامعات الدائرة في هذه الاعصار حيث تتفق الحكومات عليهم ويهيئون لهم الطعام والسكن واما يتفق آباءهم عليهم الكسوة وبعض الحاجيات الاخر فتأمل<sup>(١)</sup> .

وهل تجب على المحكوميات فطرة من يعولهم ام لا ؟ فيه تردد منشأ دعوى اسراف الرديات عن مثل هذه العيولة ، وهي غير بعيدة ، وكذا اذا انفق الحاكم الشرعي سهم الامام وغيره من وجوه المر على مستحقه ، وحملهم عيالا له ، فان الظاهر عدم وجوب فطرتهم عليه لانصراف الأدلة عن مثله حتى اذا استقر من



ما ينفق عليهم ثم ادى قرصه من الوجوه المذكورة .

(المورد الخامس) لو استأجر شخصاً واشترط في ضمن العقد ان يكون نفقته عليه فذهب جميع الى وجوب فطرة الاخير على المؤجر ، وذهب جميع الى عدمه فانه من قبيل الأجرة ، ولعل الاول اطهر اصدق كونه عيالا او منصبا الى العيال كما في صحيح ابن سنان فمطلق الأجرة لا تمنع عن صدق موضوع الوجوب نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه من الادراق المعمولة مثلاً لينفق على نفسه لم تجب عليه . و المناط الصدق المرفى في عدم عياله وعدمه كما يدل عليه اطلاق صحيح ابن العجاج قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله الا انه يتكلف له نفقته و كسوته أتكون عليه فطرته ؟ فقال : لا انما تكون فطرته على عياله صدقة دونه <sup>(١)</sup> الخ

(المورد السادس) ما اذا اراد على المكلف لازل قهراً ومن غير رضاه وصار سقاً عليه مدة وكذا لو عال شخصاً مالا كراه و الاحبار فقد اختلفوا فيه للاطلاق سراف

(٨) المستفاد من روايات الباب ان كل من دحت فطرته على غيره سقطت عن نفسه وان كان غنياً وان لم يخرجها المعيل عسياناً او نسياناً

لكن ذهب بعضهم الى وجوبها على نفس المعال ان لم يخرجها المعيل و استدلل له سيدنا الاستاذ الحكيم (قدمه) بان الجمع بين دليل وجوب الفطرة على المعيل و دليل وجوب الفطرة على المعال الجامع للشرائط بصيغة ما يستفاد من ان لكل انسان فطرة واحدة ان يكون الوجوب عليهما من قبيل الوجوب الكفائي الذي تحقق في محله ان الواجب فيه واحد و الواجب عليه متعدد اذ لا مانع من اشتغال ذم متعدد بواجب واحد لان الوجود الذي اعتباري و لا مانع من ان

يكون للواحد وجودات متعددة أعشارية وارتكاب هذا الحمل أولى من ارتكاب التقييد في دليل الوحوب على العيال . انتهى كلامه <sup>(١)</sup>.

اقول . الحمل المذكور بخلاف الظاهر ، بل لا بد من ارتكاب التقييد في دليل الوحوب على العيال بملاحظة دلالة الروايات

بم ذهب الى الوحوب في سورة فقر الممبل جماعة تبعها للحلي والمحقق وهو الاظهر لعدم المتخصص لمعوم الادلة المفتسر في تخصيصها على خصوص سورة اجتماع شرائط الوحوب في الممبل لأنها مورد تخصيص خلافا للشبيخ وغيره .

(٩) في الصحيح عن الصادق عليه السلام . الفطرة على كل قوم مما يقدون عيالهم من لبن او زبيب او غيره <sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام يعطى اصحاب الامل والغنم والفر من الاقط صاعا <sup>(٣)</sup>

وفي صحيح آخر له عنه عليه السلام . . حرت السنة بصاع من تمر او صاع من زبيب او صاع من شعير فلما كان زمن عثمان و كثرت الحنطة قومه الناس فقال . نصف صاع من بر بصاع من شعير <sup>(٤)</sup> .

وفي صحيح الحلي عنه عليه السلام . . نصف صاع من حنطة او شعير او صاع من تمر او زبيب لفقراء المسلمين <sup>(٥)</sup> .

١ - ص ٥٣٠ ح ٦ مستمسك العروة الطحة الاولى .

٢ - ص ٢٣٨ ح ٦ الوسائل .

٣ - ص ٢٣١ ح ٦ .

٤ - ص ٢٣٢ المصدر .

٥ - ص ٢٣٣ نفس المصدر .

وفي صحيح ابن مبان والعللي عنه عليه السلام . . صاع من تمر او نصف صاع من  
برو الصاع اربعة امداد <sup>(١)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه: الصدقة لمن لا يبعد الحنطة والشعير يجرى  
عنه القمح والعدس (والسلت) والذرة نصف صاع من ذلك كله او صاع من تمر او  
زبيب <sup>(٢)</sup>

وفي صحيح الفضلاء عن الماقرين عليه السلام . . فان اعطى تمر اصصاع اكل رأس  
وان لم يعط تمر ا فصاع لكل رأس من حنطة او شعير ، والحنطة والشعير سواء ،  
ما احرى عنه الحنطة فالشعير يجرى عنه <sup>(٣)</sup> .

هذا ما وحدته من الروايات والمستفاد منها امور :

(الاول) ان الفاسط في جنس ما يدفع بموازن ذكاة العطرة هو ما كان غذاء  
للدافع وعياله في العملة وان لم يقتصر عليه ، والا فيشكل الاكتفاء به ، ولو كان  
تمرا وحنطة اذا لم يكن بموازن القيمة فان النسبة بين الرواية الاولى وغيرها وان  
كان عموما من وجه الا ان الاقرب عرفا تقييدها في الروايات بما يغذى بها ، فكل  
ما يغذى به حاز دفعه وان لم يذكر اسمه في الروايات كالتمر والماش والعدس  
والعدس والمشمش وغيرها .

نعم يمكن ان يكتفى بالشعير من يغذى عياله بالحنطة وبالعكس تخصيصا  
في الفاسط لاجل ذيل صحيحة الفضلاء .

(الثاني) مقدار الركاة من التمر والزبيب صاع لكل رأس ومن غيرهما نصف  
صاع اكل رأس جمعا بين الروايات ، لكن ادعى الاحماع بقسميه على وجوب

اخراج صاع من جميع الاحناس فهو الاظهر على الاحتياط اللازم .

(الثالث) ان الصاع اربعة امداد كما في صحيح الحلبي وابن سنان والحمد لله الكفين من الطعام كما في حمله من الكتب اللغوية وقدر الصاع ايضاً بستمأة واربعة عشرة مثقالاً صير فيها<sup>(١)</sup> وفي رواية لا يخلو سندها عن الكلام انه تسعة ارطال بالمعروف لكنه مشهور بل ادعى عليه الاحماع .

(الرابع) يكفي الصاع المطلق من جنسين مما يعضد به خلافاً لجمع للاطلاق واما كفاية نصف الصاع من الجنس الاعلى بعنوان القيمة عن صاع كامل من جنس ادنى كنصف صاع من حنطة اعلى بعنوان القيمة عن الحنطة الادنى فيها تردد (١٠) لا يجب اخراج العين المفدى بها، بل يجوز دفع قيمتها ايضاً لجملة من الروايات ففي موثقة اسحاق عن الصادق عليه السلام لانا من بالقيمة في الفطرة<sup>(٢)</sup> .

ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الدراهم وغيرها

(١١) مستحبها المؤمن الفقير كما يدل عليه الروايات<sup>(٣)</sup> والمشهور المدعى عليه الاحماع ان مصرفها مصرف الزكاة وهو غير بعيد بعد التأمل في الأدلة فلا يجوز فطرة غير الهاشمي للهاشمي وقد ادعى عليه الاحماع ايضاً. والمنطوق هو المعيل لانه المكلف باخراج الفطرة دون العيال خلافاً لمعظم فادان العيال هاشمياً دون المعيل لم يجز دفعها الى الهاشمي ويجوز في عكسه. نعم في معتبرة اسحاق عن الكاظم عليه السلام قال:

١ - ولا يحسن مناعة هذا التقدير لما في الكتب اللغوية فان ملا الكتيبي لا يساوي مائة وثلاثة وحسين مثقالاً صيرها . لكن ذكر سيدنا الامام الخوئي - دام ظله - في كتاب كتبه الى : ان عمدة الدليل على صحة مثل هذه الاوزان المتعارفة هي انها وصلت اليها كذلك بدايك في زمر الاثمة الاطهار (ع) ولم يختلف فيها اثنان . وما ورد في اللغة من تفسير المدح لاهل الكفن لا يمكن الاعتماد عليه حيث انه يختلف باختلاف الاشياء حصة وثقلاً انتهى كلامه فالعمدة هو الاجماع والسيرة . واما ذيل كلام الامام العلامة فلا يخلو عن ضعف كما لا يخفى

سألته عن صدقة الفطرة اعطيها غير اهل ولايتي من فقراء جبراني قال **الحسين** : نعم الجبراني احق بها لمكان الشهرة <sup>(١)</sup>

وطاهرها جواز دفعها الى المخالفين بقية وكفاية ذلك بل في صحيح عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن **الحسين** عن زكاة الفطرة أصبح ان يعطى الجبراني والفقيرة ممن لا يعرف ولا ينصب ؟ فقال : لا بأس بذلك اذا كان محتاجاً <sup>(٢)</sup> وظاهرها جواز دفعها الى غير الناسى حتى اذا وحد المؤمن ولا خصوصية للجبر والمريض فانهما من كلام الراوى فتأمل .

ثم انه يجوز ان يدفع اقل من صاع للتفجير على الاظهر للاطلاق نعم لا بد من قصد القرية .

### (٥) زيارة الحسين **الحسين**

دلت على وجوبها عدة من الروايات <sup>(٣)</sup> لكن الوجوب المعنى على كل مستطيع كوجوب الحج مقطوع العدم بل خلاف الضرورة ، فالرواية **الحسين** على الاستحباب المؤكدا والوجوب الكفائي بحيث لا يبقى مزاره **الحسين** متردداً في تمام السنة كما اشار الى في حرف الجيم .

### (١٣٢) زيارة الرسول الاعظم **صلى الله عليه وسلم**

يجب زيارة قبر النبي الاكرم **صلى الله عليه وسلم** في المدينة المنورة بالوجوب الكفائي على ما سبق في حرف الجيم في مادة الجبر تحت الرقم (٤١) .

١ - ص ٢٥٠ المصدر .

٢ - ص ٢٥١ المصدر .

٣ - لاحظ ص ٣١٨ وما بعدها وص ٣٤٥ وما بعدها من الجزء العاشر من الرسائل .

ثم الزيارة هل هي مجرد حضور الزائر عند المزور او يعتبر فيه التسليم  
بحوال السلام عليك ؟ الظاهر هو الثاني وهي كفاية صلى الله عليه وآله وحده . وهل يكفي  
القيام في ناحية بعيدة من قبره الشريف من المسجد ؟ لا بعد فيه اذا كان ما بينهما  
مشغولا بقيام الزائرين ، والمناط الصدق العرفي .

## حرف السين

### (١٣٣) السؤال عن الانبياء عليهم السلام

قال الله تعالى: واسئل من ارسلنا من قبلك من رسلنا أحملنا من دون الرحمن الهة يعددون (الزخرف ٤٥) لاشك ان الخطاب مخصوص بالنبي الاكرم عليه السلام والمسؤل عنه امام الرسل الموحدين في زمانه عليه السلام واما ارواح الرسل عليهم السلام في ليلة المعراج كما يدل عليه روايات <sup>(١)</sup>.

والاظهر على الاول عدم اعادة الامر الوحي ، وانما سبق مذاق تأكيد التوحيد وثبوته في جميع الشرائع وعلى الثاني اعادة الوحي فيكون السؤال مع العلم بالحال - امرا تعديدا قد وجب لغرض غير الاستعلام.

### (٥) السؤال عن اهل الذكر

قال الله تعالى : وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات والرب <sup>(٢)</sup> و انزلنا اليك الذكر : (النحل ٤٤)  
وقال تعالى : وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان

١- ص ١٤٧ ح ٤ تفسير البرهان .

٢ - الجار والمحرور متلذذ بمقدار اى ارسلناهم بالحجج الواضحة والكتب المنزلة

عليهم كما قيل .

كنتم لاتعلمون (الانبياء ٧٥)

اقول : المستفاد من السياق ان المراد باهل الذكركم اهل الكتاب لا غير ،  
و عليه فلادلالة للامر على الوجوب التصدي ، بل هو لاحل اراءة الطريق المفضى  
الى تصديق النبي ﷺ فيما يقوله او في نبوته او في الجبيع ، وليس للايتين ظهور  
او اطلاق يدل على ان المراد باهل الذكركم مطلق العلماء حتى يستفاد منهما وجوب  
سؤال المعامل عن العالم و تقليده اياه كما زعمه بعض المحققين من الاصوليين  
من اساتذتنا فافهم نعم هو حكم كلي عقلائي وحيث ان الشارع لم يردع عنه بل الايتان  
نسيان احد مواده فهو محصى عنده هذا .

وقد فسرنا روايات كثيرة اهل الذكركم بالائمة عليهم السلام ولكنها من التأويل دون  
التطبيق والتفسير<sup>(١)</sup>.

وقد اوجب الائمة عليهم السلام في هذه الروايات السؤال على الناس ولم يوجبوا  
الحواب على انفسهم ، لكن لابد من توجيه هذا المعنى فانه لاشك في وجوب  
بيان الاحكام الشرعية عليهم للناس ، وهل يصحوا الا لاحل ذلك ، نعم اذا استلزم  
ضررا ومفسدة لم يجب ترجيحنا للاهم على المهم .

تنبيه قد ورد الامر بالسؤال في عدة من الابات الكريمة لكنها لاتدل على  
حكم الزامى جديد ، فلذا لم نذكرها<sup>(٢)</sup>.

### (١٣٧) سؤال الحل عن مالك المزني بها

في رواية ابي شبل قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل مسلم فيجر بجارية فماتت به  
قال: ياتيه ويخبره ويسأله ان يجعله في حل ولا يعود ، قلت فان لم يجعله من ذلك

١ - لاحظ الروايات في ص ٣٦٩ وما بعدها من المجلد الثاني من الميراث.

٢ - لاحظ الممتعة ١٠ وهونس ٩٤ والرقان ٥٩ وغيرها.



في حل ٢ قال : يلقي الله عز وجل زايًا خائنا الفخ (١).

اقول . مضمون الخبر مطابق للقاعدة كما يظهر من مباحث التوبة فلا ينظر الى سنده ، وكذا يجب الاستحلال من زوج المزني بها وان كانت حرة لان الزاني قد تصرف في حقه وتهدى الى عرضه ، لكن الاستحلال وسؤال العمل انما يجب اذا لم يترتب عليه مفسدة اخرى كما هو الغالب ، بل قد يحرم كما اذا علم الجرار الامر الى القتل والفساد العظيم . وقد سلف ماله ربط بالمقام في مادة التوبة .

### (٥) تسبيح الله تعالى

امر الله تعالى نبيه الكريم في اكثر من خمسة عشر موضعا من كتابه بتسبيحه فان قلنا بدلالة الامر على الوجوب عملا بالظاهر فهو من خواصه عليه السلام والافيهل على الندب، ويمكن ان يكون الامر في بعضها لاوجوب الضمني اى وجوب التسبيح في الركوع والسجود في الصلاة . وامر المؤمنين ايضا في سورة الاحزاب (الاية ٤٢) بتسبيحه وهو للندب فلا حظ .

### (٥) المسابقة الى المغفرة والخيرات

قال الله تعالى سابقوا الى مغفرة من ربكم وحنة عرضها كمرض السماء والارض اعدت للذين امنوا بالله ورسوله (الحديد ٢١) يحتمل توجه الخطاب الى الكفار واردة الايمان من المسابقة الى المغفرة ويحتمل توجهه الى الجميع واردة الايمان والعمل الصالح ، وعلى كل لا يستفاد من الامر حكم جديد .

ومثله قول تعالى : ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات (البقرة ٤٨) وقوله تعالى ولو شاء الله لجمعكم امة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات (المائدة ٤٨) .

## (\*) ستر العورة

لاحظ مادة الحفظ في حرف الحاء

## (\*) السجدة

ورد الامر به في بعض الآيات فهو اما للندب واما للموجب الصمتى او هو الارشاد .

## (١٣٥) سجدة التلاوة

قال الصادق عليه السلام في صحيح عبدالله بن سنان: اذا قرأت شيئاً من العرائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ، و لكن تكبر حين ترفع رأسك ، والعرائم اربعة : حم السجدة ، وتزيل والنجم وقرأ باسم ربك<sup>(١)</sup>

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يعلم السجدة من المزامير فتعاد عليه مرارا في المقعد الواحد ، قال : عليه ان يسجد كلما سمعها وعلى الذي يعلمه ايضا ان يسجد<sup>(٢)</sup> .

وفي صحيح ابن سنان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل سمع السجدة فقرأه قال : لا يسجد الا ان يكون منعنا لقرائته مستمالها او يصلي بصلاته ، فاما ان يكون يصلي في ناحية وأنت تصلي في ناحية اخرى فلا تسجد لما سمعت<sup>(٣)</sup> اذا عرفت هذا فهذه فروع .

(١) اتفق العلماء ان موضع السجدة في الاربع المذكورة اخر آياتها وهي

١ - ص ٨٨٠ ج ٤ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٤ المصدر .

٣ - ص ٨٨٢ نفس المصدر .

## معلومة مشهورة

(٢) لاختلاف في وجوبها على الفاري والمستمع وعن الأكثر وجوبها على السامع أيضا خلافا لجماعة ، ومنشأ الاختلاف اختلاف الاخبار ففي صحيح علي عن الكاظم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون في صلاة جماعة يقرأ آسان السجدة كيف يصنع ؟ قال يؤمى برأسه <sup>(١)</sup> فإنه مطلق يشمل السماع أو ينصرف اليه فتعبد به واستدل له أيضا مختار أبي عمير <sup>(٢)</sup> لكنه ضعيف سنداً .

لكن صحيحه عبدالله بن سنان المقتدمة سريعة في عدم الوجوب وقد اورد عليها مأمور كلها قائمة للدفع منها انها تفصل بين المأموم السامع وغيره و لم يقل به احد لكنه عبر مصر في حجبها في سائر مصابيحها <sup>(٣)</sup> فالأظهر عدم وجوبها عليه كما لا تعجب على من كتمها أو صورها أو احطرها بالمال لعدم الدليل عليه

(٣) وجوب السجدة فوري مالا حماع و يستعاد من موثقة سماعة ايضاً <sup>(١)</sup> لكنه لو قرأ كها نسياناً أتى بها اذا تذكر لصحيح محمد بن مسلم عن احمد عليه السلام قال : سألته عن الرجل يقرأ السجدة فنيها حتى يركع و يسجد ، قال ، يسجد اذا ذكر اذا كان من الغزائم <sup>(٢)</sup>

(٤) اذا استمعها أو قرأها مرارا وجب تكرارها كما في صحيح محمد بن مسلم السابق ، ولاصاله عدم التداخل . وأما اذا سمعها مكررا في زمان واحد من شخص واحد كما يتفق ذلك في المسجلات و الراديوات او من جماعة او

١ - ص ٨٨٢ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٠ المصدر .

٣ - وليدنا الامام الحكيم (ره) عليها اثراد اخر غير صحيح ايضاً ص ٣٣٧ ج ٢

مستكمه .

٤ - ص ٨٨٠ ج ٢ الوسائل .

٥ - ص ٧٧٩ المصدر .

استمعها من شخص آخر حين ما يقرئها فهل يجب التكرار باسالة عدم التداخل ام  
يكفى سجدة واحدة للجميع للاطلاق ؟ فيه قولان . والاطهر هو الاول في الاحير  
والثاني في الاولين .

(٥) لا ينفي الاشكال في اعتبار قصد القرآنية في وجوب السجدة اذ بدونه  
لا يصدق على مقروئه انه قراءة قرآن ولا يبعد كفاية قصد الصبي العير المميز ايضاً ،  
بعم في المجنون والنائم تردد ولعل الاشبه بعدم ويشكل الامر في القراءة المسموعة  
من المسجلات الحديثة فانها وان كانت مغائرة لقراءة القاري القاصد للقرآنية  
بالدقة العقلية لكنها عينها بالنظر العرفي والاحتياط في اختيار الثاني ، نعم لاشك  
في الحاق المسموعة من الاداعة والتلفزيون مباشرة بالمسموع من القاري نفسه ،  
واما اذا ادبعت صوت المسجلة منها ففيه الاشكال والاحتياط المتقدمان .

(٦) لا يتعدى الحكم نرحمة آيات السجدة لاختصاص الدليل بنفسها .

(٧) السجدة عادة يعتبر فيها قصد التقرب فيعترا اماحة المكان اذ وضع الجبهة  
معتبر في مفهومها ولا يكون المبتدؤ مقيباً ، وفي اعتبار سائر ما يعتبر في  
السجود الاصطلاحي نظر ، بل الاظهر عدم اعتبار الاستقبال ووضع سائر الماحد  
لصحيح العلبي عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن الرجل يقرء السجدة وهو على ظهر  
داشته قال : يسعد حيث توجهت به فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلي على ناقته وهو  
مستقل المدينة بقول الله عز وجل : فابنما تولوا فثم وجه الله <sup>(١)</sup>

ولا يعتبر فيهما الطهارة من الحدث والخبث كما استفيد مماورد في حق  
الحائض وغيرها <sup>(٢)</sup> فان الحائض فاقدة عن كلتا الطهارتين غالباً و ما دل على منعها  
منهما يحمل على غير المزايم جمعاً وكذا لا يعتبر فيه طهارة موضع الجبهة ولا

١ - ص ٨٨٧ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٤ ج ٢ وغيرها .

ستر العور و فضلا عن صفات السائر للاصل .

(٨) في صحيح العداء عن الصادق عليه السلام اذا قرأ أحدكم السجدة من العزائم فليقل في سجوده . سجدت لك تعبدا ورقا لا مستكبرا عن عبادتك ولا مستنكفا ولا مستعظما ، بل انا عند ذليل خائف مستجير <sup>(١)</sup>

لكن عن الفاضل التراقي (ره) دعوى الاجماع على عدم وجوب الذكر فيها ولا كثير بعد في حمل ما في الرواية على الرجحان .

(٩) في صحيح على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون في صلاة جماعة فيقرأ انسان السجدة كيف يصنع؟ قال يؤمى برأسه قال: وسألته عن الرجل يكون في صلاته فيقرأ آخر السجدة فقال : يسجد اذا سمع شيئا من العزائم الاربع ثم يقوم فيتم صلاته الا ان يكون فريضة فيؤمى برأسه ابما <sup>(٢)</sup>

### (١٣٦) سجدة السهو

لا اشكال في وجوب سجدتي السهو في الجملة واما الاشكال والخلاف في انه نفس استقلاله او بمعنى صمى او غيرى ، و بعبارة اخرى هل هما من الواحات التعبدية بحيث لا تبطل الصلاة تركها او من الاجزاء الصلانية او شروطها و ان كان محلها بعد التسليم كالاجزاء التي تفضى بها الصلاة و على الثاني لا تربط سننها بهذا الكتاب كما لا يخفى .

ذهب المشهور الى الاول وذهب جمع الى الثاني <sup>(٣)</sup> ولكننى لم اجد ما يصرح بظهور الادام الواردة في بيان كيفية المركبات في الجزئية والشرطية وفي الارتباط

١ - ص ٨٨٤ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٢ ج ٢ .

٣ - لاحظ الجواهر ومصباح الفقيه وغيرهما .

الى النفسية.

وعلى كل البت بعض تفصيل المسألة فنقول .

الكلام يقع تارة في موجباتها واخرى في كيفيتها .

اما الاول فالذى يوجبها امور .

(١) التكلم سهوا كما نسب الى المشهور وادعى عليه الاجماع ، ويدل عليه صحيح ابن العجاج قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة يقول اقيموا صفوفكم ، فقال : يتم صلاته ، ثم يسجد سجدين . قلت له يسجد سجدي السهو قبل التسليم هما ام بعد ؟ قال : بعد <sup>(١)</sup> .

وصحيح الاعرج عن الصادق عليه السلام . ، وسجد سجدين لمكان الكلام <sup>(٢)</sup> .  
وصحيح ابن ابي يعفور عنه عليه السلام فيه وان تكلم فليسجد سجدي السهو <sup>(٣)</sup> .  
لكن صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم فقال . يتم ما بقي من صلاته تكلم اولم يتكلم ولا شيء عليه <sup>(٤)</sup> . بعد حمل معنى الشيء على حمل نفى الاعادة فانه مفهوم من قوله (يتم) فيحمل ما سبق على التندب كما اختاره بعض الكثر الالتزام به مشكل جدا ، اذ ظهور الامر في الوجوب اقوى من المحملة المذكورة في التأسيس دون التاكيد ، فالاحوط هو الوجوب .

لكن الاظهر عدمه في صورة الجهل وسبق اللسان فان الموضوع هو السهو المنعى فيهما على اشكال في الثاني بل لا يبعد دخوله في السهو .

(٢) السلام في غير محله سهوا ، والعمدة في المقام روايتان اوليهما موثقة

١ - من ٣١٢ وص ٣١٤ ج ٥ الوسائل .

٢ - من ٣١١ المصدر

٣ - من ٣٢٣ ح ٥ .

٤ - من ٣٠٨ وتريب من حديث محمد بن مسلم من ٣٠٩ المصدر .

عمار عن الصادق عليه السلام في رجل صلى ثلاث ركعات وهو يظن انها اربع ، فلما سلم ذكر انها ثلاث قال ينسئ على صلاته مني ما ذكر ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وقد حازت صلاته<sup>(١)</sup>.

لكن ليس فيها ما يعين انهما لاجل السلام بل لملهما لاجل التقصية ، فتأمل .  
ثانيتهما صحيح سعيد عنه : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتين ... فني على صلاته فأنم الصلاة اربعاً . . وسجد سجدة لكان الكلام<sup>(٢)</sup>.

للا رواية ظهور قوي في عدم وجوب السجدة لاجل السلام السهو والا لسجدتهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو سجدتهما لذكرها الامام عليه السلام فالظاهر خلاف المشهور المدعى عليه الاجماع عدم الوجوب حتى اذا فرض ورود الموثقة المتقدمة في السلام فتحملها على التدب جميعاً ، فتأمل .

(٣) لبيان السجدة الواحدة ، ففي صحيح أبي بصير - بطريق الصدوق - قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نسي أن يسجد سجدة واحدة . . . فإن كان قد ركع فليمض على صلاته ، فإذا انصرف فصاها وليس عليه سهو<sup>(٣)</sup>.

أقول : فيحمل ما دل على الوجوب على التدب جميعاً خلافاً للمشهور المدعى عليه الاجماع ويحتمل حمل نفي السهو على الشق الاول المذكور في الرواية .

(٤) لبيان التشهد ، ويدل على وجوبه جملة من الروايات المعتمدة منها موثقة أبي بصير قال سأله عن الرجل ينسى أن يشهد ، قال : يسجد سجدة يشهد فيها<sup>(٤)</sup>.

١ - ص ٣١٠ ج ٥

٢ - ص ٣١٩ نفس المصدر .

٣ - ص ٩٦٩ ج ٤ الوسائل .

٤ - ص ٩٩٦ ج ٢ الوسائل .

وفي صحيح عبدالله قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي الركعتين في المكتوبة فلا يجلس فيهما حتى ير كع فقال يتم صلاته ثم يسلم و يسجد سجدة السهو قبل ان يتكلم <sup>(١)</sup>. لكن يستدل ان السب هو ترك جلسة الاستراحة دون التشهد لقوله فيهما مكان بعدهما .

(٥) الشك بين الاربع والخمسة يدل عليه جملة من الروايات المعتمدة <sup>(٢)</sup>

(٦-٧) القيام في موضع القعود او العكس ، كما يدل عليه صحيح معاوية

المضرقال . سألته عن الرجل يسهو فيقوم في حال قعود او يقعد في حال قيام قال:

يسجد سجدة بعد التسليم وهما المرفعتان ترغمان الشيطان (ص ٣٤٦ ج ٥)

وليس هذا الاستاذ الحكم (قده) فيه اشكال <sup>(٣)</sup> يأتي ضعفه في الموجب الاخر

تحت الرقم (١٤)

(٨-٩) مطلق الزيادة والنقصان غير المتداركة ، لكنه لا دليل على ايجابها

للسجدةين خلافا لجمع .

(١٠) الظن بالاربع بعد الشك بينه وبين الثلاث لصحيح العلي عن الصادق

عليه السلام: ان كنت لا تدري ثلاثا صليت ام اربعاً ولم يذهب وهمك الى شيئ فسلم ثم

صل ركعتين و امت جالس تقرأ فيهما بام الكتاب ، وان ذهب وهمك الى الثلاث

فقم فصل الركعة الرابعة، ولا تسجد سجدة السهو، فان ذهب وهمك الى الاربع فتشهد

وسلم ثم اسجد سجدة السهو <sup>(٤)</sup> والاطهر انه لا يستفاد منها اعتبار سبق الشك على

الظن بالاربع وعلى كل حال الاحتياط حسن .

١ - ص ٩٩٥ المصدر .

٢ - ص ٣٢٦ نفس المصدر .

٣ - ص ٣٢٢ ج ٥ متمسك المروة الوثقى .

٤ - ص ٢٢١ ج ٥ الوسائل .



(١١) الشك بين الاثنين و الاربع ، ففي صحيح ابي حنيفة عن الصادق عليه السلام ان لم تدر اربعا صليت ام ركعتين فقم واركع ركعتين ثم سلم واسجد سجدة ثم رأت جالساً ثم سلم بعدها<sup>(١)</sup>.

وفي حصة بكير عن الباقر عليه السلام قلت له : رجل شك فلم يدر اربعا صلى ام ثنتين وهو قاعد ، قال : يركع ركعتين واربع سجعات ويسلم ثم يسجد سجدة ثم وهو جالس<sup>(٢)</sup> لكن ظاهر صحيح ابن ابي عمير وسعيد زرارة وغيره<sup>(٣)</sup> عدم الوجوب فتصلان على التنبه.

(١٢) الشك بين الاثنين و الثلاث و الاربع ، يدل عليه صحيحة سهل<sup>(١)</sup> وقد حملت على التيقية فلا حظها.

(١٣) الشك بين الزيادة والنقصان ، ففي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله انك اذا شك في صلاتك فلم يدر اذا قام نفس فليسجد سجدة وهو ان يسألهما رسول الله صلى الله عليه وآله المرغومين<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح العاصم عنه عليه السلام : اذا لم تدر اربعا صليت ام خمسا ام تسعت ام زدت فتشهد وسلم ، واسجد سجدة ثم يقرأ ولا يقرأ فتشهد فيها تشهدا خطيا<sup>(٣)</sup>.

وفي موقعة جماعة قال : قال ٢ من حفظ سهوة فاتمه فليس عليه سجدة السهو ، اما السهو على من لم يدر اذا زاد ام نقص عنها<sup>(٤)</sup>.

١- ٢ من ٣٢٢ نفس المصدر .

٣- ٢ من ٣٢٢ وبزيادة او يدل عليه صحيح محمد بن مسلم وغيره .

٤- ٢ من ٣٢٥ ج ١٤ .

٥- ٢ من ٣٢٦ ج ١٤ .

٦- ٢ من ٣٢٧ .

٧- ٢ من ٣٢٧ ج ٥ الوسائل .

أقول : ورداء بعينه الضيل بن يسار <sup>(١)</sup> عن الصادق عليه السلام وعلى هذا لا بد في الالتزام بلزوم سجدة السهو في فرض العلم الاجمالي بوقوع الزيادة والتقصية كما حكى عن بعض الفقهاء وإن قيل أن المشهور لم يلتزم موابه ، نعم المظاهر اختصاص النصوص بما إذا لم يكن العلم الاجمالي مبطلا للصلاة لبد وحب سجدة السهو مع إعادة الصلاة

(١٤٠) سبق اللسان والاركان ، ففي موثقة عماد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السهو ما تعب فيه سجدة السهو ، قال : أنا أردت أن تقعد فقمعت أو أردت أن تقوم فقمعت أو أردت أن تقرأ فصبحت ، أو أردت أن تسبح فقرأت فطليعت سجدة السهو . وليس في شيء مما يتم به الصلاة سهو . وعن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم - (يقوم) شيئاً أو يحدث شيئاً ؟ فقال : ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشيء ، وعن الرجل إذا سهر في الصلاة فينسى أن يسجد سجدة السهو قال : يسجد متى ذكر <sup>(٢)</sup> . محصول الرواية على إجمال فيه أن القيام أو القعود الصادر عن غير إرادة إذا قارنه شيء من الذكر والقراءة <sup>(٣)</sup> يوجب سجدة السهو وكذا يوجبها ما سبق إليه اللسان من الذكر وإن لم يقارنه عمل جوارحي

وأما القيام أو القعود الإرادي السهو فلا تشمل هذه الموثقة الناطقة إلى السهو في العمل دون الإرادة ، ومنه يظهر عدم الارتباط بين هذه الموثقة وسجدة معادية المتقدم في القيام أو القعود السهو ، فإن كلاهما يدل على ما لا يدرك عليه الآخر فلا منافاة بينهما ، ولا ينتقد الصحيح بهذه الموثقة كما زعم سيدنا الأستاذ

١ - ص ٣٣٧ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٣٦ المصدر .

٣ - وهذا هو المراد بالتكلم المذكور في كلام الإمام ظاهر إلا أن التكلم الأدنى كما

الحكيم (فده) ولقيام مثلا ان كان مرادا بادرادة سهوية بوجهها وان لم يتكلم بالذکر والقراءة وان كان نفسه سهويا وكان المصلي اراد القعود فلا بوجهها بمجرده بل مع اقتترانه بالتكلم المذكور وان كان ذكر امتحنا للإطلاق، ولا ادري هل به قائل ام لا فتدبر فيه .

ثم ان المعلوم عرفا من موثقة عبدالله بن ابي يعقوب المتقدمة في نسيان التشهد اعتبار الفورية في اتياهما بعد السلام فتأمل نعم اذا سيهما اني بهما حين الذکر لممر في موثقة عمار انفا . واما اذا تر كهما عمدا فالاحوط الاتيان بهما ثم اعادة الصلاة لما اشرنا اليه من عدم الدليل المعسر على كون وجوبهما نفسيا . واما الكلام في المقام الثاني فهو ان المعسر في هذا العمل امور

(٣٠٩) وضع الجبهة على الارض والذکر، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام يقول في سجدي السهو : بسم الله والله (اللهم صل على محمد وال محمد) وصلى الله على محمد وال محمد . قال وسمعت مرة يقول : بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته<sup>(١)</sup> .

وعن جمع عدم وجوب الذکر لموثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن سجدي السهو هل فيهما تسبيح او تكبير ؟ فقال : لا انما هما سجدتان فقط . . . وليس عليه ان يسبح فيهما ولا فيهما تشهد بعد السجدين<sup>(٢)</sup> .

واحيب عن صحيح الحلبي بانه مردي في بعض نسخ التهذيب هكذا : كان يقول في سجدي ... فيكون الصحيح اخبارا عن عمل الامام وغيره والى الوجوب فالاطهر عدم وجوب الذکر بل عدم اعتبار ما يصح عليه السجود فيهما فتأمل

(٣) السجدتان ، قطعا للرأية ويتحقق الائتينية برفع الرأس فقط وان لم

١ - ص ٣٣٢ نفس المصدر .

٢ - ص ٣٣٤ نفس المصدر .

يجلس منتصبا

(٤) التَّشَهُّدُ ، ففي صحيح العلي (١) . . فتشهد فيهما تشهد أخفيا ويدل عليه غيره أيضا كموتقة عمار السابقة لكن مقتضى الصناعة حمل الامر على الاستحباب لموتقة عمار المتقدم انما خلافا للمشهور المدعى عليه الاحماع .

(٥) السلام ، كما يدل عليه بعض الروايات المعتبرة ، لكن فنية المحصر في قوله **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** : انما هما سجدةتان فقط حمل الامر على التدب فلاحظ .

واعلم انه لا دليل على اعتناء الطهارة من الحدث والخض والستر والاستقبال وغيرهما فيهما ولا على وضع سائر المساجد ، واما اعتناء عدم الضحك والكلام في اثنائهما ففيه تردد منشأ ما دل على ابقاعهما قبل الكلام فليقتصر عدم الكلام المذكور مثلا في اثنائهما أيضا فتدبر .

### (٥) التسريح

قال الله تعالى . وسرحوهن سراحا جميلا (الاحزاب ٤٩) الظاهر ان السراح الجميل اطلاقه من غير ايذاءهن ، فلا حكم جديد في الآية الشريفة فتدبر فيها .

### (٥) المسارعة الى المغفرة

قال الله تعالى : وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين (آل عمران ١٣٣) .

اقول : يجري فيه ما ذكرناه في مادة المسابقة من قريب .

### (١٣٧) مساعدة الحاكم

قال صاحب الجواهر في آخر المحلّد الثاني منها : فلا اشكال كما لا خلاف

في وجوب مساعدة الناس لهم - اي الفقهاء - على ذلك ضرورة كونه من السياسات الدينية التي لا يقوم الواحد بها ومن الر و التقوى اللذين امر بالتعاون عليهما الخ .

اقول: الامر كما افاد دسشير الى دليله في حرف القاف في عنوان اقامة الحدود .

### (\*) السعي الى ذكر الله

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون المراد بذكر الله هو صلاة الجمعة او خطبتها وسبأني سحنها في باب الصلاة في حرف الصاد انشاء الله تعالى .

### (\*) اسفار المحرمة

لاحظ ص ٢٠٧ الجزء الثاني الطبع الثاني من هذا الكتاب

### (\*) سقى الاسير

لاحظ مادة الاطعام في حرف الطاء

### (١٣٨) اسكان المعتقلات

قال الله تعالى : اسكنوهن من حيث سكنتم من وحدكم (الطلاق ٦) .  
اقول : لاحظ فصل المعتقات في حرف التون

### (\*) التسليم على النبي ﷺ

قال الله تعالى : ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا

عليه وسلموا تسلّماً (الاحزاب ٥٦) ان كان المراد من التسليم هو السلام المعهود كما هو الارجح فالظاهر حمل الامر على التدب اذ لم اُحد قائلاً يقتضى بوجوب السلام عليه ﷺ وان كان المراد التسليم له ﷺ في ما يقول فلا شك في وجوبه . قال الله تعالى . فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً (النساء ٦٩)  
اقول يلحق بصورة المشاحة غير ها في الحكم قطعاً

### (٥) التسليم على الانفس

قال الله تعالى : فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية من عند الله مبارك طيبة الخ (النور ٦١) .  
لا يمكن استفادة الوجوب من الامر المذكور فليحمل على الاستحباب

### (١٣٩) الاسلام

قال الله تعالى : وامرت ان اسلم لرب العالمين (المومن ٦٦) اقول ١٠ المراد به الانقياد وعدم مخالفة الله في اوامره ونواهيه ومثله قوله تعالى : وامرنا لنسلم لرب العالمين (الانعام ٧١) وقوله تعالى : فله اسلموا (الحج ٣٤) وقوله تعالى : اسلموا الى ربكم واسلموا له (الزفر ٥٣) .

ويحتمل ان يكون الاسلام في بعضها بمعنى المصطلح ، ويدل على وجوبه قوله تعالى : ان الدين عند الله الاسلام (ال عمران ١٩) وقوله ومن يستخ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (ال عمران ٨٥) ضرورة عدم حواجز ترك الدين وعدم الالتزام بالدين

والاسلام غير الايمان لقوله تعالى : قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا و

لكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم (الحجرات ١٤) ويستفاد من الآية انه عبارة عن الاقرار بالمسئولية لله تعالى وقدمر في بحث الايمان في حرف الالف ما يرتبط بالمقام ولابد من المراجعة اليه .

### (\*) السماع

قال الله تعالى . فانقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا (التغاس ١٦) الظاهر انه كناية عن القبول وعدم الرداد عن الامثال . فالامر فيها ارشاد الى ما يحكم به العقل والفطرة . ومثله قوله تعالى يا ايها الناس سرب مثل فاستمعوا له (الحج ٧٣) .

### (\*) الاستماع للقران

قال الله تعالى : و اذا قرىء القران فاستمعوا له و انصتوا لعلكم ترحمون (الاحراف ٢٠٣) .

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام و ان كنت خلف امام فلا تقرأ شيئا في الاولين و انصت لقراءته . . . فان الله عز وجل يقول : ( و اذا قرىء القران ) يعنى في الفريضة خلف الامام ( فاستمعوا له و انصتوا لعلكم ترحمون ) الح <sup>(١)</sup> .

لا شك في عدم جواز القراءة و وجوب الانصات و ان كان احدهما عرضيا لاجل الاخر كما لا يخفى . لكن الاشكال في وجوب الاستماع و لاظهار فيها افتى بوجوبه زائدا على وجوب الانصات بل السيرة على تركه ، بل كثيرا ما غير ممكن لبعد المأموم عن الامام بكثرة السعوف او الهجمة او غير ذلك ولا بعدان يكون بمعنى الانصات ، فلاحظ ولاحظ ما مر في الجزء الثاني ص ١٠٩ ط ١ .

### (٥) استماع خطبتي الجمعة

ذهب المشهور الى وجوب استماع الخطبة ، وبديل عليه مفهوم صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يتكلم الرجل اذا فرغ الامام من الخطبة يوم الجمعة ما بينه وبين ان يقام الصلاة وان سمع القراءة او لم يسمع حزاه وفي صحيح اخرى له : اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين ان يقام الصلاة <sup>(١)</sup> يقول صاحب المحقق (قدم) فانه لا وجه للنهي في المقام الا من حيث وجوب الاصغاء للخطبة والاستماع لها <sup>(٢)</sup> وقال و الظاهر انه يحب الاسغاء او يحرم الكلام على من يصكن في حقه السماع فالمعبد الذي لا يسمع والاصم لا يجب عليهما ولا يحرم لعدم الفائدة <sup>(٣)</sup>

اقول : المستفاد من الروايتين حرمة الكلام فقط دون وجوب الاستماع . فيحرم الكلام على المعبد كما يحرم على القريب للاطلاق

### (١٤٠) سوق البدنة

لاحظ مادة التعريق تحت الرقم (٢٥٠) ومادة النذر في حرف النون وغيرها

### (٥) التسوية بين المترافعين

لاحظ مادة المواساة في حرف الواو

١ - ص ٢٩ ح ٥ الوسائل

٢ - ص ٩٦ ج ١٠ المحقق الطيبة الحديثية .

٣ - ص ١٠٠ المصدر .



## (٥) السير في الارض

يستعاد وحونه من حملة كثيرة من الايات الشريفة<sup>(١)</sup> وهو مظهره غير مراد  
 حزم ما بل المراد به الاعتناء والاعتناء وامنان المطر و هل امره ارشاد الى  
 الاطاعة وترك المعصية او هو واحد شرعى وان كان حكمته مذكر ، فيه وجهان  
 والاشبه هو الاول .

---

١ - لاحظ سورة ال عمران والاسماء والثلج والثلج والتكوير ويوسف والحج  
 والروم وفاطر وغافر

## حرف الشين

(١٤١) شد الوثاق

قال الله تعالى فادا لقيتم الذين كفروا صرب الرقاب حتى اذا اثبتتموهم  
 وشددوا الوثاق فاما من بعد واما فداء حتى <sup>(١)</sup> تصع الحرب او رارها (محمد ٣)  
 يعنى يجب قتل الكفار في ساحة الحرب مع الامكان ، ولا يجوز عيس ذلك حتى  
 اذا اكثرتم قتلهم فاسروهم شد الوثاق ، ثم بعد ذلك فاما تمنون عليهم بالاطلاق  
 او تفدونهم فداء بالمال او بمن اسر عند هم من المسلمين  
 ذهب فقهاء الامامية الى ان ااث الكفار بملكك مالى ولا يقتلن ولو كانت  
 الحرب قائمة وكذا الد رارى غير الدالعين . و الذكور البالغون بتعين عليهم  
 القتل ان اسروا والحرب قائمة ونقل عن الاسكافي انه اطلق التخيير بين الاسترقاق  
 و الفداء بهم و المن عليهم ، و مقتضاء عدم القتل و اورد عليه مانه معلوم المطلقان  
 نصا و فتوى .

و بتخير الامام في كيفية القتل بين صرب اعناقهم و بين قطع ايديهم و  
 ارجلهم و سر كهم بسوفون حتى يموتوا ، و قيل بشخير بين انواع القتل مطلقا .  
 و اما ان اسروا بعد انقضاء الحرب فالامام محير بين المن و الفداء

١ - قيل ان في الآية تقدما و تاخيرا و التهدير هكذا : صرب الرقاب حتى تصع  
 الحرب او رارها حتى اذا اثبتتموها فشدوا الوثاق فاما ما فداء .

## والاسترقاق

ونقل عن القاضي زيادة القتل في التخبير المذكور ورد بمخالفته ظاهر  
الأدلة .

أقول : لم أجد في الأدلة اللغوية المعتمدة ما يعي تمام هذا الفتوى<sup>(١)</sup>  
فالعبرة فيه بناء الأصحاب (رعى الله عنهم) .  
وعلى العملة هل المراد شد الوفاق هو معناه الظاهري أو الأسري أي وجه  
اتفق المظنون قويا هو الثاني كما لا يخفى .

## (١٢٢) تشريد الكفار

قال الله تعالى : الدين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم  
لا يتقون فاما تنقضهم في الحرب فشردهم من خلفهم لعلهم يدكرون (الأنفال-  
٥٦-٥٧) .

قيل : التقف الظفر و الإدراك بسرعة والتشريد التعريق على اضطراب . و  
معنى الآية : اذا طفرتم في الحرب بالكفار المناقضين عهدهم فاعملوا بهم من القتل  
والتنكيل ما يشر به من خلفهم من الكفار بحيث يخافون عن نقض العهد أو قتال  
المؤمنين .

فإذا كان موجب التشريد ذلك فيمكن ان نقول بعدم تخصيص الآية بحكما الموضوع  
جديد ، و يحتمل ان يراد به شدة العمل زائدا على المقدار الواجب في الجهاد  
فتدبر .

## (١٢٣) شق الثوب على المحرم

مرد إليه في مادة الإخراج في حرف الغاء تحت الرقم (٩٢)

## (٥) الشكر لله تعالى

امر الله في جملة من الايات بالشكر له وفي مورد امر بشكر نعمته .  
وباستناد وجوب شكره من عدة آيات احكاما

والشكر هو الثناء لاجل النعمة او اعتراف المنة كما قيل ، وقيل انه تصور النعمة  
واظهارها وقيل انه مقلوب عن الكسراى الكشف وبصاحه الكفر وهو سبب النعمة  
وسرها ولا ادري القول بوجوبه في العقده بان يوجب وفيه الاعتراض بنعمة الله والثناء  
على نعمائه تعالى او تصورها واظهارها ، نعم يجب على العبد الادعاء بان جميع  
نعمته من الله تعالى لانتهاء الامور اليه تعالى فتدبر

ولعل المراد بالشكر الواحد في الايات المشا المهار هو لايمان وامتنان  
او امره تعالى في الواجبات الشرعية و عدم الكفر والمعصية ، ويمكن حمل  
الامر في بعض الايات على الاستجابات ، ولا شك في رحمة الاعتراف بالثناء  
المذكور ، بل يحتمل الوجوب ايضا لدلالة الايات المذكورة ، وهل هو واجب  
بحسب حكم العقل مع قطع النظر عن العقل ، لا فصلناه في ادائل سراط الحق  
والظاهر اختصاص حكم العقل بوجوب شكر المنعم بالمنعم غير الله تعالى ولا  
معنى عند العقل لرحمة الشكر لله تعالى فضلا عن وجوبه والمقام لايسع التفصيل .

## (٥) شكر الوالدين

قال الله تعالى : ووصينا الانسان ان اشكر لي ولوالديه ( لقمان ١٤ )  
هل المراد بالشكر هو الثناء او التصور و الاظهار او الاحسان ، وهل يؤخذ  
بظاهر الامر من الوجوب او يحتمل على البدب وجوه .

### (١٤٤) شهادة حد الزنا

قال الله تعالى : ولينهد عداهما طائفة من المؤمنين (النور ٢) وفي صحيح عياث الوارد حول الآية عن الصادق عليه السلام والطائفة واحد<sup>(١)</sup> لكن صححه إطلاق الطائفة على الواحد محل اشكال فيشكل الاعتماد في تفسير الآية على هذه الرواية ولو اُحِبَّ - ولو من باب الاحتياط - وجوب حضور جمع عند احراء الحد ، نعم لا يصح التعدى منه الى سائر الحدود لاحل هذه الآية وربما ذهب بعض الفقهاء الى عدم الوجوب من رأس لكنه ضعيف .

### (٥) الاشهاد والاستشهاد

امر الله باستشهاد الشهيدين على الدين والاشهاد على التسابع (القرة ٢٨٣) وكانه ارشاد الى حفظ الاموال وانتد الحقوق لانه حكم تعدى شرعى في قبيل وجوب رد اموال الناس

قال المحقق في الشرائع<sup>(٢)</sup> : اذا ظهر للمودع اعادة الموت وحب الاشهاد كما صرح به غير واحد بل لا احد خلافا بينهم ... ومن هنا يتجه القول بوجوب ما يرفع ذلك ( ملكبة الورثة والديان ) واحبوه عنها من غير تخصيص بالاشهاد واحبوه ، نعم هو قد يجب في الجملة وذلك حيث يتوقف رفع ذلك عليه والا كان مغيرا بينه وبين غيره الخ .

وقال الله تعالى : فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم (النساء)  
اقول : يجري فيه ما مر .

١ - ص ١٢٣ ج ٣ تفسير البرهان .

٢ - كتاب الودعة ص ٥٠٥ الطبعة القديمة .

## (٥) الاستشهاد على الزانية

قال الله تعالى : واللاتي يابيس الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم الح فان شهدوا فامسكوهن في البيوت . . (النساء ١٥)  
 وهل هو واجب تمدي نفسي لحكمة اقامة الحدود او شرط لتحقيق الحدود  
 فيه وجهان ولاسد في الثاني كما ربما يشهدله ذيل الآية فلاحظ .

## (٥) الاشهاد على الطلاق

قال الله تعالى : فاذا ملغن احلهن فامسكوهن بمعروف او عار فوهن بمعروف  
 واشهدوا ذوي عدل منكم (الطلاق ٢) .  
 اقول : الاشهاد المذكور شرط في صحة الطلاق لا انه واجب نفسي فالآية  
 تبين الحكم الوصي دون التكليفي .

## (١٤٥) مشاوره الامة على النبي ﷺ

قال الله تعالى . ولو كنت قطا عليط القلب لا رفضوا من حولك فاعف عنهم  
 و استغفر لهم و شاورهم في الامر فاذا عزمتم فتوكل على الله (آل عمران ١٩٠) .  
 وهل هي واجبة عليه ﷺ بعنوان الوالي ومدبر شئون المجتمع الاسلامي  
 دون عنوان كونه رسولا ومبلغا لما اتزل اليه او هي من الامور الاخلاقية المندوبة  
 تأليفا لقلوب الصحابة كما يقتضيه السياق لبعد وجوب الاستغفار والعفو عليه فيه  
 وجهان . وهل يعبرى الحكم في حق غيره ﷺ من الحكام والمدبرين ؟ الظاهر هو  
 الاول على الثاني واما على الاول ففيه تردد اشبهه ذلك .

ويحتمل وجوب الثلاثة عليه ﷺ بعنوان كونه رسولا بحكمة عدم انصافهم

من حوله وترعيبهم الى قبول الاسلام وتقر بهم الى الله تعالى . نعم مشاورتهم اما  
هو في الامور الخارجة دون الاحكام

### (٥) المشاورة

قال الله تعالى : والذين يستترون كتابنا الاثم ... والذين استجابوا لربهم  
واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم يتفقون (الشورى ٣٨)  
استفادة الوجوب من الآية منبهة على ارادة الانشاء من الاخبار ولا دليل  
عليها

ثم الشورى هو الامر الذي يشاور فيه . وقيل انه مصدر اي وشائهم المشاورة  
بينهم وهي استخراج الرأي بمراجعة البعض الى البعض كما قيل . وهو امر حسن  
جدا ، بل ربما يجب في بعض المقامات تحفظا على مصالح المسلمين .

## حرف الصاد

### (٥) الصبر

قال الله تعالى : واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين (الأنفال ٤٦) وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا . (ال عمران ٢٠٠) والروايات الواردة فيه أكثر من ان تحصى <sup>(١)</sup> ولكن الصبر ليس موضوعا مستقلا للحكم فانه اما عن المصيبة واما على الطاعة فحكمه حكمهما واما على المصيبة . والظاهر ان المراد بالمصاهرة في الآية الثانية تحمل الادى جماعة باعتماد صبر البعض على صبر اخرين فهي نوع من مطلق الصبر ولاحظ مادة الربط .

### (١٢٦) الصبر على النبي الاكرم

امر الله نبيه في آيات كثيرة بالصبر ، ولا بعد في وجوب الاستقامة والصبر عليه في مقادير المصائب وان كان وجوباً غير بالثأ عن وجوب تبليغ الاحكام ونشر الدين وهداية المخلق وتحكيم الحق بل يمكن عدم جواز الفرع في حقه وليس حاله عليه السلام كحالنا في عدم وجوب الصبر على المصيبة وترك الفرع علينا في الجملة ، بل لا مانع



من ان يكون العسر على المعصية علينا من شرائط كمال الايمان وعليه عليه السلام من الواحات الشرعية فلاحظ .

### (١٣٧) مصاحبة الوالدين معروفًا

قال الله تعالى : وصاحبهما في الدنيا معروف (لقمان ١٠)  
اقول مرسلته في الجزء الثاني في مادة العقوف .

### (١٣٨) الصدع على النبي الاكرم عليه السلام

قال الله تعالى : فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين (الحجر ٩٢) قال الصادق عليه السلام في صحبة محمد الحلي : اكنتم رسول الله ممسكه مخفيا خائفا خمس سنين ليس يظهر امره وعليه عليه السلام معه وحديده ثم امر الله تعالى ان يصدع بما امر ، فظهر رسول الله عليه السلام واظهر امره . وفي صحبة عبدالله الحلي . مكث رسول الله عليه السلام بيتا ، بعدما جاء الوحي عن الله تبارك و تعالى ثلاث عشرة سنة مستخفيا منها ثلاث سنين خائفا لا يظهر حتى امر الله عز وجل ان يصدع بما امر فظهر الدعوة <sup>(١)</sup>

قيل : الصدع والفرق والفصل بظاهر ، صدع بالحق اذا تكلم به جهارا .

ثم انه يستفاد من الآية عدم جواز التقيية عليه عليه السلام في بيان الحكم و نقل عن المحقق الطوسي انه مذهب اصحابنا في تعادلات حال النبي عليه السلام و الائمة عليهم السلام في ذلك .

### (١٤٩) تصديق الحالف

ذكرنا دليله في مادة الرضا تحت الرقم (١٨) في حرف الراو .

### (١٥٠) تصديق الله تعالى

قال الله تعالى نحن خلقناكم فلو لا تصدقون ( الواقعة ٥٧ ) لا شك في وجوب تصديق الله وتصديق رسوله و الا لا يكون الشخص مؤمناً بل كان ملحدًا زنديقًا .

### (١٥١) التصديق على المحرم

في حصة سليمان فقال سألته عن الرجل يقطع من الا راك الذي بمكة ، قال : عليه ثمنه بتصدق به و لا ينزع من شجر مكة شيئاً الا النخل و شجر الفواكه <sup>(١)</sup> .

اقول . ما يجب على المحرم من التصديق لذكره في حرف الكاف في باب الكفارات انشاء الله

### (١٥٢) التصديق بثلاث الذبيحة

في مؤثقة المقرئ في قلت لابي عبدالله عليه السلام سفت في العمرة بدانة فاين امرها قال بمكة قلت فاي شيء اعطى منها ؟ قال كل ثلثا و اهد ثلثا و تصدق ثلث <sup>(٢)</sup> و لاحظ مادة الاطعام في حرف الطاء .

### (١٥٣) التصديق بثمان الهدى

في ضمرة الحلبي ، سألته عن الهدى الواجب اذا اصابه كسرا و عطف ايسعه صاحبه و يستعين بشعبه على هدى آخر ؟ قال : بيبمه و يتصدق بثمانه و يهدي هديا اخر .

١- ص ٣٠١ ج ٩ الوسائل .

٢- ص ٩٢ ج ١٠ الوسائل .

وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام . لا يسمعه فان باعه فليصدق بثمنه  
وليهدده بآخر <sup>(١)</sup>  
أقول : لا أعلم قائلا موحوب التصديق مع رد الهدى الاخر ولا بعد في حمل  
الامر بالتصدق على الاستصحاب فتدبر <sup>(٢)</sup>.

### (١٥٤) التصديق بثمن الطير

في صحيح علي عن الكاظم عليه السلام عن رجل اخرج حمامة من حمام الحرم الى  
الكوفة او غيرها . قال : عليه ان يردها . فان ماتت فمليها ثمها يتصدق به <sup>(٣)</sup> ومثله غيره  
والمتيقن الموافق للارتكاز هو ان يعطى الصدقة في جميع ما مر للفقير المومن  
فيشكل صرفها في جهات عامة او لفقير المومن او لغير الفقير  
ولاحظ باب الكفارات في حرف الكاف.

### (١٥٥) التصديق بمجهول المالك

في صحيحة ابن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت : حملت فداك اشتريت  
ارضا الى جنب بيتي بالفى درهم فلما وفرت المال حبرت ان الارض وقف . فقال .  
لا يجوز شراء الوقوف ، ولا تدخل الفلة في ملكك ادفعها الى من اوقعت عليه ،  
قلت لا اعرف لها ربا . قال : تصدق بفلتها <sup>(٤)</sup>.

أقول : لعل الفلة من البذر الموقوف وكانت مع الارض مبيعة .

وفي صحيحة يونس عن الرضا عليه السلام ... رفيق لنا نمكة فرحل منها الى منزله

١ - ص ١٢٦ ج ١٠ الوسائل .

٢ - لاحظ ص ٢٠٩ حج الجواهر .

٣ - ص ٢٠٢ ج ٩ الوسائل .

٤ - ص ٣٠٣ ج ١٢ الوسائل .

ورجلنا الى منزلنا فلما ان صرنا في الطريق اصنا بعض متاعه معناه ، فاي شيء  
نصنع به ؟ قال تحملونه حتى تحملوه الى الكوفة ، قال لنا عرفه ولا نعرف بلد  
ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال اذا كان كذا معه وتصدق بثمنه ، قال له : على من  
جملت فذاك ؟ قال : على اهل الولاية<sup>(١)</sup>

اقول : الظاهر ان الامر بالبيع ليس لوجوه تعدا بل لكونه اصلح لبعض  
الجهات ، فلا يعد التصديق بنفس العيب المجهول مالها اذا تعدد ايصاله اليه ،  
ولا يعد - بحسب المتفاهم العرفي - في استحباب الحكم الى من تعدد الايصال  
وان علم مالكة بعيه بل لعله مورد الرواية بعيه وقد مر بعض الكلام حول الرواية  
في مباحث الخمس .

وفي مقترنة اسحاق قال : سألت ابا ابراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت  
مكة فوجد فيه نحو مائة دينار مدفونة فلم نزل معه ، ولم يذكرها حتى  
قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال : يذل عنها اهل المنزل لعلهم يعرفونها . قلت فان  
لم يعرفوها ، قال : يتصدق بها<sup>(٢)</sup> .

اقول : تقدم تفصيل هذه المسألة في بحث خمس الكسر في حرف الخاء  
فلاحظ .

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الباقرين عليهما السلام في رجل ترك علامه في كرم  
له يبيعه غنما او عصيرا ، فاطلق العلام فمصر خمرا ثم باعه قال : لا يصلح ثمنه ،  
ثم قال : ان رجلا من ثقيف اهدى الى رسول الله ﷺ راويتين من خمر فامر بهما  
رسول الله ﷺ فاهريقا وقال : ان الذي حرم شرها حرم ثمنها ، ثم قال ابو عبد

الله ﷻ . ان اصل خصال هذه التي داعها القلام ان يتصدق شتمها<sup>(١)</sup>.

اقول: دلالة سيغة التفضيل على الوجوب غير ظاهرة؛ وعلى كل بتقيد بصورة جهالة مالك الثمن، الا ان يقال ان كون الامام في مقام البيان قرينة على الوجوب لعدم تعرضه للحكم الاستصحابي واهماله التوظيف الشرعي، والتقييد المذكور غير قطعي، لاحتمال الغاء الشارع ملكية مشتري الخمر عن الثمن مع بطلان المعاملة وعدم النقل والانتقال بقوة له . بل يمكن اطراد الحكم في كل معاملة محرمة اقدم البائع على بذل ماله عالما بالحرمة فتدبر.

وبقي الكلام في حق الغير الثابت في الذمة فهل يجب التصديق به او يسقط التكليف من رأس؟

ذكر سيدنا الاستاذ الخوئي في كتابه الواصل الى من المحقق في ترجيح الوجه الاول ان عمدة الدليل على التصديق في المقام - اي فرض الحق المجهول مالكة في الذمة - مصافا الى مقتضى الارتكاز العرفي في عدم الفرق بين الامين الخارجية وما في الذمة ، هو ان الامر في المقام يهوي بين تلف المال والتصديق به من قبل صاحبه بعد عدم امكان ايصاله الى صاحبه على العرض .

اقول تقدم في بحث الخمس ما يمكن ان يستدل به على الوجه الثاني فافهم.

### (١٥٦) التصديق على الحاج غير الحائق

لاحظ مادة الازالة في الجزء الاول ص ٢٢٥ الطبعة الاولى .

### (١٥٧) التصديق بالمدة على المستمتع بها

روى الكليني عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي الحسن موسى ﷺ رجل

تزوج امرأة متعة ثم ونب عليها أهلها فزوجوها بغير إذنها علانية والمرأة امرأة صدق  
كيف الحيلة؟ قال لا تمكن روحها من نفسها حتى ينقضى شرطها وعدتها، قلت  
إن شرطها سنة ولا يصبر لها روحها ولا أهلها سنة. فقال: فليترك الله زوجها الأول  
وليتصدق عليها بالأيام فإنها قد ابتليت والدار دار هدة، المؤمنون في تقية،  
قلت: فانه تصدق عليها بإيامها وانقضت عدتها كيف تصنع؟ قال: إذا حلا الرجل بها  
فلتقل هي: يا هذا فاستأنف انت الآن فتروحني ترويعا صحيحا...<sup>(١)</sup>

ورواه الصدوق عن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا عليه السلام مع زيادة دليل<sup>(٢)</sup>  
أقول: طريق الكليني ضعيف بالارسال وطريق الصدوق ضعيف بجهالة أسناده  
إلى يونس فإنه غير مذكور في العقبة ولا في غيرها حسب فتحي هذا مصافا إلى  
بعد تماثل عبادة شخصين - اسحاق و يونس - و إمامين (الكاظم والرضا عليهما  
السلام) في العروف والكلمات فإنه اتفاق بعيد جدا ومع ذلك فلا يعد في وجوب  
التصدق عليها بالمدة السابقة صولا عن وقوع الرادع ومفهوم من مذاق الشرع  
كما لا يخفى.

### (١٥٨) التصديق على من يشق عليه الصوم

يجب التصديق على الشيخ والشيخة وذو العتاش إذا شرب عليهم الصوم ففي  
صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الشيخ الكبير والذي به العتاش لا حرج  
عليهما إن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدقن كل واحد منهما في كل يوم بمد من  
طعام، ولا قضاء عليهما وإن لم يقدرأ فلا شيء عليهما<sup>(٣)</sup>

١- من ٢٦٦ ج ٥ مروج الكافي و ٤٩٣ ج ١٤ الوسائل .

٢ - من ٢٩٤ ج ٣ التقي .

٣ - من ١٥٠ ج ٧ الوسائل .

اقول : و تفصيل القول ياتى فى مادة العدة فى حرف العاء ان شاء الله تعالى  
تسما لعنوان القرآن المعيد .

### (١٥٩) التصديق على المفطر المعسر

فى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى رجل افطر من شهر رمضان متعمدا  
يوما واحدا من غير عذر قال يعتق لسة او يصوم . . او يطعم ميتين مسكينا فان  
لم يقدر تصدق بما يطيق .

وفى مسيحة اخرى له عليه السلام . . فلم يجد ما يتصدق به على ميتين مسكينا  
قال : يتصدق بقدر ما يطيق <sup>(١)</sup> .

وهل عدم الوجدان يلحاط العدل الموجودة فقط ام يلحاط الحال والاستقبال  
مما يعتبر فى الاكتفاء بالتصدق اليأس عن الكفارة فيما بعد قضية الاطلاق هو الاول  
لكن العلم بتحقيق المكنة فى اسوع مقبل او شهر مقبل يوجب عدل المكلف واحدا  
لا عاجزا وغير واحد بحسب الصدق العرفى وهو المعيار .

كما انها - اى قضية الاطلاق - عدم وجوب الكفارة اذا تجددا لم يمكن بعد  
المعجز ، وعلى كل حال لا بد من رفع اليد عن اطلاقه الدال على كفاية التصديق من  
قديم المال وان كان متمكنا عن الصوم فلاحظ وتذكر . وربما يظهر من بعض الكلمات  
وجوب الاستغفار مع التصديق ايضا

### (١٦٠) التصديق على قاتل الصيد

لاحظ بعنه فى حرف الكاف فى مادة الكفارات

### (٥) التصديق على من لا يقضى رمضان

بحسب التصديق على من لم يصم قضاء رمضان الذي رمضان آخر عذرا أو عمدا لكل يوم بمد من الطعام على مسكين ويبدل عليه صحيفة زكاة وغيرها<sup>(١)</sup>

### (٥) الصفح عن اهل الكتاب

قال الله تعالى: ود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا من عند انفسهم من بعد ما تبين لهم الحق فاعفوا واصفحوا حتى ياتى الله امره ... (القرة ١٠٩) ان كان المراد بامر الله الماتى به هو تشريع الجهاد فالامر بالصفح قد زال لانه كان موقفا وان كان غيره فالامر اخلاقي غير منافي لوجوب الدفاع بل الدفع عن الحق وعن حفظ المسلمين عن الصلاة والارتداد. ومثل هذه الاية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان من ارداكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم وان تمعوا وصفحوا وتغفروا فان الله غفور رحيم (التحاش ١٤) فقد رغب الله تعالى في المعو والصفح مع ايجاب العذر منهم حتى لا يعتنوا بهم فيصيرون مثلهم كفارا وكذا مثلهما في كون الامر للتدب قوله تعالى: ولا ياقل ادلوا الفصل منكم . . . وليصفحوا الا متعبون ان يغفر الله لكم والله غفور رحيم (النور ٢٢) .

ثم ان العفو - كما قيل - القصد لتناول الشيء يقال عفوت عنه اى قصدت ازالة ذنبه صارقا عنه والصفح ترك التشرب وهو ابلغ من العفو .

### (٥) الصفح على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى: ولا تزال على خائفة منهم الا قليلا منهم فاعف عنهم واصفح



ان الله يحب المحسنين (المائدة ١٣)

اقول طاهر الالفة ان الامر فيها وفي غيرها بالاستصحاب واحتمال وجوده عليه  
 ﷺ وكونه من حواصنه ﷺ غير قوي

### (٥) صلب المحارب

سينى ذكره في خاصة الكتاب

### (٥) الاصلاح بين الاخوين

قال الله تعالى: اما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلمكم  
 برحمون (الحجرات ١٠)

ان حملنا الاصلاح على فرض مقاتلة الاخوين كما ذكرت في الاية السابقة  
 على هذه الاية فسيأتى حكمه ، وان حملناه على اطلاقه فالظاهر ارادة الاستصحاب  
 من الامر لجريان السيرة العملية على عدم الالتزام باصلاح الاخوين في كل ما  
 يتنازعان . نعم يجب القماء على القاصى كما سيأتى دليله في موردده ولعله المراد منه

### (٥) اصلاح ذات البين

قال الله تعالى : يسئلونك عن الانفال . . . واتقوا الله واصلحوا ذات بينكم .  
 اقول : الامر ارشادى فان اصلاح الحالة السيئة الفاسدة بيننا ليس سوى  
 ترك المحرمات واتباع الواجبات .

### (١٦١) الاصلاح بين المقاتلين

قال الله تعالى : وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما . . .  
 (الحجرات ٩) .

لا يسنى الشك في وجوب المنع عن الاقتتال بين المؤمنين حفظاً لنفوسهم  
كما مر والاية الكريمة توجب الاصلاح بينهما زائداً على وجوب المنع الثابت  
بالقفل والتنقل والوجوب الكفائي يتعلق بمن يفقد على الاصلاح بينهما.

ثم الظاهر ان المتيقن من وجوب الاصلاح ما اذا لم يكن الحاكم الشرعي  
مسلط اليه ككل البسط والا فيجب عليه تطبيق الاحكام الشرعية على الظالمين من  
المقتتلين واطفاء نار الحرب ومنعهم من التعدى والاخلال وذلك لقوله تعالى فقاتلوا  
التي نفي لان المقاتلة لا يمكن الا في صورة قوة المقاتلين

### (١٤٣) الصلاة على من يؤخذ عنه الزكاة

قال الله تعالى : حذ من اموالهم صدقة . وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم  
(التوبة ١٠٣) .

والمراد بالصلاة - حسب مناسبة المقام - الدعاء لهم بقبول الصدقة ولاموالهم  
بالزكاة وظاهر الامر وجوب الصلاة المدكورة ، لكن في ثبوته على كل حاكم  
شرعي ياخذ الزكاة تردد .

قال الشهيد الثاني (ره) في شرح اللمعة عند قول الشهيد الاول (ره) : ويستحب  
دعاء الامام او نائبه للمالك : وقيل يجب لدلالة الامر عليه ، وهو قوي وبه قطع  
المصنف في الدروس ، ويجوز صيغة الصلاة للاتناع ودلالة الامر ، وبغيرها لانه  
معناه لغة ، والاصل هنا عدم النقل وقيل يتعين لفظ الصلاة لذلك ، والمراد بالنائب  
ما يشمل الساعي والفقير يجب عليهما ان يستحب ، واما المستحق فيستحب له بغير  
خلاف انتهى<sup>(١)</sup>

١ - لاحظ الوجوه والاراء في من ١٠٢ زكاة الجواهر (الطبعة القديمة) وحين لم  
تعرض لها لضعفها عندنا .

### (١٤٣) الصلاة على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى : ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (الاحزاب ٥٦) .

مقتضى اطلاق الامر وحوب الصلاة على النبي ﷺ مرة في تمام العمر ، اد لا يستعاد منه نوع من التكرار بوجه فيمثل الامر المدكور في انهاء الصلاة المعروضة قهرا .

داما الروايات جمعكثرها ليس فيها ما يدل على الوجوب بسند معتبر<sup>(١)</sup> سوى صحيحة درارة عن الباقر عليه السلام . اذا اذنت فافصح بالالف والهاء ، وصل على النبي ﷺ كلما ذكرته او ذكره فاكر عندك في اذان او غيره<sup>(٢)</sup> .

كالباق رسما يدل على الاستصحاب ، وفي حصة الفصل عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المامون قال : والصلاة على النبي ﷺ واحدة في كل موطن وعند العطاس والذبالح وغير ذلك<sup>(٣)</sup> .

اقول . يعمل الوجوب على الاستصحاب ضرورة عدم وجوبها في الموارد المذكورة في الرواية . والسيرة العملية ايضا قائمة في العملة على عدم الالتزام بالوجوب<sup>(٤)</sup> . بل عن المحقق والعلامة وغيرهما الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة اما الاقوال فمن المشهور استحبابها عند الذكر والسماع ، وعن الصدوق والمقداد وصاحب مفتاح الفلاح وصاحب الحقائق والواقفي والمولي الصالح شارح اصول

١ - لاحظها ص ١٢١٠ الى ص ١٢٢٢ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٦٣٩ وص ٦٦٩ ج ٤ .

٣ - ص ١٢١٩ ج ٤ الرسائل .

٤ - حتى من الائمة (ع) حيث ذكروا اسم النبي (ص) ولم يصلوا عليه (ص) كما في جملة من الروايات .

الكافي والشيخ عبدالله وسأحب المدارك وبعض العامة وجوبها كلما ذكر عليه السلام عن بعض العامة وجوبها في العمر مرة .

معم يمكن ان يجب سم الصلاة على الال الى الصلاة عليه عليه السلام لموتفة امان عن الباقر عن امامه عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ولم يصل على آلى لم يحدريج الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام<sup>(١)</sup>

وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا صلى على ولم يتبع بالصلاة على اهل بيته كان مبها و بين السموات سمعون حكاما ويقول الله تبارك و تعالى . لاليتك ولا سمع بك باملائكتي لاتصعد ادعائه الا ان يلحق بالنبي غترته فلا تزال محمونا حتى يلحق بي اهل بيته<sup>(٢)</sup> .

وفي موثقة عمار قال : كنت عند امي عبد الله عليه السلام فقال رجل ، اللهم صل على محمد واهل بيت محمد ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام يا هذا لقد ضيقت علينا اما علمت ان اهل البيت خمس اصحاب الكساء فقال الرجل كيف اقول ؟ قال . اللهم صل على محمد و آل محمد فتكون نحن و شيعتنا دخلت فيه<sup>(٣)</sup> يقول سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) : الظاهر التسالم على وجوب سم الصلاة على الال الى ضم الصلاة عايه عليه السلام وفي التذكرة الاجماع عليه<sup>(٤)</sup> .

اقول : ولعله الممدة اذ الردايات المتقدمة حتى موثقة ابان غير ظاهرة في الوجوب فلا حظ

وفي صحيح البخاري باسناده عن عبد الرحمن ابن امي ليلاقل لقاني كعب

١ - ص ١٢١٩ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ١٢٢٠ المصدر .

٣ - ص ١٢٢١ ج ٤ .

٤ - ص ٢٥٢ ج ٤ مستمك الحرة .

من عجرة ، فقال : الا اهدى لك هدية سمعتها عن النبي ﷺ فعلت مني وهديتها لي  
فقال سألتنا رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ كيف الصلاة عليكم هل التمستم فان  
الله قد علمنا كيف نسلم ، فلو اللهم صل على محمد ، على آل محمد كما  
صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم محمد اللهم صل على محمد وعلى  
آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد<sup>(١)</sup>  
يقول ابن حجر في صواعقه بعد نقل هذا الحديث وحكمه بصفحة<sup>(٢)</sup> .  
فسألهم بعد ردول الآلة واحاثهم باللهم صل على محمد وآل محمد الى اخره دليل  
ظاهر على ان الامر بالصلاة على اهل بيته وبقية اله مراد من هذه الآية و الا لم  
يسألوا عن الصلاة على اهل بيته وآله عقب رسولها و بعد و بعد كر قاموا احيوا  
دل على ان الصلاة عليهم من جملة الامور و و و لا يصلو على الصلاة  
المتراء فقالوا ما الصلاة المتراء قال تقولون اللهم صل على محمد و يسكون صل  
قولوا اللهم صل على محمد و على آل محمد الح لكن العامة اتفقوا على ترك  
ذكر الال في الصلاة عليه ﷺ حتى عند ذكر هذه الروايات تقر ما الى معديه و  
امثاله لمن الله العصية الحمقاء

## باب الصلوات

(١٦٤-١٦٧) صلاة الايات

ومبناها امور ارسى تذكرها حسب ترتيب الحروف الهجائية.

(اللاول) كل مغوف سمائي على المشهور لصحيحة رواية ومحمد بن مسلم  
قالا : قلنا لا يجرى جعفر عليه السلام هذه الرياح والظلم التي تكون هل يصلى لها ؟ قال : كل

١ - ص ١٥٥ ج ٢ صحيح البخارى .

٢ - ص ١٤٤ طبعة دار الطباعة المحمدية درب الانراك بالازهر بالقاهرة .

احاديث السماء من ظلمة اذ يريح او فزع فصله صلاة الكسوف حتى يمكن<sup>(١)</sup> .  
واما المحوف الارضى فلا دليل على وجوب الصلاة بوقوعه على الاظهر . و  
المعيار في اثباته خوف غالب الناس عنه دون النادر للاصراف .

(الثاني) الزلزلة وان لم يحصل بها خوف لرواية سليمان الديلمي الضيف<sup>(٢)</sup>  
ولرواية عمارة الضيفة سنداً ودلالة<sup>(٣)</sup> نعم في صحيحة الفضلاء عن الباقرين عليهما السلام  
ان صلاة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلزلة عشر ركعات واربع سجعات  
الخ<sup>(٤)</sup> لكنها ناطرة الى بيان كيفية العمل دون بيان الحكم فلا يستفاد منها الوجوب  
ولعل هذه الرواية بضميمة الاحماع المنقول تكفي للاحتياط الملزومي وان قيل ان  
جمعا من الفقهاء لم يذكروها .

(الثالث والرابع) كسوف الشمس والقمر . ففي صحيحة جميل عن الصادق عليه السلام  
وقت صلاة الكسوف في الساعة التي تنكف عند طلوع الشمس وعند غروبها وهي  
عريضة<sup>(٥)</sup> .

وروى الصدوق ما سنده الى الفضيل ومحمد انهما قالا : قلنا لا يجمع عليه السلام  
انقضى صلاة الكسوف من اذا اصبح فعلم ، واذا امسى فعلم ، قال : ان كان القرصان  
احترقا كلاهما قضيت وان كان انما احترق بعضهما فليس عليك قصائه<sup>(٦)</sup> .

اقول : قوله (قضيت) بمعنى اقضى فيدل على الوجوب ، ومن الواضح ان وجوب  
القضاء يكشف عن وجوب الاداء وان لم يكن تابعا له وصحيحة علي بن جعفر وغيرها

١ - ص ١٢٢ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ١٤٤ ١٤٥ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ١٤٩ المصدر .

٤ - ص ١٤٢ وص ١٤٦ المصدر .

٥ - ص ١٥٥ نفس المصدر .

لداله على تعمي الفصاة تعمل عليها جميعا . وسند الصدوق الى محمد بن مسلم وان كان صحيحا الا ان سنده الى العصيل لا بأس به وان كان فيه محمد بن خالد الرقي الذي يحتاط لزوما في رواياته

### ( كيفية هذه الصلاة )

نحصل من الروايات الواردة ان كيفية صلاة الكوفيين والزرارية والمخوف السماوي واحدة . وهي ركعتان في كل واحد منهما خمسة ركوعات وسجودين بعد الخامس من كل منهما ، فيكون المجموع عشرة ركوعات واربع سجودات وبعد السجودتين الاخيرتين يتشهد ويسلم ، واهـ من حيث قراءة الحمد والسورة صور تسع ذكرها صاحب العروة (ره) وهي ما جمعها تستفاد من الروايات المعتبرة ونقلها بوجوب التطويل

### مسائل

(٩) اول وقت صلاة الكوفيين حين الاخذ كما في صحيح حميل وقد نقل عليه اتفاق المسلمين واما آخره فقيه قولان ، أحدهما انه تمام الانجلاء . ثانيهما انه الشروع في الانجلاء والاقوى هو الاول لصحيح الفضلاء . صلاها رسول الله والناس خلفه في كوف الشمس ففرغ حين فرغ وقد اقبل كوفها <sup>(١)</sup> .

( والابراد ) عليه ناه انما يدل على جواز القاء في الصلاة وعدم وجوب الفراغ منها قبل الشروع في الانجلاء ، واما جواز التأخير الى ما بعد الشروع في الانجلاء ووجوب الفعل لو علم به حينئذ ، وكذا وجوب الاداء لو علم به حينئذ

١ - من ١٤٩ ج ٥ الوسائل وقد استدل لقول المذكور بروايات اخر لا يخلو سندها

او دلالتها عن ضعف الصلاة هذه الرواية .

حدوده وكان الوقت الى الشروع في الانحلاء يقصر عن أداء الفعل فلا يستفاد منه (ضعف) لان الزاوية تثبت بالملازمة المرفقة بامتداد الوقت الى تمام الانحلاء كما لا يخفى على ان الثالث ثبت باطلاق الروايات كما هو ظاهر والثاني بالاستصحاب والاول بامانة الرواية عن وجوب المصادرة كما افاد المورد اصلا، واما انتهاء وقتها بتمام الانحلاء فمستبعد دل على القضاء بعد الانحلاء كما مر

وصلاة الزلزلة لا وقت لها كما عن المشهور المدعى عليه الاجماع لعدم دليل غاية وقيل بوجوب المصادرة الى الانسان بها بمجرد حصولها وان عسى فعبده الى اخر العصر لكن الارجح عدم وجوب المصادرة فلا عيبان بالتأخير لضعف ما استدلل للفورية وان صح سند فقه موسعة

واما صلاة الاحاديث فوقتها وقت الاية المبحوفة لقول الباقر عليه السلام في صحيفه دراره ومحمد المتقدمه (حتى يسكن) فان الظاهر انه قد للوجوب<sup>١</sup> ان لا امتداد مشروعية الوقت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل

وقيل منصرف الصحيفه المذكورة ما اذا وسع وقت الاية للصلاة وهي فرض صيفه عنها بشع وقتها كصلاة الزلزلة ، لكن الاظهر حيثئذ عدم وجوبها رأيا لاستحالة التكليف بعمل يقصر عنه وقته فتأمل.

نعم يشك الامر في بعض الاخاديف التي لا يسع وقته للصلاة دائما او غالبا فيمكن ان يلتزم في مثله بانه من قبيل الاسباب ولا تنوقت صلاته بوقت لكن وحدة اللسان في الروايات تمنع عن هذا التعميك فتأمل

(٣) لو شك في عدد الركعتين تبطل الصلاة لما ذكر في محله ، ولو شك في عدد الركوعات ينسئ على الأقل للاعتناء بالشك في المحل وان شك فيه بعد تجاوز محله لم يعتن به لقاعدة التجاوز



(٣) إذا أدرك من وقت الكسوفين ركة فأن قلنا بموم من أدرك ركة من الوقت فقد أدرك الوقت صلواته أداء فانه أدرك الوقت ، وإن لم نقل به ، فإن قلنا باعتبارية الأداء والقضاء في صحة الأمور به طريق الاحتياط الاتيان بها ثم أعادتها قضاء ، وإن لم نقل به فيصلى من دون قصد أحدهما ، وأما إذا لم يسع الوقت لاكمال الصلاة فلا يجب كما مر وجهه انفا .

(٤) يختص الحكم بمن في مكان الآية ولا يشمل غيره لقصور الأدلة عنه .  
(٥) إذا علم بأحد الكسوفين وأكمل حتى مضى الوقت عصى قطعاً ، وفي وجوب قضاها تردد ، لعدم دليل معتبر عليه في هذا الفرص - وهو فرض القصد - وما استدلل له المحقق الهمداني وغيره وسيدنا الحكيم (ره) من موثقة عمار<sup>(١)</sup> يرويه ضعف الرواية على من حالد فليست بموثقة . بل مقتضى إطلاق صحيحة على غيرها عدمه ، وكذا إذا علم ثم نسي ، وطريق الاحتياط واضح بل لا يترك لاحتمال الفحوى . وجوب قضاها في صورة الجهل كما استظهره الفقيه الهمداني (ره) .

وأما إذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت فإن كان القرص معترفاً وجب القضاء وإن لم يعترق كله لم يجب كما مر دليله .

وأما الزلزلة فقد مر عدم توقيت صلاتها وأنها موسعة على تقدير وجوبها .  
وأما صلاة الأخاديف فالمنقول عن المشهور وجوب قضاها إذا تركها عمداً أو سهواً وعدم وجوبه إذا تركها جهلاً . لكن استصحاب الوجوب عند الوقت إذا جرى لم يفرق بين الصوريين في الوجوب كما أنه إذا لم يجز لم يجب فيهما معاً .  
والأول أن لم يكون أقوى لاشك أنه أحوط .

(٦) الظاهر وجوب اتيان صلاة الزلزلة على الحائض والنفساء بعد الثناء .  
وأما غيرها ففي وجوب قضاها عليها أشكال والأقوى عدمه لعدم الدليل عليه .

(٧) اذا تعدد السبب دفعة او تدريجيا تعدد وجوب الصلاة لاصالة عدم التداخل هذا اذا وسع الوقت للصلاين مثلا واما اذا لم يسع فيقدم صلاة الكسوفين على صلاة الاخايف على وجه وهي على صلاة الرلزلة لما مر ووجوب صلاة المقدم عليها بعد الوقت منى على صحة الاستصحاب في الوقت بعد خروج وقته

### (١٤٨) صلاة الجمعة

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ نودي<sup>(١)</sup> للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فاذا قصيت الصلاة فانتشروا في الارض الخ (الجمعة ٩ - ١٠) لا شك في وجوب صلاة الجمعة لاحد في شريعة الاسلام في الحملة ، لكن وقع الاختلاف بين الامامة في وجوبها العيني في زمان غيبة الامام فذهب اليه جمع وفاء الاחרى وهم بين من يقول بوجوبها التخييري بينها وبين صلاة الظهر ، وبين من ينفي مشروعيها في هذا الزمان ويمين فريضة الظهر وحدها .

واستدل القائلون بوجوبها العيني بالاية الكريمة حيث امر الله تعالى بالسعي الى ذكره وهو اما صلاة الجمعة واما خطبتها اوها معا ، وادرد المنكرون عليه بوجوه اكثرها ضعيف لا يليق بالذكر حتى قال العلامة المجلسى (ره) : واعتراض عليه بوجوه سخيفة . وبعضها يتضمن الاعتراض على الله تعالى اذ لا يترب متنع في ان الآية انما نزلت لوجوب صلاة الجمعة والحث عليها فقصورها عن افادة المرام يؤل الى الاعتراض على الملك العلام<sup>(٢)</sup> .

١- والمراد بالدعاء هو الاذان فانه الممهود للدعاء الصلاة ، لقول بانه كناية عن دخول

وقت الصلاة ضيق جدا لا يلتفت اليه .

٢ - ص ٤٠٦ ج ٩ الحدائق الناضرة .

اقول - لكن الاضاف عدم دلالة الامة على مدعا هم فان الله سبحانه خلق وحوب  
السعي على الاذان فيمكن ان يقال ان تعليق الواجب على اتيان امر مستحب وان  
كان امرامعقولا الا انه خلاف الظاهر فان طمع التعليق المذكور حسب الدلالة  
المعرفة هو استحباب المعلق حينئذ ، ( فتأمل ) وان ما قلنا ذلك و احدهما بظهور  
الامر في الوحوب <sup>(١)</sup> فمفاد الآية وحوب الصلاة بعد الاذان الذي يسمع رأي امام  
الجماعة وقصد <sup>(٢)</sup> اما وحده اومع قصد جمع لاقامة الصلاة المذكورة ، وليس  
في الآية ما يوحي اقامة هذه الصلاة ابتداء على المكلفين حتى يكون عقد الجماعة  
من مقدماتها فتمتع لو حوبها ومنه يظهر ان ما ذكره العلامة المشار اليها (قدم)  
لا يحلو عن نوع معاداة فانه من أين اثبت ان الآية نزلت لو حوب اقامة الصلاة  
المذكورة وعقد جماعتها حتى يرجع الاشكال في دلالتها الى الاعتراض على الله  
سبحانه وتعالى (نعوذ بالله منه) بل الآية - حسب دلالتها - نزلت لو حوب اللعوق  
جماعة وايقاع الصلاة بعد قصد من يعقد الجماعة

بهم يدل بعض الروايات الصحيحة على ان صلاة الجمعة كانت فرضية على النبي ﷺ  
لكن الآية الكريمة لا دلالة له على ذلك. واما ما احاب الشهيد الثاني (قدم) باله اذا  
ثبت بالامر اصل الوحوب حصل المطلوب لاجتماع المسلمين فاطمة فضلا عن الاستحباب  
على ان الوحوب غير مقيد بالاذان وانما علقه على الاذان حثا على فعله لها وتبعه صاحب  
المعدن (ره) فهو (لا يرجع) الى محصل فاننا لاندعي ان وحوب الجمعة المعنى

- ١ - وهما يمنع كون الامر لو حوب فان السعي هو الاسراع في المعنى وهو غير واجب  
بل لو اوجب ادراك الصلاة ، لكن الظاهر ان السعي كناية عن ادراك الصلاة وعدم موتها ، فان  
وقتها صبي ليس كوقت صلاة الظهر - ثم ان في تحديد وقت صلاة الجمعة اقوالا خمسة .
- ٢ - فان العادة قاضية باتتماد المؤذن لامر غيره من الامام وسجود وليس له الاحتياز  
في ان يؤذن للجمعة دون الظهر او العكس .

مشرط بالاذان ، بل نقول ان الآية لا تدل على وجوب اقامة الجمعة ابتداء بل بعد قصد من يرجع اليه اقامة الجماعة<sup>(١)</sup>

؛ فإشارة واضحة ان هنا امر من احدهما اقامه الجمعة وقصد الصلاة ابتداء و  
الآية الشريفة ساكتة عن هذا الامر تأنيها للسعي واللحوق بالجماعة بعد اقامة  
صلاة الجمعة ، وهذا هو الواجب بدلالة الآية .

على ان لما ان نمارس ، نقول ان المستفاد من الآية عدم وجوب الصلاة عند  
عدم الاذان فاذا لم نجب في هذه الصورة لم نجب في غيرها بالاجماع ، والعمل ان  
مثل هذه الاجماع لا اثر لها عندنا وعندهما (قدهما) ايضا .

وهنا امر اخر وهو ان الآية الشريفة برزت لوجوب السعي للصلاة من يوم  
الجمعة ، وهي اعم من صلاة الظهر وصلاة الجمعة ، ولا دليل على ان المراد صلاة  
يوم الجمعة هو خصوص صلاة الجمعة بل المستفاد من الروايات المعشرة هو  
التعميم

ففي صحيحة الفصل عن الصادق عليه السلام اذا كان قوم في قرية سلوا الجمعة اربع  
ركعات وان كان لهم من يحط لهم جمعوا اذا كانوا خمس نفر وانما جعلت  
ركعتين لمكان المحطتين<sup>(٢)</sup>

بظهر مع ان صلاة الجمعة اسم لما يصلى قبل صلاة العصر يوم الجمعة سواء  
كانت اربع ركعات او ركعتين . واطهر منها موثقة سماعة قال سألت ابا عبد الله  
عن الصلاة يوم الجمعة فقال : اما مع الامام فركعتان واما من يصلى وحده فهي اربع  
ركعات بمنزلة الظهر الحج<sup>(٣)</sup> انظر الى قوله عليه السلام بمنزلة الظهر . فانه يدل على

١ - كما اشرا اليه في بعض العواشي المتقدمة .

٢ - ص ١٠ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ١٣ المصدر .

ان ما يصلي يوم الجمعة لانكون صلاة الظهر وان كان اربع ركعات بل هي بمنزلة الظهر ، وفي صحيحة زرارة الاثنية فليصلها اربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الايام فمعنى الآية على هذا وجوب السعي الى الصلاة في يوم الجمعة سواء كانت ركعتين او اربع وأمين هذا من وجوب اقامة الجمعة ٢

الا ان يقال ان هذا لو تم لحس بما في الروايات دون الآية لان غير صلاة الجمعة الثنائية وقته موسع في المشهور والامر بالسعي قرينة على ارادة صلاة الجمعة فقط نعم لو حملناه على الارشاد صح التعميم لكنه خلاف الظاهر

هذا ما يرجع الى الكتاب واما السنة مرواياتها الواردة في المسألة كثيرة حتى قال المجلسي الاول (رض) . صرح بمجموع الاحبار مائتي حديث ، والذي يدل على الوجوب صريحه من الصحاح والموثقات وغيرها اربعون حديثا ، والذي يدل بظاهره على الوجوب خمسون حديثا ، والذي يدل على المشروعية في الجملة اعم من ان يكون عينيا او تحييريا تسعون حديثا ، والذي يدل بمجموعه على وجوب الجمعة وفضلها عشرون حديثا ، والذي يدل بصريحه على وجوب الجمعة الى يوم القيامة حديثان ، والذي يدل على عدم اشتراط الادان بظهره ستة عشر حديثا ، بل اكثرها كذلك كما مرث الاشارة اليه.. واكثرها ايضا يدل على الوجوب العيني .. (١)

اقول: الاخذارة المعتمدة سنداً على طوائف طائفة منها ظاهرة ولو ما طلقها في الوجوب العيني ، وطائفة منها ظاهرة في الوجوب التخييري وطائفة منها تدل على وجوب الحصول بعد الاقامة وطائفة تدل على عينية الوجوب مع الامام وعدم الشرعية بدونه كما نقل عن جمع من القدماء

فمن الطائفة الاولى صحيحة محمد بن مسلم واي بصير عن الصادق عليه السلام ان الله عز وجل فرض في كل سبعة ايام حمسا وثلاثين صلاة منها صلاة واجبة على كل

مسلم ان يشهدوا الاحمة ، المريض والمملوك والسافر والمرأة والصبي<sup>(١)</sup>  
والظاهر ان التعبير بالشهود باعتبار اشتراط هذه الصلاة بالجماعة وصحبة  
منصور عنه **إِنَّمَا** . . والجمعة واحدة على كل واحد لا يعدد الناس فيها الاحمة .<sup>(٢)</sup>  
ومن الطائفة الثانية صحبه عبد الرحمن عن الصادق **إِنَّمَا** لا بأس ان تدع  
الجمعة في المطر<sup>(٣)</sup> . ادلو كانت الجمعة واحدة عينالم بسقط بالمطر قطعاً ، وهل  
يمكن سقوط صلاة الصبح مثلاً بالمطر اذا احتج في طهارته المائية او الترابية الى  
خارج بيته بل وهل يمكن ان ينفي ما تنقل عن مثل هذا الشخص الى التيمم؟ وهل لنا  
واح عيسى بسقط بالمطر ؟ فالرواية كالسريحة في معنى عينية وحوها  
ثم ان العرف لا يرى خصوصية في المطر ، بل يعم من الرواية سقوط الجمعة  
سكن عدد شاء المطر كالمرودة والحرارة وحو ذلك  
وصحبه زرارة عن الباقر **إِنَّمَا** . فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة  
فليصلها اربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الايام<sup>(٤)</sup>  
يظهر منه عدم وجوب اقامة الجماعة للجمعة فتأمل .  
وصحبه اخرى له قال : حدثنا ابو عبد الله **إِنَّمَا** على صلاة الجمعة حذ . .  
انه يريد ان نقيه فقلت بعد وعليك ؟ فقال : لا ، اما عيت عندكم ؟<sup>(٥)</sup>  
اقول : لا يخلو الرواية عن دلالة ما على ترك زرارة وغيره لصلاة الجمعة حتى  
حتمهم عليها فلو كانت واحدة عينالم بتركها اصحاب الامام الصادق **إِنَّمَا** ولا سيما مثل  
الجليل الفقيه الثقة زرارة (ره) .

١- ٢ ص ٥ ح ٥ الوسائل .

٣ - ص ٣٧ المصدر .

٤ - ص ١٢ ح ٥ الوسائل

٥ - ص ١٢ المصدر .

وموثقة عبد الملك عن الناصر عليه السلام مثلث يهلك (أي يموت) ولم يصل فريضة  
فرسها الله؟ قال قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعة يعني صلاة الجمعة<sup>(١)</sup>

تدل الرواية على أن عبد الملك لم يصل الجمعة أصلا، وإنما كان يصلي الظهر  
واحداً الإمام أن يصلي الجمعة أيضاً، ولو كان وحده الجمعة غيباً وتركها عبد الملك  
لعائنه الإمام أشد العتاب بل لصفه وطرده من عنده

وصحبة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن أديس في قرية هل يصلون  
الجمعة جماعة؟ قال: نعم (و) يصلون أديس أديس يمكن من يخطب<sup>(٢)</sup>.

أقول المراد الخطبة الفعلية دون التقديرية فليس المراد من يقدر على  
الخطبة، إذ ما من قرية إلا وفيها من يقدر على الخطبة الواحدة لأسبب، أمام الجماعة كما  
عرض في الرواية، فيدل الرواية على عدم وجوب إقامة الجمعة كما لا يحسن

وأيضاً لو كانت الخطبة واحدة لم يجر الاقتداء بإمام الجماعة لصفه بتركه  
الفريضة المعينة. مع أن الإمام أذن لمتاه في الجماعة بقوله يصلون أديس أديس ويحرم  
هذا الكلام في موثقة الفصل<sup>(٣)</sup> أيضاً.

ومما يدل على هذا المعنى هو أنه لم يرد في روايته حسب تنبهي الناقص أن  
أماماً من الأئمة عليه السلام صلى هذه الصلاة في بيته وأسناد الترك إلى التقي باطل قطعا  
لتمكنه منها مع ستة أدار مع من خواص أصحابه في خوف بيته ولو في كل شهر  
مرة، ولو فعلها الإمام لتقليل الينا الرواية من هذه الجماعات أثار الأجماع<sup>(٤)</sup>

١ - ص ١٢ المصدر.

٢ - ص ١٠ المصدر.

٣ - ص ١٠ نفس المصدر.

٤ - وقد ذكر بعض علماء العامة في بعض بلاد الخليج (عمان أو مسقط) أنه لم يثبت  
في شيء من الآثار إقامة صلاة الجمعة في غير المدينة المنورة في زمان النبي الأكرم وهذا  
(على تقدير صحته) أيضاً ينافي أهمية الوجوب كما لا يحسن

ومن الطائفة الثالثة التي تدل على وجوب الحضور والمحق بعد عقد الجماعة  
او بعد البناء عليه لأعلى اقامتها ابتداء، صحيحة دراره عن الباقر عليه السلام: انه قرص الله  
عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمس وثلاثين صلاة منها صلاة واحدة فرسها  
الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة، ووضعها عن تسعة. عن الصغير والكبير والمسنون  
والمسافر والمعد والمرأة والمريض والا عمى ومن كان على رأس فرسخين <sup>(١)</sup>  
وجه نظارة الرواية الى الحضور بعد الاقامة لا الى اصل الاقامة خلافا لجمع  
منهم صاحب الحدائق والوسائل (فدهما) الحمله الاخيرة فان الرواية لو كانت بطرقة  
الى بيان وجوب اقامتها لم تستثن من كان على رأس فرسخين لوجوب الاقامة  
عليه ايضا على المرض وانما مستقيم استثنائه من الحضور الى الجماعة بعد فرس  
عقدها واقامتها

وهكذا نقول في صحيحة محمد بن مسلم وحسنه الفضل <sup>(٢)</sup> وصحيحة دراره  
وان مسلم <sup>(٣)</sup> واظهر منها صحيحة اخرى لاس مسلم قل . سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
الجمعة ، فقال . تعب على كل من كان منها على رأس فرسخين ، فان زاد على ذلك  
فليس عليه شيء <sup>(٤)</sup> ،

وهي صحيحة اخرى له قلت لابي جعفر عليه السلام : على من تعب الجمعة ؟  
على سبعة نفر ولا جمعة لاقبل من حمسه من المسلمين احدهم الامم . اجتماع  
سبعة ولم يخافوا امهم بعمهم وخطهم <sup>(٥)</sup> .

وجه الدلالة ان الاستعداد من دليل الرواية ان اجتماع السبعة شرط الوجوب  
لا وجودهم مع ان وجود السبعة مما لا يحتاج الى بيان ادما من عدد او قرية الا

١ - ص ٢ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ١١ المصدر .

٣ - ص ١٢ المصدر .

٤ - ص ٨ المصدر .



وفيها أكثر من سعة فراجعين للشروط . فالوجوب على تقدير الاحتجاج  
وأما نفس الاحتجاج فلا دلالة للرواية على وجوبه فلا حظ

وأما صحيحة أبي بصير و ابن مسلم عن الباقر عليه السلام من ترك الجمعة ثلاثاً  
متواليات بغير علة طبع الله على قلبه <sup>(١)</sup> فهي كما تحتمل وجوب الإقامة عيناً  
تحتل وجوب الحضور عيناً .

وأما الطائفة الرابعة فمنها صحيحة زرارة التي رواه الرقي والكليني و  
الصدوق عن الصادق عليه السلام صلاة الجمعة فريضة والاحتجاج اليها فريضة مع الإمام فإن  
ترك رجل من غير علة ثلاث جمع الخ <sup>(٢)</sup> تدل الرواية على وجوب إقامة الجمعة  
ابتداءً إذا كان مع الإمام ، والانصاف أصراف الإمام إلى الإمام المعصوم ، مع أنه  
لو فر بالإمام الخطيب لا يفرق الحكم أيضاً فإن المراد ليس بمجرد وجود الإمام  
أو حضوره وإن لم يصل ولذا لم يجتمع أصحاب الأئمة معهم لإداء هذه الصلاة بل نفاه  
الصادق عليه السلام اجتماع زرارة وأصحابه إليه كما مر بل الإمام المريد لإقامة الجمعة  
فتدخل الرواية في الطائفة الثالثة على كل حال وفي موثقه سماعة المروية عن نسخة من  
الكافي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال: أما مع الإمام فر كعتان  
وأما من صلى وحده فهي أربع ركعات بمنزلة الظهر ، يعني إذا كان إماماً يخطب ،  
فإن لم يكن إماماً يخطب فهي أربع ركعات وإن صلوا جماعة <sup>(٣)</sup> وعن نسخة أخرى منه ،  
أما مع الإمام فر كعتان وأما لمن صلى وحده فهي أربع ركعات وإن صلوا جماعة <sup>(٤)</sup> .  
أقول المظاهر أن التفسير في النسخة الأولى من الرازي أو الكليني (ره) ورواه  
الصدوق هكذا: صلاة الجمعة مع الإمام ركعتان فمن صلى وحده فهي أربع ركعات <sup>(٥)</sup>

١- ٢ من ٢ ج ٥ الوسائل .

٣ - من ١٣ المصدر .

٤ - من ١٦ المصدر .

٥ - من ١٤ المصدر .

وهي موثقة أخرى له كما في التهذيب : انما صلاة الجمعة مع الامام ركعتان  
من صلى مع غير امام وحده فهي اربع ركعات بمنزلة الظهر <sup>(١)</sup> .

اقول والمعدة هي النسخة الثانية للكافي لكنها ايضا لا تدل على نفي مشروعية  
الجمعة في زمان الغيبة ، اذ المراد بالامام ان كان الامام المعصوم فتدخل الرواية  
في الطائفة الثالثة فان المراد به الامام المعصوم المريد لاقامة الجمعة دون مجرد  
وجوده قطعاً كما يعرف مما سبق ، وعليه فديلها يدل على عدم الوجوب العيني فقط  
حمايينه وبين ماهر . وان كان المراد الامام العطيع فتدخل في الطائفة الثانية  
كما لا ينبغي وجه مما تقدم .

والك خلاصة نتائج البحوث المذكورة

(١) لم يثبت ان اقامة صلاة الجمعة فرض عين حتى في زمان الحضور فان اطلاق  
الطائفة الاولى يحمل على الطائفة الثالثة او الثانية ولكن قال صاحب الحدائق <sup>(٢)</sup>  
ولا خلاف بين اصحابنا في وجوبها عينا مع حضوره <sup>(٣)</sup> او نائبه الخامس ، والما الحلال  
في زمن الغيبة . . . الح

اقول : المستفاد من مجموع ما تقدم عدم الفرق بين المعصوم وغيره وبين زمان  
الحضور والغيبة فاداء امام ولو غير معصوم - اقامة الجمعة فتؤدي لها وجوب  
الحضور والالتحاق بها والا فلا . نعم يمكن ان يستفاد من صحيحة ابن سنان <sup>(٤)</sup> انها فرض  
عين على النبي الاكرم عليه السلام ولكن لا مجال للتعدى عنه الى غيره لاحتمال كون ذلك  
من خواصه عليه السلام

(٣) اقامة الجمعة واجبة بالوجوب التحييرى بينها وبين اقامة الظهر ، و

١ - ص ١٥ المصدر .

٢ - ص ٣٧٨ ج ٩ .

٣ - ص ١٨ ج ٥ الوسائل .

قد عرفت ان الطائفة الراعية لا تدل على نفى المشروعية وما استدل له من الوجوه  
الاحر ايضا ضعيفة لاحاجة الى نقلها ونقدتها كما ان اطلاق الطائفة الادلى ايضا  
يرفع اليده عنه بملاحظة الطائفة الثالثة والثانية

(٣) مقتضى طاهر الآية الكريمة والطائفة الثالثة عينية وحوب الحضور و  
الالحوق صلاة الجمعة بمدافقتها سواء كان المقيم معصوما او غير معصوم لكن ليس  
الى المشهور من علمائنا عدم الوجوب في الصورة الثانية ولادليل عليه بل طاهر الآية  
والروايات على خلافه .

(٤) لا يشترط حضور الامام ولا ائمة ولا فائده لافى زمان الحضور ولا فى زمان  
الغيبة، لافى صحة الصلاة ولا فى وجوبها ، يلا فرق بين الوجوب التخييري والوجوب  
العيني (للمحضور بعد الاقامة) لعدم الدليل المقتر عليه بل هو على نفيه كقوله **يُنْبَغِي**  
فيما سبق : فانما احتج سعة ولم يعافوا اهمهم بمسهم وخطهم وغيره .

هذا ملخص الكلام فى اصل وجوب صلاة الجمعة وان شئت التفصيل ما كثر  
من هذا فارجع الى المطولات كالمعدائق (ومؤلها من القائلين بالوجوب العيني) و  
الجواهر ومصباح الفقيه وغيرها .

### كيفية هذه الصلاة

وهي ركعتان كصلاة الصبح حتى فى وجوب الاجهار على الاظهر <sup>(١)</sup> ووقتها  
روال الشمس كما تدل عليه جملة كثيرة من الروايات ويمكن الاستفادة منها ان  
انتهاء وقتها بمعنى ما يمكن فيه تحصيل المقدمات وقراءة المخطبتين او استماعهما و  
فعل الركعتين ثم بعد ذلك ينقضى وقتها فيصلى صلاة الظهر . وحكى هذا القول عن

١ - لجملة من الروايات المتبررة والاجماع المتقول المدعى على عدم وجوبه غير

ابن زهرة وامي صلاح بل ادعى عليه الاجماع وان كان المنقول عن المشهور المدعى عليه الاجماع انه يخرج وقتها اذا صار مل كل شيء مثله ولكن لا دليل عليه طاهرا . ولو خرج الوقت وهو فيها اتمها جمعة ان ادرك ركعة منها بناء على عموم قاعدة من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت . والا فالقاعدة تقتضي بطلانها وان اتيان صلاة الظهر لكن الاحوط الاتمام ثم اتيان الظهر للاجماع المنقول على اتمام الجمعة بل وان لم يدرك منها ركعة .

ولا تقضى الجمعة اذا فات وقتها بل يصلى الظهر كما يستفاد من بعض الروايات في بعض الصور ومن القاعدة ايضا وقد ادعى عليه الاجماع .

ولو لم يحضر المأموم الخطبة و اول الصلاة ولكنه ادرك ركعة مع الامام صح صلاته وادعى عليه الاجماع ضمنه ويدل عليه الروايات ايضا والاقوى كفاية المأموم بالامام في الركوع وان لم يدرك تكبيره للركوع .

يشترط في هذه الصلاة امور :

(اولها) العدد فلا يصح باقل من خمسة احدهم الامام ولكن شرط الوجوب هو السعة كما يستفاد من مجموع الروايات وقد مر بعضها ، و طاهرها اشتراط العدد حدوثا وبقاء لكن ادعى الاجماع على عدم اعتباره بعد الدخول في الصلاة لكن اللازم من باب الاحتياط الاتمام ثم الاتيان بالظهر .

(ثانيها) الخطبتان فلا تصح الجمعة بدونهما وقد ادعى عليه الاجماع ويستفاد هذا من جملة من الروايات منها حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام : انما جعلت الخطبة يوم الجمعة في اول الصلاة وفي العيدين بعد الصلاة الخ <sup>(١)</sup> وفي صحيح معاوية عن الصادق ... الخطبة وهو قائم . خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يشكلم فيها قدر ما يكون فصل

ما بين الخطبتين<sup>(١)</sup> ويجب في كل واحدة الحمد لله بلا خلاف والصلاة على النبي وآله عند الأكثر ، وادعى عليه الاجماع . وقراءة سورة قصيرة على ما نسب الى المشهور ، وقيل بوجوبها بين الخطبتين وقبل بكهاية آية واحدة مما يتم بها فائدة السورة

وهي موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام ينسب للإمام الذي يخطب بالناس يوم الجمعة ان يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويشترى سردينية او عدلي يخطب ينسب امام الجمعة وهو قائم بحمد الله وينسب عليه ثم يوصي بتقوى الله ثم يقرأ سورة من القرآن صغيرة (قصيرة) ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله وينسب عليه ويصلي على محمد وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات فاذا قرأ من هذا اقام المؤذن صلى بالناس ركعتين يقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين<sup>(٢)</sup>.

والاحتياط ان يأتي الخطيب بما في الروايات وما نقل عن المشهور.

(ثالثها) الجماعة واعتبارها اطهر من ان يحتاج الى تنبيه<sup>(٣)</sup>

(رابعها) ان لا يكون هناك جمعة اخرى ومعهما دون ثلاثة اميال وهي فرسخ واحد كما ادعى عليه الاجماع وفي صحبة محمد بن مسلم عن الماقر<sup>(٤)</sup> لا يكون بين الجماعتين ثلاثة اميال . يعني لا تكون جمعة الا فيما بينه وبين ثلاثة اميال . وليس تكون جمعة الا بخطبة ، قال : فاذا كان بين الجماعتين في الجمعة ثلاثة اميال فلا بأس ان يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء<sup>(٥)</sup>.

١ - ص ٣٢ ح ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٧ وص ٣٨ المصدر .

٣ - ويشير اليه قوله تعالى : فاذا قضت الصلاة فانتشروا .

٤ - ص ١٧ المصدر .

اقول وعليه فان اقررت الجماعتان بطلنا للمابع وأن سقت أحديهما ولو تكسيرة الاحرام بطلت المتأخرة للاختلال بشرطها وصحت الاولى ولا تمنع عنها المتأخرة لانها فاسدة وقد قيل ان المتأخر من المص والاحماع انما هو اعتبار الفعل بين الجمعيتين الصحيحتين. ولو علموا بعد الصلاة بعقد جمعة أخرى ولم يعلموا السابقة فالظاهر رجوع كل منهما الى اسالة الصحة

واذا علموا بعقد الجمعة من قبل المخالفين فعلى القول بوضع اسامي العبادات للاعم كما هو المختار لا يبعد شمول المنع للمؤمنين بل اختاره بعض اسانيدنا المحققين. لكن المنع باطل كما يظهر من حث الصادق عليه السلام اصحابه على الجمعة ومن قوله لعد الملك بن اعين ومن قوله عليه السلام. ولم يضافوا اليهم معهم وغير ذلك ولا يحتمل عدم عقد الجماعة من المخالفين في مورد كلام الامام عليه السلام بقى في المقام مسائل أخرى لا يسعها هذا المختصر

### (١٦٩) صلاة العيدين

في صحيحة حميل عن الصادق عليه السلام: صلاة العيدين فريضة الح<sup>(١)</sup>. وفي صحيحة ثانية له قال. سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التكبير في العيدين قال سمع وخمس قال. صلاة العيدين فريضة. قال وسألته ما يقرأ فيها؟ قال: والشمس وصحبها وهل انيك حديث الغاشية واشاههما<sup>(٢)</sup> قال صاحب العدائق (ره) اجمع الاصحاب (رض) على وجوبها كما نقله جماعة<sup>(٣)</sup> وقال المشهور في كلام الاصحاب بل نقل جملة منهم الاجماع انه بشرط

١ - ص ٩٥ ج ٥ الوسائل

٢ - ص ١٠٦ المصدر

٣ - ص ١٩٩ وص ٢٠٢ ج ١٠ الوسائل.

في صلاة العيد ما يشترط في الجمعة من الشروط المتقدمة وقد تقدم انها خمسة ،  
الا ان الخلاف هنا وقع في الخطبتين الح<sup>(١)</sup>

اقول - والعمدة في المقام اشتراط وجوبها بحضور الامام او منصوبه فانه  
هو المشهور بين الاصحاب بل عن الدجيرة عدم ظهور مصرح بالوجوب في زمن  
الغيبة بل عن الروص وشرح الالفية الاحماع على انتفائه. خلافا لما نسب الى جماعة  
من متأخري المتأخرين من القول بوجوبها في زمان الغيبة ايضا على العامع دون  
المنفرد ، وعن المحدث المجلسي في البحار الميل اليه . ويظهر من المدارك  
وغيره ايضا قوته واختاره صاحب العدائق صريحا بل نسه الى كل من قال بوجوب  
الجمعة عينا في زمن الغيبة وعن راد الهامد للمجلسي التصريح بوجوبها جماعة  
مع الفقيه واستصحابها منفردا لدى تعذر<sup>(٢)</sup>

اقول - والكلام في المقام طويل الذيل لانه هذه الرسالة واللا رجع ان  
المستفاد من مجموع الروايات<sup>(٣)</sup> اشتراط وجوبها بصلاة الامام الاصل او نائبه .  
وعليه فلا تجب في زمن الغيبة وان كان الاحوط شديد اعدم الترك والله العالم .

### (١٧٠) صلاة القضاء

في صحيفة زراره عن الباقر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او  
اسى صلوات لم يصلها او نام عنها ، قال : يقضيها اذا ذكرها من ليل او نهار الح<sup>(١)</sup>  
يصح استفادة وجوب قضاء الصلاة مطلقا اي من اي سبب كان مطلقا : لان  
ما ذكر فيها من الاسباب انما ذكر في كلام الراي دون الامام فلا خصوصية لها

١- ص ١٤٤ ج ١٥ الوسائل .

٢- ص ٤٦٤ ج ٢ مصباح الفقه .

٣- لاحظ ص ٩٥ و ص ٩٨ ج ٨ الوسائل .

٤- ص ٣٤٨ ج ٥ الوسائل و ص ٣٩٢ ج ٢ فروع الكافي .

ويؤكد قوله عليه السلام في آخر الصحيحة : « ليس ما فاتته مما قدمه » . . . (١) قاله قريب من الصراحة في ان الموضوع لوجوب القضاء هو فوت الفريضة

وفي صحيحة أخرى له - وان كانت مصدرة - قلت له : « رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحصر قال يقضى ما فاتته كما فاتته » . (٢)

يستفاد منها بسهولة ان موضوع لزوم القضاء هو الفوت لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بالفريضة الفائتة ليست الفريضة العملية بل بالقوة وان لم تبلغ مرحلة الفعلية لمالمع كالنوم مثلا .

وفي صحيحة عبيدة بن زرارمة عن الصادق عليه السلام قال ايما امرأة رأت الطهر وهي قادرة على ان تفتسل في وقت صلاة فمرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي مرطت فيها ، وان رأت الطهر في وقت صلاة فقامت في هيئة ذلك فجار وقت صلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء (٣) .

اقول : لا خصوصية للمرأة العائض قطعاً فتدل الرواية على وجوب القضاء في صورة تعدد الترك والتعريط

وفي صحيحة زرارة والفضل عن الصادق عليه السلام في قول الله تبارك اسمه « ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » قال : « يعني مفروضاً ، وليس يعني وقت فواتها اذا جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن صلاته هذه مؤداة ، ولو كان ذلك لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صلاها لغير وقتها ولكنه متى ما ذكرها صلاها ، ثم قال : « ومتى استيقنت او شككت في وقتها انك لم فصلها ادعى وقت فواتها (٤) انك لم

١ - ص ٣٥٠ ج ٥ الوسائل

٢ - ص ٣٥٩ المصدر.

٣ - ص ٥٩٨ ج ٢ الوسائل.

٤ - استظهر ان المراد بوقتها وقت فصلتها وبوقت فواتها وقت اجزائها،



تصلها ، سلبتها فان شككت بعد ما خرج وقت القوت فقد دخل حائل فلا اعادة عليك من شك حتى تستيقظ فان استيقنت صليتك ان تصلبها في أى حالة كنت<sup>(١)</sup> قال ذيلها ظاهر في وجوب قضاء الصلاة اليومية اذا علم عدم اتيانها بلافارق فيه بين السهو والجهل والعمد والاختيار والاضطرار وغير الاختيار فوجوب القضاء ليس تابعا لوجوب الاداء .

نعم لاشتمل الرواية صورة الاخلال بما يعتبر في الصلاة عمدا او سهوا و ربما يدعى شمولها لها بدعوى ان السراة ترك الصلاة المأمور بها وهو كما يتحقق بالترك رأسا يتحقق بالاخلال بما يعتبر فيها وهو غير بعيد فتدبر .

نعم اذا احل المصلي بغير الاركان سهوا لايجب القضاء لمحدث لانماذ فانه حاكم على مادل على وجوب القضاء واما اذا كان الاخلال عن جهل فان كان عن قصور فقد قبل ممول المحدث المذكور له وان كان عن تفسير فقيل بلزوم القضاء انما يختص مادل على لزوم القضاء فرض الاخلال العمدي فانه من حمل المطلق على الفرد النادر وهو قبيح .

نعم لاقضاء على المصلي بالضرورة ولاعلى المجنون ، للاجماع بل بالضرورة كما قيل . لكن القدر المتيقن في الخروج عن الاطلاق المتقدم صورة عدم استناد المجنون الى احتيار المكلف فلا مابع من شمول الاطلاق لغيرها ظاهرا فيجب القضاء بعد الافاقة . وكذا الاقضاء على المغمى عليه للروايات الكثيرة النافية له ومادل على ثبوت القضاء عليه مطلقا اذ في بعض الصور يحتمل على الاستصحاب جمعا بل الاقوى حريان الحكم في فرض تعدد الاغماء اذا كان خارج الوقت لافيه لصدق القوت حينئذ والوجه في عدم الوجوب اطلاق صحيحة ايوب انه كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن المغمى يوما او اكثر هل يقضى ما فاته من الصلوات

اولاً؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة<sup>(١)</sup> ومن هنا يمكن لما ان تسقط وجوب القضاء في قرض الجنون الممدى ، ايضاً بالادلوية العرفية .

ولاعلى الكافر الاصلى : اذ لم يوجد خبر دل على وجوب القضاء عليه بعد اسلامه ، مع ان الحكم محل الابتلاء كثير او الاوصاف ان الحكم قطعى ، فلا يحتاج الى الاستناد الى حديث الجب فيه .

نعم المرتد يجب عليه القضاء للاطلاقات المتقدم وعدم التقييد ، واماً المعالف اذا استنصر فلا يجب عليه قضاء ما اتى به فى حال خلافه اذا كان صحيحاً فى مذهبه او مذهبنا لاطلاق صحيحة العجلى<sup>(٢)</sup>

### (فروع)

(٩) هل وجوب القضاء فوري يجب المبادرة اليه بلا تأخير ام لاقبه قولان اولهما منسوب الى المشهور بين القدماء والمالغ مصمم فيه حتى منع من الاشتغال بالاكل والشرب والكسب الایمقدار الضرورة . ثانيهما منسوب الى المشهور بين المتأخرين ، وهذا هو المبحث المعروف بـ (المواسعة والمعايقة) وقد استدل لهما بوجود غير مقنعة ، ولعل عمدة دليل المعايقة صحيح ذرارة المذکور فى اول هذه المسألة من قوله **إِنْ خَلَا** : (بفنيها اذا ذكرها فى اى ساعة ذكرها ، من ليل او نهار ..) فانه ظاهر فى الفورية خلافاً لسيدنا الاستاذ دام طله .

وعمدة دليل المواسعة آخر صحيحة الآخر الطويل<sup>(٣)</sup> . (وان حشيت ان تعونث

١ - ص ٣٥٢ ج ٥ الوسائل الا ان يقيد اطلاقها بقوله كلما غلب الله عليه فانه اولى

بالعدد الدال على احتصاص الحكم بغير الاحتيار .

٢ - ص ٩٧ ج ١ الوسائل .

٣ - ص ٢١١ وص ٢١٢ ج ٣ المصدر .

الفداة ان بدأت بالمغرب فصل الفداة ثم حل المغرب والعشاء ابدء باولهما لانهما جميعا قضاء ايهما ذكرت فلاصلهما الا بعد شماع الشمس، قال : قلت ولم دالك؟ قال لابلك لست تخاف فوتها.

اقول هذه الحملة الاخيرة تدل على ان صلاة القضا مما لا تخاف فوتها فيهم منه المواسعة ولاجلها يحمل الصحيح الاول على التذب ، لكن هذا الاستدلال غير خال عن نقاش ما فالاحوط هو المصادرة الى القضاء اذا امكن.

(٣) يجب المماثلة في القضاء فاذا فاتته صلاة العصر يقضى ركعتين ولو في العصر واذا فاتته صلاة العصر يقضى اربع ولو في الفجر للروايات<sup>(١)</sup> واما اذا فاتته صلاة وكان في اول الوقت حاصرا وفي اخره مسافرا او بالعكس فقبل التخيير في القضاء بين العصر والتمام وقيل بوجوب التمام اذا تعين في وقت من اوقات الاداء. وقيل ان المرة بما وجب في اول الوقت وهو الاستفادة من رواية ضعيفة مدوسى من بكر<sup>(٢)</sup> والمنسوب الى المشهور ان المرة في القضاء بحال الفوت، وهو الاقوى لان المستقر في الذمة بحال الفوت هو الفائت لا الاول الذي زال بعد طرود العنوان الثاني .

ومنه يظهر انه اذا فاتته الصلاة في اما كن التخيير الاربعة يجب قضائها قسرا لان التخيير في سبق الوقت ينقلب الى تعين القصر على ان الحكم الاول هو القصر وجواز الاتمام انما جاء من خصوصية المكان فاذا زالت زال الجواز لكنه لا يفي التخيير اذا اراد القضاء في نفس الاما كن كما ذهب اليه صاحب العروة الوثقى فلاحظ

نعم الوجه الاول يوجب قصر القضاء مطلقا .

١ - ص ٣٥٩ ج ٥ المصدر .

٢ - ص ٣٥٩ ج ٥ الوسائل .

نعم اذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام يجب القضاء ايضاً بالجمع للعلم الاحمالى

(٣) لا ينشئ الشك في وجوب الترتيب في قضاء الصلوات المترتبة اداء كالظهر بين اوالعشائين من يوم واحد وقد دلت عليه روايات<sup>(١)</sup> وقد ادعى عليه الاجماع اصحاب المشهور المدعى عليه الاجماع في كلام جملة من المحققين وجوبه في مطلق الصلوات اليومية الفاتئة ، بمعنى وجوب الاتين بالاسبق على السابق في الفوت و عدمه دليلهم صحة زيادة الطويلة . فقد قل المأثور في صدرها اذا سبقت صلاة اوليتها بغير وسوء وكان عليك قضاء صلوات فابتداً باولهن فاذن لها واقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة ، اقامة لكل صلاة الخ<sup>(٢)</sup>

سواء اعلى ارادة اولهن في الفوت لا في القضاء لكنها غير طاعة لاحتمال نظارة الرواية الى الثاني ويال كيفية القضاء وانه يكفيه اذان الصلاة الاولى من الصلوات التي يقضيها تدريجاً وانه لا حاجة الى الاذان لكل صلاة مادام متشاعلاً بالسلامة نعم يحسن لكل صلاة اقامة ، مع انها اخس من مدعاهم فانها لا تدل على وجوب الترتيب في غير الصلاة الاولى مع الصلوات المقتضية ولا قائل بالتفصيل ، ويؤيده صحة ابن مسلم الظاهرة في ان المراد باولهن هو اولهن في القضاء دون الفوت فمن رجع الى البرائة لا يكون مخطئاً والله العالم .

(٤) تدل مسجبة ابي بصير وصحبتا ابني مسكان وسنان<sup>(٣)</sup> عن الصادق عليه السلام على عدم وجوب تقديم الفاتئة على العاضرة ، فان تم ما يدل على التقديم المذكور سنداً ودلالة يحمل على التخيير او يحمل الثانية على فرض عدم الخوف من فوت وقت الفضيلة للصلاة العاضرة حيث تقدم الفاتئة عليها والا دلي على فرض عدم الخوف كما ذكره

١ - ص ٢٠٩ وما بعدها ج ٥ .

٢ - ص ٢٩١ ج ٣ مروج الكافي وص ٣٤٨ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ٢٠٩ ج ٣ الوسائل .

الاستاذ ومع فرض التعارض وعدم ترجيح الاول بالكتاب والسنة يرجع الى الرأفة ، فلا يشترط صحة الحاضرة بتقديم قضاء العائنة

### (١٧١) صلاة القضاء عن الميت

في صحيح حفص البخاري عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاة او صيام ؟ قال يقضى عنه اولى الناس مبرائه . قلت فان كان اولى الناس به امرأة ؟ فقال لا الا الى حال <sup>(١)</sup> .

وروي ابن طاووس باسناده الى ابن ابي عمير عن روحه عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاة او صوم قال : يقضى اولى الناس به <sup>(٢)</sup>

لكنني لم افز على حال هذا الاسناد فلا اعتمد على الرواية ، والمعدة هي الرواية الاولى . وقد ادعى الاجماع على اصل وجوب القضاء عن الميت على وليه في الجملة ، وانما الكلام في فروعه ونتمرض لها على سبيل الاختصار

(١) قضية الاطلاق عدم الفرق بين الصلاة الواجبة عليه ابتداء والواجبة عليه بالاستيجار والولاية وغيرهما ، ودعوى الانصراف عن الثاني كما عن غير واحد ممنوع كما ان مقتضا عدم الفرق بين العمد والمقدر ودعوى الانصراف الى الثاني ما ظل ولا يعمد فلبه التعمد في فوت الصلاة فتدبر

(٢) الميت الذي يقضى عنه صلاته وجوبا هو الرجل حل فقط كما في الرواية ، وهو المنقول عن المشهور وليس لنا اطلاق في رواية معتبرة سنداً يشمل المرأة ايضاً خلافاً لجميع فالمرأة لا تقضى ولا يقضى عنها الا ان يدعى عدم خصوصية في الرجل كما في غير المقام فيقضى عنها .

(٣) ظاهر الرواية عدم وجوب اختصاص القضاء بالولد الا كبر كما عن المشهور فانه غير مفهوم من اللفظ حتماً ، وما قيل في وجهه غير قاض والراي نفسه ايضاً لم يفهم

ارادة الولد الاكبر من اولى الناس ولذا سئل الامام قاضيا عن فرض كونه امرأة على ان قوله **إِنَّمَا** لا الا الرجال ايضا يعالف تاويل المشهور فان اطلاق الرجال - بصيغة الجمع - على الابن الاكبر غير متعارف والتمسك باطلاقه - ان لم يتم الاحتماع على خلافه - متعين، فيجب على الذكور في تمام طنقات الارث، والحناط هو صدق العنوان المذكور. اولى الناس ميراثه واذا شك يرجع الى الوراثة

(٤) لا يعد اصراف الوراثة عن المصروع من الارث بالقتل او الكفر وغيره. نعم هو في الصوم ممنوع لموثقة ابي حنيفة قال سألت ابا عبد الله **عليه السلام** عن رجل سافر في شهر رمضان فذكره الموت قبل ان يقصيه، قال يقصيه أهل مته، فليس فيها اشعار بمدحلية الميراث في الحكم

(٥) اذا كان الاولى بالميراث متعددا فلا يعد استعادة وحبوب التقسيم من الوراثة للعهم المرعى ومن قاعدة العدل والانصاف ان لم يقصه تمامه احدهم بفراده نعم الاذوق يلعط الوراثة هو الوحوب الكفائي عليهما او عليهم بل هذا هو المتعين في صوم اليوم الواحد او الصلاة الواحدة

(٦) طاهر الرواية لزوم المباشرة على اولى الناس بالميراث لكن الاقوى كعباية صلاة الاحير والمترع فان غير الولي اذا صلى نيابة عن الميت، لا فرق بين الاحارة والترع والوصية فقد فرع ذمته فيمتنع قضاء الامر بتفريغ ذمته على الولي فانه من قيل تحصيل الحاصل.

(فان قلت) فراغ ذمه الميت بفعل غير الولي اول الكلام (قلت) انه يعهم من ادلة مشروعية العادة عن الاموات، ويدل عليه في خصوص الصوم رواية ابي بصير <sup>(١)</sup> ان ثبتت وثيقة محمد بن يحيى الواقع في سندها.

(٧) الظاهر لزوم مراعاة الولي تكليف نصه في جميع احكام الصلاة والصيام

من التكلف متوجه اليه فمداد الامتثال وعدمه هو نظر الولي فلا عبرة بما كلف به الميت .

### (١٧٢) صلاة الليل على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى مخاطبا لمبيه الحاتم عليه السلام ومن الليل فتعبد به نافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا (الاسرى ٧٩) لم يثبت لي عاجلا كفيه هذه الصلاة الواجبة على النبي الاكرم بدليل معتبر .

بعم هي مستحبة على الامة <sup>(١)</sup> وكيفيتها مدكورة في كتب معدة للعبادات والادكار وليس المختصر ينسج امتثال هذه المسائل ، نعم لا بد من ذكر موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام في تفسير المقام المحمود <sup>(٢)</sup>

قال سألته عن شفاعته النبي يوم القيامة قال : يلحم الناس يوم القيامة العرق فيقولون اطلقوا يا ابي ادم لبضع لنا عند ربك فيقول ان لي دنا وحطبة فاعليكم سوح ، فأتون نوحا فيردهم الى من يليه فيردهم كل منى الى من يليه حتى ينتهوا الى عيسى فيقول عليكم بمحمد رسول الله عليه السلام فيمرصون اعينهم عليه ويستلوه فيقول : اطلقوا فيطلقوا الى باب الجنة ويستقبل باب الرحمن ويخرجون احدا فيمكت ما شاء الله فيقول الله ارفع رأسك واشفع تشفع واسئل تعط وذلك قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا .

١ - من قلت قوله تعالى يدل على وجوبها على الامة ايضا في المزمع : ان ذلك يعلم انك تقوم ادى من ثلثي الليل وضعه وتلك طائفة من الذين ملك... كتاب عليكم فافره واما تيسر من الفرق قلب التوبة لا تدل على هي الوجوب بل يصدق مع هي الانتحاب ايضا ويؤكد قوله طائفة ، اد لو كانت واجبة عليهم ما تركها غير الطائفة المذكورة من المؤمنين وايضا لو كانت واجبة لاشهر امرها وبان .

### (١٧٣) الصلاة على الاموات

وحوبها الكفائي في الحيلة مما لا ريب فيه في الاسلام، وإنما المحتاح الى البحث بيان فروعه فنقول مختصرا .

( ١ ) لا ينسعى الاشكال في عدم وجوبها على الميت الكافر بلحاظ السيرة العارضة بين المسلمين المتصلة بزمان صاحب الشرع عليه السلام دام المصافق فقد صرح سيدنا الاستاذ الحوئي (مد ظله) في مجلس درسه بوجوب الصلاة عليه لجريان احكام الاسلام عليه بحسب الظاهر ، وبصفته طاهر قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فسقون (التوبة ٨٧) . فان الامة نازلة في حق المنافقين كما يظهر من الايات المتقدمة على هذه الاية . الا ان يقال ان المراد بالصلاة والقيام المذكورين في الاية هو الدعاء ، وبديل على تفسير القيام به صحيحة الحلبي المتقدمة في الجزء الاول <sup>(١)</sup> من هذا الكتاب وبديل على تفسير الاول - وهو الصلاة - به صحيحة هشام عن الامام الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكر على قوم خمس ادى على قوم اخرين اربعة فاذا كسر على رجل واحد منهم ، يعنى ، بالمصافق <sup>(٢)</sup>

فالمراد بالصلاة المنهى عنها على المصافق هي الصلاة التي نص

الميت المؤمن التي فيها خمس تكبيرات ويوجب فيها الدعاء له ، وحيث فيها اربع تكبيرات ولادعاء فيها فلا تشملها الاية نعم لاسد من حجة دليل - وان كان اطلاقا - على وجوب الصلاة على المصافق <sup>(٣)</sup> ، ويمكن ان تستدل على عموم الحكم لغير الكافر بصحيحة ابراهيم عن طلحة بن زيد عن الصادق عن ابيه عليه السلام صل على من مات من اهل القبلة وحسابه على الله <sup>(٤)</sup> .

١ - حاشية ص ١٨ ولاحظ ص ٧٧٠ ح ٢ الوسائل .

٢ - ص ٧٧٢ ج ٢ الوسائل .

٣ - فان عمل الرسول الاكرم (ص) لا يدل على الوجوب .

٤ - ص ٨١٤ ج ٢ الوسائل .



لكل ما قيل في موثقة طلحة والاعتماد على رواياته لا يمكن قبوله ،  
بل الأرجح أنه مجهول فلا نهض رواياته حجة .

وصحيفة على عن أخيه الكاظم عليه السلام عن الرجل يأكل السم أو الطير فتسقى  
عظامه يعير لحم كيف صنع به ؟ قال . يقتل ويكفن ويصلى عليه ويدفن <sup>(١)</sup>  
وصحيفة الفصل عن الصادق عن أمه عليها السلام في الرجل يقتل فيوحده رأسه في  
في قبيلة ووسطه وصدرة ويداه في قبيلة والباقي منه في قبيلة قال ديته على من  
وحد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه <sup>(٢)</sup>

والسؤال فيهما عن الرجل وحكم الإمام بالصلاة عليه من غير استعمال بين  
المؤمن والمخالف والمنافق ، ويعرى هذا الكلام في صحيفة أخرى لعلي عن  
أخيه الكاظم عليه السلام وفي صحيفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام فلاحظهما <sup>(٣)</sup>

الا ان يدان ان هذه الروايات في بيان حكم امراحر ولا نظارة لها الى هذه  
الحجة واستفادة عموم الحكم منها لا يحلو عن اشكال . نعم لامجال للتشكيك في  
وجوب عمل غير الامامي ممن يحكم بسلامة خلاف الجمع حيث خصوا الوجوب  
بالميت المؤمن ، وذلك للقطع بايقاع الصلاة على كل مسلم وشحو الوجوب في  
حياة النسي الاكرم عليه السلام فاداشت بعد ذلك في اشتراط ايمان الميت في وجوب  
الصلاة عليه يرجع الى استصحاب عدمه .

(٢) لانتحب الصلاة على ميت نقل عمره من ست سنين ، ففي صحيفة زرارة  
مات ابن ابي جعفر عليه السلام . ففصل وكفن ومشي معه وصلى عليه . . . فقال . امه  
لم يكن يصلى على مثل هذا ، وكان ابن ثلاث سنين ، كان علي عليه السلام يامر به فيدفن  
ولا يصلى عليه ، ولكن الناس صنعوا شيئا فنحن نصنع مثله ، قال . قلت . فمتى تعجب

عليه الصلاة فقال : اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين <sup>(١)</sup>

اقول . وهي شمول الرواية للمجننون اذا كان ابن ست سنين نظر او منع عنه لا يفعل الصلاة والاولى عدم نية الاستحباب والامر فيما اذا يصلى على الاقل من ست سنين لاحل هذه الرواية وان كانت صحيحة ام سنان تدل على استحبابها واما اذا تولد ميتا وعبر حي فلا تشرع الصلاة عليه للصحيحة المذكورة <sup>(٢)</sup>

(٣) لاخلاف طاهرا بين الفقهاء في تأخر الصلاة عن الصل والكفن وهذا مما يمكن استعداده من الروايات ايضا . واما لم يمكن تكفينه بحفر له ويوضع في لحده ويتر عورته ماي شئ ، امكن كالصحر ثم يصلى عليه ، ثم يدفن كما في موثقة عمار ، فيها . لا يصلى على الميت بعدما يدفن ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته <sup>(٤)</sup>

ومقتضى اطلاقه سقوط الصلاة على الميت المدفون وان لم يصل عليه اصلا . لكن في صحيحه هشام عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يصلى الرجل على الميت بعدما يدفن <sup>(٥)</sup> ولا حله يحمل النهي في السابقة على الكراهة جمعا

اقول : مقتضى القاعدة وجوب الدفن اذا تركت الصلاة على المدفون فهو او عمدا او الم يستلزم هتكا او حرما وهذا من الروايات لا تدفعانه . ولا يبعد القول به في الاول بل الثانية ان لم يقم الاجماع على عدمه نعم اذا صلى عليه ثم نيين بعد الدفن وساد الصلاة المذكورة لا يبعد الاحتذاء بها موثقة عمار عن الصادق عليه السلام . . . انه مثل عمن صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت مغلوب وحلاه الى موضع رأسه قال يوي

١ - ص ٧٨٨ ح ١٢ نوسان .

٢ - ص ٧٨٨ نفس المصدر .

٣ - ص ٨١٣ المصدر .

٤ - ص ٧٩٤ المصدر .

وتعماد الصلاة عليه ، وان كان قد حمل ما لم يدهن ودا دون فقد مصت الصلاة عليه ولا يصلي عليه وهو مدفون<sup>(١)</sup>

والاقتصار على مورد الحديث دون غيره ليس من المحمود الحميل فتدبر و يظهر من هذه الرواية اعتناء وضع رأس الميت الى يمين المصلي ، رحليه الى يساره كما هو المتعارف ويمكن استفادة اعتناء الاستلقاء مما ورد في الصلاة على المرأة حيث امر الامام بستر عورة الميت بحشب الاحجر ، ادلو كان وضعه على وجهه على الارض حائزا لم يحتاج ستر عورته الى شيء اخر فتدبر فيه ، والظاهر انه لا خلاف في اعتبار الامر بن وقد فصل صاحب المروءة (فقه) الكلام في شروط هذه الصلاة ، الا ان بعضها مدلل وبعضها لادليل عليه والتعرض لها يوجب التطويل

(٢) الاستفادة من مجموع الروايات وحوب حمس تكبيرات على المؤمن و يجب الدعاء او التثاء او الصلوة بعد كل تكبيرة وليس فيه ذكر ودعاء معين ومما ذكره المشهور وادعى عليه الاحماع من وحوب الشهادتين بعد التكبيرة الاولى و الصلاة على محمد وآله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة لادليل معتبر عليه فلا نقول بوجوبه ، نعم نقول بوحوب الدعاء على الميت من جهة الروايات ادلاؤ من جهة عدم صدق الصلاة على الميت بدو له ثيابا ، فانه لو اقتصر المصلي على التكبيرات والتثاء والصلوة والدعاء لعبر الميت لا يصدق عليه انه صلاة على الميت<sup>(٣)</sup> . وادعى بعضهم الاحماع على وحوب الصلاة على محمد وآله **عليه السلام** فيها ايضا ، ويعصده اشتمال جميع الروايات المعتمدة على الصلاة عليه والحمد لله فهو ان لم يكن اقوى لاشك انه احوط لروما .

والاحسن الجمع بين الشهادتين والصلوات والدعاء للمؤمنين والميت بعد

١ - ص ٧٩٦ من المصدر .

٢ - لكنه منقوض بالصلاة على المنافق والمخالف .

كان تكبيرة

ثم انه لا يجب الدعاء للميت اذالم يكن مؤمنا اثنى عشر يا ، فان كان مستصفا  
بحسن ان يقول : اللهم اعمر للدين تابوا واتموا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، وان  
كان يحفل مذهبه فيجوز ان يدعى به ايضا ويحور ان يقال : اللهم ان كان يحب الخير  
واهلكه فاعزله وارحمه وتجاوز عنه <sup>(١)</sup>

والظاهر عدم وجوبه فيهما وكفاية الدعاء للمؤمنين في الاحير فضلا عن الاول  
وانما الكلام في غير المستصفا ممن يعلم مذهبه وخلافه فان الدعاء له وان كان غير  
واحد لكن هل يجب الدعاء عليه ام لا ؟ لا مدعى الذي وان كان الاحوط اتباعه بما في  
الروايات المقترة ، ففى صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما الخلا ان كان احدا  
للحق فقال : اللهم املاء خوفه نارا وسلط عليه العبات والمقارب الخ <sup>(٢)</sup> .

اقول : والظاهر كفاية الدعاء في مطلق صلاة الميت بعير العربية ايضا للاطلاقات  
وما قيل في وجه اعتبار العربية ضعيف جدا بل الاظهر ان التكلم بكلام ادمي لا  
يطلبها اذا بقى صورة العمل محفوظة فان مطلية الكلام انما هي للصلوات التي لها  
ركوع وسجود

واما التكبيرات فيجب الاتيان بالعربية الصحيحة على وجه ذكره في تكبيرة  
الاحرام وتطلق الصلاة بنقصائها سهوا او عمدا

وقد مر انها في صلاة المنافق اربع ومقتضى اطلاق حملة من الروايات  
المقترة <sup>(٣)</sup> وجوب خمس تكبيرات في غير المنافق مؤمنا كان او غير مؤمن ،  
مستصفا كان او معاندا اذا حكم باسلامه ولادليل على كفاية الاربع خلافا للمحقق

١ - من ٧٦٨ ج ٢ الوسائل .

٢ - من ٧٧١ المصدر .

٣ - لاحظ من ٧٧٢ الى من ٧٧٦ ج ٢ الوسائل .

وجمع ممن تأخر عنه وحلوا لمن ذهب الى التخيير بين العصر والأربع مع ان التخيير بين الأقل والأكثر غير معقول على ما حقق في اصول العقد وقد ورد في بعض الروايات دعاء مخصوص في الصلاة على الطفل لكنه غير واجب والروايات غير معتبرة فعلى في الصلاة عليه على محمد وآله ويدعو بما يشاء

### (١٧٤-١٧٨) صلاة اليوم والليل

تعب في كل يوم وليلة خمس صلوات ، ركعتان للصبح وثلاث للمغرب وأربع للظهر وأربع للعصر وأربع للعشاء لغير المسافر وأصل وجوبها سروري في دين الاسلام بقبح الاستدلال عليه ، وأما الكلام في شروطها وأجزائها وأحكامها فهو خارج عن وسع هذه الرسالة<sup>(١)</sup> فتنبه: وأما صلاة الاحتياط والأحادة وصلاة النذر والعهد واليمين فهي غير واجبة ، ووجوب نفسي حتى تسنون والوجه فيه ظاهر

## باب الأصوام

### (\*) صوم التأديب

إذا اضطر المكلف عمدا في شهر رمضان فقد بطل صومه ووجب عليه القضاء والكفارة ، ولكن مع ذلك لا يحور له الاتيان بالمفطرات بعده وأوصوا على مثله الامساك عنها ، ولعله اجماعى بينهم ولكنني لم اجد في الأدلة اللفظية ما يشتهر .

١ - ومع وجود صلاة الجواهر وصلاة الشيخ الانصاري وصلاة المحقق الهمداني لا ينبغي تأليف كتاب في الصلاة . بل لابد من التحقيق في المسائل التي تهم اليوم في حياة المسلمين .

لا ان تمتسك باطلاق مفهوم قوله تعالى كلوا واشربوا حتى تشبعوا لكم الحرام باطلاق قوله تعالى : واتموا الصيام الى الليل وفيه منع فافهم ، ولاحظ مادة الائتمام وعلى الحملة لا اطرى باحد يقتضى سحار المقطرات لمثله

### (١٧٩) صوم اذى الحلق

قال الله تعالى : واتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم <sup>(١)</sup> فما استيسر من الهدى ولا تحلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (البقرة ١٩٦)

اقول: طاهر القرائ حرمه الحلق مالم يبلغ الهدى مكة او منى الا فى صورة المرض والاذى فى الرأس فيحلق ويغدى باحد الامور الثلاثة منها صوم ثلاثة ايام لتجنب على المريض شاقان احديهما للمسح وهو واجبة تعميما فالبتة فدية عن تقدم الحلق على بلوغ الهدى الى محله ومحله محل الحصر وهو واجبة تغييرا . لكن يظهر من بعض الروايات حواز الدمج والتصر فى مكان الحصر ثم جواز الحلق والاعتماد على طاهر الآية ولاحظ حواهر الكلام (ص ١٤٣ ج ٢٠) .

وعلى كل حال اذا حلق راسه جهلا او نسيانا لاشي عليه واذا حلقه عمدا فعليه دم شاة فقط واذا حلقه لسرورة فعليه صيام ثلاث ايام او دم شاة او صدقة والصيام واجب تغييرى . وقد نقلنا روايات المسألة فى الجزء الاول من هذا الكتاب فى

١- وفى صحيفه معاوية عن الصادق (ع): المحصور غير المصدود وقال المحصور هو المريض والمصدود هو الذى يرد المشركون... والمصدود تحل له النساء.. والمحصور لا تحل له النساء ص ١٩٣ ج ١ تفسير البرهان وليعلم انه لا دليل على كون الحصر فى الآية بمعنى المصطلح بل لا يبعد حملوه للعقد ايضا .

مادة الحلق<sup>(١)</sup> وفي مادة الادالة<sup>(٢)</sup> ولا فرق في ذلك بين المحصور وغيره بل الحكم نبت لمطلق المحرم عند الضرورة في حلق جميع الرأس او معظمه وفي ثبوته في حلق بعض الرأس تردد .

### (١٨٠) صوم بدل النذر

في صحيفه على بن مهران عن ابي الحسن عليه السلام : يا سيدي رجل نذر ان يصوم يوما من المحرمه دائما ما بقي فوافق ذلك اليوم . يوم عيد فطر او اصحى او ايام التشريق او سمر او مرض هل عليه صوم ذلك اليوم او قضاؤه وكيف يصنع يا سيدي ؟ فكتب اليه قد وضع الله عنه الصيام في هذه الايام كلها ويصوم يوما بدل يوم انشاء الله . وكتب اليه يسأله يا سيدي رجل نذر ان يصوم يوما فوقع ذلك اليوم على امله ما عليه من الكفارة ؟ فكتب اليه : صوم يوما بدل يوم و تحرير رقبة مؤمنة<sup>(٣)</sup>

اقول . يلحق بالوفاع غيره من المفطرات ، لكن في الناق فرس ترك الصوم سهوا بصورة الاعذار المذكورة تردد .

### (١٨١) صوم بدل الهدى

قال الله تعالى : فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد هديا ثلثة ايام في الحج وسعة اذا رحمت تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام . (البقرة ١٩٦) .

١ - ص ١٧٠ وص ١٧١

٢ - ص ٢٢٢ وص ٢٤٥ .

٣ - ص ٢٢٣ ح ١٦ الوسائل .

اقول . لابد لتوضيح المقام من بيان فروع

(٩) نقل عن المشهور ان من فقد الهدى ووجد ثمنه بخلفه عديم يشترى به طول ذى الصحة وان لم يوجد فعلى العام المقل فى ذى الصحة وذهب المحقق فى الشرائع وقوله ابن ادريس الى وجوب الصوم .

اقول . اطلاق الآية يست قولهما بل هو المتعين اذا وجد الثمن بعد يوم النحر لرواية ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدى حتى اذا كان يوم النحر وحدث ثمن شاء ابدى الصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الدبح قدمت <sup>(١)</sup> وليس فى سندها من يشوق فيه الا عبد الكريم الواقفى فانما قد اوجدها الاحتياط فى رواياته فى فوائد الرحالة ، وفى صححة حرير عن الصادق عليه السلام عن متمتع بجدا الثمن ولا يجد الثمن قال . يحلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويبيع عنه وهو يجزى عنه فان مضى ذاك الصلة اخر ذلك الى قابل من ذى الصحة <sup>(٢)</sup> .

اقول . قوله عليه السلام وهو يجزى عنه . يدل على عدم وجوب الصوم بالالتزام ويشترط فى النائب المشتري الامانة دون العدالة ، والطاهر ان من اعثر الوثاقة فيه يريد ما ذكر تادون العدالة كما يظهر من صاحب الجواهر وورد عليهم بكفاية الاطمينان فلا خلاف فى المسألة <sup>(٣)</sup> .

والمتمصل ان المباح اما لا يقدر على ذبح الهدى وضحه ولا على ثمنه واما

١ - ص ١٥٣ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ١٥٣ ج ١٠ الوسائل .

٣ - ص ٢٠٢ حجج الجواهر الطبعة القديمة واما ما يدعيه الفاضل المماضى من رجالة من اجماع الرجال على ارادة العدل الضابط من الثقة فهو تحصر وهذا النحاشي يصرح فى ترجمة عبد الكريم بن عمرو انه واقى ومع ذلك يقول ثقة ثقة عيسى .



يقدر على ثمنه دون نفسه في يوم النحر او قبله ايضا دامما يقدر على الثمن يوم  
النفر ولا يقدر عليه قبله فهذه صور ثلاث :

ففي الاولى يجب الصوم بلا اشكال للاية الكريمة ، وفي الثانية يجب ما في  
صحيح حرير ، والثالثة منه ترك الصوم الى اخرى ذي الحجة من القابل وبعده  
يجب الصوم وان احتمل بل علم بوحدة الهدى في العام الثالث ، لكن وجوب  
الصوم لا يخلو عن اشكال لان صيام ثلاثة ايام من ايامه مقيد بوقوعه في الحج  
وصحيح مما روي عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوص بالصورة الاولى  
وجوب فعله في البلد محتاج الى دليل بل مقتضى صحيح منصور الاتي سقوطه  
وتنفس الدسح ولو بعد سنوات الا ان يقال انه منصوص بالصورة الاولى فلا حظ .  
وفي الثالثة يجب الصوم ايضا فان المعاج اذا كان يوم النحر فاقد الثمن الهدى  
يشمله الآية المباركة وان فرضنا الرأية ضعيفة السند

هذا كله اذا وجد الامر ، دامما اذا لم يوجد فهل يجب الصوم عملا ما اطلاق  
الكتاب او يجب امتاء الثمن في بلد في العام القابل لمن يريد الحج فيذبح عنه  
والظاهر هو الاول وان كان الاحوط الجمع بين الامرين .

(٣) مقتضى جملة من الروايات جواز انقاع صوم الثلاثة في جميع ايام ذي  
الحجة من اوله الى اخره ففي صحيحة رقاعة عن الصادق عليه السلام . اما اهل بيت  
نقول ذلك لقول الله عز وجل (صيام ثلاثة ايام في الحج) يقول في ذي الحجة <sup>(١)</sup>  
وفي رواية زرارة وفيها عبد الكريم المشار اليه انفا: من لم يجد هديا واجب  
ان يقدم الثلاثة الايام في اول العشر فلأما <sup>(٢)</sup>

وفي صحيحة سليمان بن خالد او حسنته قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل

تمتع ولم يجد هديا قال يصوم ثلاثة ايام بمكة وسبعة ادا رجع الى اهله <sup>(١)</sup>  
اقول دلالته على حواز الصوم في مامد يوم النحر واسحة ومثلها صحيحة  
ابن مسكان <sup>(٢)</sup>.

وفي صحيحة منصور عنه <sup>(٣)</sup> : من لم يصم في ذي الحجة حتى يهل هلال  
المحرم فعليه دماء وليس له صوم وبدعه يسمى <sup>(٤)</sup>  
اقول : وكذا في صورة النسيان فانه يسقط الصوم ويصحت بدم كما في صحيح  
العلبي <sup>(٥)</sup>.

وفي صحيحة زرارة عنه <sup>(٦)</sup> : من لم يجد ثمن الهدي فاجب ان يصوم الثلاثة  
الايام في العشر الاواخر فلاما بذلك <sup>(٧)</sup> وبذل على الحكم ايضا صحيحة ابن  
سنان <sup>(٨)</sup> وغيرها من الروايات ، نعم لا بد من التقييد في الاول بما اذا كان متلب  
«حرام العمرة» <sup>(٩)</sup>.

هذا ولكن في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق <sup>(١٠)</sup> قال قال رسول الله  
ﷺ من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة ايام في الحج و سبعة ادا رجع الى  
اهله ، فان فاتته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة ايام بمكة و ان لم يكن  
له مقام صام في الطريق او في اهله وان كان له مقام بمكة و اراد ان يصوم السبعة ترك

١ - ص ١٥٦ ح ١٠ الوسائل .

٢ - ص ١٦٢ نفس المصدر .

٣ - ص ١٥٩ المصدر .

٤ - ص ١٦٠ نفس المصدر .

٥ - ص ١٥٨ المصدر .

٦ - ص ١٦٤ المصدر .

٧ - لاحظ ص ٢٠٥ حج الجواهر .

الصيام بقدر مسيره الى اهله او شهران ثم صام بعده <sup>(١)</sup> .

اقول يستفاد منها وجوب المبادرة الى الصوم قبل دخول مكة من منى وان كان وقته ناقصا الى اخر ذبيحة وقد ادعى عدم الخلاف في وجوبه يوم السابع و الثامن والتاسع ومنه يظهر وجوب التنازع في صوم الثلاثة المذكورة ايضا وقد دلت عليه بعض الروايات وادعى عليه الاحماع ايضا ، ويدل عليه اي وجوب المبادرة صدر صحيحة رفاعة المتقدمة وصحيحة معاوية <sup>(٢)</sup> وصحيحة ابن مسلم <sup>(٣)</sup> وصحيحة حماد <sup>(٤)</sup> وغيرها فتقيد بها الروايات الاولى ولكن لا يبعد الحكم باستحباب الصوم في يوم السابع والثامن والتاسع دون وجوبه ، لصحيح زرارة السابقة الدالة على حوازي ايقاعه في اول المشر لكن عرفت النقاش في سنده ويظهر من كلام سيدنا الاستاذ العكيمي ان عدم الوجوب مختار غير واحد من الفقهاء <sup>(٥)</sup> والاحتياط لا يتركه و ان كان الاشبه هو الاستحباب وعدم الوجوب وعلى القول بالوجوب اذا لم يقدر صوم تلك الثلاثة لعذر مثلا فليصم يوم الثالث عشر ويومين بعده كما يظهر من صحيحة رفاعة المتقدمة وصحيحة عيسى عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن متمتع يدخل يوم التروية وليس معه هدى قال . فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصة فيصبح صائما وهو يوم الفجر (١٣ ذى الحجة) ويصوم يومين بعده .

وتقرّب منها صحيحة معاوية في الامر بصوم ايام (١٣ و ١٤ و ١٥) من ذى الحجة

١ - ص ١٦٠ وص ١٦٣ المصدر ويكنى ثنى دخول اهل بلده في بلدهم في صحة

الصوم كما في بعض الروايات والاحوط هو اليقين به .

٢ - ص ١٥٥ المصدر .

٣ - ص ١٥٧ المصدر

٤ - ص ١٥٨ المصدر .

٥ - ص ٢٠٣ دليل الثامك .

وقد دلت حملة من الروايات على عدم جواز الصوم أيام التشريق (١٠-١١-١٢) من ذى الحجة نعم في روايتين أمر صيام أيام التشريق<sup>(١)</sup> لكنهما حملتا على التقية ودرميتا بالثبوت

وإذا لم يصم يوم السابع فقط فهل يجوز أو يجب صوم يوم الثامن والتاسع ويوم الثالث عشر أو يصوم بعد أيام التشريق؟ مقتضى رواية ابن العجاج التي في سندها الحسين بن المختار الذي أوجبنا الاحتياط في رواياته أنه لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلاثة متتابعات بعد أيام التشريق<sup>(٢)</sup> وقد دلت عليه صحة دقاعة المتقدمة وعبرها أيضا

وهي بعض الروايات غير المعتمدة سنداً<sup>(٣)</sup> أمر بصوم يوم التروية ويوم عرفة ويوم آخر بعد أيام التشريق ونسب في الجواهر إلى المشهور، بل عن الحلبي وغيره الإجماع عليه ولكن لا يبعد تأخير الصوم إلى ما بعد أيام التشريق بل هو الاحوط من جهة تحقق التتابع وكل ما ذكره صاحب الجواهر (ره) غير معيد<sup>(٤)</sup>.

وأما إذا لم يصم اليومين فلا يصم يوم عرفة، بل لابد من تأخيرها إلى ما بعد أيام التشريق ملا خلاف وحده صاحب الجواهر لا إطلاق ما دل على وجوب التتابع ولما مر.

(٣) كما يعتبر التتابع في صوم الثلاثة يمكن أن نقول به في صوم السبعة لرواية على عن أخيه الكاظم عليه السلام قال: سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيسومها متوالية أو يفرق بينها؟ قال: يصوم الثلاثة (الأيام) لا يفرق بينها، والسبعة

١ - ص ١٦٥ ج ٩ الوسائل.

٢ - ص ١٦٧ ج ٩ الوسائل.

٤ - ص ٤٠٣ حجج الجواهر.

لا يفرق بينها ولا يجمع بين السعة والثلاثة جميعاً<sup>(١)</sup> وهذا الرواية رواها علي بن حمزة في كتابه والسند صحيح لا اشكال فيه، ولا يصح ضعف طريق آخر لها فطعن صاحب العواهر في سندها عجيب لكن المشهور الذي يعي عرفان الخلاف عنه هو عدم اعتبار الموالات وبطل عليه رواية في سندها العالي الذي قيل انه مسلم الضعف هذا ولكن الذي يجوز نهائياً الى المشهور هو عدم ذكر جملة «والسبعة لا يفرق بينها» في سائر الانوار المأخوذ منها روايات علي بن حمزة في كتابه واليك نص الرواية: وسألته عن صوم الثلاثة ايام في الحج والسعة أبصومها متواليه اذ يفرق بينها قال يصوم الثلاثة لا يفرق بينها ولا يجمع السعة والثلاثة معاً<sup>(٢)</sup>

والامر يدور بين اختلاف نسخ البعار وبين اشتناء صاحب الوسائل (ره) في النقل وعليه فلا مانع من الرجوع الى الرائدة

### (١٨٢) صوم شهر رمضان

قل الله تعالى : يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم . اياماً معدودات . فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً . (البقرة ١٨٣ - ١٨٥) .

والمراد من الصيام المكتوب هو صيام شهر رمضان حتماً ، ولكن لا حاجة في اثبات وجوب صوم رمضان الى الاستدلال بالقرآن والسنة القطعية فانه ضروري من ضروريات الدين وهي مستغنية عن التأييد والتدليل .

قال الباقر عليه السلام على خمسة اشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية .

١ - ص ١٧٠ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ٢٨٠ ج ١٠ الطبعة الحديثة .

قال زرارة : قلت اى شئ من ذلك اصل ؟ قال : الولاية افضل لانها مفتاحهن والوالى هو الدليل عليهن ، قلت ثم الذى يلى ذلك فى الفصل ؟ فقال : الصلاة . قلت ثم الذى يليها فى الفصل ؟ قال الركاة لانه قرنها بها ويدا بالصلاة قبلها ، قلت فالذى يليها فى الفصل ؟ قال الحج ، قلت ما ذا يشعه ؟ قال الصوم <sup>(١)</sup> . اعلم انا لانسح عن فردغ صوم رمضان كما لم نسح عن فردغ الصلاة والركاة والحج لان مناه الكتاب على الاختصار ولانها مفصلة فى المطولات

### (١٨٣) صوم الاعتكاف

لا يصح الاعتكاف باقل من ثلاثة ايام ، ومن اعتكف فى المسجد يومين يجب عليه اتمامه فى اليوم الثالث وحازله الخروج منه بعد ذلك ولكن لو اعتكف خمسة ايام فيه وجب السادس .

وفى صحيحة محمد بن مسلم عن السافر <sup>(٢)</sup> : اذا اعتكف يوما ولم يكن اشتراط فله ان يخرج ويفسخ الاعتكاف ، وان اقام يومين ولم يكن اشتراط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثة ايام <sup>(٣)</sup> .

وفى صحيحة ابي عبيدة عنه <sup>(٤)</sup> : من اعتكف ثلاثة ايام فهو يوم الرابع بالحجرات ان شاء زاد ثلاثة ايام اخر وان شاء خرج من المسجد ، فان اقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة ايام اخر <sup>(٥)</sup> . وفى دلالة الرواية على وجوب اتمام كل ثالث كالتاسع والاثني عشر مثلاً نظر . وكيفما كان فاذا وجب الاعتكاف فى اليوم الثالث والسادس وجب فيهما الصوم لدلالة جملة من الروايات على اشتراطه .

١ - والرواية مفصلة فى المحاسن ولاحظ اول الوسائل .

٢ - ص ٤٠٤ ج ٧ الوسائل .

٣ - ص ٢٣٣ المصدر .

ولم يقتصر علمائنا ان يكون صوم الاعتكاف لاحله بل المعتبر مطلق الصوم أى  
صوم كان ولو كان استنجاراً او نذراً وهو مقتضى اطلاق الأدلة ايضاً

### (١٨٤) صوم قضاء رمضان

قال الله تعالى : اياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام  
اخر . . . ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام احر  
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة (المقرة ١٨٣-١٨٥).  
مدلول الآيتين وحوب قضاء صوم رمضان العتقت بالمرض والسفر فقط ، فالمعطيات  
في قوله تعالى «ولتكملوا العدة» متوجه الى من كان مريضاً او على سفر في شهر رمضان  
ولكن مع ذلك لا يخلو عن دلالة ما على مطلوبة اكمال العدة من غير نظر الى مسبب  
القوت ، فيستفاد منه عموم وحوب القضاء <sup>(١)</sup> الا ما خرج بالدليل

وبدل عليه ايضاً صحیحۃ العلمی عن الصادق عليه السلام : اذا كان على الرجل شيء من صوم  
شهر رمضان فليقصه في أي شهر شاء الخ <sup>(٢)</sup> كما عن صاحب المدارك (ره) وما اورد  
عليه سيدهما الاستاذ الحكيم (ره) من عدم نظارتها الى هذه الجهة بل الى امر اخر بعد  
الفراغ عن ثبوت القضاء <sup>(٣)</sup> ليس بقوى فان الظاهر بظاهرة الرواية الى الجهتين فيستفاد  
منها عموم وحوب القضاء سواء في ذلك العمد والمدر . فتأمل فان ما اراه السيد  
الحكيم قد غرر به . نعم لا يجب على البالغ قضاء ما فاتة قبل بلوغه ولا على من  
اسلم من الكفر الاصلی ما فاتة في حال كفره <sup>(٤)</sup> بالضرورة فيهما

١ - ان اطلاق العدة لا يفيد بسورد المطلوب .

٢ - ص ٢٤٩ ح ٧ الوسائل

٣ - ص ١٩٠ ح ٦ مستصك الرواة (الطبعة الاولى) .

٤ - في صحيح عيسى عن الصادق (ع) عن قوم اسلموا... ليس عليهم قضاء ولا يومهم  
الذي اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر من ٢٢٨ ح ٧ الوسائل

وأما المرتد فادحوا عليه القضاء للعموم السابق ولم يلحقوه بالكافر الأصلي.  
 وأما المعالف إذا استعصر فقدم حكمه في قضاء الصلاة  
 وكذا لا يجب فيه ما فاتة لأجل الأغناء كما انشأنا البه في قضاء الصلاة و  
 منه يظهر عدم وجوب ما فاتة أيام حنوبه بالأولوية مع أنه مما لا خلاف فيه ، كما أنه  
 لا خلاف في وجوبه على العائض والنفساء للعموم والروايات الخاصة .  
 وحيث أن وجوب القضاء غير تابع لوجوب الأداء كما عرفت فيجب قضاء ما فات  
 للنوم والغفلة عن ربة الصوم فلا حظ

## فروع

(١) لا يمتنع التتابع ولا يجب الفور في هذا الصوم للروايات<sup>(١)</sup> وكذا لا يجب  
 تعيين الأيام لانه فرع التبع المفقود في صوم أيام رمضان. ولا يعتبر الترتيب بينه وبين  
 غيره من أقسام الصوم الواحد للأصل بل ولإطلاق الأدلة  
 (٢) يستثنى من العموم السابق ما إذا فاتته صوم رمضان للمرض واستمر مرضه  
 إلى رمضان آخر فإنه يجب عليه التصديق لكل يوم بمد ولا يجب عليه قضاء  
 على الأقوى وهو المشهور المدعى عليه تواتر الأحبار خلافاً للجماعة، فم  
 محمد بن مسلم عن الباقرين عليهما السلام : سألتهما عن رجل مرض فلما شفي أدر كه  
 رمضان آخر ، فقال : إن كان برأ ثم توانى قبل أن يدر كه رمضان الآخر صام  
 الذي أدر كه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه وإن كان  
 لم يزل مريضاً حتى أدر كه رمضان آخر صام الذي أدر كه وتصدق عن الأول لكل  
 يوم مد على مسكين وليس عليه قضاؤه<sup>(٢)</sup> وقريب منها صحيح زرارة وإطلاق صحيحة

١- لاحظ من ٢٢٨ إلى من ٢٥٧ ج ٧ الوسائل .

٢- من ٢٤٤ ومن ٢٤٥ المصدر .



ابن سنان<sup>(١)</sup> وصحيفة عني بن جعفر<sup>(٢)</sup> ورواية الكناشي الدالة على وجوب الصيام في هذا الفرمين ضعيف سنداً وأما رواية سماعة فتحمل على الاستحباب<sup>(٣)</sup>.

والاقوى حريان هذا الحكم فيما اذا لم يصم لعدد اخر غير الفرمين لكنه مرض واستمر مرضه الى رمضان اخر فلم يقدر على القضاء لصحيح عنده<sup>(٤)</sup> بن سنان عن الصادق عليه السلام: من افطر شيئاً من رمضان في عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو مريض فليصدق بمد لكل يوم ، فاما أنا فاقى صمت وتصدقت<sup>(٥)</sup>

ان يظهر من دليله ان الصوم غير واجب وانما صام الامام عليه السلام تطوعاً وزيادة للتقرب ، وهو غير هاتين الصورتين يرجع الى العموم الدال على وجوب القضاء

(٣) الاحوط عدم تاخير القضاء الى رمضان اخر ، بل نفى الخلاف في عدم جوازه ، وقد استدلل له بوجوه قابلة للنقاش والاحتياط لا يترك فيه

(٤) كما يجب القضاء في صورة ترك الصوم رأساً كذلك يجب اذا اخل بما يعتبر فيه من الاحراء والشروط فان الفاسد بحكم المتروك وقد دلت جملة من الروايات المعتمدة على وجوب القضاء بالاحلال بجملة من الامور وهذه الرسالة لاتسع بيانها .

### (١٨٥) صوم كفارة جز الشعر

في رواية خالد قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه او على امه او على اخيه او على قريب له ؟ فقال لا بأس بشق الجيوب ، قد شق موسى بن

١ - ص ٢٣٢ وص ٢٢٥ ج ٧ الوسائل .

٢ - ص ٢٣٧ المصدر .

٣ - ص ٢٤٥ المصدر .

٤ - ص ٢٢٥ المصدر .

عمران على أخيه هارون ، ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امرأته ونشق المرأة على زوجها ، وإذا شق روح على امرأته أو والد على ولده فكفارة حنث يمين ولا صلاة لهما حتى يكفرا أو يتوبوا من ذلك ، فإذا خدشت المرأة وجهها أو حزت شعرها أو تفتته ، ففي حز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ، وفي الخدش إذا أدميت وفي النتف كفارة حنث يمين . ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والثوبة ولقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن علي عليه السلام وعلى مثله تلطم الخدود ونشق الجيوب <sup>(١)</sup>.

أقول سند الرواية بجهالة خالد ضعيف لكن ادعى الإجماع على مضمونها والحق عدم وجوب ما فيها لصعف سندها فلا يصل الثوبة إلى الحنث عن متنها وقد تقدم بعض الكلام في الجزء الأول (ص ١٨٥) ولاحظ أيضا ما أعاده الشهيد الثاني (قده) في شرح اللمعة <sup>(٢)</sup>.

### (٥) صوم كفارة الحلف بالبراءة

قال الشهيد الثاني (قده) في الروضة: واختلف في وجوب الكفارة به مطلقا أو مع الحنث فنقل المصنف هنا قولين من غير ترجيح وكذا في الدروس وهو أنه (يكفر كفارة طهار ، فإن عجز فكفارة يمين على قول) الشيخ في نهايته وجماعة ولم نقف على مستنده . وطاهرهم وجوب ذلك مع الحنث وعدمه ومع الصدق والكذب . (وفي توقيع العسكري عليه السلام) <sup>(٣)</sup> في الصحيح (أنه) مع الحنث (يطعم عشرة مساكين) لكل مسكين مد (ويستغفر الله تعالى) والعمل بمضمونها حسن لعدم

١- ص ٥٨٣ ح ١٥ الوسائل.

٢- ص ١٤ وص ١٥ وص ١٦ وص ١٧ ح ٣ (الطبعة الحديثة) .

٣- لاحظ ص ١٦٨ ح ١ من هذا الكتاب مادة (الحلف).

المعارض مع صحة الرواية . وذهب جماعة الى عدم وجوب الكفارة مطلقا لعدم  
 اعتقاد اليمين اذ لا حلف الا بالله تعالى واتفق الجميع على تحريره مطلقا<sup>(١)</sup> .  
 اقول . وعن الصدوق (ره) ان يصوم ثلاثة ايام ويتصدق على عشرة مساكين  
 كما في كفارات الحواهر والاقوي ما افاده الشهيد الثاني (قده) ووجهه واضح .

### (١٨٦) صوم كفارة الصيد

لاحظ تفصله في حرف الكاف في باب الكفارات

### (١٨٧) صوم كفارة الظهار

قال الله تعالى . والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا  
 فتحرير رقبة من قبل ان يتم اداؤكم لو عظون به والله بما تعملون حبير . فمن لم  
 يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتم اداؤهما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا  
 (المعادلة ٤ - ٥) .

اقول . ليست التحرير والصيام والاطعام واحيات نفسيه بل هي شرط حوار  
 الوطء ولكن ربما تغير نفسية كما سيأتي في بحث الكفارات ومع المعز عن صوم  
 شهرين يجب صوم ثمانية عشر يوما كما في بعض الروايات

### (١٨٨) صوم كفارة الاعتكاف

في صحيح زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المعتكف يعامع اهله ؟ قال :  
 اذا فعل فعله ما على المظاهر<sup>(٢)</sup> وقريب منه صحيح ابي ولاد<sup>(٣)</sup>

١ - من ١٢ المصدر .

٢ - من ٤٠٦ ج ٧ الوسائل

٣ - من ٤٠٧ المصدر .

وفي موثقة سماعة قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع اهله فقال :  
هو بمنزلة من افطر يوما من شهر رمضان<sup>(١)</sup> .

وهي ذيل موثقة اخرى له : عليه ما على الذي افطر يوما من شهر رمضان ،  
متعمدا عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا<sup>(٢)</sup> .  
اقول : كفارة الظهار كما مرت انا مرتبة وكفارة الصوم رمضان محيرة  
وبرفع التساقي بين الطائفتين يحمل الادلى على الافضلية ومع التعارض يرجع الى  
التخيير او البرالة من الترتيب .

ثم ان هذا الحكم مخصوص بخصوص الجماع ولا يحرى في غيره من مطلات ،  
الاعتكاف وقد ندم مع هذه الكفارة كفارة اخرى كما اذا جامع المعتكف اهله  
في نهار رمضان او في قضاء رمضان بعد الزوال

### (١٨٨) صوم كفارة العهد

لاحظ مادة الكفارة في حرف الكاف في الجزء الرابع .

### (١٩٠) صوم كفارة الافاضة من عرفات

اذا افاض الحاج قبل الفروع من عرفات جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه ،  
وادعى عليه الاحماع بفسمه . وان كان عمدا فلا ريب في ائمه مع عدم عوده من  
دون فساد لحجه بل الاحماع بفسمه عليه كما في الحواهر ، وجبره بدلة قال  
لم يقدر عليها فصيام ثمانية عشر يوما فهي صحيح صريخ الكناسي عن الباقر عليه السلام  
سألته عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس ، قال : عليه بدنة ينحرها

١ - ص ٢٠٦ ح ٧ لوسائل .

٢ - ص ٤٠٧ المصدر

يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق او في اهله<sup>(١)</sup>  
 واطلاقه محمول على المتعمد لاحال صحيح - مع<sup>(٢)</sup> نعم هو محكم في فرض  
 عوده قبل الغروب وافهم لكن المحكى عن جماعه منهم المحقق في الشرائع انه لا يلزم  
 شيء<sup>(٣)</sup> وعلى كل المستفاد منه حوار انفاع هذا الصوم في السفر اما

### (١٩٩) صوم كفارة افطار رمضان

من افطر في نهار رمضان متعمدا بلا عذر يجب عليه مضاها الى قضاء ذلك  
 اليوم عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكنا مخبرا للروايات  
 وما دل على ترتب افراد هذه الكفارة محمول على الاصلية

وفي صحيحة ابن سنان عن الصادق<sup>(٤)</sup> في رجل افطر من شهر رمضان متعمدا  
 يوما واحدا من غير عذر، قال يعتق نسمة، او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين  
 مسكينا فان لم يقدر تصدق مما يطلق<sup>(٥)</sup> وهي المقام فروغ كثيرة تذكر بعضها

(١) لا كفارة على من افطر سهوا او جهلا - ولو كان عن تقصير او حذر او  
 كره لعدم صدق التعمد، نعم يستفاد من روايات الاستملاء ترتب الكفارة عليه من دون  
 اعتبار صدق الافطار والتعمد فلا يترك الاحتياط فتأمل

(٢) الاقوى عدم تكرار الكفارة بتكرار المفطر في يوم واحد لان موضوعها  
 الافطار في اكثر المفسدات وهو لا يصدق على اتيان المفسد بعد فساد الصوم، مفسد  
 سابق، فالافطار هو استعمال المفطر اولا، نعم لم يرد في الجماع والاستملاء عنوان

١ - ص ٣١ ح ١٠ الوسائل

٢ - ص ٣٠ المصدر .

٣ - ص ٣٧٧ حج الجواهر (الطبعة القديمة) وفيها تعصيل المسألة

٤ - ص ٢٩ ح ٧ الوسائل.

الإفطار ومقتضى الإطلاق تكررها وتكررها وقد التزم به جمع في الأول لكن المنصرف أو المتيقن من ادلتها ما ذكرناه في غيرها وإن كان التكرار اذحوط.

(٣) كل صوم يعتبر فيه التتابع إذا وقع فيه بعض الأعذار القهرية غير الاختيارية فلم يسم يوماً أباماً لا يجب الاستيناف وإن كان واحداً ، بل يسمى على ما صام وهذا هو المستفاد من الروايات بعد الجمع بينها<sup>(١)</sup>

(٤) ادعى الإجماع تقسيمه على حوار التفريق في صوم شهرين متتابعين إذا صام شهر أو يوماً متتابعاً وتدل عليه بعض الروايات أيضاً<sup>(٢)</sup>

(٥) يجب الجمع بين الحاصل الثلاث بالإفطار على محرم كشرب الخمر والنجس والخمر والرفا وجماع الزوجة العايش وغير ذلك وقد ادعى عليه الإجماع والأصل فيه رواية الهروي<sup>(٣)</sup> عن الرضا عليه السلام لكنه ضعيف سنداً نعم تصدى سندها الأستاذ الحكيم (قده) لتصححة شقيق من دفع في سنده لكنه غير موجود كما يظهر للراجع الخبير بعلم الرجال .

سم روى الصدوق (قده) ما سنده إلى أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان يعني عن المهدي عليه السلام فيمن أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً بجماع محرم عليه أو طعام محرم عليه: أن عليه ثلاث كفارات<sup>(٤)</sup>

أقول: أسناد الصدوق إلى الأسدي صحيح أو حسن ، والأسدي نفسه ثقة ، والشيخ حله معلوم فالرواية حجة شرعية يجب الأخذ بها<sup>(٥)</sup> لكن لا نتعدى عن

١ - ص ٢٧٤ ح ٧ الوسائل .

٢ - ص ١٧١ إلى ص ٢٧٤ المصدر .

٣ - ص ٣٥ المصدر .

٤ - ص ٣٦ المصدر .

٥ - إلا أن يشكل في أسناد الرواية إلى ولي العصر (عجل الله تعالى فرجه الشريف) فإن قوله (يسمى) لعله من حديث أحد الرواة وكان والكلام فتوى الشيخ (قده) .

-وردها وهو الجماع والطعام وان كان الحاق الشراب بالطعام غير بعيد ، هو جوب الصوم هنا تعييني بخلافه في الافطار سحلال فانه تخييرى

(٤) اذا تعدد بعض الحصال في كفارة التحجير تعين الباقي وهي كفارة الجمع وجب الايتان بالماقي لما يفهم من الخارج وان فرض في ظاهر الدليل كون التكليف بالجمع ارتباطيا

وكذا اذا لم يتمكن من العتق والصوم والطعام ستن مسكينا ولكنه يفدر على اطعام عدد اقل من الستين فهو واجب بل هو مضموم في صحيح سن سنان السابق ومثله باتى في الصوم وسأئى بعض ما يرتبط بالمقام في باب الكفارات في حرف الكاف .

### (١٩٣) صوم كفارة افطار القضاء

المشهور بل الذى نعى الخلاف عنه وادعى عليه الاجماع انه اذا صام قضاء شهر رمضان ثم افطر بعد الرذال يجب عليه الكفارة ، وهي عند المشهور اطعام عشر مساكين لكل مسكين مد ، فان لم يتمكن فصوم ثلاثة ايام . ونسب الى جماعة انها كفارة بمس وقيل انها كفارة الافطار في رمضان ، وقيل انها سيام ثلاثة ايام او اطعام عشرة مساكين واحتاره معهم في فرض عدم الاستحقاق والاكفارة الافطار في رمضان ، هذا ما يرجع الى اقوال الفقهاء .

واما الروايات المقترة سنداً فما استدل للمشهور صيف سنداً محدث بن محمد وما ذكره سيدنا الحكيم (ره) تنعاً للوحيد (ره) في وجه الاعتماد على رواياته ليس بقوى ، كما ان ما دل على انها كفارة رمضان صيف ايضا على الاقوى ، واليك ما يعتبر سنداً :

(١) صحيحة هشام بن سالم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل دفع وهو يقضى

شهر رمضان فقال ؛ ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه ، يصوم يوما بدل يوم ، وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين ، فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام كفارة لذلك<sup>(١)</sup>

(٣) موثقة عمار عنه عليه السلام انه سئل عن الرجل يكون عليه ايام في شهر رمضان .. سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس ؟ قال : قد اساء وليس عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يقضيه<sup>(٢)</sup>.

والجمع بينهما يقتضي حمل الاول على الاستحسان او تفيد الثانية بالاولى فبعد صلاة العصر لا كفارة وقبلها تحب الكفارة ولعله الادق بالصناعة

### (١٩٣) صوم كفارة قتل الخطاء

قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فممن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله (النساء ٩٢) .

### (١٩٤) صوم كفارة قتل العمد

قال الصادق عليه السلام في صحيحة عبدالله بن سنان . كفارة الدم ان قتل الرجل مؤمنا متعمدا فعليه ان يمكن من نفسه اولياءه ، فان قتلوه فقد ادى ما عليه اذا كان نادما على ما كان منه ، عارما على ترك المود . وان عفى عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا وان يدم على ما كان منه ويسرم على ترك المود ويستغفر الله ابدا ما بقى . واذا قتل خطأ أدى دية الى اوليائه ثم اعتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا



مدّاً وكذا ان ادّاهب له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لازمة<sup>(١)</sup>.  
اقول فهدم الكفارة كفارة جمع وقد ادعى عليه الاحماع ابراءً واما كفارة  
قتل الخطأ فهي وان لم تكن كفارة جمع لكنها مترتبة كما يظهر من الآية الكريمة  
والرواية وليست بمغيرة كما عن الشيخ المفيد وسالار (قدهما) وهل الرواية تنص  
من استند بالقتل او تشمل من اشترك فيه وحيث ذهب الى الثاني في صورة العمد  
والخطأ بعض اسانيدنا. وربما يدل عليه ما دل على حوار قتل المشتركين في القتل  
فلاحظ .

واما مهدور الدم شرعاً الذي لم يجب او لم يجز قتله لغير الامام فقتله غيره  
من دون اذنه فهل قتله يوجب الكفارة ام لا فيه اشكال

### (١٩٥) صوم كفارة حنث النذر

بأنى بعته في باب الكفارات في حروف الكاف

### (١٩٦) صوم كفارة وطء الامة المحرمة

قبل هي بدنة او مفرة ومع المعبر فتاة او صام ثلاثة ايام<sup>(٢)</sup>

### (١٩٧) صوم كفارة حنث اليمين

قال الله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشر  
مسكين من اوسط ما تطعمون اهليكم ادكسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد

١- ص ٤٠٣ ج ١ تفسير البرهان

٢- لاحظ روايات المسألة في ص ٢٦٢ وص ٢٦٣ ج ٩ وحيث انها خارجة عن محل

لا يتلاءم لم يذكرها .

فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم (المائدة ٨٩)

هذه الكفارة بالنسبة الى الاطعام والكسوة والعنق محيرة ومالنسبة الى الصيام مترتبة ، وهو ظاهر . وليكن الصوم متناحرا لمصحيحة الثمالي عن الصادق عليه السلام .. او سوم ثلاثة ايام متوالية اذا لم يعد شعثا من دا<sup>(١)</sup>

### (١٩٨) صوم الميت على وليه

قد مر ما يتعلق بالمقام في حديث صلاة القضاء عن الميت ونريد هنا ان الواجب على الولي قضاء مطلق الصوم الواجب وان لم يكن من رمضان للاطلاق .

نعم لا يجب القضاء عن الذي افطر في رمضان للنكاح والحيض والمر من ثم توفي قبل ان يتمكن فلا يقضى عنه لروايات<sup>(٢)</sup> ولا فدية في ماله للاصل . واما اذا افطر لاجل السفر ففي عدة من الروايات وجوب القضاء<sup>(٣)</sup>

وفي صحيحة الصغار قال : كتبت الى الاخير عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام وله وليان ، هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة ايام احد الوليين ، وخمسة ايام الاخر ، فوقع : يقضى عنه اكر ولييه عشرة ايام ولاه انشاء الله<sup>(٤)</sup>

يقول سيدنا الامام السكيت (قده) بعد ذكر الخبر : ظاهره وجوب الموالاة في الصوم وعدم جوار فعله من غير الاكبر وكلاهما لا يلتزم به احد<sup>(٥)</sup>

هذا تمام كلامنا في اقسام الصواب الواجب واما حقيقة الصوم نفسها فهي عبارة

١ - ص ٥٦١ ح ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٤٠ وما بعدها ج ٧ .

٣ - ص ٢٤٠ وما بعدها ج ٧ .

٤ - ص ٢٢٠ ج ٧ .

٥ - ص ٨٨ ح ٥ مستمكة (الطبعة الاولى) .

عن الامساك من طلوع الفجر الى المغرب عن امور مشروطة بالنية وقصد القرية  
في تمام آيات النهار بحيث لو تردد في لحظة منه فسد صومه وهي عبارة عن الاكل  
والشرب والجماع واعتبار هذه الثلاثة قطعي ومستفاد من القرآن المجيد، والاكل  
يصدق في الغذاء وغيره كالعصوة والثرمة ويمكن ان يفيد اطلاقه بمفهوم الحصر  
في صحبة محمد بن مسلم عن الناقر عليه السلام لا يصر المائم ما صنع اذا احتب ثلاث  
خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء <sup>(١)</sup> فلا يفسد الصوم باكل  
غير الغذاء لعدم صدق الطعام، لكن الظاهر ان الفقهاء لم يلتزموا به بل يمكن  
التدليس في مفهوم الحصر ايضا مانه انما سبق بالنسبة الى عقيدات الصوم لانه النسبة  
الى هذه الجهة فاطلاق الآية محكم.

بمع لاماس بتزريق الابرار الحديثة شمام اقسامها لعدم صدق الاكل والشرب  
عليه، ولا يعتبر في الجماع ازال المنى بل يفسده مجرد الدخول وعن الاستمنا  
في الجملة، وعن النقاء على الجنابة عمدا الى الفجر في خصوص دمضان وعن الحفنة  
بالمائع وعن تمعد القى وعن الارتماس في الماء وعن تمعد الكذب على الله حل  
حلاله ورسوله عليه السلام والائمة عليهم السلام عند الاكثر وفي النفس منه شيء. وعن ايصال  
النصار الغليظ عند المشهور والاقوى عدمه. كل ذلك في صورة التعمد الا في بعض  
الموارد فلا يبطل الصوم في صورة السهو والنسيان وفي الجهل بخلاف.

## حرف الضاد

### (١٩٩) ضرب المحدث في المسجد الحرام

لاحظ ما مر في الجزء الاول تحت رقم (١٥٦) (اللمعة الاولى)

#### (٥) ضرب الخمر على النساء

قال الله تعالى: وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْضَعْنَ مِنْ آبَاسِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُدْرِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْمَرْنَ عَلَىٰ رُءُوسِهِنَّ (النور ٣١).  
ولاحظ ما مر في الجزء الاول تحت عنوان اداء الزينة ، وفي الجزء الثاني تحت عنوان النظر وفي غيرهما.

#### (٢٠٠) ضرب المرتد والمرتدة

في موثقة<sup>(١)</sup> ابان عن الصادق عليه السلام في العسي اذا شرب فاختار النصرانية واحد  
ابويه نصراني او مسلمين قال : لا يترك ولكن يصر على الاسلام<sup>(٢)</sup>.

١ - سند الرواية لا يخلو من اشكال ، لان الكافي رواه عن ابان عن بعض الاصحاب  
عن الامام (ع) وكذا الشيخ الطوسي واسم الصدوق رواه عن ابان عن الصادق (ع) ويحد  
نقل رواية واحدة بالفاظ واحدة مرتين.

٢ - من ٥٤٦ ح ١٨ الوسائل .

وهي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام في المرتدة عن الاسلام قال : لا يقتل و  
تستخدم خدمة شديدة وتضرب على الصلوات<sup>(١)</sup>

اقول. اما الاول فقد تقدم في الجزء الثاني في حرف القاف ص ٩٣ ان المرتد  
ان كان فطريا يجب قتله مطلقا وان كان مليا يستتاب فان تاب فهو والا يقتل فليس  
امره مورد فلم نفهم معنى هذه الرواية الا ان يحمل الضرب على القتل حملا سيذا  
واما الثاني فيمكن ان يكون احدا امراد الاسرار بها المدكورة في  
موقعة عباد او التصبيق عليها المذكور في معصرة ابن محبوب<sup>(٢)</sup> وعلى تقدير  
تعيين الضرب او احتياده فان ضرب يعود وحده فهو وان ضرب باليد فلا بد من  
الاحتساب عن لسان مدنها وهي اعتماد عدم صدق الفم الذي مر حكمه في ص ٥٥  
ج ٢ من هذا الكتاب نظر ، وهل هو في اوقات الصلاة الخمسة او يكفى في ثلاثة  
اوقات فيه وجهان ويحتمل - اعتمادا - على طاهر العبادة - عدم وجوب الضرب  
في اوقات الصلاة ، بل هو على ايمان الصلوات وان كان الضرب في غير اوقاتها بل  
في الاسع مرة او مرتين ويؤيده قوله في موقعة امان : ولكن يضرب على الاسلام  
ويمكن ان يكون هو وسائر خصوصيات المسألة منوطة بنظر الحاكم الشرعي

### (٢٠١) ضرب قاتل العبد

في صحيفه ابي سبير عن احدهما عليه السلام : قلت له : قول الله عز وجل . وكتب  
عليكم الفصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فقال : لا يقتل  
حر بعبد ولكن يضرب سرا شديدا ويعزم ثمنه دية العمد . وكذا في غيرها من  
الروايات المعتمدة<sup>(٣)</sup>

١ - ص ٤٥٩ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ٢٠١ ٥٥٠ المصدر .

٣ - ص ٧١ ج ١٩ الوسائل .

ولاحظ ص ٨١ وص ٨٢ ج ٢ من هذا الكتاب .

### (٢٠٢) ضرب الزوج الصائم المكره

إذا استكره الزوج الصائم روحه الصائمة في المواقعة فعليه كفارتان وضرب خمسين سوطا كما يأتي الإشارة إليه في الفرع الثالث من كفارة الإفطار في رمضان في بحث الكفارات .

### (٢٠٣) ضرب قاتل الطير في الكعبة

إذا قتل المعرّم الطير في الكعبة ي ضرب دون الحد لعنة حمران الأنبياء في كفارات الصيد .

### (٥) ضرب الناشئة

لاحظ مادة الهجر في حرف الهاء في الجزء الرابع .

### (٢٠٤) ضرب واطى البهيمة

مردليه في اول الجزء الاول وفي ص ٦٣ منه ولعل المتشع تجد موارد آخر يجب الضرب بوجوب التعزير .

### (٢٠٥) ضم صلاة الال

يجب ضم صلاة ال النبي الى الصلاة عليه ﷺ ، وقد سبق بحثه في عنوان الصلاة على النبي الاكرم ﷺ في حرف الصاد فافهم .

## استدراكات

(١) ذكرنا في عنوان حفظ النفس في حرق الجاهل من ص ٢١١ الى ص ٢١٦ ما يست  
وجوب النفس المحترمة على المكلفين كغاية

وهل يجب ارضاء ورثة المقتول للعفو عن القاتل المسلم او المومن ولو  
باعطاء الدية لهم؟ الصحيح عدم الوجوب كما يفهم من السيرة المتصلة برمان النبي  
الاكرم عليه السلام بل لو علم المكلف خلاص القاتل بمجرّد الشفاعة الى ورثة المقتول  
لم يجب والالبان واشتهر وحيث لا فلا .

ثم انه لاشك في وجوب حفظ نفس المكلف عليه ايضا لعين ما مر هناك  
ولاحظه ذهب جماعة من الغنهاء الى وجوب حفظ القاتل نفسه من القصاص بارضاء  
ورثة المقتول ولو بذل الدية<sup>(١)</sup>.

وربما نسب الى المشهور عدم وجوب حفظ النفس في مثل المقام وان للقاتل  
عدم بذل الدية وتمكين ورثة المقتول من قتله

اقول: ولعله غير بعيد اذ لو كان هو واجبا لاشتهر وذاع وبان حيث لا حتى  
في مورد واحد، فاننا لم نر امرا من النبي الاكرم او أحد الائمة توجه الى القاتل  
بوجوب بذل الدية وحفظ نفسه - فلا .

(٢) في معتبرة الفصيل بن يسار قل قلت لابي حمزة عليه السلام عشرة قتلوا رجلا

قال ان شاء و اولياء المقتول ثم الوالى بعد يلى اديهم وحسبهم ص ٣٠ ج ١٩  
الوسائل

اقول: يظهر من دليله حوار الحبس تمريرا ، فلا ينحصر التعرير في مجرد  
صرف الجلد وشنش اليه في مادة التعرير في حرف العين وقد تقدم في حرف  
الحاء موارد الحبس فلاحظها

(٣) ذكرنا في بحث التوبة وحبوب الاستغفار للمظلوم اذا لم يمكن استرساله  
لموت وغيره (ص ١٢١) وذكرنا في رفع نعمة القتل احتمالات في اول ص ١١٩ .  
وقائنا بقل موثقة سماعة التي رواها المياشي واحمد بن عيسى في لواذره والصدوق  
في حاشيته والشيخ في تهذيبه فانها مناسبة للمقام

قال سألته عن قتل مؤمنا متعمدا هل له من توبة؟ قال : لا حتى يؤدي دية  
الى اهله، ويمتق رقة يوم شهرين متتابعين، ويستغفر الله ويتوب اليه ويتضرع  
فالى ارحواى بناب عليه اذا فعل ذلك، قلت فان لم يكن له مال؟ قال يسأل المسلمين  
حتى يؤدي دية الى اهله ص ٢٣ ج ١٩ الوسائل



## فهرس الكتاب

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٤٤	اداء الامانة	٣	كيفية اعتبار القدرة في تكليف
٤٩	اداء الدية على المخلص	٧	اعتبار البلوغ وعنايه
٥٠	اداء الدين على الامام	١٠	البلوغ في القرآن
٥٠	اداء مالي الغير	١١	النسب وانحواء
٥١	الحكم الاداء	١٦	حول اعتبار العلم وعدمه
٥٨	شهادات الاطفال	١٨	حول نكاح الروايات
٦٠	الاسيدين من النبي (ص)	٢٢	اسباب اختلاف الروايات
٦١	ماديب العاصي	٢٢	الحام الواجب
٦١	ايذاه فاعل القاحشة	٢٧	وجوب المقدمة قبل وجوب ذبيها
٦٢	اكل الذبيحة	٢٩	ايذاه الاجر
٦٣	الامر بالمعروف	٣٣	ايذاه حق الحصاد
٧٩	الايمان وتفصيل بعته	٣٧	ايذاه ذي القرى
٨٢	اقسام الاقراء	٣٦	يتاه المكاتبين واموال المتامى والتصوب
٨٩	التبيل	٤٧	ايذاه النفقة لروح المسلمة
٩٠	بذل الكفى وبذل المال	٣٨	ايذاه انفقة لزوج الكافرة
٩٠	البراءة والاستبراء	٣٩	الاستيجار لصلاة الميت
٩١	استبراء الامة	٤٠	اخذ العذر والزينة
٩٢	التبشير والاستبشار	٤١	اخذ الاسلحة والصدقة والهبر
٩٢	بعت الحكمين	٤٢	اخذ القرآن واخذ الفاضل حتى الثامن
٩٦	بعت الزانية الكتابية	٤٣	اخذ المشركين وما اتاه الرسول
		٧٤	

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
١٥٢	الاختاب من مور	٩٧	بعث الهذلي على المحصور
١٥٤	الجوح للسم	٩٧	بعض أعداء الله
١٥٧	اجابة الغاطب	٩٨	اقتفاء الوسيلة والبكاء
١٥٨	اجابة الشريك	٩٨	اهلاغ المشركين
١٦٠	اجادة الكافر	٩٩	التبليغ على الرسول
١٦١	الاجتهاد	١٠٠	اقتلاء النمامي
١٦٢	الجهاد	١٠٠	بناء الكعبة
١٦٨	الجهاد بالمال	١٠٠	مباينة اهل البدع
١٦٩	تجهير الثائب للحج	١٠١	بيتوته المني
١٧٤	حب اولياء الله	١٠٢	بيع الحيوان والمبد
١٧٥	حس الامر بالقتل	١٠٤	منايمة الامام والني
١٧٦	حس مخلص القاتل	١٠٥	اتلاف مودة الفساد
١٧٧	حس المرتدة والسارق	١٠٥	اتمام الحج للقاصد
١٧٨	حس فاعل القاحلة	١٠٦	انتم الحج والصوم
١٧٩	حس المسك للقتل	١٠٧	اتمام الاعتكاف والمهد
١٨٠	التعجب	١٠٨	الثوبة ومطالها
١٨٠	الحج عقوبة	١١٧	مو رد الاستحلال
١٨١	الحج كفائيا وهي الميت	١٢٣	الثوبة غير لمقبولة
١٨٩	حجة الاسلام	١٢٥	معاني الاصلاح
٢٠٠	التحديث بالنعمة	١٢٩	بعض الروايات في الثوبة
٢٠٠	العداد على الزوجة	١٣١	استابة المرتد
٢٠١	تحريض المؤمنين على القتال	١٣٣	الثبات في الجهاد
٢٠٢	احراق الحيوان ومركب اللواط	١٣٦	الجبر على الحج والزياة
٢٠٣	تحريم ما حرم الله	١٣٨	جبر المظاهر وجبر انفسادة
٢٠٤	الاحسان وحسن الظن	١٣٩	الجدال وجبر الشر
٢٠٥	الاحسان بالوالدين	١٤٠	جلد رامي المحصنات
٢٠٥	حصر المشركين	١٤١	جلد من دني
٢٠٧	احصى على طعام المسكين	١٤٩	جلد الصغير ومن لم يسم حده
٢٠٧	الحضانة	١٥٠	جلد الشارب

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٢٦١	حصى ارباح المكاتب	٢٠٨	حفظ حمامة الحرم
٢٨٩	مسائل	٢٠٨	حفظ التروج
٣٠٧	الدعوى فى السلم	٢١٠	حفظ الموقوفات
٣٠٤	الدعاء الى الخير	٢١١	حفظ النفس
٣٠٦	دعاء الادعياء	٢١٤	بحث مهم
٣٠٦	الدعاء الى سبيل الله	٢١٧	حفظ الودعية
٣٠٧	دعاء الله تعالى	٢١٧	حفظ الايمان
٣٠٨	الدفاع عن الدين	٢٢٨	الحكم بما اتزل الله
٣٠٨	الدفاع عن النفس	٢٢٩	خلق داس الراى
٣١٠	دفع المنكر والدفاع عنه	٢٣٠	الاستعلال من المظلوم
٣١١	دفع مال اليتيم	٢٣٠	تحصيل الميت
٣١٢	دفن ثياب الشهيد	٢٣١	الاحتياط
٣١٣	دفن العمام والمرجوم	٢٣١	الاحتياط فى النكاح
٣١٣	دفن الميت	٢٣٢	الاحتياط فى القترى
٣١٦	ادناء الجلايب	٢٣٢	الثحية ورد السلام
٣١٩	ذبح الحيوان الموطوء	٢٤١	بسمى السلام
٣٢٠	ذبح الهدى	٢٤٣	الاختان
٢٢٠	ذكر الله	٢٤٤	اخراج الراى
٣٢١	التذكير على التنبى (ص)	٢٤٤	استخدام المرتلة
٣٢٢	التربص على المطلقات	٢٤٥	اخراج المصين
٣٢٨	من تربص بالثهور ؟	٢٤٦	اخراج الحيوان الموطوء
٣٣٧	علة المنعة	٢٤٦	اخراج الكفار
٣٤	علة المفقود والمنوفى بهما روجهما	٢٤٧	اخراج الولد من بطن امه
٣٤٧	المرابطة والترنيل	٢٤٨	انقذات الصوت وخفض الجناح
٣٤٨	رجاء الوقاد	٢٤٩	خلع ثياب الراى
٣٤٩	الرجم	٢٥٠	حسب الارض والمعادن
٣٦٠	رد براب المسجد	٢٥٢	حسب القيمة
٣٦٠	رد المعتاد فيه	٢٥٨	حسب الغرم
٣٦٠	رد طهر مكة اليها	٢٥٩	حسب الكثر

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٣١٢	الصبر	٣٦١	رد الغيبة
٤١٣	الصدق على النبي	٣٦١	رد جواب الكتاب
٤١٤	اقام الصدق	٣٦٢	رد مال المومن
٣١٥	مجهول السالك	٣٦٣	ردق اولى القريبى
٤٢٠	الصحيح	٣٦٣	اوسال الصيد
٤٢١	الاصلاح	٣٦٤	ارشاد، لصال والناس
٤٢٢	الصلاة على واقع الزكاة	٣٦٣	ارضاع اللباه
٣٣٣	الصلاة على النبي (ص)	٣٦٥	ارضاع لاولاد
٤٢٥	صلاة الايات	٣٦٩	الرضا بالحلف
٤٣٠	صلاة الجمعة	٣٧٠	الرضا بقضاء الله
٤٤٤	صلاة العيدين	٣٧٠	رمى الامام والهيئة
٤٤٩	صلاة اقضا عن الميت	٣٧٢	الزكاة
٤٥١	صلاة الليل على النبي الاكرم	٣٧٤	زكاة القنطرة
٤٥٢	الصلاة على الاموات	٣٨٥	زيارة لرسول ولحميين
٤٥٧	الصلاة اليومية	٣٨٧	سؤال اهل الذكر والانبيا
٤٥٧	صوم الناديب	٣٨٩	تسبيح الله والمسابقة الى الخير
٤٥٨	صوم اذى الخلق	٣٩٠	سجد الثلاثة
٤٥٩	صوم بدل النذر والهدى	٣٩٣	سجدتنا السهر
٤٦٥	صوم شهر رمضان	٤٠٠	معاذة المحاكم
٤٦٦	صوم الاعتكاف	٤٠٢	الاسلام
٣٦٧	صوم قضاء رمضان	٤٠٣	الاستماع للقران
٣٦٩	صوم كفارة جز الشعر	٤٠٤	استماع خطبتي الجمعة
٣٧٠	صوم كفارة الحلف بالمرأة	٤٠٦	شد الوثاق
٤٧١	صوم كفارة الصيد والظهار	٤٠٧	تسريد الكفار
٤٧١	صوم كفارة الاعتكاف	٣٠٧	شق الثوب
٤٧٢	صوم كفارة العهد والافاضة	٤٠٨	الشكر لله تعالى
٤٧٣	صوم كفارة اضرار رمضان	٤٠٩	شهادة حد الزنا
٤٧٥	صوم كفارة اضرار القضاء	٤٠٩	الاشهاد والاستشهاد
٤٧٦	صوم كفارة القتل	٤١٠	مشاورة لامة

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٤٧٨	صوم كفارة الميت على وليه	٤٧٧	صوم كفارة النذر واليمين
٤٨٠	اقسام المغرب الواجب وغيره	٤٨٠	ضرب الخمر على النساء
٤٨٤	استدراكات	٤٨٢	ضم الال في الصلاة













32101 054415714